# مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

## الجلسة ٧٨٥٧

الثلاثاء، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس | السيدة فالستروم/السيد سكوغ/السيد توريسون | (السويد) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد تشوركين |
| | إثيوبيا | السيد غيبيهو |
| | أوروغواي | السيد بيرموديث |
| | أوكرانيا | السيد كيسليتسيا |
| | إيطاليا | السيد ألفانو |
| | بوليفيا | السيد لورينتي سوليث |
| | السنغال | السيد سيك |
| | الصين | السيد وو هايتاو |
| | فرنسا | السيد فِكل |
| | كازاخستان | السيد عَبدرحمنوف |
| | مصر | السيد أبو العطا |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير آلان دنكان |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة باور |
| | اليابان | السيد كيشي |

**جدول الأعمال**

صون السلام والأمن الدوليين

منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام

رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة (S/2017/6)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## صون السلام والأمن الدوليين

## منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام

### رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة (S/2017/6)

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء وكذلك سائر الممثلين الموقرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

باسم أعضاء مجلس الأمن، أود أن أرحب بالأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، الذي يشارك في جلسة رسمية للمجلس لأول مرة بصفته الجديدة. وخلال الفترة القصيرة منذ توليه منصبه، بذل الأمين العام جهدا نشطا للانخراط بشكل غير رسمي مع أعضاء المجلس – وهي لفتة موضع تقدير كبير. وأود أن أعرب عن أملي في أن يواصل المجلس بناء تعاون وثيق ومثمر بأقصى قدر مع الأمين العام الجديد في الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن تعزيز السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

ينبغي أن ندعم اعتزام الأمين العام الذي أعرب عنه بالفعل السعي إلى تحقيق طفرة دبلوماسية من أجل السلام. ويمكن لعلاقة مفتوحة وتعاضدية بين الأمين العام والمجلس مبنية على الثقة والاحترام المتبادلين أن تشكل الأساس لهذا الجهد.

وفي عالم يزداد ترابطا، لا يزال فيه النزاع وانعدام الأمن يقوضان حياة الملايين، يجب أن نعترف بأنه لا يمكن لأي كان أن يحل المشاكل التي نواجهها عندما يتصرف بمفرده. وبالعمل معا، وإن كان ذلك صعبا في بعض الأحيان، قد تتاح لنا الفرصة لإنقاذ مستقبل من هم بدون أمل في الوقت الحاضر.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن الامتنان للسيد بان كي – مون وأشيد به، حيث اضطلع بمهامه بصفته الأمين العام على مدى سنوات عديدة بكرامة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي أذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وأفغانستان، وإكوادور، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وأيرلندا، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبنما، وبولندا، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، والجزائر، وجزر مارشال، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورواندا، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسودان، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، والعراق، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، والفلبين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وفنلندا، وفييت نام، وقبرص، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكولومبيا، والكويت، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، وليختنشتاين، ومالي، وماليزيا، والمغرب، والمكسيك، وملديف، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، وهايتي، والهند، وهنغاريا، وهولندا.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة كلاً من سعادة السيد جواو فالي دي أليميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسيدة أليسون أوغست تريبل، الأمينة التنفيذية للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية؛

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/6، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة يحيل فيها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

**الأمين العام** (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، والرئاسة السويدية على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحة الفرصة لي لكي يكون أول حضور رسمي لي في مجلس الأمن لمناقشة ما أعتقد أنه يجب أن تكون له الأولوية في كل ما نفعله معا – منع نشوب النزاعات واستدامة السلام. وأعتقد أن الحضور الكبير في هذه الجلسة، يثبت أن هذه الرسالة هي بالفعل شيء ندركه جميعا إدراكا تاما.

لقد أنشئت الأمم المتحدة لمنع الحرب بجعلنا نمتثل لنظام دولي قائم على القواعد. واليوم، يتعرض ذلك النظام لتهديد خطير. فالملايين من الناس الذين يواجهون الأزمات يرنون إلى المجلس للمحافظة على الاستقرار العالمي وحمايتهم من الضرر، ولكن تبيّن التكلفة البشرية والاقتصادية الهائلة للنزاعات في دميع أنحاء العالم مدى صعوبة هذا الأمر وتعقيده. ومع ذلك، نحن ننفق الكثير من الوقت والموارد للاستجابة للأزمات بدلا من منعها. والناس يدفعون ثمنا باهظا جدا. كما أن الدول الأعضاء تدفع ثمنا باهظا جدا. نحن بحاجة إلى نهج جديد تماما.

وقد ثبت أن من الصعب جدا إقناع صانعي القرارات على الصعيدين الوطني والدولي بوجوب أن تكون الوقاية أولويتهم – ربما لأن الوقاية الناجحة لا تجتذب الاهتمام. وكاميرات التلفزيون لا تكون هناك عندما يتم تفادي أزمة ما. ومعظم النزاعات الدائرة اليوم لا تزال داخلية بصورة أساسية، حتى وإن اتخذت بسرعة طابعا إضافيا إقليميا وعابرا للحدود الوطنية. وتؤججها المنافسة على السلطة والموارد، وعدم المساواة، والتهميش، والإقصاء، وسوء الإدارة وضعف المؤسسات والانقسامات الطائفية. وهي تتفاقم بسبب تغير المناخ، والنمو السكاني، وعولمة الجريمة والإرهاب. وبتداخل الكثير جدا من العوامل، فإن نشوب أزمة ما لا يحتاج سوى لجهد قليل جدا بحيث يغرق في براثنها بلد أو منطقة ما، بعواقب عالمية.

ولئن كانت أسباب الأزمات مترابطة بشكل عميق، فإن استجابة الأمم المتحدة لا تزال مجزأة. فالطابع المترابط لأزمات اليوم يتطلب منا ربط الجهود التي نبذلها من أجل السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان ليس بالأقوال ولكن بالممارسة العملية. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن استدامة السلام لدليل على قوة الدعم الحكومي الدولي للنهج المتكامل. ويتمثل التحدي الآن في إدخال التعديلات المناسبة على ثقافتنا واستراتيجيتنا وهياكلنا وعملياتنا.

ويجب أن نعيد توازن نهجنا تجاه السلم والأمن. وعلى مدى عقود من الزمن، هيمن التصدي للنزاعات على هذا النهج. وفي المستقبل، نحن بحاجة إلى فعل الكثير لمنع الحرب واستدامة السلام. وتهدف الإصلاحات التي أنا بصدد القيام بها إلى تحقيق ذلك. لقد بدأت بعمليات صنع القرار في الأمانة العامة. وستزيد اللجنة التنفيذية المنشأة حديثا من قدرتنا على إدماج جميع ركائز الأمم المتحدة في إطار رؤية مشتركة للعمل.

وقد عينت مستشارا أقدم لشؤون السياسات، ستكون مهمته الرئيسية رسم خارطة لقدرات الوقاية في منظومة الأمم المتحدة والجمع بينها في برنامج متكامل للكشف المبكر واتخاذ الإجراءات. وسيمكننا هذا العمل من الربط بين إصلاح هيكل

السلام والأمن لدينا وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مع احترام المجالات المحددة لاختصاصات مجلس الأمن والجمعية العامة. ونحن بحاجة إلى دعم كلا الجهازين لجهودنا الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه عبر السلسلة المتصلة، من منع نشوب النزاعات وتسويتها وحفظ السلام إلى بناء السلام والتنمية الطويلة الأجل.

والمسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات تقع على عاتق الدول الأعضاء.

(تكلم بالفرنسية)

تقف منظومة الأمم المتحدة ككل على أهبة الاستعداد لمساعدة الحكومات في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتعزيز الحوكمة والمؤسسات، وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان كافة: المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. إن مبادرة حقوق الإنسان أولا، التي تسعى أيضا إلى إدماج مسائل السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، ستتيح المجاب لنا كي نواصل تعزيز قدرات الأمم المتحدة في هذا الميدان.

ويتعين على الوكالات الإنسانية والجهات الإنمائية الفاعلة أن تعمل معا من أجل مساعدة الدول على منع نشوب الأزمات وتعزيز قدرة مجتمعاتها. إن النظام المجزأ الحالي لا يعطينا القدرة على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

ومن الضروري ضمان مشاركة النساء والفتيات مشاركة كاملة في بناء مجتمعات شاملة للجميع وقادرة على الصمود. وحيث تتغلغل المساواة بين الجنسين في النسيج الاجتماعي وتواجه النساء والرجال الصعوبات كشركاء على قدم المساواة، فإن المجتمعات تكون لديها فرصة أفضل لتحقيق الاستقرار والحفاظ على الكرامة الإنسانية والرخاء.

ومن الضروري أيضا القضاء على الآفة العالمية لبطالة الشباب، ليس لضمان تنميتهم فحسب، بل أيضا للحيلولة دون عدم الاستقرار والنزاعات الاجتماعية وللحد من التطرف المصحوب بالعنف. وينبغي ألا تكون مكافحة بطالة الشباب أولوية مطلقة في السياسات الإنمائية الوطنية فحسب، بل أيضا أولوية في التعاون الدولي.

(تكلم بالإنكليزية)

وإذ تصبح المجتمعات متعددة الأعراق ومتعددة الديانات ومتعددة الثقافات، فإننا سنكون بحاجة إلى زيادة الاستثمارات السياسية والثقافية والاقتصادية في الشمول والتماسك، لكي يتسنى للناس تقدير فوائد التنوع بدلا من اعتباره تهديدا. ويلزم أن ترى جميع الفئات أن هوياتها الفردية محترمة، مع الشعور بأنها تنتمي باعتبارها أعضاء لها تقديرها في المجتمع ككل. ويضطلع المجتمع المدني بدور في قرع ناقوس الخطر حينما يهدد ذلك الاحترام أو يفتقد.

ويجب أن نلتزم بتحقيق زيادة في الدبلوماسية من أجل السلام، بالشراكة مع المنظمات الإقليمية، مع تعبئة المجموعة الكاملة للجهات المؤثرة، من السلطات الدينية إلى المجتمع المدني وأوساط الأعمال التجارية. وسنطلق مبادرة لتعزيز قدراتنا على الوساطة، على السواء في مقر الأمم المتحدة وفي الميدان، ولدعم جهود الوساطة الإقليمية والوطنية. وأطلب إلى مجلس الأمن أن يستفيد بشكل أكبر من الخيارات المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وإنني على استعداد لدعم المجلس من خلال استخدام مساعيّ الحميدة ومن خلال مشاركتي الشخصية.

وضاع الكثير من فرص المنع لأن الدول الأعضاء لا تثق كل واحدة منها بدوافع الأخرى، وبسبب الشواغل المتعلقة بالسيادة الوطنية. ويمكن تفهم تلك الشواغل، في عالم حيث القوة غير متكافئة، وفي بعض الأحيان تطبق المبادئ بشكل انتقائي. وفي الواقع، ينبغي ألا يستخدم المنع إطلاقا لخدمة أهداف سياسية أخرى. وعلى العكس من ذلك، فإن أفضل

عامل يساعد المنع هو وجود الدول القوية ذات السيادة، التي تعمل من أجل خير شعوبها.

وفي اتخاذ إجراءات المنع، نحن بحاجة إلى تجنب ازدواج المعايير. ولكن ذلك لا يعني أنه لا توجد معايير على الإطلاق. ومن الضروري اتخاذ إجراءات المنع لتجنب ارتكاب الفظائع الجماعية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولا يمكننا أن نحقق ذلك إلا من خلال المناقشة المنطقية، استنادا إلى الوقائع والتوصل إلى الحقيقة. ويجب باستمرار أن يعتبر المنع قيمة في حد ذاته. وهو وسيلة أساسية للحد من المعاناة البشرية وتمكين الناس من تحقيق كامل إمكاناتهم.

ويتوقف التعاون الدولي من أجل المنع، لا سيما ترجمة الإنذار المبكر إلى إجراءات مبكرة، على الثقة بين الدول الأعضاء وبعلاقاتها مع الأمم المتحدة. إنني على استعداد لتعزيز علاقة أكثر ثقة ولتحسين الاتصالات مع المجلس، بالاتساق والصراحة والشفافية. ولا يمكن أن يسمح للخلافات بشأن الماضي بأن تمنعنا من التصرف في الوقت الحالي. ومعا، نحن بحاجة إلى إبداء القدرة على القيادة وتعزيز مصداقية الأمم المتحدة وسلطتها بوضع السلام على رأس الأولويات. ومن مصلحة الجميع إنهاء المعاناة البشرية التي لا حدود لها والهدر الغاشم للموارد بسبب النزاع. وبوسع المجلس، بالعمل مع لجنة بناء السلام وجميع الأجزاء الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، الإسراع باتخاذ إجراءات المنع حينما توجد علامات الإنذار. إن تكلفة التقاعس باهظة للغاية بكل بساطة.

إن الحرب ليست إطلاقا قدرا محتوما. وهي دائما مسألة تتعلق بالاختيار: اختيار الاستبعاد، واختيار التمييز واختيار التهميش واختيار اللجوء إلى العنف. وباستعادة الثقة بين الحكومات ومواطنيها وفيما بين الدول الأعضاء، يمكننا منع النزاع وتجنب نشوبه. ولكن السلام، بدوره، ليس أمرا حتميا إطلاقا. فهو نتيجة للقرارات الصعبة والعمل الجدي والحلول التوفيقية. وينبغي ألا نعتبره أمرا مسلما به، بل ينبغي أن نقدره ونرعاه في جميع البلدان، وفي كل الأوقات. والمنع ليس مجرد أولوية، بل هو الأولوية. وإذا التزمنا بمسؤولياتنا، فإننا سننقذ الأرواح ونحد من المعاناة ونمنح الأمل للملايين.

وأود أن أكرر الدعوة التي وجهتها قبل ١٠ أيام في رسالتي الأولى بصفتي الأمين العام: لنجعل هذا العام، ٢٠١٧، عاما للسلام. وأعتقد أنه سيكون من السذاجة أن نقول إن ٢٠١٧ سيكون عاما للسلام، ولكن على الأقل من واجبنا أن نفعل كل ما في وسعنا لجعله عاما للسلام.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة خارجية السويد.

أشكر الأمين العام شكرا جزيلا على تذكيرنا بإنجازات الأمم المتحدة على مدى السنوات الـ ٧٠ الماضية، وعلى طرح رؤيته لتجهيز الأمم المتحدة للتصدي للنزاعات وعدم الاستقرار التي تؤثر حاليا على حياة الملايين. وتشكل إقامة علاقة عمل وثيقة واستباقية بين الأمين العام ومجلس الأمن حجر الأساس في قدرة المنظمة على تحقيق السلام والأمن الدائمين. ونتطلع إلى إقامة علاقة قوية وقائمة على الثقة مع الأمين العام، ليس أقلها لتحسين قدرات الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات مبكرة لمنع نشوب النزاعات العنيفة.

وناقشنا منع نشوب النزاع مرات عديدة من قبل في القاعة – وأنا متأكد من أن العديد من الموجودين حول الطاولة سيوضحون تلك النقطة – ولكن التقدم المحرز كان ضئيلا. وأود أن أقول بعض الكلمات بشأن الكيفية التي يلزم بها تغيير ذلك.

لقد كشف عام ٢٠١٦ الحاجة الملحة إلى تجديد الالتزام العالمي بالحلول المتعددة الأطراف للنزاعات وبالأمن التعاوني،

وعلى وجه التحديد بمنع نشوب النزاعات. ويهمين الرعب في سورية واليمن، والحالات مثل عدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على أعمال المجلس. فهل يمكننا أن نتحمل الزيادة الدائمة لقائمة الأزمات التي تنزلق إلى النزاع العنيف والبؤس البشري الذي لا داعي له؟

لقد تعرضت آليات الأمم المتحدة للعمل الإنساني وحفظ السلام لضغط هائل، مع تكلفة بلغت ٢٢,٢ بلايين دولار في شكل نداءات إنسانية ونشر ما يزيد عن ١٠٠٠٠٠ من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وفي غضون ذلك، تبين البحوث أن التدابير الرامية إلى منع نشوب النزاع بالطرق السلمية لا تكلف، في المتوسط، سوى عشر تكلفة جهود الإنعاش بعد انتهاء النزاع. فالاستثمار في المنع ليس سليما أخلاقيا فحسب؛ بل هو العمل الذكي والسليم اقتصاديا والمستدام الذي يتعين القيام به.

ويتطلب المنع معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعدم الاستقرار قبل أن تصل إلى الصفحات الأولى للصحف أو إلى جدول أعمال المجلس. وهو يتطلب عمليات شاملة للجميع تقودها أطراف وطنية لبناء مؤسسات قوية ويدعمها التزام المنظمة ككل. ويوفر جدول أعمال الحفاظ على السلام، بالترافق مع أهداف التنمية المستدامة، المنبر والخطة الرئيسية.

وفي الوقت نفسه، يتطلب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة – بشأن حل المنازعات حلا سلميا – من الأطراف في أي نزاع أن تلتمس الحلول بالوسائل السلمية، مثل التفاوض أو التوفيق أو التسوية القضائية. فنحن نملك الأدوات. وما نحتاج إليه الآن هو توافق آراء سياسي جديد لدعم المنع. وأود أن أبرز بعض المجالات لاتخاذ الإجراءات ذات الأولوية التي يمكن أن تدعم المنع.

ويتمثل المجال الأول، كما قال الأمين العام، في جعل المنع أولوية لكامل منظومة الأمم المتحدة: إخضاع كل كيان للمساءلة عن دوره في الإسهام وضمان أن تعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الجهود المشتركة الحالية فيما يتعلق بغامبيا التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

والمجال الثاني هو تحسين قدرات الأمم المتحدة على إدراك ومعالجة الأسباب الجذرية والعوامل المحركة للنزاع بالعمل معا عبر ركائز منظومة الأمم المتحدة، وولاياتها ووكالاتها. وفي ذلك الصدد، نشعر بالتشجيع من الخطوات التي اتخذها الأمين العام بالفعل لجعل الأمانة العامة تعمل بمزيد من الكفاءة.

والإجراء الثالث هو تحسين التحليل على نطاق المنظومة، والترحيب بالمشورة المستقلة من الأمين العام، بما في ذلك بشأن التهديدات والمخاطر الجديدة والناشئة، مثل تغير المناخ، من أجل تحسين تخطيطنا الاستراتيجي واستجابتنا بشكل جماعي. ونود أن يخبرنا الأمين العام بما يلزم أن نعرفه، وليس ما نريد أن نسمعه فحسب.

والرابع هو أننا بحاجة إلى تسخير قوة المرأة من أجل تحقيق السلام المستدام من خلال عمليات شاملة للجميع. ويؤكد تبادل الخبرات من خلال شبكة لوسيطات السلام، والذي جرى أيضا بمبادرة مني، أهمية مبدأ الشمول.

أخيرا، نحن بحاجة إلى الاعتراف، بحسب تعبير الأمين العام، بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل إنساني لأية أزمة سياسية. ولا يمكن للعمل الإنساني أبدا أن يكون بديلاً عن الحوار السياسي والوساطة.

وينبغي أن نستجيب لنداء الأمين العام الذي دعا إلى إحداث طفرة في العمل الدبلوماسي من أجل السلام. وللقيام بذلك، تلتزم السويد بالإسهام في جعل مجلس الأمن مهيأ

لتخويل الأمين العام اتخاذ إجراءات حاسمة وفعالة في الوقت المناسب لحل المنازعات ومنع نشوب النزاعات قبل أن تبدأ. وآمل أن ينضم إلينا أعضاء المجلس الآخرين في اعتماد هذا النهج. وسنبذل قصارى جهدنا لتهيئة الأجواء المواتية لإجراء حوار مفتوح ونزيه يقوم على الاحترام حول طاولة المجلس.

وقد استمعنا إلى دعوة الأمين العام منن أجل المنع الفعال لنشوب النزاعات. ونعلم أنه بحاجة إلى الدعم السياسي من الدول الأعضاء لكي يكون فعالا. فلنعقد العزم على إعطاء الأولوية للسلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الآخرين.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خيرت عبدرحمنوف، وزير خارجية كازاخستان.

**السيد عبدرحمنوف** (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أرجو أن تتقبلي، سيدتي الرئيسة، خالص تمنياتنا بنجاح رئاسة السويد. إنه لأمر ذو دلالة كبيرة أن يبدأ عام ٢٠١٧ بتجديد التركيز على منع نشوب النزاعات، وذلك بتيسير مشترك من جانب السويد، وهي دولة ذات سجل ناصع في مجال تعزيز قيم الأمم المتحدة، والأمين العام الجديد، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وهو زعيم موثوق به ورمز للمثل العليا للمنظمة. وأود أن أُذكر المجلس بأن مكتب الأمم المتحدة الأول من نوعه المعني بمنع نشوب النزاعات قد أُنشئ في منطقة آسيا الوسطى التي أنتمي إليها قبل ١٠ سنوات. وحان الوقت الآن لبقية المنظمة لكي تحذو حذونا.

ومن الواضح أن منع نشوب النزاعات يتطلب نهجا مركبا بل إنه يتطلب، في الواقع، نقلة نوعية. وربما يكون الانشغال بمعالجة الأزمات الراهنة مبررا جيدا لتفادي اعتماد رؤى جسورة واتخاذ خطوات جريئة. وقد تمنعنا حالة عدم التيقن الاقتصادي على الصعيد العالمي والخلافات السياسية والأولويات الوطنية المصاغة بطريقة تضيق من نطاقها من تعزيز الحوار والثقة في العلاقات الدولية. ولا يزال يتوجب على الأمم المتحدة ضمان مستقبل آمن ومزدهر للجميع، والوفاء بذلك يتطلب اتخاذ خطوات عملية من أجل بناء عالم خال من فيروس الحروب والنزاعات.

في آذار/مارس من العام الماضي، نشر رئيس بلدي، السيد نور سلطان نزاربابيف، بيانا بعنوان ”العالم، القرن الحادي والعشرون“، وهو وثيقة بعيدة الأثر تجمع بين نظرة واقعية إلى العالم ورؤية طموحة تستند إلى الوحدة بدلا من الانقسام، وإلى التعاون بدلا من التنافس. وفي ١ كانون الثاني/يناير، في اليوم الأول لعضوية كازاخستان في مجلس الأمن، كشف الرئيس نزاربابيف عن خطابه المتعلق بالسياسة العامة بشأن الحفاظ على شراكة عالمية من أجل بناء عالم آمن وعادل ومزدهر، وتوجد نسخ من هذا الخطاب في القاعة. وإذ يركز على مبادئ البيان، فإن خطاب السياسة العامة يطرح سبع نقاط تتعلق بجعل إسهام كازاخستان في أعمال المجلس مجديا وبناء قدر الإمكان.

وفي سياق جدول أعمال اليوم، يوضح خطاب الرئيس أنه من دون الحوار الحقيقي، لا يمكن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وعلى الصعيد العالمي، فإنه يدعو إلى وضع هدف يتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٤٥، أي في الذكرى المئوية لإنشاء الأمم المتحدة ومن شأن هذا القرار العملي جدا أن يبعث برسالة مفادها أن القادة السياسيين، والدول التي يمثلونها، أقوياء بما يكفي لتدمير الجدران الخفية وبناء جسور من أجل الصالح العام. ويشدد خطاب السياسة العامة على ضرورة بذل مزيد من الجهود على الصعيد الإقليمي. وتمشيا مع التزامنا بتعزيز السلام والأمن في آسيا الوسطى وأفغانستان، سنسعى إلى

بلورة نموذج إقليمي للسلام والتعاون، مع إيلاء عناية خاصة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع الدائر في أفغانستان ومنع انتشار الإرهاب والتطرف العنيف.

يمنع التنافس وانعدام الثقة وغياب وحدة الهدف والظلم، فضلا عن التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الصارخة والتخلف، المجتمع العالمي من تحقيق تقدم في الشرق الأوسط. وبوصفنا دولة ملتزمة بالحوار والوساطة، فإننا على استعداد لاستضافة محادثات في أستانا للمساعدة في تمهيد الطريق لاستعادة السلام في سورية. ونعتقد أيضا أن الحوار بين القادة السياسيين والسلطات الدينية، كما ذكر الأمين العام، ينبغي تكثيفه بغية إيجاد حلول سياسية دائمة للقضاء على خطر الإرهاب. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في صياغة مدونة أستانا لقواعد السلوك في العمليات الدولية لمكافحة الإرهاب كخطوة نحو إنشاء تحالف أو شبكة لمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي. واعتماد اتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب الدولي في أقرب وقت ممكن سيكون بلا شك تدبيرا وقائيا رئيسيا.

نؤيد ملاحظات الأمين العام بشأن أهداف التنمية المستدامة باعتبارها أداة وقائية رئيسية. ويؤكد خطاب السياسة العامة لرئيس بلدي على دور الصلة بين الأمن والتنمية في منع نشوب الحروب وحماية حقوق الإنسان وبناء مستقبل أكثر أمنا وازدهارا. وتمثل أهداف التنمية المستدامة مساهمة مباشرة وكبيرة في رؤية عام ٢٠٤٥. وتستضيف أستانا، عاصمة كازاخستان، معرض إكسبو -٢٠١٧ في صيف هذا العام. ونأمل أن يولد هذا الحدث، إلى جانب المنافع الواضحة مثل زيادة التعاون الدولي في مجال الطاقة المستدامة، قيمة مضافة في شكل التزام جماعي أقوى بالأمن من خلال التنمية.

خلال فترة عضوية كازاخستان في مجلس الأمن، سندعم الجهود الرامية إلى جعل المجلس والأمم المتحدة بأسرها مجهزة بشكل أفضل للتحديات والفرص في القرن الحادي والعشرين. ولتعزيز مستوى الثقة بين الدول وتوليد الإرادة السياسية المطلوبة، اقترح رئيس كازاخستان عقد جلسات للمجلس على مستوى رؤساء الدول والحكومات على أساس منتظم. ونعتقد أن هذه مبادرة حسنة التوقيت وبالغة الأهمية من أجل تحقيق نقلة نوعية في المجلس.

وفيما يتعلق بآلية الأمم المتحدة، نرحب بالتوصيات الواردة في التقريرين اللذين أعدا بتكليف من الأمم المتحدة عن عمليات السلام (انظر S/2015/446)، وعن هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490). وينبغي مواصلة بلورة نهج عام لتحديد ومنع الأزمات الناشئة، مع مراعاة العوامل الجديدة، مثل جرائم الفضاء الإلكتروني ووضع أسلحة في الفضاء الخارجي، ومع إيلاء الاهتمام في المقام الأول للتنمية وحقوق الإنسان.

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي لمجلس الأمن القيام بدور رقابي مباشر في سلسلة السلام، بما في ذلك من خلال زيادة التعاون مع الأمين العام. وما زالت المشاورات المشتركة الدورية، بصورة رسمية وغير رسمية على السواء، بين مجلس الأمن والأمين العام تهيئ فرصا هامة للتعاون ومنع نشوب النزاعات وحلها ولحفظ السلام وبناء السلام والتنمية الطويلة الأجل.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن تأييدي مرة أخرى لرؤية الأمين العام أنطونيو غوتيريش. وبوصفه وسيطا نزيها وبانيا للجسور ورسولا للسلام، ينبغي له أن يضطلع بدور حاسم في منع نشوب النزاعات في المراحل المبكرة، بتوجيه انتباه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد صون السلام والأمن الدوليين. والمادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة واضحة جدا بشأن هذه النقطة.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا.

**السيد ألفانو** (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أثني على الرئاسة السويدية لتنظيمها مناقشة اليوم. كما أعرب عن امتناني للأمين العام على برنامج عمله الطموح. بينما نبدأ العام، أتطلع إلى بناء علاقات عمل منفتحة ومنتجة ومثمرة في مجلس الأمن.

هذه هي أول مناقشة مفتوحة تشارك فيها إيطاليا منذ انتخابها عضوا في المجلس. إننا نتقاسم ولايتنا مع شركائنا الهولنديين، من خلال أفضل روح للوحدة والتضامن الأوروبيين. وبوصف إيطاليا بلدا من بلدان البحر الأبيض المتوسط، فإنها تجلب معها للمجلس استعدادها الطبيعي لبناء الجسور من أجل الجمع بين جميع الأطراف.

ونعتقد أن الشمولية للجميع، هي أمر رئيسي لتعددية الأطراف الفعالة والتصدي لتحدياتنا المشتركة. وفي ليبيا والعراق، يجب علينا العمل معا وعدم ادخار أي جهد لتحقيق المصالحة، وتقديم الدعم للمؤسسات الشرعية. وفي سورية، نحن بحاجة إلى استثمار أكبر في الحوار الشامل بين جميع الأطراف. وتعلق إيطاليا أيضا أهمية كبرى على النتائج الناجحة لمحادثات التسوية المتعلقة بقبرص. وإنني أشيد بالجهود المتميزة التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، دعونا لا ننسى التوترات في أفريقيا، مثل تلك التي شهدها اليوم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومما لا شك فيه، إذا كنا حقا نريد السلام، أن يسود منع نشوب النزاعات والدبلوماسية، على الحلول العسكرية. ويجب أن نحافظ على الأهمية الفائقة للإرادة السياسية على بؤس القوة العسكرية. إن الإطار والمبادئ لتحقيق هذه النقلة قائمة بالفعل؛ ولسنا بحاجة إلى إعادة ابتكارها. ومع ذلك، أود التذكير ببعض تلك المبادئ.

يقع منع نشوب النزاعات وأسبقية الحلول السياسية، في صميم استعراضين حاسمين من استعراضات الأمم المتحدة، يتعلق أولهما بحفظ السلام وهيكل بناء السلام، والآخر بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ويشدد جدول أعمال الحفاظ على السلام، على الحاجة إلى نهج كلي يشمل دعائم الأمن وحقوق الإنسان والتنمية. وتركز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أيضا بشكل كبير على الصلة القوية بين السلام والتنمية. وما نحتاجه الآن أكثر من أي وقت مضى هو جهد مشترك للانتقال من الرؤية إلى العمل. ولذلك، أود أن أشدد على ثلاثة أهداف هامة لجهودنا الجماعية، مع الاستفادة الكاملة من خطة الأمين العام للسلام.

وينبغي أن يتمثل هدفنا الأول في إجراء إصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة للسلام يجعلها تتكيف مع التحديات العالمية الجديدة. ويتطلب هذا الإصلاح اتباع نهج متكامل للسلام والتنمية لآلية الأمم المتحدة يفي بالغرض الجديد، الأمر الذي قد ينطوي على تنقيح هيكل الأمانة العامة، أو توزيع جديد للأدوار والمسؤوليات. وينبغي ألا يتردد الأمين العام في مهامه المتعلقة بعرض الأزمات الناشئة على المجلس قبل أن تتفاقم. ويجب أن يتناول الإصلاح أيضا تعزيز الملكية والشراكات المحلية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.

ثانيا، فإننا بحاجة إلى تشجيع الاستخدام الفعال لمؤشرات الإنذار المبكر من العنف والتعصب والتطرف، والاعتداءات على حقوق الإنسان والدين والثقافة. إن الإرهاب يهاجم قيمنا الأساسية وينشر الخوف. ويجب ألا نخاف، لأن الأشخاص الذين يخافون غير أحرار. ومكافحة الإرهاب والخوف تعني أن نناضل من أجل حريتنا.

ثالثا، يجب أن نركز على الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. سأقدم مجرد أمثلة قليلة كإسهام في المناقشة. ويشكل تغير المناخ سببا جذريا متزايدا للنزاعات. وقد أحرزنا تقدما في تشكيل استجابة عالمية، في باريس وفي مراكش،

ولكن الوقت قد حان لتحقيق نتائج. ويعد القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، مجالا آخر بالغ الأهمية، لا سيما بسبب ارتباطه بالهجرة من الجنوب إلى الجنوب ومن الجنوب إلى الشمال، وما ينجم عنها من اضطرابات. ويمكن أن تشكل التحركات الواسعة للأشخاص، نتائج وأسبابا جذرية للنزاع في آن واحد. ومع ذلك، إذا أديرت بشكل جيد، فإنها يمكن أن تصبح فرصة لتحقيق السلام والنمو والتطور. وتوجد تلك المسائل، إلى جانب العديد من المسائل الأخرى، أيضا في برنامج الرئاسة الإيطالية لمجموعة الدول السبع.

وفي الختام، فإننا عازمون على بناء السلام للمستقبل. وهذا ليس مجرد شعار عامنا في مجلس الأمن؛ بل إنه يصف أيضا العزم الذي سيقود أعمالنا. وسوف نعمل على بناء توافق الآراء مع الأمين العام، وشركائنا في المجلس وكامل الدول الأعضاء.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية إثيوبيا.

**السيد نغوو** (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ السيد أنطونيو غوتيريش على توليه مهامه بصفته الأمين العام الجديد. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لسلفه، السيد بان كي – مون، على جهوده الدؤوبة في قيادة المنظمة على مدى العقد الماضي. وسنتذكر السيد بان على الدوام بإسهامه، ضمن جملة أمور، في تيسير اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتوقيع على اتفاق باريس للمناخ. وكلاهما حاسم حقا لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، وهما هدفان جعلهما أميننا العام الجديد أولويتين رئيسيتين.

سيدتي الرئيسة، نود أن نهنئكم على المبادرة الرئيسية التي اتخذتموها وتأييد مقترحكم بشأن دور الأمين العام.

إن توقيت المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى اليوم، ملائم للغاية، في ضوء التحديات غير المسبوقة التي تواجه الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين. إن مصداقية المنظمة، وخاصة مجلس الأمن، هي بلا شك على المحك، لأنه لم يرق إلى مستوى الحدث بفعالية وحزم، للتصدي لتلك التحديات. وفي هذه المرحلة الحاسمة التي يتولى فيها الأمين العام غوتيريش مهامه، سيكون دوره القيادي ضروريا للغاية من أجل توفير زخم جديد للبحث عن حلول للعديد من حالات النزاع والأزمات في جميع أنحاء العالم اليوم.

وكون تعيينه ليس فقط من خلال عملية أكثر شفافية من الماضي، ولكن أيضا بدعم من أعضاء مجلس الأمن والجمعية العامة بالإجماع، يجب أن يتيح له الشروع في الاضطلاع بمسؤولياته الجسام بثقة. ونأمل أن تمكّنه حكمته وتجربته القيادية الغنية، سواء في بلده أو في الأمم المتحدة خلال الجزء الأكبر من العقد الماضي، من القيام على نحو فعال بتوجيه عمل المنظمة.

ومع ذلك، فنحن نعلم تماما بأنه لا يمكنه تحقيق رؤيته، إلا من خلال الدعم والتعاون الكاملين لجميع الدول الأعضاء. ويزداد هذا الأمر أهمية في الوقت الذي توجد فيه حاجة ماسة للأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى. ولم يكن أكثر وضوحا أبدا من قبل اضطلاع الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة العالمية الوحيدة التي لدينا، بدور لا غنى عنه لمواجهة العديد من التحديات العالمية في عصرنا، بما في ذلك في مجال السلام والأمن.

ولذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتعهد بدعم إثيوبيا وتعاونها بشكل ثابت مع الأمين العام في اضطلاعه الفعال بمسؤولياته الجسام. وقامت إثيوبيا فعلا بدور نشط في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها في أفريقيا. وفي هذا الصدد، فإننا على استعداد للعمل مع الأمين العام وهو يشرع في خطته

للسلام بغية التصدي لبعض حالات النزاع الصعبة والأزمات التي تعصف بقارتنا.

وفي ضوء تحديات السلام والأمن الهائلة التي نواجهها اليوم، يجب إعطاء منع نشوب النزاعات أولوية عليا. ويتفق مفهوم الحفاظ على السلام أيضا تماما مع هذه الأولويات الهامة، حيث أتى بتحول نموذجي في الطريقة التي نتعامل بها مع مسألتي السلام والأمن. إن الاستعراضات الرئيسية الثلاثة بشأن السلام والأمن جنبا إلى جنب مع القرارين المتزامنين ٢٢٨٢ (٢٠١٦) و ٢٦٢/٧٠، اللذين اعتمدهما المجلس والجمعية العامة على التوالي، قد وضعا بالفعل الوقاية والحفاظ على السلام، في صميم أنشطة الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن.

ومن المشجع أن نلاحظ وضع السيد أنطونيو غوتيريش ما سماه ”دبلوماسية السلام“ على رأس أولوياته، ونعتقد أن ذلك يتماشى تماما مع منع نشوب النزاعات، وخطة الحفاظ على السلام.

ومما لا شك فيه أن ريادته الحازمة والمستقلة بشأن تلك المسألة، استنادا إلى مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ستقطع أشواطا كبيرة صوب استعادة مكانة المنظمة ومصداقيتها.

وفي ذلك الصدد، فإن مشاركة الأمين العام مشاركة فعالة في الدبلوماسية الوقائية والوساطة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية عن طريق الممارسة الحصيفة لمساعيه الحميدة ستكون حاسمة للتصدي لبعض من أصعب الحالات الصراع. ولا ريب أن جهوده بحاجة إلى الدعم من خلال استخدام جميع الأدوات المتاحة، بما في ذلك أدوات الإنذار المبكر وتطبيق التحليلات الصارمة للأزمات الناشئة، مما سيساعده على توجيه انتباه مجلس الأمن، تمشيا مع المادتين ٣٣ و ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

وأيا كان العمل الذي قد يحاول الأمين العام القيام به، فإن جهوده ستذهب سدى بدون الدعم الكامل من مجلس الأمن. وهذا هو السبب في أن الحاجة إلى تعزيز علاقات العمل بين مجلس الأمن والأمين العام لا يمكن المغالاة في التأكيد عليها مهما قلنا. ومن البديهي أن هناك مجالا للكثير من التحسين، ونحن بحاجة إلى مواصلة الابتكار إن كنا نريد تحقيق الهدف المنشود.

كما أنه من الضروري تماما معالجة التجزؤ المؤسسي وضمان الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها بغية كفالة وضع منع نشوب النزاعات واستدامة السلام في صميم عمل المنظمة وأنشطتها. وفي ذلك الصدد، يشجعنا ما أبداه الأمين العام من التزام قوي بالضغط من أجل تنفيذ التوصيات الرئيسية الواردة في الاستعراضات الرئيسية الثلاثة المعنية بالسلام والأمن بغية تهيئة هيكل تشغيلي للسلام شامل وحديث وفعال.

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تقوم لوحدها بمعالجة العدد الكبير من التحديات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، مما يؤكد ضرورة تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عبر الطيف الكامل لدورات النزاع، بما في ذلك الوقاية وحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وتسوية النزاعات وبناء السلام.

وفي ذلك الصدد، نقدر الالتزام القوي الذي أعرب عنه الأمين العام بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونأمل صادقين أن يسهم في مواصلة تعزيزها هام، بالاستفادة من الزخم الذي أوجده سلفه. وفي ذلك السياق، فإننا نتطلع أيضا إلى زيارته المقبلة إلى أديس أبابا في نهاية هذا الشهر لحضور مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الثامن والعشرين.

وأخيرا، ليس لدينا أي وهم بأن الفترة المقبلة ستكون سلسة بالنسبة للأمين العام. فلا توجد حلول سهلة للتحديات

المعقدة في مجالي السلم والأمن في عصرنا. غير أننا نعتقد أنه لا يملك الرؤية المناسبة وخصال الريادة القوية فحسب، ولكن أيضا الحكمة والخبرة لاجتياز تلك الفترة الصعبة وتحقيق النتائج. وقد أبان عن تلك الصفات اليوم أيضا. وأود أن أختتم ملاحظاتي متمنيا له كل النجاح.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة للممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية وعضو مجلس وزراء الرئيس أوباما.

**السيدة باور** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تناول هذه القضية الهامة، كما فعلتم طوال مشواركم المهني. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالأعضاء الجدد، السويد وإيطاليا وبوليفيا وإثيوبيا وكازاخستان. ونحن نتطلع إلى العمل مع كل واحد منهم.

أرحب بالأمين العام غوتيريش في أول إحاطة إعلامية يقدمها إلى مجلس الأمن. لقد كنا نعرف أنه سيتولى مهامه بسرعة واقتدار، لكنني لست متأكدة من أننا كنا نعرف أنه سيفعل ذلك بوتيرة أوليمبية، ولهذا نهنئه على طاقته، والرؤية الطموحة التي أضفاها على قضية منع نشوب النزاعات والاستجابة للنزاعات، وعلى حد تعبيره، لقضية استدامة السلام. وأعتقد أن من المهم حقا أن لم يتردد في إصلاح قدرة الأمم المتحدة على أن تكون أكثر مرونة في مواجهة الأزمات التي تواجهنا.

وتعقد هذه المناقشة أيضا في الوقت المناسب بالنسبة لي شخصيا، لأنها ستكون واحدة من المرات الأخيرة التي أتشرف بتمثيل الولايات المتحدة في القاعة. فطوال السنوات الثماني الماضية منذ تولي الرئيس أوباما لمنصبه، التزم بإظهار قيادة الولايات المتحدة هنا في الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة هامة بوصفها المؤسسة العالمية الوحيدة المكرسة لإيجاد حلول للتهديدات العابرة للحدود الوطنية والتحديات التي تواجه جميعا، ويظل مجلس الأمن في الطليعة.

والمجلس هام لأن ١٠٠ ٠٠٠ من القوات وأفراد الشرطة منتشرون في جميع أنحاء العالم استنادا إلى قراراتنا وأقوالنا. والمجلس هام لأننا نسن القانون الدولي؛ ونضع المعايير؛ ونأذن باستخدام القوة؛ وتمكن من إيصال المعونة الإنسانية لإنقاذ الحياة؛ ولفرض الجزاءات المالية وحظر توريد الأسلحة بغية التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. ونساعد في وضع القواعد بشأن الكيفية التي ينبغي بها للدول أن تتصرف. والمجلس هام لأنه عندما نجتمع، كما لاحظ آخرون، يمكننا الاستجابة للأزمات بطرق لا يمكن لمؤسسات أخرى أن تقوم بها.

ولكن لنقارن تلك القدرات مع واقع العالم حولنا. واقع المعاناة في أماكن مثل سورية وجنوب السودان واليمن وليبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ونيجيريا ومالي. ومن الواضح أن بمقدورنا، كمجلس، أن نفعل أفضل من ذلك. ويصبح السؤال كالتالي: عندما تكون لدينا الأدوات والسلطة وشريكا قويا مثل الأمين العام، ماذا يمنعنا من اتخاذ إجراء؟ لماذا لا نقوم بالمزيد؟

وأريد أن أثير أربع نقاط لشرح كيف أنه بقدورنا، بوصفنا أعضاء مجلس الأمن، يأن نظهر القيادة بغية تضييق الفجوة بين ما يمكن أن تحققه هذه المؤسسة والمجالات التي فشلت فيها، لا سيما فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات.

أولا، إذا كنا جادين بشأن منع نشوب النزاعات، فإن المبدأ الهام لسيادة الدول لا يمكن أن يكون قيدا يحول دون اتخاذ مجلس الأمن والأمين العام للإجراءات اللازمة للاستجابة للأزمات العاجلة التي تهدد الأرواح. وما من عضو من أعضاء الأمم المتحدة يوحي بأن نستغني عن احترام سيادة الدول أو بأنها ليست ركيزة أساسية للنظام الدولي. فهي كذلك. وتتطلع

الولايات المتحدة إلى عالم من الدول ينبغي لهاي، كما ينص ميثاق الأمم المتحدة، أن ”تعيش معا في سلام وحسن جوار“.

ويجب أن تحترم البلدان بعضها البعض. وهذه فكرة بسيطة للغاية. بيد أن السيادة لا يمكن أن تكون درعا للحيلولة دون القيام بالفحص الخارجي للإجراءات المتخذة في تحد للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وقد شهدنا العديد من البلدان تحتج بسيادة الدول كوسيلة لضمان الإفلات التام من العقاب لها. الإفلات من العقاب على أن تفعل ما تريد بشعوبها في تحد للميثاق، والإفلات من العقاب على أن تفعل ما تريد، بكل استهتار، بجيرانها في تحد للميثاق. وفي عام ٢٠١٤، انتهكت روسيا سيادة دولة عضو أخرى في الأمم المتحدة وعضو حالي في مجلس الأمن، أوكرانيا، بغزو ثم محاولة ضم القرم، التي تحتلها روسيا حتى اليوم. بيد أن روسيا أشارت في القاعة، وربما ستفعل ذلك مرة أخرى اليوم، إلى أن عدم احترام سيادة الدول هو المحرك الرئيسي للنزاعات، ولو أن روسيا قد استخدمت حق النقض لديها لحماية نفسها من العواقب في المجلس المترتبة عن انتهاك سيادة أوكرانيا.

وتحريف السيادة يقوض عملنا بطرق أقل وضوحا. فلنتناول حفظ السلام. إننا عادة ما لا نأذن بنشر حفظة السلام إلا عندما يرى أعضاء المجلس خطرا وشيكا لارتكاب العنف الجماعي، وفي كثير من الأحيان، كما لوحظ، بعد بدء الهجمات. ويفترض فينا أن ننشر الخوذ الزرق لمساعدة الناس. ولكن في بعض الحالات، اقترح أعضاء المجلس بأن حفظة السلام ينبغي ألا يفعلوا أي شيء دون التشاور أولا مع الحكومات المسؤولة عن إلحاق الضرر بمواطنيها، وبالتالين تبرير نشر حفظة السلام في المقام الأول.

وفي جنوب السودان، أذن المجلس بالنشر العاجل لقوة الحماية الإقليمية (الجبهة الوطنية الرواندية) في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان في آب/أغسطس الماضي، للمساعدة في استعادة الأمن في العاصمة. وقبلت الحكومة القوة. وبعد ذلك بخمسة أشهر للم يتم نشر ولو جندي واحد من الجبهة الوطنية الرواندية، حتى وإن واصلت قوات الحكومة قتل المدنيين واستخدام العنف الجنسي كسلاح حرب منهجي وأعدت العدة لتنفيذ الفظائع الجماعية الواسعة النطاق.

وتعمل الحكومة بشكل روتيني على عرقلة عمل دوريات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى حد تعيّن فيه على البعثة أن تطلب الإذن بإجلاء حفظة السلام الصينيين، وهو إذن لم يكن ممكنا الحصول عليه على الرغم من أن حياة الجنود كانت في خطر. وهذه ممارسة مضرة للسيادة الوطنية دون شك حيث كانت حياة أحد حفظة السلام التابعين لنا في خطر شديد. ومع ذلك لم يتخذ المجلس أية إجراءات إضافية تثبت لقادة جنوب السودان أن هناك عواقب تترتب عن هذه العراقيل.

وأتوقع تفنيد ما أقوله. فهناك من سيتهم الولايات المتحدة أيضا بالتذرع بمسألة السيادة حين يكون ذلك مناسبا لها. وفي الماضي، اتخذت الولايات المتحدة إجراءات تتعارض مع المبدأ القائل بأنه ينبغي أن تتمكن الشعوب من اختيار مسارها. وكما أوضح الرئيس أوباما عند تولى منصبه، فإن الولايات المتحدة ستكافح لأجل القيادة بالقدوة الحسنة. وما زلنا نعجز في بعض الأحيان عما يمكن تحقيقه عبر تعزيز التعاون المتعدد الأطراف. وفي الواقع، فقد كانت هناك مناقشة طال أمدها في الكونغرس بشأن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ويجادل فيها البعض بأن السيادة تحول دون التصديق على المعاهدات من قبيل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حتى عندما تكون معايير هذه المعاهدات منصوص عليها سلفا في قانون الولايات المتحدة. ولدينا إيمان راسخ بأننا سنكون أفضل حالا عندما نعزز نظاما دوليا قائما على حكم القانون، ويعني ذلك احترام القواعد التي تحمي أمننا المشترك وإنسانيتنا المشتركة جميعا.

ثانيا، إن أردنا الحفاظ على السلام، فإن علينا أن نسمي الأشياء كما هي أولا. وقد وضعنا بصفتنا دبلوماسيين مسردا للمصطلحات البيروقراطية يمكّننا من التغاضي عن المسائل التي من المفترض أن نتصدى لها. وتحتشد بياناتنا في المجلس بالعبارات الجوفاء في أوقات تتطلب أكبر قدر ممكن من الدقة والوضوح. ونتيجة لذلك، كثيرا ما نخرج من جلسات مجلس الأمن حتى دون معرفة ما يدافع عنه كل واحد منا. وأذكر جميع المرات التي اُستخدمت فيها صيغة المبني للمجهول في بياناتنا في المجلس. وضمن ذلك نقول مثلا: يجب السعي إلى الحوار، ويجب إنهاء العنف، ويجب احترام وقف إطلاق النار. ولكن كيف؟ ومن الذي سيفعل ذلك؟ وكيف تُوزع المهام بين الأشخاص؟ فلنكن محددين إذن. وبالمثل نعقد اجتماعات طارئة للمجلس لمناقشة الهجمات التي يشنها أحد الأطراف على طرف آخر، ولكننا نراوغ عوضا عن الجهر بما هو بديهي، أي أن نقول للطرف المعتدي أن يكف عن الاعتداء. وعادة ما نستخدم عبارة ”جميع الأطراف“ في حين أننا نقصد ”طرفا واحدا“ فقط في واقع الأمر. ونلجأ أيضا إلى عبارات مثل ”ليس هناك حل عسكري“ بدلا من تحديد الجهات الساعية إلى الحل العسكري.

وبطبيعة الحال، فإن الكلمات وحدها لا تكفي لوقف المعاناة في الميدان، غير أن تحديد الجهة المسؤولة عن التجاوزات وانتهاكات ميثاق الأمم المتحدة علنا في المجلس، يعدّ شكلا متواضعا على الأقل من أشكال المساءلة ويوفر وقاية من الإفلات من العقاب، وربما يكون له بعض التأثير الرادع أيضا. فهو على الأقل بمثابة إنذار للمسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف بأننا نراقبهم. والآن، أعترف بأنه ربما يكون من الصعب تسمية الأسماء بالنسبة لبعض البلدان مما هو عليه بالنسبة لأحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن كالولايات المتحدة. وأتفهم تماما موقف البلدان التي تعرب عن خشيتها من الانتقام إذا ما سمّت بلدا أكبر وأكثر قوة منها بسبب إجراءاته وأفعاله. ولكن ذلك بالضبط ما يستدعي عدم السكوت عن الخطأ، ما دامت جميع الدول الأعضاء ستكون أكثر أمنا بشكل جماعي في عالم تُساءل فيه حكومات البلدان الكبيرة والصغيرة على حد سواء عن أفعالها.

وبالمثل، يركّز الكثيرون هنا في المجلس على أهمية توافق الآراء. ومرة أخرى، فإن هذا شعورا مفهوما بالنسبة للدبلوماسيين، وكما قلت بداية، فنحن أكثر قوة حين تتحد صفوفنا، أما إذا كان هدفنا الوحيد هو تحقيق توافق الآراء، فإن مكمن الخطر هو الوصول إلى حل القاسم المشترك الأدنى، وفي ذلك ليس سوى توازن خادع. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، على سبيل المثال، عندما جدد المجلس ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية (انظر S/PV.7815)، أمضت الولايات المتحدة عدة أسابيع في المفاوضات المضنية مع روسيا على شروط التحقيق. وكانت هناك عملية مفاوضات مماثلة مع الصين بشأن أصعب الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعد إجراء نظام كيم جونغ أون تجارب نووية هذا العام (القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦). غير أن تلك القرارات كانت مجدية في كلتا الحالتين، ليس لأن المجلس اتخذها بالإجماع فحسب، وإنما بسبب أثرها – بإسناد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، ووقف مصادر الإيرادات النووية وبرامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويمكننا مقارنة ذلك بقرار المجلس المتخذ مؤخرا بشأن سورية ٢٣٣٦ (٢٠١٦)، والذي يهدف إلى رصد عمليات الإجلاء من شرق حلب. ويمكننا ترديد القول بأننا توصلنا إلى توافق في الآراء على ذلك القرار، ولكن علينا أن نحرص على ألا نغفل عن جوهر المسألة. فقد اُتخذ القرار في أعقاب هجوم

عسكري وحشي على حلب من جانب روسيا ونظام الأسد، بعد أن استخدمت روسيا حق النقض مرتين لعرقلة دعوات إلى وقف إطلاق النار كان من شأنه أن ينقذ عددا لا يحصى من الأرواح. وأود أن أكون واضحا قي القول بأننا اليوم نؤيد بإخلاص تلك الجهود التي تبذلها روسيا وتركيا للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، ونتفق مع روسيا على أنه ينبغي لنا في المجلس أن نبذل قصارى جهدنا لدعم ذلك الجهد. وينبغي أن نتطلع إلى كل ما من شأنه أن ينقذ الأرواح أو يساعد في الحد من العنف، فضلا عن دعمه. ولكن أكرر مرة أخرى القول بأن توافق الآراء ليس مقياسا لنجاحنا، وإنما يتمثل المقياس في قدرتنا على التأثير، وفي ما إذا كان نظام الأسد – في حالة وضع خطة لوقف إطلاق النار – قد أوقف قصف المناطق المدنية بالفعل، وخصوصا ضواحي دمشق وإدلب حيث ما تزال تستمر هذه الهجمات ونحن نجلس هنا.

ثالثا، يتعين علينا نحن الدول الأعضاء تمكين الأمين العام وفريقه من أداء أعمالهما. ويعني ذلك جزئيا دعوة الأمين العام إلى عرض المسائل على المجلس وتوجيه اهتمامه إليها. وعليه، تؤيد الولايات المتحدة بقوة استخدام الأمين العام للمادة ٩٩ من الميثاق، كي يتمكن من تحذير المجلس باستمرار وبصورة نشطة وفي وقت مبكر، حين يرى أن لذلك ما يبرره. ويعني ذلك بطبيعة الحال، أنه ينبغي إبداء الاحترام الواجب للأمين العام في ما يتخذه من قرارات تهدف إلى إدارة المنظمة.

ولننظر إلى مسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين في سياق بعثات حفظ السلام، التي جعل منها الأمين العام غوتيريش إحدى أولوياته القصوى بواسطة إنشاء فرقة عمل جديدة. وتلك مسألة تقتضي منا الاتفاق على وجوب تمكين الأمين العام من بذل كل الجهود الممكنة لاستئصال هذه الآفة، بما في ذلك عن طريق إعادة الوحدات المسؤولة عن ارتكاب الانتهاكات على نحو منتظم وواسع النطاق. وقد أيد القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦) المتخذ في العام الماضي قرار الأمين العام آنذاك باستخدام تلك السلطة. ولكن علينا أن نذكر أن العديد من أعضاء المجلس قد ركزوا عوضا عن ذلك – أثناء تلك المفاوضات – على كيفية الحد من صلاحيات الأمين العام فيما يتعلق بإعادة القوات المسؤولة عن تلك الانتهاكات إلى أوطانها. وينبغي أن نفكر في ذلك، أي في البلدان التي استجابت لمسألة الاستغلال الجنسي بمحاولة غل ذراع الأمين العام، وكان ذلك جُل اهتمامهم عوضا عن حماية الضحايا المحتملين.

وينبغي تطبيق مبدأ مماثل في مساءلة حفظة السلام عن تنفيذ ولاياتهم. فقد شعرنا جميعا بالقلق الشديد حين كان موظفو البعثة إما غير قادرين أو غير راغبين في الاستجابة لنداءات المساعدة بعد الهجوم الذي شنه جنود من جنوب السودان على مجمع البعثة في تموز/يوليه. وإن كنا نطلب المزيد من الأمم المتحدة في مجال الحفاظ على السلام، فإنه يجب علينا أن نحترم قرارات الأمين العام – بما في ذلك القرارات المتعلقة بشؤون موظفيه – لتعزيز النظم التي لا تستطيع ذلك. ولا تطالب الولايات المتحدة هنا بأي استثناء خاص حين يتعلق الأمر بتمكين الأمين العام. وقد أيدنا اختيار أنطونيو غوتيريش على وجه التحديد لأنه يتمتع باستقلال الرأي والاستعداد للدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومكافحة ممارسات التسلط والخروج على القانون بين الدول الأعضاء.

وأود أن أتطرق لنقطة أخيرة عن الكيفية التي يمكننا بها الدفع صوب استخدام قدراتنا بصفتنا مجلس الأمن بغية تعزيز السلام. ويجب علينا البحث عن سبل للسماع إلى الأشخاص الحقيقيين الذين تؤثر قراراتنا على حياتهم. وهنا في المجلس، أو في الجمعية العامة، فلا يزال من غير المعتاد أن نستمع إلى متكلمين عدا عن الدبلوماسيين أو الموظفين البيروقراطيين. وبذلك تصبح مناقشاتنا عقيمة ونغفل عن المصالح البشرية التي

ينبغي أن توجه أعمالنا. وقد يعتقد المرء أن ذلك العدد غير المسبوق من الرحلات التي قام بها مجلس الأمن خلال السنوات الأخيرة قد يساعدنا على فهم ما يواجه السكان الحقيقيون. وهي تساعد بالفعل، ولكن لك أن تصدّق أو لا تصدّق إن شئت، فقد أنفقنا الكثير من الوقت خلال تلك الرحلات في محادثات رسمية مسجلة في سلسلة من غرف الاجتماعات. ومما لا يمكن تصديقه أن بعض الدول الأعضاء هنا في نيويورك تبدي حرصا على الحد من وصول ممثلي المجتمع المدني وتشاطر منظوراتهم المختلفة معنا. وهي لا تكف عن الاعتراض على طلبات الاعتماد المقدمة إلى لجنة المنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف عرقلة المنظمات غير الحكومية ومنعها من أن تكون جزءا من مداولات الأمم المتحدة.

وأدرك – بصفتي الممثل الدائم لبلدي خلال السنوات الثلاث والنصف الماضية – أن أفضل تبادلات المجلس وأكثرها جدوى وثراء قد كانت بفضل مشاركة الأشخاص الحقيقيين، حين ناشدت نادية مراد باسي طه، وهي امرأة أيزيدية تم الاتجار بها من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لأن مقاتلي داعش، على حد قولها ”استخدموا الاغتصاب كوسيلة لتدمير النساء والبنات والتأكيد بأن هؤلاء النساء لن يعُدنَ إلى حياتهن الطبيعية بعد الآن (S/PV.7585، صفحة ٨)، أو عندما عاد الدكتور زاهر سحلول من شرق حلب لينقل مناشدات أطباء المدينة بالسماح بإجلاء الأطفال المصابين، أو عندما قدم جاكسون نياما – وهو عامل ليبري في مجال الرعاية الصحية – إحاطة إعلامية إلى المجلس (انظر S/PV.7268) معربا عن الشعور بالألم الناجم عن عدم استقبال المرضى المصابين وأطفالهم في المستشفيات بسبب النقص في الأسرَّة واللوازم الطبية. وعادة ما يكون الأثر قويا وفعالا حين نبدي القيادة هنا في المجلس، ونجعل السكان محورا لقراراتنا.

يمكن لهذا التبادل تغيير الآراء.

لقد ساعدنا، بصفتنا أعضاء المجلس، على كفالة سلامة الناس من خلال اعتماد قرارين لقطع التمويل عن المنظمات الإرهابية وحشد العالم لوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وقد ساعدنا في إنفاذ قاعدة ضد استخدام الأسلحة الكيميائية عندما اتخذنا قرارا بتفكيك مخزونات نظام الأسد من الأسلحة الكيميائية. وساعدنا على حماية الناس من القتل لأسباب عرقية عن طريق نشر حفظة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى عندما بدا أن هناك إبادة جماعية وشيكة. وقد ساعدنا على إنشاء بعثة جديدة للأمم المتحدة الجديدة لمكافحة تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، بعد دق ناقوس الخطر بعقد أول جلسة طارئة من نوعها بشأن أزمة في مجال الصحة العامة هنا في المجلس. جوهر الأمر هو أن المجلس ضروري. إنه أداة ضرورية لتعزيز عالم أكثر سلاما. لكننا بحاجة إلى العمل بجد أكبر والبحث في أعماق أنفسنا للتأكد من أننا نستخدم القدرات الموجودة تحت تصرفنا لمساعدة من هم في حاجة إلينا.

**السيد فِكل** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا بمبادرة رئاسة المجلس بعقد مناقشة اليوم بشأن مسألة بالغة الأهمية للمجتمع الدولي. وترحب فرنسا أيضا بالجهود التي يبذلها الأمين العام لوضع صون السلم والأمن الدوليين، ومنع نشوب النزاعات على وجه الخصوص، في صميم جدول أعماله. وعلاوة على ذلك، فإن فرنسا تشكره على عرض تقريره الأول إلى المجلس اليوم (انظر S/2017/6، المرفق). وفي عالم من الفوضى وعدم اليقين، نحن بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى المعايير المرجعية والإطار المتعدد الأطراف اللذين يمكن للأمم المتحدة وحدها أن توفرهما. ونحن نتطلع

إلى العمل مع الأمين العام، خاصة بشأن هذا البند الحاسم الأهمية، خلال السنوات القادمة. تتيح مناقشتنا اليوم فرصة لتأطير العمل للسنوات المقبلة في إطار ولايته.

وفي هذه المناسبة، تود فرنسا أن توجيه ثلاث رسائل رئيسية. الرسالة والأولوية الأولى هي، بطبيعة الحال، لتعزيز المنع ومواصلة الاستثمار في حفظ السلام. إن المنع أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة، كما أشار المتكلمون السابقون. في المادة الأولى من الميثاق، حدد مؤسسو المنظمة الهدف بأنه اتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها. وفرنسا تؤيد جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة. نحن نفعل ذلك لأن طبيعة حالات الأزمات التي يجب أن يستجيب المجلس لها قد تغيرت وأصبحت بشكل متزايد بين الطوائف وعابرة للحدود الوطنية وغير متكافئة.

كيف ندعم هذه المبادرات؟ نحن نفعل ذلك، أولا عن طريق تحسين توقع المخاطر التي تهدد بحدوث أزمات بمساعدة نظام للإنذار المبكر. وهذا هو الحال اليوم في غامبيا، على سبيل المثال. ويتمثل التحدي في تحسين قدرة المجلس، وهو هيئة لا غنى عنها، بشكل جماعي على توقع الأزمات واتخاذ الإجراءات اللازمة. ويضطلع الأمين العام بدور رئيسي في هذا الصدد. ومن الضروري للأمين العام، على نحو ما هو مأذون له بموجب المادة ٩٩ من الميثاق، أن ينبهنا إلى أية حالة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدوليين. وبالمثل، فإن التقارير العادية للمفوض السامي لحقوق الإنسان والمستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية مفيدة للغاية لعملنا. ويجب على مجلس الأمن أن يستخدم بشكل أكثر انتظاما المعلومات المقدمة عن طريق تلك القنوات.

ويجب علينا أيضا تعزيز استجابتنا الجماعية من خلال الوساطة والمساعي الحميدة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الاتفاق الذي جرى التوقيع عليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر نتيجة لجهود الأساقفة الكونغوليين مثال جيد. وقدمت فرنسا دعمها الكامل لتلك المبادرة، وعملت من أجل الإسراع في اعتماد بيان رئاسي من المجلس يؤيد تماما ذلك الاتفاق (S/PRST/2017/1).

وكما نعلم، فإن المنع الأفضل قد يترجم أحيانا إلى ممارسة ضغط أكبر. الجزاءات، وأحيانا مجرد التهديد باللجوء إلى الجزاءات، تشكل إحدى أدوات مجلس الأمن. إن الجزاءات جعلت من الممكن إعادة الأطراف إلى الطاولة، لوقف دوامة العنف وتحقيق استقرار الأوضاع المتفجرة التي كان من الممكن أن تتدهور تماما لولا ذلك. في كوت ديفوار وليبريا، على سبيل المثال، كانت الجزاءات مفيدة في دعم عملية السلام وتم رفعها بمجرد بلوغ مرحلة أكثر ديمومة من الاستقرار. وفي بعض الأحيان تصل جهودنا مداها، كما هو الحال في بوروندي حيث عرقل رفض الحكومة للدخول في حوار بناء مع الشركاء الدوليين أعمال الوساطة.

وتتمثل الصعوبة التي تواجه جهود المنع في إيجاد وسائل للعمل، حتى عندما تكون هناك مجرد إشارات على تدهور محتمل، دون أن تعرقلها الحجج المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول. يجب أن يكون المجلس قادرا على التصرف كلما كان ذلك ضروريا. والتغلب على تلك المعضلة وتلك المخاطر، من بين أسباب أخرى، هو السبب في أن فرنسا اتخذت المبادرة باقتراح تقييد استخدام حق النقض في الحالات التي تنطوي على مخاطر بحدوث فظائع جماعية. وعندما يفشل المنع ويزداد العنف سوءا، تقع علينا مسؤولية وقف التصعيد والتدخل. وهذا هو ما قامت به فرنسا، بناء على طلب الشركاء، في كل من مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي هذا السياق، تعتبر عمليات حفظ السلام أداة أساسية من أدوات مجلس الأمن لتشجيع العودة إلى السلام وتمكين

توطيده. وعندما تتكشف أزمة، لا بد من استعادة الأمن بسرعة حتى يتسنى التوصل إلى تسوية سياسية. نحن نعلم أنه بدون الأمن، لا يمكن إحراز تقدم حقيقي. ويجب أن تكون هذه العمليات قادرة على الاستفادة من الموارد التي تلائم احتياجات البيئة التي تعمل فيها، ويجب أن تكون قادرة على الاعتماد على العمليات السياسية من خلال الولايات القوية والمرنة. تقدم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أمثلة واضحة جدا للمشكلة.

والرسالة والأولوية الثانية هي أن علينا أن نساعد البلدان الضعيفة على تطوير قدراتها الذاتية، وأن علينا أن نعالج أوجه ضعفها في المراحل التمهيدية. ولكي نفعل ذلك، يجب علينا أن نحرز المزيد من التقدم في تكامل إجراءات مختلف مكونات منظومة الأمم المتحدة. إننا ندعو إلى نهج شامل ومتكامل يجمع بين الإجراءات الأمنية والإنسانية والسياسية والإنمائية مع مرور الزمن مع استمرارية أعمال المنع وصون السلام وتوطيده.

وفيما يلي ملاحظة بسيطة ومشتركة على نطاق واسع: السلام والتنمية مترابطان. ترجع الأسباب الجذرية للعديد من الصراعات والحروب الأهلية إلى مسائل التنمية والحوكمة، وهي ذات المسائل الكامنة في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦. وبغية منع نشوب النزاعات، يجب أن نمكن أضعف البلدان من التعامل مع حالات الهشاشة الناجمة عن الأزمات الإرهاب. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن نعمل على مكافحة البطالة، ولا سيما بطالة الشباب؛ ومعالجة الافتقار إلى الخدمات العامة والهياكل الأساسية العامة؛ ووضع نظام للحوكمة الجامعة والإدارة القوية؛ وتعزيز نظام قضائي يمكن الجميع من الحصول على العدالة الجيدة؛ وضمان احترام حقوق الإنسان؛ وتخفيف حدة التوترات على الموارد الطبيعية.

إن فرنسا مؤيد قوي لخطة عام ٢٠٣٠، ولهذا السبب كنا من بين أوائل الدول في عرض برنامجنا الوطني من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه.

وحيثما تعمل فرنسا عسكريا، فإننا نباشر في الوقت نفسه التعاون وتقديم المساعدة الإنمائية في جميع المجالات المذكورة. وقد أسفر ذلك عن تحقيق نتائج. وقد أتاح العمل بشأن طائفة كاملة من القضايا تأسيس عملية دستورية وإجراء الانتخابات في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وتدريب قوات الأمن والشرطة في مالي وفي النيجر؛ والتعافي من الأزمات والعودة إلى النمو في كوت ديفوار.

وأود أيضا أن أشدد على دور تغير المناخ. وفي حين أنه ليس سببا مباشرا من أسباب النزاع، فإنه يفاقم من أوجه الضعف، ويرسخ الأسباب المباشرة، ويعرض التقدم المحرز للخطر. وحتى إن لم يصبح بعد سببا اليوم، فإن تغير المناخ في المستقبل قد يصبح في حد ذاته سببا مباشرا للصراع.

إنه يلحق أشد الضرر بأكثر السكان فقراً وأكثر الدول هشاشة. إن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والدول الجزرية الصغيرة النامية هم الضحايا الرئيسيون. وهذا هو السبب في أن التنفيذ الفعال لاتفاق باريس أمر ضروري ومسألة ملحة من أجل السلام والأمن. وتستحق المبادرات الإقليمية الرئيسية مثل الجدار الأخضر الكبير للصحراء والساحل دعمنا الكامل.

وتتعلق الأولوية الثالثة بالروابط بين الأدوات المختلفة، حسب السياقات التي تأتي فيها ومستوى الإلحاح. ويجب أيضاً تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع الجهات الفاعلة الخارجية تحت رعاية الأمين العام، ونعلم أن ذلك سيتحقق. وإنني أفكر في السلطات الوطنية، التي يشكّل امتلاكها لأنشطة المنع والتنمية أمراً أساسياً، ولكن أيضاً في المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي،

وهم شركاء رئيسيون للأمم المتحدة. وأخيراً، فإنني أفكر في المؤسسات المالية الدولية، من قبيل المصارف الإنمائية والمجتمع المدني والشركاء من القطاع الخاص.

يجب أن يجد الإطار الذي حُددت ملامحه اليوم التطبيق الفوري والملموس في استجابتنا للتحديات الناشئة للسلام والأمن. وفي الختام، أود أن أشدد على بعض الأزمات التي يتعين علينا أن نعطيها الأولوية.

إن حل الأزمة السورية سيتطلب شراكة نموذجية وتعبئة كاملة لأعضاء مجلس الأمن في دعم المفاوضات بين السوريين. وسيتعين إدماج هذه المفاوضات إدماجاً كاملاً في إطار عملية الأمم المتحدة، تمشياً مع بيان جنيف والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وستتطلب ليبيا يقظة خاصة، بالنظر إلى زيادة مخاطر الحرب الأهلية. إن عمل الوساطة الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أمر أساسي في هذا الصدد، لدعم جهود حكومة الوحدة الوطنية كي تكون جامعة.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فالدعم الذي تقدّمه الأمم المتحدة ومجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل والسريع لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ضروري لنجاح العملية الجارية. وستكون الأسابيع المقبلة حاسمة الأهمية في هذا الصدد.

وفي مالي، يجب على مجلس الأمن أن يفعل المزيد لتمكين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من إنجاز مهمتها وتزويدها بما يلزم من الأفراد والمعدات. ويجب علينا أيضاً مواصلة الضغط على الأطراف بغية ضمان التنفيذ السريع لاتفاق الجزائر، وهو أمر ملح.

إننا عند منعطف حاسم. وفي حين أصبح الطلب على منع نشوب النزاعات والصلات بين السلام والتنمية واضحة، يتوقف الأمر الآن على المجتمع الدولي، وعلى رأسه الأمم المتحدة، لترجمة تلك الإرادة إلى عمل. وسوف يكون بوسع الأمين العام دائماً الاعتماد على مبادرة فرنسا ودعمها لعمله في هذا الصدد، سواء في الميدان أو في مجلس الأمن.

**السير آلان دنكان** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أجلس هنا باسم المملكة المتحدة وأن أرحب ترحيباً حاراً بالسيد أنطونيو غوتيريش بصفته الأمين العام الجديد. وعلى المستوى الشخصي جداً، أود أن أذكر العمل الذي قمنا به معاً عندما كان يشغل منصب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وكنت وزير الدولة للتنمية الدولية في المملكة المتحدة. ويسرني أن هذا التعاون يمكن أن يستمر في دورينا الجديدين. وآمل ألا تُنسى ميزانية المعونة السخية للمملكة المتحدة، التي يوجه قدر كبير منها إلى المفوضية.

يتولّى السيد غوتيريش دوره في وقت ينتشر فيه عدم الاستقرار وتوجد فيه الكثير جداً من النزاعات الطويلة الأمد في جميع أنحاء العالم. تؤمن المملكة المتحدة إيماناً راسخاً بدور الأمم المتحدة في إعلاء المبادئ الأساسية لنظام دولي قائم على القواعد، والتي يجب أن يقوم عليها فهمنا لما هو صواب وما هو خطأ في العالم.

كما أود أن أشكر الرئاسة السويدية على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. وقد عملنا أنا وأنتم، سيدتي الرئيسة، معاً في الماضي عندما كنتِ الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وإنني أحيي جهودك المستمرة في جعل منع نشوب النزاعات والمسائل الجنسانية في صميم السياسة الخارجية لبلدك.

منذ إنشاء الأمم المتحدة، كانت المملكة المتحدة في طليعة العمل الحاسم من جانب الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات. وفي هذا اليوم ذاته، قبل ٧١ عاماً، استضافت لندن الاجتماع الأول للجمعية العامة. وكان على جدول الأعمال في عام ١٩٤٦ اثنتان من المسائل التي ما زالت تواجهنا اليوم: الحفاظ

على السلام، ودعم اللاجئين الذين أخرجوا من ديارهم بسبب ويلات الحرب. وما برح عمل الأمم المتحدة بشأن هاتين المسألتين – ومسائل كثيرة غيرهما بطبيعة الحال – قبل سبعة عقود مضت واليوم على حد سواء يتعلق أساساً بمعالجة النزاعات.

ومع ذلك، ينبغي لنا أن نسلّم بأنه بينما قد تبدو المسائل هي نفسها بعد سبعة عقود، فإن استجابة الأمم المتحدة بالتأكيد ليست نفسها. فلدينا أدوات متاحة لم تتوفر لأسلافنا قط. لدينا أدوات لمنع نشوب النزاعات وللتخفيف من حدتها وللوساطة ولتحقيق الاستقرار والتعافي. وبالتالي، يتمثل التحدي في كيفية استخدام هذه الأدوات بفعالية، وفي كثير من الأحيان في استخدام العديد منها في الوقت نفسه. ولذلك، فإننا نؤيد تماماً رؤية الأمين العام من أجل اتباع نهج شامل لمنع نشوب النزاعات والسلام والتنمية – سلسلة السلام – والتزامه بتحقيق الإصلاحات اللازمة لتحقيق ذلك. وترى المملكة المتحدة خمس لبنات رئيسية في تحقيق تلك الرؤية.

أولا، هناك مسألة التنمية. إننا نشاطر الأمين العام رأيه في أن التنمية أمر أساسي لمعالجة دوافع النزاع. وهذا هو السبب في أن ميزانية المعونة الخاصة بنا تركز بشكل متزايد على الأماكن الأكثر هشاشة في العالم. وقد أرست الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة أسس تحقيق الأهداف العالمية للأمم المتحدة. ويجب علينا الآن أن نبني معاً على تلك الأسس وأن نسخّر الأدوات السياسية والأمنية للأمم المتحدة.

ثانياً، نحن بحاجة إلى تجهيز أنفسنا بالخبرات اللازمة لاتخاذ إجراءات في وقت أقرب. وهناك خطوتان واضحتان هما تحسين الوعي بالأوضاع السائدة، الذي يبني على العمل الأخير لنيوزيلندا، ودعم كبار مسؤولي الأمم المتحدة عندما يحذرون من المخاطر ويحثون المجلس على الاستجابة. والإحاطة الإعلامية الأخيرة بشأن جنوب السودان التي ألقاها المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، السيد أداما دينغ، هي مثال ممتاز.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى الالتزام مجدداً بزيادة استخدام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تمكين الأمين العام من الاستفادة الكاملة من الأدوات المتاحة له، مثل مساعيه الحميدة والوساطة من جانب مبعوثيه وغيرهم.

رابعاً، نحن بحاجة إلى تشجيع المسؤولية على الصعيد الإقليمي، لأننا مهما حاولنا التماس الحلول من نيويورك، فإن أفضل الحلول غالباً ما توجد على الصعيد المحلي. وينبغي أن نواصل دعم المنظمات الإقليمية التي تظهر القيادة في منع نشوب النزاعات. وهذا يشمل المنظمات التي تشمل مناطق متعددة. فعلى سبيل المثال، خصصت رابطة الكمنولث يوماً خاصاً بها والسنة التي تليه لبناء السلام، مع التركيز على الإجراءات العملية فيما بين دولها الأعضاء الـ ٥٢.

وأخيراً، يجب علينا أن نكفل أن تفي عمليات انتشار الأمم المتحدة بالغرض. وهذا يعني أنها يجب أن تكون مستعدة ومجهزة على نحو ملائم، وأن تكون كل بعثة تتناسب مع المهمة المطروحة. وهذا يعني أنه يجب على المجلس أن يكون مستعداً لتركيز موارده من أجل الوفاء بتلك البعثات الفعالة. وهذا يعني أنه يجب علينا الوفاء بما ندعوه المتطلبات الثلاثة، وفقاً لما تم الاتفاق عليه في اجتماع حفظ السلام لوزراء الدفاع في لندن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وهي: تحسين تخطيط البعثات، والمزيد من التعهدات بالأفراد والمعدات، وتحسين الأداء.

توفر أدوات الأمم المتحدة أفضل وسيلة لمنع نشوب النزاعات وإرساء أسس السلام المستدام. لكن يجب أن نستخدم الأدوات الصحيحة في الوقت المناسب. وفي العديد من الحالات، يعني ذلك أنه ينبغي لنا نشرها في وقت أبكر – التحذير بدلاً من الاستجابة، والتوسط بدلاً من حفظ السلام. وهذا هو السبب في أن سلسلة السلام بالغة الأهمية. وهي

تقتضي منا تطوير مزيد من الوعي ببؤر التوتر المحتملة حتى نتمكن من رسم مسار أكثر سلاماً.

ونحن نتفق مع الأمين العام في أنه إذا كان لهذه المنظمة العظيمة أن تواصل تحقيق أهدافها، فيجب أن تكون أبسط وأكثر لامركزية وأكثر مرونة. وإنني على ثقة بأننا نملك، بين الأمانة والدول الأعضاء، المعرفة والمهارات والإرادة لتحقيق ذلك.

واليوم، أكرر تعهد المملكة المتحدة بأن ندعم تماما ذلك الجهد، على نحو ما فعلنا قبل ٧١ عاما.

**السيد كيشي** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي تدور حول موضوع يأتي في الوقت المناسب تماما، وعلى ترؤسها بشخصكم. كما أود أن أرحب بالأمين العام غوتيريش في مجلس الأمن.

ونشكر الأمين العام على مشاطرتنا اليوم ما هو عازم عليه. ونشعر بسعادة بالغة لكونه الأمين العام للأمم المتحدة. ونعرب له عن دعمنا الكامل.

خلال السنتين الماضيتين، وجهت عدة عمليات استعراض انتباهنا إلى أهمية منع نشوب النزاعات. والنزاعات في سورية واليمن وفي أجزاء عديدة من أفريقيا توضح تكلفة عدم كفاية الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية أساسية عن التعامل مع هذه النزاعات المباشرة. بيد أنه ينبغي أيضا أن يبرهن على تحقيق نتائج في منع نشوب النزاعات – وهو مسعى أقل تكلفة بشكل كبير – من خلال الاستخدام الأمثل لأدوات من قبيل البعثات التي يوفدها مجلس الأمن إلى الميدان. ونود أن نرى مجلس أمن رائدا ليس في حل النزاعات فحسب، بل وفي منع نشوبها أيضا. ويجب أن ندمج مفهوم الحفاظ على السلام في كل جانب من جوانب أنشطة الأمم المتحدة.

واليابان تقبل تماما هذا التحدي. ونعتقد أن السلام يشكل عملية طويلة الأمد وينبغي أن يكون تركيزنا دائما منصبا على تحقيق الشمول والاستمرارية في مساعدتنا. إن الأمن البشري ركيزة هامة من ركائز سياسة اليابان الخارجية. واستنادا إلى هذا المفهوم، ما برحت اليابان تقدم مساعدة شاملة ووقائية محورها الإنسان من خلال الجهود المنسقة مع مختلف هيئات المساعدة. ففي ميندناو، بالفلبين، نقدم المساعدة إلى حوارات المسار الثاني، فضلا عن مفاوضات المسار الأول، استنادا إلى هذا المبدأ. وقد حققت المساعدة الإنمائية الرسمية التي نقدمها ثمار السلام من خلال التصدي للفقر وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والظلم الاجتماعي على أساس وقائي. كما ساهمنا بمبلغ ٤١٠ ملايين دولار في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري منذ إنشائه في عام ١٩٩٩.

وما فتئت اليابان تلتزم ببناء السلام، وخاصة بناء القدرات والمؤسسات. ففي تيمور – ليشتي، تدعم اليابان جهود بناء الدولة من خلال المساعدة الإنمائية، فضلا عن إيفاد قوات الدفاع الذاتي وأفراد من الشرطة المدنية لدينا. كما نضطلع بدور قيادي بصفتنا رئيس الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة في لجنة بناء السلام. وستظل اليابان دولة رائدة في بناء المؤسسات، والذي يمثل العمود الفقري لبناء السلام المستدام.

استمعنا إلى بيان الأمين العام بعناية. ونرحب بخطة عمله الجادة، ونتطلع إلى مواصلة مناقشة مبادراته. وسنقدم أقصى دعم من جانبنا. ونأمل أن يقوم على نحو نشط بتوظيف مساعيه الحميدة للتصدي للنزاعات والمنازعات، بما في ذلك تلك القائمة في منطقة الشرق الأوسط. ونتطلع إلى العمل معه بشكل وثيق في مجلس الأمن. كما نشجع مسارعته إلى استخدام الإحاطات الإعلامية المخصصة للتوعية بالأوضاع السائدة ولاستشراف الآفاق كوسيلة لتعزيز منع نشوب

التراعات. ونرجو منه أن يستفيد بشكل كامل من سلطته لتوجيه انتباه مجلس الأمن إلى بعض المسائل، وفقا للمادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة. ونتطلع إلى حضوره بشكل متكرر في المشاورات غير الرسمية للمجلس.

وتود اليابان أن تؤكد على أن إصلاح الأمم المتحدة أمر ضروري من أجل الحفاظ على السلام على نحو فعال. ويجب أن نضع حدا لطريقة عمل المؤسسات كجزر منعزلة وأن نعزز التنسيق من أجل اتباع نهج سلس وكلي للحفاظ على السلام. ولن يقتصر هذا الأمر على زيادة الكفاءة والتماسك بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب دعم بناء السلام، ولكنه يستلزم زيادة كبيرة في التنسيق بين الجهات الفاعلة على نطاق جميع الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة. ويشجعنا سجل إنجازاته في مجال الإصلاح في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتعزيزه للعلاقة بين الشؤون الإنسانية والتنمية. ونرحب بمبادرته لإصلاح الأمانة العامة، حتى يتمكن من أداء مهامه بشكل أفضل ولا سيما في منع نشوب التراعات والحفاظ على السلام.

وتركز الدبلوماسية اليابانية على المساهمة بصورة استباقية في إحلال السلام. وبصفتنا عضوا في مجلس الأمن، سنعمل بشكل وثيق مع الأمين العام وأعضاء المجلس من خلال اتباع نهج استباقي وموجه نحو تحقيق النتائج. وتتعهد اليابان بأن تكون عضوا مسؤولا في المجلس وشريكا يعول عليه للأمين العام الجديد في تعزيز السلام والاستقرار الدوليين.

**السيد كيسليتسيا** (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): نقدر مبادرتكم، سيدتي الرئيسة، لتوجيه انتباه المجلس إلى أحد أهم المواضيع في مجال السلام والأمن. ونتشاطر الأفكار الواردة في مذكرتكم المفاهيمية (S/2017/6، المرفق). وقد قرأنا بعناية بيانكم بشأن حصول السويد على مقعد في مجلس الأمن، ونود أن نؤكد لكم، سيدتي، دعمنا الكامل لأولويات السويد، التي تنسجم تماما مع أولوياتنا.

ونرحب بآراء الأمين العام بشأن سبل التعاون مع المجلس. ويسرنا أن نلاحظ أن النهج الذي قدمه اليوم الأمين العام غوتيريش يتطابق تماما مع الموقف الذي أعرب عنه بوصفه الأمين العام المنتخب في الاجتماع غير الرسمي مع المجلس المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بمبادرة من أوكرانيا.

وتزامن جلستنا اليوم مع تاريخ أول جلسة عقدتها الجمعية العامة في لندن في عام ١٩٤٦ لا ينطوي على قيمة رمزية فحسب. فقبل سبعة عقود، كان لدى الأعضاء المؤسسين اعتقاد راسخ بأن المنظمة مُطالبة بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. بيد أن المهمة لم تُنجز بعد.

ومن المحزن أن نعترف بأن العالم لم يصبح أكثر أمانا. وبعض ممن وقعوا على الميثاق يميلون إلى تفسير مبادئه بشكل متحرر لخدمة مصالحهم. ونتيجة لذلك، يتعين على المجتمع الدولي التعامل مع التراعات مرارا وتكرارا، وهي نزاعات اندلعت بسبب تآكل سيادة القانون والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والافتقار إلى القدرات المؤسسية الدولية من أجل محاسبة المسؤولين.

ولكوني محام، أود أن أؤكد موقف أوكرانيا الثابت والقاطع بأن القانون الدولي قانون واحد يسري على الجميع. وينطبق على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على قدم المساواة ودون استثناء. ولا توجد دولة كبيرة أو صغيرة أمام القانون، والدول جميعها سواء كانت غنية أو فقيرة متساوية بصورة أو بأخرى. إن القانون الدولي واحد للجميع، تتصدره مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

ربما يكون التراع السوري هو أبشع التراعات المسلحة في الآونة الأخيرة. وقد شهدنا عجز المجلس عن الرد بشكل

مناسب على المجازر والمذابح التي حدثت في حلب وغيرها من المناطق السورية بسبب حق النقض الذي استخدمه نفس العضو الدائم ست مرات متتالية. فما هي النتيجة؟ لقد قُصفت مدينة حلب حتى تحولت إلى رماد، وأُزهقت العديد من الأرواح البريئة، ووقف إطلاق النار المعلن يكاد يكون غير صامد، ولم تظهر بعد آفاق للتسوية.

وقد كانت مسؤولية المجلس الجماعية هي منع وقوع مثل هذا الأحداث ووضع حد لذلك النزاع. وللأسف، قد أخفق المجلس في القيام بذلك. وما زلنا نعتقد أن الجهود الجارية ستؤتي ثمارها وأن وقف إطلاق النار المستدام سيمهد الطريق لبدء الحوار السياسي المجدي في سورية.

وفي العالم المعولم المعاصر، ما من نزاع من النزاعات التي نواجهها ببعيد عنا. وقد بذل المجتمع الدولي موارد هائلة في المساعدة على إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب ولمساعدة المحتاجين. وعلاوة على ذلك، فإن أوروبا أيضا ليست بمنأى عن النزاعات.

وما فتئت أوكرانيا تواجه العدوان العسكري منذ ما يقرب من ثلاث سنوات، إنه عدوان اتخذ كافة أشكال الحرب المختلطة. فماذا حدث؟ اتخذت الجمعية العامة قرارات تدين العدوان واحتلال القرم. وفي محاولات مجلس الأمن لوقف العدوان العسكري، منعنا مرة أخرى نفس العضو الدائم. لقد توقعنا من الأمين العام السابق بذل مساعيه الحميدة، ولكنه لم يتجاوز الإعراب عن قلقه. وحدث شيء مماثل في جورجيا في عام ٢٠٠٨. ويتحمل أعضاء مجلس الأمن، وبخاصة الأعضاء الدائمين، مسؤولية خاصة – سواء الأعضاء الدائمين المؤسسين والأعضاء الذين انضموا مؤخرا إلى المجلس، الاتحاد الروسي، الذي اكتسب مركز السلطة القائمة بالاحتلال في قرار الجمعية العامة ٢٠٥/٧١، الذي اتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

إن مجلس الأمن، الذي شكل بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت أوروبا خلالها ساحة القتال الرئيسية، يجب أن يولي مرة أخرى اليوم اهتماما خاصا للضغوط على السلم والأمن الدوليين الناجمة عن النزاعات في تلك القارة – وهو ما لم يكن تصوره، حتى خلال فترة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن قبل الاتحاد الروسي.

إن منع الانتهاكات أداة قوية وأسلوب جريء، وقد أثلج صدرنا بصفة خاصة التركيز الخاص الذي وضعه الأمين العام على تلك الأداة في بيانه اليوم. وعلى الأمم المتحدة استخدام جميع إمكاناتها لمنع نشوب النزاعات المسلحة وتصاعدها واستمرارها طويلا. ونرحب بمفاهيم صون السلام ونهج يركز على الأشخاص تجسدت في مختلف القرارات التي اتخذها المجلس والجمعية العامة في العام الماضي. إن منع الانتهاكات من سمات السياسة الخارجية لأوكرانيا. وتشمل الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي: السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، من خلال مبادرة أوكرانيا في عام ٢٠١٠ – أعوام قبل بدء الحرب في بلدنا – اعتمد مجلس حقوق الإنسان أول قرار مواضيعي على الإطلاق (القرار ١٤/٥) بشأن دور منع الانتهاكات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وكما هو معروف جيدا، كثيرا ما تكون الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تمهيدا لنشوب نزاع عسكري. ومما لا شك فيه أن حكومة البلد المعتدي تنتهك حقوق الإنسان والحقوق المدنية للمواطنين، وتحصل بالتالي على الحرية لشن هجوم على جيرانها. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أكد مجلس حقوق الإنسان رسالة لتعزيز العمل المتعلق بمنع انتهاكات حقوق الإنسان باعتماد قرار آخر (القرار ٦/٣٣)، الذي قدمته ٧٤ دولة، بمن في ذلك أعضاء مجلس الأمن. ولكن في تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، شهدنا محاولات يائسة من جانب بعض الدول الأعضاء التي في الوقت ذاته تعد دولا معتدية لمنع اللجنة الثالثة للجمعية العامة من التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في بلدان معينة.

إن منع نشوب النزاعات هو أنجع السبل لتجنب المعاناة البشرية، وكذلك الأداة الأقل تكلفة لتسوية النزاعات. وللأسف تميل الدول الأعضاء في كثير من الأحيان إلى دفن رأسها في الرمال حتى فوات الأوان. ويجب تغيير ذلك النمط لكفالة عدم وقوع أحداث سريبرينتسا ورواندا وحلب مرة أخرى. وينبغي للأمين العام القيام بدور خاص في مجال منع الانتهاكات. ونتطلع إلى اتخاذه إجراءات استباقية وحيادية ومستقلة، تشمل توجيه اهتمام مجلس الأمن إلى الحالات الأكثر إثارة للقلق. تلك المهمة من مهام الأمين العام منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، لكن للأسف قد تم تقويضها لسنوات عديدة. ولذلك نرحب باعتزام الأمين العام زيادة قدرات الأمانة العامة في تحليل المعلومات الاستراتيجية. ومن الأهمية بمكان أيضا بالنسبة للأمين العام أن يعطي زخما جديدا للمادة ٩٩. ونتوقع أن تسفر تلك المبادرات أيضا عن تقارير موضوعية ومفيدة بشأن المسائل المدرجة على جدول أعمال المجلس.

وثمة أداة هامة ولكنها غير مستخدمة متاحة للأمين العام هي مساعيه الحميدة وغير ذلك من عناصر التمكين السياسي. ونادراً ما نرى استخداما لتلك السبل، سواء كان ذلك في البلدان المعرضة للنزاعات أو لمساعدة الدول المتضررة من النزاعات مثل أوكرانيا. ونؤمن إيمانا صادقا بأن الأمين العام الجديد يمكنه أن يدير بمهارة الأدوات الممنوحة له بموجب الميثاق، وينبغي ألا يتردد في استخدامها حيثما كان ذلك ضروريا. وثمة مجال للتفاعل بين الأمين العام والمجلس هو حفظ السلام، ولا تزال أوكرانيا شريكا يمكن للمنظمة التعويل عليه في ذلك الصدد. ولا يمكن المبالغة في التشديد على دور الأمين العام في مواصلة تحسين الطريقة التي يستخدم بها ذلك الصك القابل للتكيف والنشاط الرائد لمنظمتنا.

ومنع دخول النزاعات في دوامة العنف المفرغة غالبا ما يرتهن بقدرة المنظمة على نشر الموارد الضرورية في مرحلة مبكرة. وفي ذلك الصدد، يمكن للأمين العام، وينبغي له، الاضطلاع بدور هام. وفي الحالات التي يتطلب فيها نشر بعثة حفظ السلام، يمكن للمجلس أن يستفيد من التقييم المبكر والشامل للحالة في الميدان والتوصيات بشأن الولايات الممكنة لعملية حفظ السلام من الأمين العام. وينبغي القيام بذلك تلقائيا، بمجرد تلقي الأمانة العامة للطلب، مما يمكن المجلس من اتخاذ قرار مستنير في الوقت المناسب.

وفي الختام، لا يمكن أن ينجح منع نشوب النزاعات إلا نتيجة الجهود الجماعية لجميع الأطراف المعنية داخل المنظمة وخارجها. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة الاستمرار في بناء وتعزيز شراكتها الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية التي تتشاطرها المبادئ المنصوص عليها في الميثاق واحترام قواعد القانون الدولي ومعاييره. ونرحب بالتعاون الوثيق والشراكة التي أقامتها الأمم المتحدة مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. ونرى أيضا إمكانية إقامة تفاعل أوثق للأمم المتحدة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يهدف إلى المساهمة في أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لإحلال السلام على أرض الواقع.

ونحن على ثقة بأن الأمين العام الجديد والقيادة الجديدة للأمانة العامة سيكونان قيمين حقيقيين على مبادئ الميثاق وقادرين على اتباع نهج استباقي إزاء منع نشوب النزاعات وتسويتها.

**السيد باروس ميليت** (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يشكر وفد بلدي السويد على عقد ورئاسة هذه المناقشة، وكذلك على المذكرة المفاهيمية (S/2017/6، المرفق)، التي

أعدت وعممت في الوقت المناسب. كما نشكر الأمين العام على بيانه الممتاز. وقد أثلج صدرنا أن نراه قد جعل مسألة السلام أولوية لعام ٢٠١٧ في رسالته بمناسبة العام الجديد، بالتزامن مع بداية ولايته الجديدة، وهو أمر نعول عليه جميعا.

كما نقدر الأهمية التي يوليها للدبلوماسية والوساطة بوصفهما من الأدوات الأساسية في السعي إلى إحلال السلام ومنع نشوب نزاعات جديدة. وعلاوة على ذلك، فإننا نرحب بشكل خاص باستعداده للعمل على بناء هيكل لبناء السلام حديث وفعال وشامل بغية تحقيق التنمية الطويلة الأجل وتعزيز منع نشوب النزاعات وتسويتها السلمية. لقد كان الاستعراض الواسع النطاق الذي جرى في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ واضحا للغاية فيما يتعلق بالحاجة إلى إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات.

وتعتقد أوروغواي أنه من الأهمية بمكان الحفاظ على الزخم الذي أوجده اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦ بالتزامن بشأن استعراض هيكل عمليات حفظ السلام، من أجل مواصلة تقديم مساهمات بناءة بشأن بناء السلام على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

ومع ذلك ينبغي لنا أن نسأل أنفسنا ما هي الأدوات المتاحة لنا من أجل منع النزاعات. أولا، لدينا ميثاق الأمم المتحدة ومؤسساتها، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. يتطلب منع نشوب النزاعات التزاما سياسيا من جانب الجهات الفاعلة ذات الصلة بغية معالجة الحالات التي تنطوي، بسبب طابعها، على خطر النزاع أوالانتكاس إليه.

وفي المنطقة التي ينتمي إليها بلدي، توجد منظمات إقليمية ودون إقليمية أسهمت بنجاح في منع نشوب النزاعات المحتملة من خلال آليات مثل المساعي الحميدة والوساطة، من بين أمور أخرى.

إن مجلس الأمن، بموجب الميثاق، مناط به مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين. إن الجهود الدبلوماسية الوقائية التي يبذلها المجلس تكتسي أهمية، باعتباره الجهاز الرئيسي لحفظ السلام في المنظومة. ولكن لتحقيق تلك الغاية، من المهم أن يتوفر لجميع أعضائه، وليس للبعض منهم فحسب، إمكانية الوصول المبكر إلى المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بانتهاكات السلام الممكنة.

وفي هذا الصدد، أيدت أوروغواي في العام الماضي مبادرة نيوزيلندا لعقد اجتماعات دورية للإلمام بالحالة مع مختلف الإدارات والمكاتب التابعة للأمانة العامة. وأوروغواي، بوصفها أحد البلدان المساهمة بقوات تقليديا، يعرف مباشرة التحديات التي تنشأ في الميدان خلال النزاع وبعده. إن العمل الذي يقوم به ذوو الخوذ الزرق التابعون لنا وما سيقومون به يمكن في كثير من الأحيان أن يعتبر بناء سلام مبكر. ويتطابق ذلك مع الرأي الوارد في استعراض هيكل بناء السلام، وهو أن مهام بناء السلام لا تقتصر على حالات ما بعد انتهاء النزاع، بل هي في الواقع جزء من سلسلة متصلة تشمل الفترة قبل النزاع وأثناءه وبعده.

إن الركائز الثلاث للأمم المتحدة مترابطة ومتآزرة. ولذلك، فليس الممكن بناء السلام إلا عندما يكون هناك احترام لحقوق الإنسان في المجتمعات المتقدمة النمو التي تحترم سيادة القانون. يجب التغلب على الأسباب الجذرية للنزاعات عن طريق تطبيق مختلف الأدوات المتاحة للأمم المتحدة. وينبغي أن تصبح أولوية مكافحةُ الجريمة المنظمة والإرهاب والفقر المدقع والتمييز، والآفات الأخرى التي تمس بالمجتمعات.

إن صون السلام هو عملية معقدة تغطي مجموعة واسعة من المهام والجهات الفاعلة، وتتطلب التكامل والتنسيق مع حكومة البلد المعني، مما يؤدي إلى الحوار وعمليات السلام

الشاملة والتمثيلية للمجتمع ككل. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أن دور المرأة هو أمر أساسي لضمان تحقيق السلام.

وتكرر أوروغواي تأكيد التزامها بالسلم والأمن الدوليين. والسلام المستدام أمر يهم الجميع. وهذا هو الهدف الذي يجب علينا العمل معا من أجل تحويل ذلك إلى إجراءات غالبا ما نعظ بها في الخطب والقرارات والوثائق الأخرى.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): إذ نناقش أهمية الحفاظ على السلام، فإننا نشعر بالفزع لسماع أن هجوما انتحاريا آخر قد وقع اليوم، هذه المرة، في منطقة مأهولة بالمدنيين في كابل. إنني أدين بشدة الهجوم الذي أسفر عن الكثير من القتلى والجرحى، ونقدم تعازينا للضحايا وأسرهم فضلا عن دعمنا لحكومة أفغانستان وشعبها.

**السيد وو هايتاو** (الصين) (تكلم بالصينية): تشيد الصين بالسويد على المبادرة بعقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام وترحب بكم، وزيرة الخارجية فالستروم، في نيويورك لترؤس هذه الجلسة. تحيي الصين الأمين العام غوتيريش، إذ يتولى مهامه الجديدة، وتشكره على بيانه، وتتطلع إلى مزيد من مشاركته في تعزيز قضية الأمم المتحدة وحفظ السلام والأمن الدوليين.

إن تحقيق السلام هو الأمل المشترك والهدف السامي للبشرية. بيد أن عالم اليوم الذي هو بعيد عن كونه ينعم بالسلام، تشوبه تناوبات من التصعيد في المسائل الساخنة الإقليمية وانتشار الإرهاب ونطاق واسع من التحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية.

ولا يزال تحقيق السلام الشامل والدائم بعيد المنال. تعتبر الكيفية التي يمكن بها القيام على نحو فعال بمنع النزاعات وبناء السلام المستدام مسألة هامة تواجه الأمم المتحدة والغالبية العظمى من الدول الأعضاء. وأود أن أؤكد على النقاط التالية:

أولا، من الضروري صياغة مفهوم صحيح للأمن. وفي عالم اليوم، فإن البلدان مترابطة وتؤثر على بعضها بعضا على الصعيد الأمني. ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن يحقق لوحده الأمن المطلق، ولا يمكن لأي بلد أن يحقق الأمن من انعدام الأمن الذي يعاني منه الآخرون.،ويجب على المجتمع الدولي التمسك بحزم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛ وتعزيز مفهوم أمني جديد ومشترك ومتكامل وتعاوني ومستدام؛ وبناء شراكة عالمية تقوم على الحوار بدلا من المواجهة، والشراكة بدلا من التحالف؛ وإبراز الدور الحاسم للأمم المتحدة ومجلس الأمن في إنهاء الحروب وحفظ السلام؛ وبناء هيكل أمني مشترك قائم على أساس الإنصاف والعدالة والمساهمات المشتركة والمنافع المشتركة.

ثانيا، ينبغي بذل الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية المشتركة. ونظرا لأن السلام والتنمية مترابطان ويعزز كل منهما الآخر، فإن أسباب التهديدات الأمنية من قبيل الحرب والنزاع والإرهاب جميعها يمكن أن تعزى إلى الفقر وتخلف النمو، وعلى هذا النحو، فإن الحلول ذات الصلة موجودة أيضا في التنمية. ومن المهم التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وصياغة مفهوم حوكمة عالمية على أساس مبدأ تحقيق النمو المشترك عن طريق التفكير المشترك وبتجميع قوانا؛ والتماس الآفاق الإنمائية من خلال الانفتاح والابتكار وشمول الجميع والمنفعة المتبادلة؛ والتصدي الملائم للتحديات العالمية مثل تغير المناخ وأزمة اللاجئين؛ ومساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرتها على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الذاتية؛ وفي نهاية المطاف، تحقيق التنمية وتعزيز السلام الدائم.

ثالثا، يجب تعزيز الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على توجه عام نحو إيجاد حلول سلمية للنزاعات. وينبغي حل الخلافات بالوسائل السياسية من قبيل الحوار والمفاوضات. ومن الضروري مساعدة البلدان الخارجة

من التزاع على تعزيز قدراتها في مجالات الأمن السياسي والتنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي، وبالتالي ترسيخ أساس السلام. يجب على أجهزة الأمم المتحدة مثل الجمعية العامة ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام أن تنفذ مهام كل منها والاستفادة من مزايا كل منها وأن تعمل بتآزر لإعلاء سيادة البلدان المعنية وأن تحترم آراءها وتركز على احتياجاتها.

رابعا، يجب احترام تنوع الحضارات. فلا توجد حضارة عليا أو ثقافة متفوقة أو دين أسمى. لا بد أني يكون هناك احترام متبادل ومساواة في المعاملة بين جميع الحضارات والثقافات والأديان. ينبغي للأمم المتحدة أن تدعو إلى ثقافة السلام من خلال التأكيد على أنه يمكن تحقيق الوئام بالتنوع والقوة عن طريق تبني شمول الجميع والاختلاف. ينبغي للأمم المتحدة العمل بنشاط على تعزيز الحوار وتبادل خبرات التعلم بين مختلف الحضارات والثقافات والأديان. يجب على البلدان والمجتمع الدولي بأسره أن تعمل معا، وأن تمارس الانفتاح وشمول الجميع، والبحث عن أرضية مشتركة مع احترام الاختلافات، لجعل الحوار بين الحضارات جسرا نحو صداقة أمتن فيما بين الأمم ومحورا للسلم العالمي.

والصين أحد المدافعين وأحد بناة السلام العالمي، وقد قدمت إسهامات إيجابية في تعزيز السلام والتقدم والتنمية البشرية. وفي سلسلة من مؤتمرات القمة التي عقدت بمناسبة الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، دعا رئيس الصين، شي جينبينغ، إلى المضي قدما بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبناء علاقة دولية جديدة يأتي في صميمها التعاون وربح الجميع، وإقامة مجتمع ذي مستقبل مشترك.

والصين على استعداد للعمل بالتكاتف مع بقية المجتمع الدولي من أجل صون السلام العالمي وتحقيق التنمية المشتركة.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بدأت السويد خدمتها لمدة عامين في مجلس الأمن بتوليها رئاسة المجلس من البداية تماما. ونتمنى لها كل النجاح. ونحن على يقين بأنها في إدارة أعمالنا ستجسد أرض داغ همرشولد وأولوف بالمه ويان إلياسون تقاليد السياسة الخارجية الممتازة التي نعرفها منذ القدم.

ونرحب بمشاركة الأمين العام أنطونيو غوتيريش في مناقشته المفتوحة الأولى في مجلس الأمن. ومن الأهمية بمكان أن الأمين العام الجديد بدأ عمله بالنداء من أجل السلام الذي وجهه في ١ كانون الثاني/يناير. ونشاطر الفرضية الأساسية الواردة في مذكرته، وهي أن السعي إلى السلام ينبغي أن يتخلل كل مجالات أنشطة منظمتنا، من إنهاء الأعمال القتالية إلى اختتام المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى حلول سياسية للتزاعات. وقدم ملاحظات هامة في بيانه المثير للإعجاب اليوم، وينبغي لنا جميعا أن ندعم بقوة رسالته التي مفادها أن عام ٢٠١٧ يجب أن يكون عاما للسلام، ليس بالأقوال فقط وإنما بإجراءاتنا العملية.

وتضطلع الأمم المتحدة ومجلسها للأمن بدور هام في منع نشوب التزاعات. ونوافق على أن منعهما الناجح وفي الوقت المناسب يتوقف إلى حد كبير على الجمع بين كل الأدوات التي في ترسانة الأمم المتحدة – الفصلين الأول والسادس من الميثاق، إلى جانب عدد من القرارات الإضافية، بما في ذلك القرار ٢١٧١ (٢٠١٤)، بشأن منع نشوب التزاعات. وحان الوقت لإلقاء نظرة محايدة على ما لم ينجح والسبب وراء عدم نجاحه، ولاستخلاص الاستنتاجات المناسبة. والآن، في بداية فترة عمل الأمين العام الجديد، هي اللحظة المثالية لذلك.

ومع ذلك، ينبغي ألا ننسى أن كل حالة تتطلب اتخاذ نهج دقيق وغير متحيز ومتأن نحو التوصل إلى تسوية تنفرد بها الحالة. فاتخاذ أي نموذج واحد ليناسب كل الحالات لا يكلل

بالنجاح. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكننا أن نقيم المنع المبكر على أساس بعض المؤشرات المختارة عشوائيا لمجموعة من النزاعات المختلفة، مما يمكن أن يترك الباب مفتوحا أمام احتمال إساءة الاستخدام. بل إن التركيز المصطنع على الآليات المستقلة المتاحة للأمم المتحدة – حتى في مجالات هامة مثل حماية حقوق الإنسان أو أهداف التنمية المستدامة – سيكون أقل ملاءمة. وينبغي ألا تستخدم أساليب التقييم غير الشفافة للكيانات المستقلة المحددة أساسا لاتخاذ إجراءات المنع العامة.

وفيما يتعلق بمفهوم الحفاظ على السلام، فإننا نعتبره بمثابة اعتراف جميع المشاركين الوطنيين في العمليات من أجل تقاسم المسؤولية عن السلام، ومعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع وإعادة هيكلة وتطوير حكوماتهم بالذات فضلا عن منع حالات الأزمات المحتملة. واستخدم المصطلح للمرة الأولى في القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، بشأن إصلاح هيكلنا لبناء السلام، الذي يهدف إلى مواءمة الوثائق التأسيسية مع الوقائع الحديثة. وفي الوقت نفسه، لا تزال ولايات الهيئات المختلفة وأساسيات عملها لم يتغير – أي، أن المسؤولية الأولية عن منع نشوب النزاع والتعامل مع نتائجه تتحملها الدول نفسها، وتتوقف معايير الدعم الدولي، إذا لزم الأمر، على القرارات التي تتخذها الدول.

ويقدم منع نشوب النزاعات أحيانا كما لو أنه نوع من الأولوية الجديدة والشاملة للجميع للأمم المتحدة. ولكن يظل الواقع أن هذه المهمة حددها الميثاق قبل ٧٠ عاما. والسؤال عن السبب وراء عدم تنفيذها كما ينبغي سؤال جيد. وربما يتعلق الأمر بتوافر الإرادة السياسية، أو بعدم توافرها. ونحن نتفق جميعا على أن الوقاية أرخص وأكثر فعالية من العلاج، ولكن البت في التشخيص مسألة أخرى تماما. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدول الأعضاء لا تزال مختلفة بشأن المؤشرات المحتملة التي اقترحها الأمين العام السابق لحتمية وقوع أية أزمة. وكثيرا ما بين التاريخ، على سبيل المثال، أن الأزمات يمكن أن تنشأ في البلدان التي لا توجد فيها انتهاكات لحقوق الإنسان أو افتقار إلى التنمية. ولكن لسبب ما لم يذكر التدخل الخارجي في شؤون الدول الأخرى ولدعم الانقلابات باعتباره أحد أسباب الأزمات، بالرغم من أننا حاليا نتعامل مع عواقب تلك المسائل تماما في مجموعه كاملة من الحالات.

كما ينبغي لنا أن نلقي نظرة جديدة على تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى منع نشوب النزاعات. ومن الضروري ضمان أن نستخدم بصورة أكثر فعالية إمكانات المنع التي تقدمها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وبطبيعة الحال، تتوقع الدول الأعضاء أيضا الدعم البناء من الأمانة العامة للأمم المتحدة. ونأمل أن يتمكن موظفوهما في إعداد التقارير ذات الصلة، مع عدم نسيان المسؤولية الأولية لمجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين، من تحليل المسائل على نحو ذكي وتبادل خبراتهم في تسوية هذه المسائل. وبوسع تلك التقارير أن تكون مفيدة إذا وضعت بصورة مهنية ونزيهة. ومن الأهمية بمكان أيضا ضمان أن تركز التقارير على الآثار العملية للتدابير المقترحة.

ونحن على استعداد لأن نأخذ بعين الاعتبار أية مبادرات مقدمة من الأمانة العامة في مجال منع نشوب النزاعات أو إذكاء الوعي بالتهديدات المحتملة، ولكن عليها أن تضيف قيمة، مع الأخذ في الاعتبار النهج التي تتبعها الدول الأعضاء والأطراف الرئيسية في أي نزاع. وذلك ينطبق بوجه خاص على خطة العمل لمنع التطرف العنيف، التي لا تأخذ بعين الاعتبار الكامل الأسباب الحقيقية لتلك الظاهرة الخطيرة وتتجاهل الدور الرئيسي للدول في مكافحتها. وينبغي ألا تطغى تلك المسألة على المشكلة العالمية الأكثر إلحاحا وغير المسبوقة المتعلقة بالتهديد الإرهابي الخطير، الذي نحن بحاجة إلى بذل جماعي حقيقي لمكافحته.

ولذلك السبب فإننا نقترح التكاتف والعمل باتحاد حقيقي في إطار تحالف واسع لمكافحة الإرهاب، على نحو ما ناقشه رئيس روسيا فلاديمير بوتين في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها السبعين (انظر A/70/PV.13). ونحن جميعا بحاجة إلى الاسترشاد ليس بالطموحات بل بقيمنا ومصالحنا المشتركة، استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الأخرى الواجبة التطبيق، فضلا عن اتفاقاتنا للشراكة الدولية، وأهمها استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ومن جانبنا، نؤكد على التزامنا بتعزيز الإمكانيات الوقائية للأمم المتحدة من أجل مكافحة الأزمات، على النحو المبين في مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الروسي، المستكمل في تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي الختام، أود أن ألفت الانتباه إلى حقيقة أن بوسعنا أن نتكهن كما نريد فيما يتعلق بعدد النزاعات التي كان يمكن تجنبها لو تدخلت الأمم المتحدة في الوقت المناسب، ولكن تظل الحقيقة أن عددا كبيرا منها كان ناجما عن التدخل الخارجي غير المسؤول في شؤون الدول الأخرى، بما في ذلك الإطاحة بالأنظمة الشرعية. ولا يحق لنا أن نبدد مصداقية الأمم المتحدة في تلك المغامرات. وينبغي أن تكون جميع إجراءاتنا متحققا منها بعناية، والأهم من ذلك، أن تحظى بدعم جميع الأطراف في أي نزاع.

ولا يسعني سوى التعليق بإيجاز على اثنين من البيانات التي أدلي بها اليوم، الأول هو بيان الولايات المتحدة. ونحن بالفعل معتادون على كون مفهوم النزعة الاستثنائية الأمريكية يمتد إلى المسائل الإجرائية، كما يتضح من ازدراء للمهل الزمنية يظهر عدم احترام الآخرين. وكان من الصعوبة بمكان التعود على الاستشهادات العشوائية للتاريخ. وفي معرض الكلام عن السيادة، لا يسع المرء إلا أن يشير إلى أنه كان الانتهاك الجسيم لتلك السيادة من جانب الولايات المتحدة هو الذي وضع عددا من البلدان في الحالات الصعبة التي تعين علينا التعامل معها مرارا وتكرارا. ولم يؤد غزو الولايات المتحدة للعراق إلى زعزعة استقرار الشرق الأوسط فحسب بل أدى إلى ميلاد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأسفرت انتهاكاتها الجسيمة لسيادة سورية عن زيادة انتشار التهديد الإرهابي. وكانت للإطاحة بالحكومة في ليبيا عواقب مروعة ليس في ليبيا نفسها ولكن للقارة الأفريقية بأكملها. وما فتئ تدفق اللاجئين إلى أوروبا من سورية وليبيا نتيجة مباشرة لسياسات واشنطن المتهورة. وتتعلق الحالة المؤسفة في جنوب السودان إلى حد كبير بمحاولات واشنطن التي استمرت لأعوام للإطاحة بالنظام في الخرطوم. وما كان للأزمة في أوكرانيا أن تحدث لو لم تبدأ الولايات المتحدة وحلفاؤها الإملاء على كييف الاتفاقات التي يمكنها الموافقة عليها ومتى توافق عليها. وتبحث إدارة باراك أوباما المنتهية ولايتها بحثا حثيثا عن من تلومهم على إخفاقاتها في السياسات المحلية والخارجية على السواء. ومن دواعي الأسف أنه حتى مجلس الأمن أصبح محفلا لتلك الجهود التي لا طائل من ورائها.

وبإيجاز شديد، فإن بيان ممثل أوكرانيا تضمن أخطاء قانونية وسياسية واضحة. وعلى كييف وقف إطلاق النار على المدنيين المقيمين في منطقة دونباس وعليها أن تفي باتفاقات مينسك، التي سيمر عليها قريبا عامان. وأولا وقبل كل شيء، يجب عليها بدء حوار لمباشر مع مواطني دونيتسك ولوهانسك.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأتمنى للأمين العام أنطونيو غوتيريش كل النجاح.

**السيد أبو العطا** (مصر): أود بداية أن أرحب بالأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش، وأعبر له عن دعم مصر الكامل لجهوده خلال فترة توليه تلك المسؤولية الهامة.

وأعرب عن تقديرنا لمبادرة السويد بعقد هذا النقاش الذي يتناول شقا محوريا في مستقبل دور الأمم المتحدة، في صيانة السلم والأمن الدوليين.

إن التحديات الناشئة وغير النمطية التي يواجهها العالم من تمدد الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة والهجرة والتحديات البيئية وغيرها، تتطلب تطوير مقاربة مبتكرة للتعامل معها، وقد فرضت طبيعة تلك التحديات تداخلا بين جهود منع نشوب النزاعات وتسويتها وحفظ السلام وبنائه وتحقيق التنمية المستدامة. كما أسهمت الاستعراضات الشاملة التي جرت في عام ٢٠١٥، في استيعاب تداعيات تلك التحديات على دور الأمم المتحدة والمفاهيم الحاكمة لبناء السلام واستدامته. وجاء القرار المتطابق ٢٢٨٢ (٢٠١٦) ليمثل الإطار السياسي لهذا التطور المفاهيمي، ولعل أهم ما يتعين علينا استخلاصه من تلك الاستعراضات، هو حتمية التحرر من سيطرة مفهوم إدارة النزاعات على عمل المنظمة، وضرورة اعتماد مقاربة تستهدف إما الوقاية من النزاعات قبل وقوعها، أو إيجاد تسوية لها قابلة للاستدامة. وذلك، من خلال التركيز على معالجة جذورها، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يوجد حل واحد ينطبق على جميع النزاعات.

وتحقيقا لذلك، فإننا نطالب بتطوير القدرات التحليلية للأمانة العامة، بحيث يمكنها اقتراح حلول مفصلة تتواءم مع طبيعة وأبعاد النزاعات باختلاف السياق المحيط بكل منها. فمصر ترى أن تلك المقاربة التحليلية المرنة ستساعد المنظمة ومجلس الأمن على تحديد أفضل السبل والأدوات المتاحة للتعامل مع كل مرحلة من مراحل النزاع، من حيث نشر أو تعديل ولاية أو سحب مهمات حفظ السلام والمهمات السياسية الخاصة، أو الاكتفاء بجهود الوساطة أو تطبيق أو إنهاء نُظم الجزاءات أو منح الصدارة للانخراط في جهود التسوية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

يمثل مفهوم استدامة السلام الهدف النهائي لعمل الأمم المتحدة، في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، ينطوي المفهوم على توافر القدرة لدى المنظمة على إيجاد إطار سياسي وبرامجي متسق خاصة في الدول والأقاليم الخارجة من النزاعات. فأما الإطار السياسي، فيتمثل في الدعم الإقليمي والدولي المتواصل وطويل المدى للعملية السياسية تحقيقا لقدر من الاستقرار الأمني والسياسي، بما يسمح بإطلاق الشق البرامجي، وهنا يجب أن يعتمد الشق البرامجي على الاستثمار في بناء القدرات الوطنية، لإدارة عملية المصالحة الوطنية، واستعادة النشاط الاقتصادي وتعزيز قدرات الحكومات على توفير الاحتياجات الأساسية في مجالي التعليم والصحة. ومن الطبيعي اضطلاع المرأة والشباب بدور محوري في مختلف مراحل التخطيط والتنفيذ، والمتابعة للعمليات المرتبطة باستدامة السلام كقاطرة للتحول من النزاع إلى آفاق السلام.

ونرى أن مثل هذه المقاربة تضفي محتوى موضوعيا وعمليا لمفهوم الملكية الوطنية بتركيز برامج المساعدة على بناء تلك المؤسسات والقدرات الوطنية، التي تقود جهود التحول لتحقيق استدامة السلام. وتحقيقا لذلك، يتعين على الأمم المتحدة اتباع منهج جديد في استخلاص أولويات برامج المساعدات، بحيث يعتمد على تمكين القوى الوطنية من تحديد تلك الأولويات بدلا من صياغتها أو فرضها بواسطة الدول المانحة.

إن حجم التحديات التي تواجه استدامة السلام، تستدعي تحولا في منظومة الأمم المتحدة على المستويات الثقافية والإدارية والهيكلية، ويتضمن القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) إطارا عمليا لتعزيز دور لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، في تحقيق الاتساق الضروري بين الإطارين السياسي والبرامجي لجهود استدامة السلام. وفي ضوء التداخل الحتمي بين الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والمؤسسية في جهود استدامة السلام، تتفاوت وتتنوع طبيعة الدور الاستشاري للجنة بناء السلام، تبعا لطبيعة ومتطلبات كل نزاع، الأمر الذي يستدعي من اللجنة التحلي بالمرونة اللازمة عند التعامل مع سياق كل نزاع على حدة.

ويمثل التمويل القابل للتوقع، لجهود استدامة السلام، تحديا رئيسيا، حيث يتعين إيجاد آليات تمويل تستند إلى شراكة موسعة بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمانحين الثنائيين، وتعتمد على قبول قدر من المخاطرة كضريبة للاستثمار في بناء واستدامة السلام. وتبرز هنا محورية دور صندوق بناء السلام، وأهمية تشجيع الجهات المانحة على توفير التمويل الطويل الأجل لتلك الجهود.

في الختام، فإننا نتطلع للتقرير المرتقب للأمين العام بموجب القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) ونشدد على ضرورة تضمينه رؤية شاملة حول كيفية الارتقاء بدور المنظمة وبالأدوات المتاحة لها، للمساهمة في استدامة السلام، استنادا لمخرجات الاستعراضات الشاملة، فيما يمكن أن يشكل برنامج جديد للسلم، تتزامن مع الذكرى الفضية لتقرير الدكتور بطرس بطرس غالي، برنامج للسلم (S/24111). فالتحديات التي يواجهها العالم اليوم اختلفت عن تلك التحديات التي صاحبت صدور برنامج للسلم عام ١٩٩٢، وإن توحد الهدف، في الحالتين، وحتمية استعادة الأمم المتحدة لدورها الرئيسي الوارد في ديباجة ميثاقها، ونحن على ثقة من قدرة الأمين العام الجديد على صياغة هذه الرؤية المتكاملة، وحشد الالتزام الدولي وراءها.

**السيد سيك** (السنغال) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أعتذر لأن وزير الخارجية السنغالي مانكيور نديايي، الذي كان يعتزم المشاركة في هذه المناقشة، تعين عليه حضور مؤتمر قمة مصغر، أمس في أبوجا لمناقشة الحالة في غامبيا. وقد طلب مني، بالنيابة عن السنغال، أن أهنئ حكومة السويد على رئاستها هذا الشهر لمجلس الأمن، التي بدأت مباشرة بعد انضمامها إلى المجلس. ونحن سعداء بالمشاركة في هذه المناقشة العامة التي قررت السويد تخصيصها لموضوع في غاية الأهمية هو موضوع منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وتولي السنغال أهمية خاصة لهذا الموضوع لأنه ينطبق على منطقة الساحل في أفريقيا، وهي منطقة تتسم، للأسف، بالإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، وهما آفتان يسعى بلدي بحزم لمكافحتهما جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي.

وأود أيضا أن أشكر وأهنئ الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، الذي ساعدنا على فهم أفضل للمسألة قيد النظر. ولن تدخر السنغال جهدا للعمل مع الأمين العام لجعل عام ٢٠١٧ عاما للسلام، كما اقترح الأمين العام.

ويحتاج مجلس الأمن إلى إحداث تحول نمطي لإعادة تحديد أولويات واستراتيجيات عملنا الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. ويتعين علينا زيادة الاستثمار في جهود الوقاية عبر التصدي في أبكر مرحلة ممكنة للأسباب الكامنة للنزاع في جميع أنحاء عالمنا المعولم هذا، لا سيما في أفريقيا. وعلينا ألا نخطئ – إذ ستعتمد فعالية الجهود التي نبذلها وكفاءتها – وبالتالي مصداقية المنظمة نفسها – أساسا على قدرتنا على الكشف عن التهديدات القديمة والجديدة للسلم والأمن الدوليين في الوقت المناسب وتحليلها بطريقة أفضل ومنعها.

ومع أن لدينا الكثير من الأدوات التي تمكّننا من تحقيق تلك الغاية، غير أننا غالبا ما نفتقر إلى الإرادة السياسية، مما يحول دون اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المبكر، وخاصة من قبل مجلس الأمن. وعليه، فإننا لا نستجيب إلا بعد وقوع الأحداث ودون إحداث أثر يذكر في كثير من الأحيان، في حين تكون التكلفة باهظة دائما. وقد توصلت جميع الاستعراضات التي أُجريت لعمليات حفظ السلام وهيكل بناء السلام وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن إلى أن الوقاية أصبحت بحاجة إلى دفعة جديدة. ويتطلب البعد الشامل للنهج الوقائي تطوير أوجه التآزر بين هذه الاستعراضات الثلاثة المتكاملة لوضع استراتيجيات متناسقة لتعزيز السلام الدائم بمؤازرة الحلول السياسية التي تأخذ في الاعتبار بحماية

وتعزيز حقوق الإنسان والحقوق الوطنية، بوصفها الضمان الوحيد لصون الأمن البشري حقا.

وفي ذلك السياق، فإن من البديهي أن يضطلع مجلس الأمن بالدور المنوط به بوصفه الهيئة الرئيسية المكلفة بصون السلم والأمن الدوليين، ولكن علينا أن نسلم بأن ضعف أو انعدام الوحدة والإرادة السياسية كثيرا ما يسببان الشلل لهذا الجهاز على النحو الملاحظ طوال عام ٢٠١٦. وبالتالي، فإننا نتفق تماما مع دعوة الأمين العام لجعل عام ٢٠١٧ عاما للسلام. ويجب التشديد على أهمية قيادة الأمين العام وعمله بصفته السلطة المعنوية لمنظمتنا – بدعم من مبعوثيه وممثليه الخاصين – بالنظر إلى تأثيرهم المحتمل على قرارات مجلس الأمن والإجراءات التي تتخذها الأطراف في النزاع. وقد خُوّل للأمين العام حق التصرف في المادة ١ والفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة ويجب اللجوء إليها.

وإذ أعود إلى البيان الذي أدليتم به وهو ما نؤيده، سيدتي الرئيسة، فإن الاستثمار في جهود الوقاية يكلف عُشرا واحدا من تكلفة عمليات ما بعد انتهاء النزاع، غير أننا ندرك جميعا أن الأنشطة الوقائية لا يُخصص لها سوى قدر ضئيل من الموارد بالمقارنة إلى تلك التي تنفق على عمليات حفظ السلام. وعليه، يجب على المنظمة التخلي عن ممارسة إدارة الأزمات بدلا من منعها. ولذلك السبب، ما يزال بناء السلام، وهو عامل رئيسي في الوقاية، نشاطا ثانويا وما يزال يفتقر إلى التمويل المستدام والقابل للتنبؤ به بالرغم من وجود صندوق بناء السلام.

ويكتسي اعتماد الجمعية العامة ومجلس الأمن للقرارين المتزامنين ٢٦٢/٧٠ و ٢٢٨٢ (٢٠١٦) على التوالي بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦ أهمية بالغة نظرا لتأكيده على الاستعداد لتحويل النهج الذي نتبعه في ذلك المجال. ونأمل في حشد الإرادة السياسية اللازمة لتحويل ذلك الالتزام الجماعي إلى إجراءات محددة بغية تصحيح مواضع الخلل وسد الثغرات التي تم تحديدها حتى الآن. ويتطلب ذلك أولا وقبل كل شيء توليد الموارد بطريقة فعالة يمكن التنبؤ بها وتخصيصها لأنشطة الوقاية الأساسية ودعم الوساطة. ومن ثم يجب علينا اعتماد نهج شامل ومتسق يراعي الصلات القائمة بين التنمية المستدامة والسلام والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون، على النحو الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتحديدا الهدف ١٦ المتعلق ببناء المجتمعات السلمية.

وعلاوة على ذلك، نشير إلى أن الأمم المتحدة ليست الجهة الفاعلة الوحيدة في مجال السلام والأمن، وبالتالي فهي لا تستطيع تحمُّل هذا العبء الثقيل بمفردها. ويجب عليها – اتساقا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة – أن تعزز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، علاوة على تشجيع تطوير الاستجابات الإقليمية للأزمات. ولا ريب أن بوسع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تساعد على تحسين وضع سياسات التدخل المناسب بطريقة أفضل، نظرا إلى قربها من النزاعات وعمق معرفتها بالواقع المحلي وديناميات النزاع.

وفي ذلك الصدد، تؤيد السنغال التوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات السلام فيما يتعلق بتعزيز جهود الوقاية التي يبذلها لاتحاد الأفريقي، فضلا عن قدراته في مجال حفظ السلام. وللاتحاد الأفريقي، بوصفه شريكا استراتيجيا للأمم المتحدة في هذا المجال، قدرة محددة على توفير الاستجابات الأولى للأزمات في أفريقيا، غير أنه يعاني من عائق رئيسي يقوض جهوده الرامية لتحقيق تلك الغاية، وهو المشكلة الحادة فيما يتعلق بتمويل عمليات السلام في أفريقيا. وبالتالي، فإن القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) الذي اُتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي تحت الرئاسة السنغالية، يدعو الأمم المتحدة إلى زيادة دعم الجهود المقدرة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي بتقاسم العبء المالي لنشر عمليات حفظ السلام الأفريقية.

ومن الواضح أن التحدي الرئيسي الذي يواجه الأمم المتحدة أثناء تولي أنطونيو غوتيريش منصبه يرتبط بقدرة المنظمة على توقع وتحسين فهم أسباب نشوب النزاعات القديمة والجديدة، وتحسين الكشف عن التهديدات الجديدة وغير المتماثلة، فضلا عن منع الأزمات والنزاعات على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من الميثاق. ومن ذلك المنطلق، أطلقت السنغال مبادرة في مجلس الأمن بشأن مسألة المياه والسلام والأمن عن طريق عقد اجتماع بصيغة آريا في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦ بشأن هذه المسألة تحت رعاية فخامة الرئيس ماكي سال، وعقد مناقشة مفتوحة بشأن الموضوع نفسه في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (انظر S/PV.7818). وقد سعت السنغال من خلال تلك المبادرة المدعومة باتباع نهج وقائي قائم على دبلوماسية المياه إلى دق ناقوس الخطر في مجلس الأمن بشأن تحديات القرن الحادي والعشرين الأمنية المرتبطة بالموارد المائية المشتركة في سياق ندرتها المتزايدة. ويود بلدي أن يتم تقاسم تلك الموارد بطريقة سلمية منصفة دائمة وتتسم بالكفاءة. ويعتمد السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا، بأنهارها وبحيراتها القارية البالغ عددها ٥٠ نهرا وبحيرة على تلك الموارد.

**السيد لورينتي سوليث** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أهنئكم، سيدتي، وفريقكم على الطريقة الممتازة التي تقودون بها مجلس الأمن هذا الشهر.

وأود أن أرحب بالأمين العام أنطونيو غوتيريش، وأن نعرب له عن إعجابنا بقيادته وبراعته وعزمه على ضمان أن يكون عام ٢٠١٧ عاما للسلام في إطار الأمم المتحدة. وعندما تولى السيد غوتيريش منصبه، بعث إليه الرئيس إيفو موراليس أيما رسالة جاء فيها:

”أشاطركم شواغلكم وألتزم بمساعدتكم في جميع مهامكم الرامية إلى بناء عالم سلمي بوصفه أولوية قصوى كي تتمتع الأجيال الحالية والمقبلة بحياة خالية من النزاعات والحروب والتدخلات الأحادية الجانب التي لا تطاق، والتي لم تسفر إلا عن ضرر ودمار لا يمكن إصلاحه، علاوة على ما خلّفته من عدد لا يحصى من الضحايا واللاجئين والمهاجرين“.

تشارك بوليفيا في مناقشة اليوم بوصفها دولة متعددة القوميات وبلداً من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي – وهي منطقة ما زالت في خضم عملية تسوية لآخر نزاع مسلح متبقّ ومنطقة أعلنت أنها خالية من الأسلحة النووية – وبصفتها عضواً في حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧. وهي تشارك بوصفها بلداً أعلن نفسه دستورياً دولة مسالمة تروج لثقافة السلام والحق في السلام وترفض جميع حروب العدوان، وبوصفها إقليماً خالياً من القواعد العسكرية الأجنبية.

وثمة تفاهم مشترك على أن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تركز على ضرورة إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات والوساطة من أجل كسر الحلقة المفرغة للصراع. وتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) يشدد على إعطاء الأولية للعمل السياسي وعلى حقيقة أنه يمكن إحلال السلام الدائم من خلال الحلول السياسية وليس بالتدخلات العسكرية أو الالتزامات التقنية وحدها. ونؤكد من جديد على الحاجة إلى تعزيز لجنة بناء السلام بفعالية وكفاءة، لكي تفيد إفادة كاملة من مزايا تنوع عضويتها. كما ننوه بالعمل الذي قامت به اللجنة منذ بدأت أنشطتها في مختلف البلدان المدرجة في جدول أعمالها. ونرحب بصفة خاصة بالتقدم السريع للجنة في إرساء مبدأ تولي زمام العمليات على الصعيد الوطني، والذي يشدد على الحاجة إلى بناء القدرات وتقدير وتأكيد أهمية الانتعاش الاقتصادي والتنمية في عمليات الحفاظ على السلام.

ويجب إنشاء شراكات دينامية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتعزيزها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تحظى

الجهود الإقليمية بالاهتمام والدعم اللازمين. ونشدد على الحاجة إلى وضع استراتيجيات وبرامج متكاملة ومتسقة لبناء السلام، تتماشى مع استراتيجيات وبرامج البلدان المضيفة من أجل كفالة تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني. ونشعر بالقلق إزاء التجزؤ بين مختلف المنظمات الحكومية الدولية في مجال السلام والأمن الدوليين. إن كلاً منها قطعة من فسيفساء بناء السلام ويمثل هذا التجزؤ عائقاً كبيراً أمام عمليات السلام على أرض الواقع حيث يحدث بناء السلام.

ونتفق مع ما ورد في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من أنه ينبغي مواصلة الجهود من أجل تعزيز الاستفادة الكاملة من قدرة الأمم المتحدة في مجالات مثل منع نشوب النزاعات والتفاوض والوساطة وتحقيق المصالحة والتسوية القضائية، وبطبيعة الحال، الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، في جملة أمور، وسيادة القانون وحفظ السلام وبناء السلام من أجل منع نشوب النزاعات بفعالية وإيجاد حلول سلمية للنزاعات التي طال أمدها. ومن المهم أيضا تعزيز صلات التعاون والتنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة، مع الحفاظ على التوازن القائم بين هذه الأجهزة.

وينبغي لمجلس الأمن ألا يتعدى على صلاحيات واختصاصات الجمعية العامة أو مجلس حقوق الإنسان أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي. إن مجلس الأمن يعاني في بعض الأحيان من العصاب الاكتئابي. ويشير إعلان مارغريتا الصادر عن حركة بلدان عدم الانحياز إلى أن مجلس الأمن يكون متسرعاً جداً في التهديد باستعمال القوة أو الإذن بذلك في بعض الحالات، وأنه يلتزم الصمت ويتقاعس عن العمل في حالات أخرى. ونود أن نكرر التأكيد على أن عمل مجلس الأمن ينبغي أن يتم مع مراعاة سيادة البلدان واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية واحترام مبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية والمساواة بين جميع الدول.

وأنا أشير في ملاحظاتي إلى هيكل منظمتنا وعمل المجلس. ومع ذلك، فإن الأمانة الفكرية تقتضي منا الاعتراف بأن هيكل الأمم المتحدة يتوقف أيضا على هياكل أخرى لها صلة مباشرة بالنزاعات أو تمثل أحد أسبابها. ومن واجبنا تحويل تلك الهياكل. وأود أن أتلو على مسامعكم مقتطفا من قصة كتبها إدواردو غاليانو، وهو مؤلف من أمريكا اللاتينية وُلد في أوروغواي. لقد كتب قائلاً:

”أخبرني القس ميغيل برون بأنه التقى قبل عدة سنوات خلت مع مجموعة من هنود التشاكو في باراغواي، وذلك في إطار بعثة تبشيرية. وزار المبشرون زعيم قبيلة كان معروفاً بكونه حكيماً جداً. استمع هذا الزعيم، الذي كان رزيناً ومتحفظاً، باهتمام إلى الدعاية الدينية التي تُليت عليه بلغته. وعندما انتهت القراءة، انتظر المبشرون. وأخذ زعيم القبيلة وقته. وقال: ”إنها شافية. وهي شافية وافية إلى حد كبير. ولكنها تداوي موضعاً لا يحتاج إلى علاج“.

لن تكفي جهود منع نشوب النزاعات أو الوساطة أو المصالحة أو التسوية القضائية التي نبذلها على أعلى مستوى ما لم نعالج الأسباب الهيكلية والجذرية للنزاعات، أو نداوي الموضع الذي يحتاج إلى علاج. إننا نعيش في حقبة حافلة بالإثارة تشهد تغييرات كبيرة وتتسم بوجود بعض الأمور اليقينية، مثل الشخصية القيادية لأميننا العام، ولكن بحالات من عدم التيقن أيضا. فما الذي سيكون معرضا للخطر خلال الأشهر والسنوات القادمة؟ إن تعددية الأطراف، وهي نظام للضوابط والموازين يتيح حل المشاكل سلمياً، باتت في خطر. ويجب أن ندرك أننا نعيش في خضم تغييرات تاريخية سيكون لها أثر مباشر، ليس على أهمية منظمتنا أو على تعددية الأطراف بصفتها هذه فحسب، بل أيضاً على النزاعات الدائرة في العالم.

وأود أن أقرأ اقتباساً من تحليل قدّمه في الآونة الأخيرة نائب رئيس بلدي، ألبارو غارسيا لينيرا، بشأن هذا الموضوع. إنه يتساءل عن العالم الذي نعيش فيه اليوم ويجيب قائلا:

”إن العولمة الليبرالية الجديدة قد أصبحت المرجع المطلق – وهي هدف سياسي أيديولوجي قادر على تحريك الأمل الجماعي في مستقبل مشترك من شأنه تلبية جميع التوقعات الممكنة للرفاه. بيد أن هذا الهدف قد تحطم اليوم إلى ألف قطعة في ظل عدم وجود حل عالمي يمكنه أن يحلّ محله في تلبية هذه التوقعات. وعوضا عن ذلك، هناك انكفاء مخيف على النفس في إطار الحدود الداخلية وعودة إلى نوع من النزعات القبلية السياسية التي تغذيها كراهية الأجانب في عالم لا ينتمي إلى أحد؛ وعودة إلى الدول التي تعتنق مبدأ الحماية والتي تحيط نفسها، إذا أمكن، بجدران، وهو ما يعبر أيضا عن وعكة عالمية تتسبب في تدمير الاقتصادات القائمة على العمالة والطبقة الوسطى بسبب السوق الحرة العالمية“.

وإزاء تلك الخلفية، ما هي الأخطار الهيكلية التي تهدد صون السلام والأمن الدوليين؟ إن التهديد الأول هو نزعة التدخل. ونتساءل عما إذا كنا سنشهد أم لا الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لولا نزعة التدخل – تلك السياسة الأحادية الجانب التي تنتهك المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة بشأن تغيير الأنظمة؟ هل كنا لنرى النزاعات الحالية لولا الاستعمار الجديد والسياسات الخفية ومناطق النفوذ، وباختصار الرغبة في تقسيم العالم؟ وربما كانت حقيقة أن دولة واحدة، هي الولايات المتحدة الأمريكية، قد أعلنت نفسها دولة استثنائية ولا غنى عنها لا تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ولكن ماذا عن الدول الأخرى؟ ألسنا لا غنى عنا أيضاً؟ إن هذه الرؤية القائمة على وجود عالم متقدم النمو وعالم ثالث غير صحيحة. فلا يوجد سوى عالم واحد وخطر تغير المناخ يبرهن على ذلك بطريقة ملموسة للغاية، إنه عالم لديه مسؤوليات مشتركة ولكنها متباينة. والكفاح ضد تغير المناخ هو نفسه الكفاح من أجل حقوق أمنا الأرض.

وما من شك في أن عدم المساواة يشكل تهديدا كبيرا آخر للسلم والأمن الدوليين. ويذكر تقرير صدر مؤخرا عن منظمة أوكسفام أن ما يقرب من ٥٠ في المائة من الثروة العالمية يتركز في أيدي ١ في المائة من السكان. ويشكل ذلك تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولكن الأمر ليس هكذا فقط، فملكية الثروة موجودة في أيدي شركات عبر وطنية، وللأسف، فشلت الأمم المتحدة في تنظيم تأثير الشركات عبر الوطنية على الصعيد الدولي.

ومن أجل فهم التهديدات التي تفرضها النزاعات على السلم والأمن الدوليين، علينا أن نسأل أنفسنا من يمتلك الموارد الطبيعية، كما قال الأمين العام. أليست المنازعات حول من يملك الموارد الطبيعية هي السبب الحقيقي للعديد من النزاعات؟ومن يملك زمام النظام المالي؟وكم عدد النزاعات المحلية أو الدولية التي سببها الهيكل الحالي للنظام المالي؟وما هي العلاقة بين الديون الخارجية والنزاعات في بلدان الجنوب؟أليس صحيحا أن تركز القوة العسكرية لدى عدد قليل من القوى – بما لديها من نفقات عسكرية شائنة والأسلحة النووية التي تشكل أحد أكبر الأخطار على بقاء كوكب الأرض – يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين؟ألا يشكل أيضا وجود التكنولوجيا والمعارف والعلوم في أيدي عدد قليل من الأشخاص تهديدا للأمن الدولي؟

إن الأمم المتحدة، كما نعلم جميعا، ليست أحد النوادي التي نقضي فيها وقتا طيبا. إنها أهم منتدى لا غنى عنه من أجل حل تلك المشاكل. وأفضل سبيل للإبقاء على جدوى منظمتنا هو تحويلها، وإحداث ثورة فيها.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أننا، نحن شعوب الأمم المتحدة، موجودون هنا – كما يذكر ميثاقنا – لننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت على البشرية أحزانا تفوق الوصف.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): كان هناك اهتمام كبير بمناقشة اليوم، ولدي قائمة طويلة من المتكلمين. ويحدوني الأمل في أن يشير هذا إلى وجود اهتمام قوي من جانب الدول الأعضاء بإعادة مسألة الوقاية والسلام إلى مكانتها، وإدراجها في صميم عمل الأمم المتحدة، والإعراب عن دعمها للتعددية فضلا عن دعمها للأمين العام الجديد.

وكي يتسنى إعطاء الكلمة لجميع الدول الأعضاء التي ترغب في أخذها، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق لتمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم نصوصها المكتوبة، وإلقاء نسخة موجزة عند أخذها الكلمة في القاعة. وأود أن أضيف أيضا أنه، على الرغم من أنه قليلا ما يستخدم التصفيق في مجلس الأمن، فإنه في الواقع ليس محظورا.

كما أود أن أناشد المتكلمين الإدلاء ببياناتهم بسرعة عادية كي يتسنى تقديم الترجمة الشفوية بشكل سليم.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بولندا.

**السيد فاشتوكوفسكي** (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن في هذه المناقشة المفتوحة بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وأود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت. كما أود أن أشكر الأمين العام على تحديد رؤيته من أجل تحديد التركيز على منع نشوب النزاعات.

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة عددا من النزاعات التي طال أمدها والمعقدة بشكل متزايد، والتي ربما تعد، في نفس الوقت، أسوأ الأزمات الإنسانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبالنظر إلى المشهد الأمني الهش بصفة خاصة في العديد من مناطق العالم، علينا أن نعترف بأن الجهود الرامية إلى حل النزاعات القائمة ليست كافية. ولضمان تحقيق سلام دائم وعادل للجميع، يتحتم على المجتمع الدولي تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات ومعالجتها بطريقة أكثر دقة وفي الوقت المناسب.

ولذلك، فإنني أعتقد اعتقادا راسخا بأن منع نشوب النزاعات ينبغي أن يظل في صلب أنشطة الأمم المتحدة للحفاظ على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من التقدم المحرز في الميدان، فإن تكاثر النزاعات والأزمات خلال السنوات العشرين الماضية يبين بوضوح أن الوقاية لا تزال تفتقر على نحو خطير إلى منحها الأولوية بالقدر المناسب. ويجب أن يتغير ذلك لكي يسمح لمنع نشوب النزاعات بأن يظهر على السطح باعتباره أداة ذات أولوية في مختلف سياسات الأمم المتحدة واستراتيجياتها في معالجة النزاعات في جميع أنحاء العالم.

وما برحت بولندا، بصفتها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، تشارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٥٣. ومنذ ذلك الحين، خدم أكثر من ٠٠٠ ٧٠ من ذوي الخوذ الزرق من بولندا في مختلف بعثات الأمم المتحدة – من شواطئ هايتي، حيث ساعد الجنود البولنديون على إعادة بناء دولة، إلى المرتفعات والصحارى في الشرق الأوسط، إلى البلقان، حيث قام رئيس الوزراء البولندي ومبعوث الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تاديوس مازوفيتسكي بحث المجتمع الدولي على وقف التطهير العرقي المروع وانتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث هناك.

وما فتئت بولندا ملتزمة بتقديم المساعدة لمن يسعون إلى تحقيق المصالحة واستعادة السلام. وبدافع من القيم العالمية

للسلام والاستقرار والازدهار، التي تكمن في صميم السياسة الخارجية لبولندا، فإن بلدي لا يريد أن يعتبر مجرد مستهلك للأمن، بل جهة موثوقة لاستتباب الأمن. وفي الوقت الراهن، نبذل جهودا ترمي إلى زيادة مشاركتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويمكن منع نشوب النزاعات – وينبغي منعها – أو التخفيف من حدتها من خلال المشاركة السياسية والدبلوماسية المبكرة والملائمة تماما. وفي هذا السياق، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن مجلس الأمن عليه الاضطلاع بدور حاسم في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ومن الأسباب التي نجتمع من أجلها هنا في المناقشة المفتوحة اليوم هو رغبتنا المشتركة للإجابة على السؤال: كيف يمكن لمجلس الأمن الاستفادة بشكل كامل من الفرص المتاحة للإجراءات الوقائية؟وبناء على ذلك، أود أن أسلط الضوء على بعض المجالات التي تعتقد بولندا أنه من الضروري بشكل خاص إحراز تقدم فيها ومنحها الاهتمام.

أولا، نعتقد أن مجلس الأمن يملك بالفعل أدوات الوقاية الملائمة لاتخاذ إجراءات فعالة، ولكنه من المهم أن تستخدم تلك الأدوات على نحو أكثر تواترا. فالإحاطات الإعلامية التي تقدمها الأمانة العامة لاستكشاف الآفاق، والحوارات التفاعلية، والمؤتمرات عن طريق الفيديو، والإحاطات الإعلامية المقدمة من إدارة الشؤون السياسية لن تسهم فقط في الإدراك المبكر لعلامات الإنذار، بل وفي تيسير اتخاذ إجراءات قبل تدهور هذه العلامات إلى نزاع مفتوح.

ثانيا، نعتقد أن البعثات الزائرة التابعة لمجلس الأمن ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الجوانب المتعلقة بالمنع بطريقة أكثر فعالية. وبالإشارة إلى البعد الإقليمي، فإن بولندا تقدر أيما تقدير العمل المتفاني الذي يقوم به الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها. فالفريق يؤدي مهمته ويكفل استمرار التركيز المواضيعي على الحالات الناشئة قبل مشاورات المجلس أو اجتماعاته الرسمية. ونود أن ندعو بشدة إلى استخدام هذه الأدوات على نحو أكثر تواترا وتوسيع نطاقها لتشمل مناطق أخرى من العالم.

وأخيرا، تعتقد بولندا أنه ينبغي ألا يعرقل استخدام حق النقض مجلس الأمن عن اتخاذ الإجراءات الرامية إلى وقف الحالات التي تنطوي على جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو منعها.

إن منع نشوب النزاعات يعد نشاطا ذا طابع شامل حقا. فإنه يتطلب، أولا، إشراك طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، ليس فقط الجهات الفاعلة الوطنية أو الإقليمية أو دون الإقليمية، بل ومختلف مكونات منظومة الأمم المتحدة ككل. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما الإجراءات التي يتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرامية إلى دعم عمليات الحوار الوطني، ولجان السلام المحلية، وإجراءات بناء الثقة. وبالإضافة إلى ذلك، نكرر تأييدنا القوي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠.

كما أننا مقتنعون بأنه يتعين على الأمم المتحدة تنسيق العمل على نحو أفضل وأكثر تماسكا بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، وبعثات الأمم المتحدة المختلفة في الميدان.

في ذلك السياق، نعتقد أن تعزيز التشاور بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات سيسهم في اعتماد موقف متجاوب مع الأوضاع غير المستقرة التي تهدد السلام. علاوة على ذلك، أود أن أشدد على أن منع نشوب النزاعات يتطلب نهجا يشمل مختلف الركائز والقطاعات. واستراتيجية التنفيذ المتسقة عبر مجالات حقوق الإنسان والسلام والأمن والتنمية المستدامة أمر ضروري.

كما أود أن أؤكد على أهمية السياسات الوطنية الفعالة لمنع نشوب النزاعات التي تقوم على أنشطة مثل تعزيز الشفافية

والمساءلة لمؤسسات الدولة، ومكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد. والحكم الرشيد في مرحلتي ما قبل النزاع وبعده من العوامل الحاسمة التي تساعد على نزع فتيل التوترات ومنع التصعيد.

وختاما، علينا أن نتذكر ضرورة تضافر كافة أنشطة الأمم المتحدة المضطلع بها لصون السلم والأمن الدوليين، مثل منع نشوب النزاعات والوساطة وحفظ السلام وإنفاذ السلام وبناء السلام. وهذه الأنشطة لا يمكن القيام بها بمعزل عن غيرها، بل يجب أن تكون جزءا من نهج شامل حقا يهدف إلى كفالة تطوير ما وصفه الأمين العام غوتيريش في بيانه المتبصر بـ ”سلسلة السلام“.

وكما ذكرت في بداية بياني، رحبت بولندا بإعلان الأمين العام، الذي سلط الضوء على منع نشوب النزاعات بوصفه من أولوياته. ونعتقد أنه من خلال الوساطة والمساعي الحميدة والدبلوماسية المكوكية، يمكن أن يخفف الأمين العام من حدة التوترات ويعزز العلاقات السلمية بين الدول. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، تضطلع الأمانة العامة أيضا بدور هام في العملية، إذ يمكن أن توجه اهتمام المجلس إلى الإنذار المبكر والتحليل المتعمق للأزمات الناشئة.

يجب أن ندرك أن صون السلام يتطلب قرارات جريئة وإجراءات متضافرة على السواء. ولذلك أدعو إلى تعزيز مسؤولية جميع الجهات الفاعلة المشاركة في العملية. يجب على صانعي السياسات وممثلي المجتمع المدني والخبراء ووسائط الإعلام البدء في أطوار العملية لتعزيز دبلوماسيتنا الحالية ”لإحلال السلام“. وينبغي أن نسعى معا لكفالة أن يستند كل نشاط في هذا المجال إلى منظور سليم وواقعي.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية لاتفيا.

**السيد رينكيفيتس** (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة الهامة جدا بشأن منع نشوب النزاعات وصون السلام. نتقدم بالتهاني وأطيب التمنيات للرئاسة السويدية وللدول الأعضاء في مجلس الأمن. وأتقدم بأطيب تمنياتي أيضا للأمين العام غوتيريش. ويمكنه أن يعول على دعم لاتفيا.

لقد أنشئت الأمم المتحدة لأن العالم كان قد دفع ثمنا باهظا جدا لغياب نظام دولي موثوق. بيد أنه لم تستخدم بفعالية إمكانات الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات، واستمرارها أو تجددها. وفي أغلب الأحيان لم تتمكن الأمم المتحدة من منع نشوب النزاعات وبناء السلام أو وضع حد للفظائع المرتكبة. وغالبا أنفقت الموارد على الاستجابة للأزمات وإدارتها بدلاً من منع نشوبها.

وفي عام ٢٠١٧، استمرت العديد من النزاعات العنيفة المعقدة في جميع أنحاء العالم. ولا تهدد كل تلك النزاعات مبادئ النظام الدولي والنظام العالمي القائم على القواعد فحسب، بل تؤثر بصورة أساسية على أمن عالمنا. والأهم من ذلك، أن تلك النزاعات لها تأثير مدمر على ملايين المدنيين. تدعو كافة الاستعراضات التي جرت مؤخرا لركيزة الأمم المتحدة للسلام والأمن إلى تعزيز الدبلوماسية الوقائية. يجب على الأمم المتحدة تطوير ثقافة فعالة للوقاية. وأدوات الوقاية متاحة منذ أمد بعيد، بما في ذلك في ميثاق الأمم المتحدة. علينا الانتقال من مجرد الالتزام إلى اتخاذ إجراءات ملموسة – بصورة فردية وجماعية كمجتمع دولي.

وأقدر مشاركة الأمين العام النشطة اليوم ورؤيته لأمم متحدة أكثر فعالية. أود أن أشكره شخصيا على جعل منع نشوب النزاعات في صميم جدول أعمال الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، إننا نتطلع إلى تنفيذ مبادراته التي أعلنها في ٣ كانون الثاني/يناير التي من شأنها تعزيز أداء الأمم المتحدة فيما

يتعلق بركيزة السلام والأمن، وترسيخ الترتيبات للمعلومات وإدارة الأزمات. إن نجاح دعوته القوية لإحلال السلام من أول يوم تولى فيه منصبه يعتمد إلى حد كبير علينا جميعا. ونتوقع أن يستخدم جميع الأدوات المتاحة للحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد ورأبه حيثما تصدع.

إن أفضل سبيل لمنع نشوب النزاعات هو تسوية النزاعات القائمة بأنجع الطرق. وكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أوصياء على هذا النظام الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتتحمل الدول الأعضاء في مجلس الأمن مسؤولية خاصة. فمع التمتع بامتيازات العضو الدائم في المجلس وحق النقض تأتي أيضا مسؤولية استخدام تلك السلطة لمصلحة السلام والأمن المشتركين. إن المجلس لم يرق دائما إلى مستوى تلك المسؤولية الخاصة.

في حالة سورية، لم يتمكن المجلس من منع الدولة من ارتكاب جرائم ضد شعبها. إن الإخفاق في اتخاذ إجراءات سريعة لمنع نشوب النزاع أو إنهائه والمطالبة بالمساءلة قد أسفر عن خسائر بشرية هائلة. والأهوال الوحشية منذ خمس سنوات من إراقة دماء مستمرة في سورية تؤرق ضمائرنا كبشر ودبلوماسيين.

وتعد المساءلة جزءا أساسيا من أي عملية سياسية للسلام والمصالحة في سورية. وفي إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، أيدت لاتفيا بقوة إنشاء الآلية الدولية والمحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للمسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، الواردة في القرار ٢٤٨/٧١، الذي يسعى إلى المساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية عن الجرائم الأشد خطورة المرتكبة في سورية وكفالة تحقيق العدالة لجميع الضحايا. دعت لاتفيا أيضا إلى إحالة قضية سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهو ما لم يتمكن المجلس من القيام به. وأكرر تلك الدعوة الآن.

ومن خلال ميثاق الأمم المتحدة، التزمت الدول الأعضاء كافة بالتخلي عن استخدام القوة أو التهديد غير المشروع، وبتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية. وفي حالة أوكرانيا، لم يتمكن المجلس من منع ووقف العدوان، الأمر الذي أدى إلى ارتكاب المزيد من الجرائم. إن أعمال روسيا في أوكرانيا هي انتهاك صارخ للقانون الدولي وتشكل تحديا خطيرا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولا بد لنا من العودة إلى النظام الأمني السابق القائم على القواعد في أوروبا. إن الحل السلمي للنزاع في أوكرانيا، وهو الحل الذي يحترم استقلال أوكرانيا وسلامة أراضيها، يجب أن يكون أولوية.

وبغية صون السلام الدولي وكفالة أن تظل الأمم المتحدة منظمة تتمتع بثقة الشعوب، يجب على أعضاء مجلس الأمن تجاوز مصالحهم المحلية باسم التصدي الحقيقي للتحديات العالمية. يجب علينا أيضا تعزيز تدابير الإنذار المبكر. وفي ذلك الصدد، فإن احترام القانون الدولي، وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون أمران هامان.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية هولندا.

**السيد كويندرز** (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، والسويد على عضويتها في مجلس الأمن، وعلى المبادرة بشكل فوري بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن منع نشوب النزاعات وصون السلام. كما أهنئ سائر أعضاء المجلس المنتخبين حديثا: إثيوبيا وإيطاليا وبوليفيا وكازاخستان. ويسعدني أن أكون هنا مع زميلي السيد ألفانو، وزير خارجية إيطاليا، الذي قد أشار بالفعل إلى التعاون الإيطالي الهولندي في سياق فترة عضويتنا في المجلس التي نتشاطرها. وأؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به السيد ألفانو باسم إيطاليا، وكذلك انطلاقا من روح التعاون الأوروبي.

ونرحب بمبادرة السويد بتنظيم هذه المناقشة. تنعقد هذه المناقشة في لحظة محورية، لحظة من الاضطرابات والمنافسات الجغرافية السياسية الرئيسية، لحظة يطلق عليها ”النقطة الحاسمة“. إنها لحظة يلقي فيها التاريخ ظلالا من الشك على وعد الميثاق بإحلال السلام في الوقت الذي نحتاج إليه أكثر من أي وقت مضى، على سبيل المثال، في سورية واليمن وجنوب السودان. أعتقد أنها لحظة يشعر فيها المواطنون من كافة تلك البلدان بأننا قد نسيناهم ولا يفهمون لماذا لا تتخذ المزيد من الإجراءات لمساعدتهم وتعزيز مصالحهم في المجلس أيضا. وعلاوة على ذلك، في بلدان مثل بلدي، يود الناس رؤية نتائج ملموسة.

في هذه اللحظة، علينا جميعا إرساء الأسس لإعادة تنشيط تعددية الأطراف، لتحالف الدول من جميع المناطق التي يمكنها إعادة الفعالية والشرعية على نحو فعال، مما يمكن الأمم المتحدة من أن تكون ”قادرة على تحقيق الغرض المنشود“ لهذه الحقبة الجديدة مرة أخرى.

وهذا يعني منظمة مجهزة ومستعدة للعمل في جميع مراحل النزاع، كما ذكر الأمين العام في إحاطته الإعلامية. وهو يعني أيضا وضع المنع أولا. ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، وكذلك الدول الأعضاء، أن تطور عقلية وأسلوب عمل يقومان على المنع أولا.

لقد سبق أن شبهت الأمم المتحدة بالأوركسترا التي تعزف في بعض الأحيان ألحانا صاخبة وغير متناغمة إلى حد ما. في الواقع، لم نكن دائما قادرين على عزف الموسيقى بالطريقة المقصودة في المقطوعة الموسيقية الأصلية، أي الميثاق. فما هو سبب ذلك؟ ومن المؤكد أنه ليس لأن الأمم المتحدة هي مجرد ناد يجتمع فيه الناس ويتحدثون معا، ويحظون بوقت ممتع. بل على العكس من ذلك، فإن مهنية القوة العاملة في الأمم المتحدة لا يوجد فيها أدنى شك. ويشمل ذلك، أولا وقبل كل شيء، قائد الأوركسترا الجديد – الأمين العام الجديد، الذي لا يخامرنا أي شك في مؤهلاته وتفانيه. وليس بسبب عدم توفر العناصر الضرورية لأداء مثالي.

بل على العكس من ذلك، فإن إمكانات مجموعة أدوات الأمم المتحدة الفريدة والثرية، وكل مؤسسات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مجتمعة، التي تعمل على الصعيد العالمي وعبر طائفة كاملة من المسائل – من المناخ إلى التنمية ونزع السلاح والسلام والأمن – هي إمكانات هائلة. ويمكنها معا حقا تحقيق المعجزات، وقد فعلت في مناسبات عديدة. والأمثلة موجودة. فلننظر إلى ليبريا، حيث تعمل بعثة الأمم المتحدة ومنظمات التنمية وبناء السلام معا بسلاسة في ظل الرؤية والقيادة القوية للبلد ذاته.

ولكن منظمات الأمم المتحدة لا تقوم دائما بالتنسيق على نحو وثيق كما ينبغي. أنا لم آت إلى هنا لتوجيه أصابع الاتهام. لقد أثبتت لي تجربتي الشخصية مدى تعقيد ذلك. لقد شهدنا درجات مختلفة من النجاح في كوت ديفوار ومالي وفي أماكن أخرى. ولكن فلنوضح شيئا واحدا – علينا أن نكون واضحين بشأن ما نريد، أهدافنا ووسائلنا، ويجب أن نحوّل أقوالنا إلى أفعال. كما ينبغي لنا أن نتعلم من هذه الحالات.

يمكن لمختلف ركائز منظومة الأمم المتحدة أن تعمل معا بشكل أفضل. نقول ذلك منذ سنوات عديدة. وسواء كانت هناك أزمة وشيكة ينبغي احتواءها، أو سلام هش يلزم المحافظة عليه، أو إجراءات منع يجب اتخاذها – من أجل إحلال سلام دائم، من الضروري أن تعمل جميع مؤسسات الأمم المتحدة بشكل متضافر. فعندما تعمل معا وفي الذهن هدف واحد تتحقق نتائج على أرض الواقع. ويمكن أن يكون لكل منها ميزة نسبية خاصة بها لكنها رغم ذلك تعمل كوحدة واحدة. ولذلك، يسرني أن الأمين العام قد طرح خطة ملموسة لتنفيذ قرارات الحفاظ على السلام. نحن نؤيده بإخلاص في جهوده

الرامية إلى تبسيط وإلغاء تقوقع هيكل الأمم المتحدة للسلام. وأود في هذا المقام أن أشدد على أربع نقاط.

أولا، يسرنا أن نرى أن الاستعراض الأخير الشامل للسياسات الذي يجري مرة كل أربع سنوات قد منح الأمين العام الولاية لتغيير الجزء المتعلق بالتنمية في الأوركسترا. سيكون ذلك أمرا حيويا كي تنفذ البلدان تنفيذا ملموسا الخطط الأساسية التي وضعها سلفه – اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكما قال الأمين العام، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة أداة رئيسية للمنع، ونحن نتفق معه تماما. وأهداف التنمية المستدامة ليست أدوات للإدماج فحسب، بل أدوات لتحقيق السلام، مما يتيح إمكانية معالجة أوجه الضعف الهيكلي قبل فترة طويلة من رؤية الناس أنه لا بديل آخر سوى العنف. وفي رأيي أن ذلك يتطلب النظر بمزيد من الدقة في التحليل الخاص بكل بلد وديناميات النزاع فيه وما يواجه من معوقات. هنا أيضا فإن العقلية المتقوقعة تعوقنا. الأمر متروك لنا جميعا – الدول الأعضاء والجهات المانحة والأمين العام على السواء – لإخضاع هذه الأجزاء من المنظومة للمساءلة ولمنح الأمين العام الوقت اللازم لتنفيذ هذه الإصلاحات. ويبقى معيار واحد فقط: النتائج على أرض الواقع في كل بلد لصالح الناس.

ثانيا، إن التعزيز المقترح للمكتب التنفيذي للأمين العام بوصفه مركزا للتخطيط والتحليل الاستراتيجيين الفعالين للنزاعات، هو خطوة هامة، لا سيما في زمن تصطبغ فيه النزاعات الداخلية بصبغة إقليمية ودولية بطريقة عنيفة جدا. ومن شأن تمكين فريق أساسي من صانعي القرارات في الأمم المتحدة عبر المنظومة أن يساعد على توجيه المنظومة ككل، ووضع استراتيجيات للتعامل مع الأزمات الوشيكة بمزيد من الفعالية، والاضطلاع بدور تنسيقي في منع نشوب النزاعات العنيفة. ويمكن أن يساعد على إعادة وضع الدبلوماسية الوقائية أولا، حيث ينبغي أن تكون، استنادا إلى المعايير الموضوعية – كما ذكر عدد من الممثلين – وأن يبني الثقة في الدور الرئيسي للمجلس والأمين العام. وبالطبع، ينبغي بديهيا إجراء تحليل موضوعي للمسؤولية عن الحماية وعن وضع حد للإفلات من العقاب، بوصفها من المعايير التي طرحناها.

ثالثا، إن خطة عمل الأمين العام السابق لمنع التطرف العنيف نجحت في توليد استراتيجيات وطنية وتقديم الدعم لبناء القدرات بقيادة الأمم المتحدة. وقد حفز مكتب الأمين العام الجهود العالمية الرامية إلى منع التطرف العنيف. والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب هو مثال محدد على ذلك. ونرجو من أميننا العام الجديد أن يواصل تذكيرنا بأن منع التطرف العنيف هو الرد الاستراتيجي الحقيقي الوحيد على فظائع الإرهاب العالمي الذي ينخر في النسيج الاجتماعي لمجتمعاتنا.

رابعا، وصول المجلس إلى طريق مسدود لا يعني أن تكون الأمم المتحدة مكسورة الجناح. وفي الحالات التي لا يتصرف فيها المجلس، يظل بوسع الأمين العام أن يستخدم مساعيه الحميدة والأدوات الأخرى لتعزيز الوساطة والحوار بين الأطراف في الأزمات الناشئة. وقد حدث هذا في الماضي. لقد أسهمت جهود الأمانة العامة التي تبذل غالبا بشكل منفرد وبسرية إسهاما هائلا في بلدان مثل نيجيريا وبنغلاديش وبوركينا فاسو ونيبال. وأعتقد أن الأمين العام الجديد يمكنه الاستفادة من ذلك والاستمرار في أداء ذلك الدور الهام باستخدام خبرته الواسعة. يحتاج الأمين العام إلى دعمنا في هذا الصدد. ينبغي أن نعزز مكتب دعم الوساطة وقدرة الأمم المتحدة على الإنذار المبكر على الصعيد المحلي أيضا. لقد قامت المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة بأعمال هامة وراء الكواليس لمنع نشوب النزاعات. وعمل السيد سعيد جينيت مثالٌ على ذلك؛ وأعتقد أنه حال، إلى حد كبير، دون اندلاع حرب أهلية في كوناكري، غينيا، قبل سنتين.

إن وضع وسائل الدبلوماسية الوقائية أولا يعني أنه ينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يضطلع بدوره. وقد فعل ذلك بنجاح في الماضي، كما يتضح من الحالة في العديد من البلدان. وفي هذا الصدد، كان من المفيد انخراط المجلس مبكرا. بيد أن المجلس الآن بحاجة إلى مواصلة مشاركته لضمان نتيجة إيجابية. كما يتطلب هذا أن يستخدم الأمين العام والآخرون المادة ٩٩ من الميثاق استخداما استباقيا. تتيح الزيارات والبعثات إلى البلدان المجال أمام المجلس لجمع معلومات مباشرة ودعم عمليات السلام والوساطة وبناء السلام. ونحن نرحب بزيادة تواتر استخدام الزيارات من جانب المجلس. والزيارة التي قام بها مؤخرا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية هي مثال في هذا الصدد.

وفي رأينا، هناك حاجة إلى اتفاق أقوى في هذا التناغم بين مجلس الأمن والأمين العام عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على السلام. إذ يمكنهما الجمع بين مسؤوليات كل منهما والعمل بقدر أكبر من الوحدة – في النهج المشتركة أو المشاورات، بما في ذلك مع الأطراف الإقليمية الفاعلة. وفي رأينا، يمكن أيضا زيادة الاستفادة من مشورة لجنة بناء السلام. ويمكن أن يشمل ذلك دعوتها إلى تقديم إحاطات إعلامية بشأن حالات محددة. وينطبق نفس الشيء على أداة أفرقة الاتصال الدولية، وهي مفيدة في حالة تحديد بلد ما كمكان محتمل لحدوث أزمة. ويمكن أيضا زيادة دعم ذلك، إذا أمكن، من جانب البلدان المجاورة المعتدلة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

وأخيرا، هناك الردع. يركز قدر كبير من منع نشوب النزاعات على الحوار. غير أن المنع لا يقتصر على الترغيب فحسب. في بعض الأحيان، كما قال ثيودور روزفلت، فالمسألة هي التكلم بلطف لكن مع الترهيب. إنه جزء من مجموعة الأدوات. ونادرا ما استخدم مجلس الأمن أكثر التدابير قسرا لمنع نشوب النزاعات؛ ولكن لا يمكننا تجنب استخدامها تماما.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا دعم بلدي المستمر في تنفيذ جدول أعمال المنع. وفي عالم اليوم المتقلب، لا تفتقر الأوركسترا العالمية إلى مواعيد لتنظيم جولات. وينبغي لنا أن نكون أفضل استعدادا لعزف السيمفونية كاملة معا. وعلى الرغم من أن ذلك لن يكون سهلا، ينبغي لنا أن نبدأ التدريب على عزف الأنشودة الحقيقية للسلام الدائم، بشكل متناغم. ولن نحقق ذلك إلا إذا بدأنا جميعا بوضع المنع أولا. وهولندا على استعداد للاضطلاع بدورها.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة لرواندا والعضو في حكومة الرئيس كاغامي.

**السيدة روغوابيزا** (رواندا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشيد بكم، سيدتي الرئيسة، ووفدكم على الطريقة الممتازة التي أعد بها وفد السويد هذه المناقشة المفتوحة. لقد كانت عملية جامعة تماما أتاحت لجميع الوفود، من خلال تعميم الوثائق في الوقت المناسب، التحضير مبكرا. نحن نقدّر ذلك تمام التقدير.

كما أشكر الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية. إن إحاطته الإعلامية وقراره بوضع منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في صميم مهام الأمم المتحدة شهادة على التزامه بجعل منع نشوب النزاعات واقعا.

وفي الواقع، تتعلق مناقشة اليوم بقدرتنا على الوفاء بوعدنا الجماعي، الذي جسد في ميثاق الأمم المتحدة قبل أكثر من ٧٠ عاما، لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ولكن، بالرغم من ذلك الوعد، فإن النزاعات لم تظل مستمرة فحسب بل هي آخذة في العودة مجددا.

وفي الوقت الحالي، هناك استمرار لعدم قدرة منظمتنا على التنبؤ بمصداقية ودقة بالنزاعات وعلى تفادي نشوبها و/أو الاستجابة السريعة لها. وبالرغم من ذلك، فإن زيادة المناقشات

من هذا الطابع والقرار بإدراج هذه المناقشة في صدارة جدول أعمال مجلس الأمن لهذا العام يبعثان على الأمل في إمكانية تخفيض عدد الفرص الضائعة في المستقبل. ومع أن الأخطار التي تهدد السلام اليوم أصبحت أكثر تعقيدا، مع الاتجاهات الجديدة والأنواع المعقدة، برز أيضا مجالا أكبر للإجراءات المتعددة الأطراف والمتعددة الأوجه لمكافحة تلك التهديدات، بما في ذلك إقامة الشراكات والعمل مع المناطق من خلال الشراكات القائمة.

ففي أفريقيا، أظهرت التجربة في منع نشوب النزاعات أن الاتحاد الأفريقي ظل في عدة مناسبات في وضع أفضل من حيث المعرفة والقرب الجغرافي والقدرة على التعبئة والاستجابة بسرعة. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تمكننا تلك القدرة من الالتفاف على بعض العمليات الإجرائية المرهقة المتعلقة بتدخلات الأمم المتحدة. ولذلك نعتقد أن بوسع الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن تشكل إطارا تعاونيا يمكن من خلاله مناقشة منع نشوب النزاعات في أفريقيا ويمكن استخلاص تدابير عملية من هذا المنع.

وفي إعلانهم الرسمي المعتمد في أديس أبابا في أيار/مايو ٢٠١٣، حين اعتمد رؤساء الدول الأفريقية خطة عام ٢٠٦٣، أعرب القادة الأفارقة، في جملة أمور، عن تصميمهم على تحقيق الهدف المتمثل في جعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات وتعهدوا بعدم توريث أعباء النزاعات للجيل المقبل من الأفارقة. وتعهدوا أيضا بتحقيق هدف إنهاء جميع الحروب في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. ولذلك يمثل منع نشوب الصراعات، فيما نتكلم هنا اليوم في مجلس الأمن، الأولوية الرئيسية للاتحاد الأفريقي. ومن خلال خريطة الطريق تلك يمكن لمجلس الأمن أن يتعاون بشكل وثيق مع أفريقيا بغية الإسهام بفعالية في منع نشوب النزاعات في القارة باتخاذ خطوات عملية. وأود أن أبرز بعض الخطوات التي نقترح اتخاذها.

أولا، ينبغي للمجتمع الدولي الانخراط في حوارات استراتيجية مع أفريقيا، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، بشأن السياسات والممارسات العالمية التي تؤثر سلبا على أفريقيا وعلى شعوبها. ونرى أن عقد حوارات منتظمة بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها على جميع المستويات، وكذلك بشأن المسائل الاستراتيجية الأخرى، يكتسي أهمية رئيسية. ونعتقد أن تعزيز التعاون بين هاتين الهيئتين للسلم والأمن من شأنه أن يعزز التكامل ويؤدي إلى التنسيق الفعال، وفي الوقت نفسه التقليل إلى أدنى حد من ازدواجية الجهود.

ثانيا، نعتقد أن تحويل الانتباه في معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاعات، وفي الوقت نفسه زيادة القدرة على توحيد الجهود الرامية إلى التدخل حينما يتعرض المدنيون للخطر، بما في ذلك القدرة على إدراك ونشر بوادر النزاع الوشيك أو المحتمل، من شأنهما تعزيز القدرات الجماعية على المنع ومساعدة الأمم المتحدة على تحقيق كامل إمكاناتها. ونرى أن قدرات الإنذار المبكر والاستجابة شروط حاسمة للمنع المبكر الفعال.

ثالثا، يرتبط بذلك تنفيذ العناصر المعلقة للهيكل الأفريقي للسلام والأمن، بما في ذلك التشغيل الكامل للقوة الاحتياطية الأفريقية.

رابعا، وبغية تحقيق خلو القارة من النزاع، ينبغي أن نسعى أيضا لمعالجة تدفق الأسلحة غير المشروعة بأنواعها إلى أفريقيا، مع التركيز على منع الموردين والمتلقين لتلك الأسلحة من تعزيز واستمرار العمل التجاري غير المشروع في الأسلحة بأنواعها.

وأخيرا وليس آخرا، نحن بحاجة إلى ضمان النشر السليم لقدرات إعادة الإعمار وبناء السلام بعد انتهاء النزاع من أجل كفالة القدرات المؤسسية التي تمنع العودة إلى النزاع. وفيما

يتعلق بتلك النقطة على وجه الخصوص، أود أن أقول إن رواندا بوصفها عضوا في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وبلدا مساهما رئيسيا بقوات حفظ السلام، تتعهد بتقديم دعمها الكامل لوضع منع نشوب النزاع في صميم أعمال الأمم المتحدة.

وأود أن أقول بضع كلمات عن الحفاظ على السلام. فكما نعلم جميعا، فإن رواندا كانت ستكون بلدا مختلفا اليوم لو لم تستثمر حكومة ما بعد الإبادة الجماعية في صياغة رواندا جديدة، ولو لم تنجح في ضمان الشمولية والمساواة في الفرص لجميع المواطنين، ولو لم تتغلب على الانقسامات، ولو لم تنخرط في تحقيق المصالحة والعدالة التصالحية، ولو لم تعمل على بناء الثقة بمؤسسات الدولة. وذلك وحده مؤشر على المسؤولية الرئيسية لجميع الدول عن منع نشوب النزاعات، بما في ذلك تهيئة بيئة مواتية للتمتع بحقوق الإنسان والنجاح في تعزيز الحقوق وحمايتها وضمان المساءلة عن انتهاك هذه الحقوق.

ونأمل أن تكون هذه السنة، التي تبدأ بهذه المناقشة المحورية والبالغة الأهمية، بمثابة نقطة تحول فيما نشرع في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، التي توفر السبل الملموسة للحفاظ على السلام والتنمية، وكما ذكر الأمين العام، ولجعل الأهداف أداة رئيسية للمنع.

**السيد تشوي يونغ – مون** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن أطيب التمنيات للأعضاء الجدد في مجلس الأمن. كما أود أن أشكر الرئاسة السويدية للمجلس على اختيار موضوع ”منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام“ من أجل مناقشة اليوم.

وأعرب عن تقديري الخاص للأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات في خطابه الأول أمام المجلس.

إننا في لحظة حرجة إزاء المشهد الأمني الدولي. فقد أصبح طابع النزاعات العالمية اليوم معقدا ومستعصيا بشكل متزايد، في حين ينتشر الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف إلى كل ركن من أركان العالم. وأنشأ ذلك، بدوره، أسوأ حالة إنسانية في عصرنا، مما يستدعي طريقا جديدا للمضي قدما.

وفي وقت مثل ذلك الاضطراب العالمي، من الأهمية بمكان أن مجلس الأمن والجمعية العامة اتخذا قرارات تاريخية في العام الماضي، ووضعا خريطة طريق نحو مستقبل أكثر سلاما بالترحيب برؤية جديدة للحفاظ على السلام. ويستتبع ذلك القضاء على التجزئة والازدواجية المنتشرين في كامل منظومة الأمم المتحدة، مع السعي إلى اتباع نهج كلي يدمج السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. وهو يعكس الوعي المتجدد بأن منع نشوب النزاع يجب أن يكون محور جميع مشاركات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ترحب كوريا بتركيز الأمين العام القوي على المنع بوصفه الأساس المنطقي التوجيهي لقيادته للمنظمة من بداية ولايته، ولا سيما تحديده طفرة في الدبلوماسية من أجل السلام.

وليس من قبيل المصادفة أن جميع العمليات الاستعراضية العالمية الثلاث الأخيرة بشأن السلام والأمن، بما في ذلك الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، أبرزت الدور الأساسي لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

وقد أحرزت الأمانة العامة بعض التقدم في تنفيذ توصيات هذه الاستعراضات، ولكن يلزم عمل المزيد لجعل عمليات الأمم المتحدة للسلام تفي بالغرض. وفي إطار سعي كوريا الحثيث لتحقيق تقدم في سد الفجوة في التنفيذ ولتعزيز قدرة المجتمع الدولي على منع نشوب النزاعات بشكل فعال والحفاظ على السلام، فإنها توصي بما يلي:

أولا، ينبغي للمجلس الاستفادة بشكل أفضل من أدوات التحقيق لديه، بموجب المادة ٣٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن ينفذ ويواصل البناء على الصياغة الواردة في قراريه ٢٠٨٦ (٢٠١٣) و ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، والتي تحدد دور المجلس في جهود بناء السلام. ثالثا، يمكن أن تيسر زيادة التفاعل مع الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها اتخاذ إجراءات بشأن النزاعات المحتملة. وأخيرا وليس آخرا، يجب على المجلس أن يستخدم بشكل أكثر استباقية الوظيفة الاستشارية للجنة بناء السلام.

وفي الواقع، ينتظر أن تصبح كوريا الرئيس المقبل للجنة بناء السلام. وبهذه الصفة الجديدة، تأمل كوريا الإسهام في تحقيق السلام المستدام في جميع أنحاء العالم بطريقة بناءة. وترى كوريا أن توسيع نطاق بناء القدرات بصورة شاملة للجميع وزيادة التنسيق من خلال مبادرات لجنة بناء السلام يمثلان وسائل فعالة لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وتعزيز التنسيق بين المجلس ولجنة بناء السلام أمر أساسي في هذا الصدد.، وكما يدرك المجلس جيدا، دأبت جمهورية كوريا على مدى العقود الماضية، بالتعاون مع المجلس، على بذل كل الجهود لمنع البرنامج النووي لكوريا الشمالية، وبالتالي تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. ومع ذلك، وحتى في هذه اللحظة، بينما نجتمع في هذه القاعة لمناقشة سبل كفالة تحقيق السلام المستدام، تواصل كوريا الشمالية تطوير برامجها النووية وقدراتها في مجال القذائف، في انتهاك سافر لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن المهم للغاية أن يواصل المجلس العمل بشأن هذه المسألة من أجل الحفاظ على السلام في هذه المنطقة.

وفي الختام، فإن كوريا ستعمل، بصفتها رئيسا محتملا مقبلا للجنة بناء السلام، عن كثب مع المجلس والدول الأعضاء والشركاء الآخرين لتهيئة منبر تتمكن من خلاله الأمم المتحدة من الحفاظ على السلام بفعالية.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة تايلند.

**السيدة غانجارينتر** (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا، بروني دار السلام، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام،كمبوديا،، ماليزيا، ميانمار، وبلدي، تايلند.

تهنئ رابطة أمم جنوب شرق آسيا الأعضاء الجدد غير الدائمين في المجلس وتتمنى لهم النجاح طيلة فترة عضويتهم. ونرحب أيضا بحضور الأمين العام الجديد. وستقوم الرابطة بتقديم دعمها الكامل له وستتعاون معه بشكل وثيق في سبيل الوفاء بولاياته. ونشكر السويد على تنظيم هذه المناقشة بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، التي تشكل إحدى المسائل الأكثر إلحاحا في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا هي جماعة محبة للسلام تتمحور حول الإنسان وتقوم على القواعد، كما تنص عليه رؤية الجماعة لعام ٢٠٢٥. ونتقيد بمبادئ القانون الدولي التي تحكم الإدارة السلمية للعلاقات بين الدول، بما في ذلك الامتناع عن التهديد باستخدام القوة، والشمول للجميع والقابلية للاستجابة، التي تضمن تمتع شعوبنا بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتسامح بروح الوحدة في ظل التنوع. وتؤمن الرابطة باتباع نهج شامل إزاء الأمن يعالج التحديات القائمة والناشئة في الوقت المناسب، وبحل الخلافات والمنازعات بالوسائل السلمية مع تعزيز تدابير بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية.

صادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لإعلان بانكوك الصادر عن الرابطة، والذي أنشئت بموجبه الرابطة لتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين من خلال احترام العدالة والتقيد بسيادة القانون في العلاقات بين بلدان المنطقة، والالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وبالنسبة لجماعة الرابطة، يشكل صون

وتعزيز السلام والأمن والاستقرار وزيادة تعزيز القيم الموجهة نحو السلام في المنطقة أحد أهم أهداف المنظمة، على النحو المبين في ميثاق الرابطة. ومن دون السلام والأمن والاستقرار، سيكون من الصعب تحقيق الأهداف الهامة الأخرى لجماعة الرابطة. ولذلك، يظل منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام ضمن أهم أولويات الرابطة منذ إنشائها في عام ١٩٦٧.

وتتيح المنابر التي تقودها الرابطة، مثل المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ومؤتمر قمة شرق آسيا، أماكن للحوار المنتظم بشأن المسائل السياسية وتلك المتصلة بالأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ منذ عام ١٩٩٤، وتواصل الاضطلاع بدور محوري في هيكل الاستقرار الإقليمي.

وبالنسبة للرابطة، يمكن أن تكون خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦ بشأن السلام والعدالة، بمثابة مبادئ توجيهية هامة للجهود المبذولة فيما يخص منع نشوب النزاعات. ويشكل بناء مجتمعات شاملة للجميع وقادرة على الصمود ووضع خطة للتنمية تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات، وتتيح فرصا اقتصادية في مجتمعات ما بعد النزاع، عوامل رئيسية تؤدي إلى الحفاظ على السلام.

وللرابطة نهج شامل لتعزيز الأمن التقليدي وغير التقليدي في المنطقة. وتعمل جماعة الرابطة، مسترشدة بأهداف التنمية المستدامة، بشكل مشترك من أجل توفير الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي في جميع الدول الأعضاء. ونحن منطقة تتسم بالتنوع، لكننا نسعى جاهدين إلى بناء قوانا استنادا إلى مصالحنا المشتركة والتفاهم المتبادل، وتلك أفضل طريقة لمنع نشوب النزاعات.

وخارج منطقتنا، تقدم الدول الأعضاء في الرابطة إسهامات نشطة في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وفي إطار اجتماع وزراء دفاع دول الرابطة/ اجتماع وزراء دفاع دول الرابطة الموسع، تعهدت الدول الأعضاء في الرابطة بتعزيز التعاون في مجال حفظ السلام من خلال شبكة مراكز رابطة أمم جنوب شرق آسيا لحفظ السلام. ويشكل معهد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للسلام والمصالحة أيضا إسهاما قيما في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام العالمي.

وتتسق كل هذه الإجراءات مع رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ والمخططات ذات الصلة بها، التي اعتمدتها الرابطة في عام ٢٠١٥، ومع التزاماتنا الإقليمية بموجب معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا. وتتماشى أيضا مع خطة عمل الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، حيث نتطلع إلى مواصلة بناء شراكة فعالة مع الأمم المتحدة لتعزيز قدراتنا في مجال الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

وترى الرابطة ضرورة أن يعمل المجلس والأمين العام بشكل وثيق لجعل منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام حقيقة واقعة. وينبغي تعزيز إجراء حوارات منتظمة للتأكد من الإصغاء إلى جميع الآراء وضمان تنفيذ استجابة سريعة ومنسقة في حالات الطوارئ. ونشجع الأمين العام الجديد وأعضاء المجلس، وكذلك هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، بما فيها لجنة بناء السلام، على مواصلة توطيد التعاون من أجل تعزيز الاتساق والتكامل بين التنمية وجهود الأمم المتحدة للسلام والأمن. وتحقيقا لهذه الغاية، تؤيد الرابطة تماما الجهود الرامية إلى تحقيق التآزر ومضاعفة الآثار الإيجابية المنصوص عليها في أهم المحطات السابقة للأمم المتحدة، مثل الاستعراضات التي جرت في عام ٢٠١٥ لهيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن.

وإذ تضع في اعتبارها دور المنظمات الإقليمية على النحو المنصوص عليه في الفصل ٨ من ميثاق الأمم المتحدة، يتصف

إسهام الرابطة في صون السلم والأمن الدوليين بأنه بناء ويتسق مع روح هذا الفصل. ولذلك، فإننا نشجع الأمم المتحدة على العمل مع المنظمات الإقليمية وجميع الأطراف المعنية في أقرب فرصة ممكنة من أجل التصدي للتهديدات الناشئة.

في الختام، ترى الرابطة ضرورة توفير الإرادة السياسية الصلبة والقيادة القوية والموارد الكافية باستمرار لضمان الحفاظ على السلام وعدم اندلاع النزاع أو تصاعده أو العودة إليه.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فنلندا.

**السيدة سيبلانين** (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الوساطة وفي المقام الأول، رئيسيها المشاركين.

وأود أن أهنئ السويد على تنظيم هذه المناقشة الجيدة التوقيت للغاية. ونرحب أيضا بحضور الأمين العام معنا اليوم.

وتجمع مجموعة أصدقاء الوساطة بين ٤٤ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من مختلف المناطق، إلى جانب ثماني منظمات دولية وإقليمية. وقد تمكنت المجموعة بصفتها التمثيلية الواسعة هذه من تقديم إسهام كبير في الجهود الرامية إلى زيادة الوعي الدولي بأهمية الوساطة. وبالإضافة إلى أنشطتها الأخرى، بادرت مجموعة أصدقاء الوساطة أيضا بتقديم أربعة مشاريع قرارات إلى الجمعية العامة بشأن الوساطة، اُعتمدت جميعا بتوافق الآراء. وأسهمت تلك القرارات في تعزيز إطار الوساطة ومهام دعم الوساطة في إطار الأمم المتحدة، فضلا عن تطوير قدرات مختلف الجهات الفاعلة في مجال الوساطة، إلى جانب تشجيعها في الوقت نفسه على استخدام التوجيهات من أجل الوساطة الفعالة. وشجعت القرارات أيضا تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وأشاد أحدث قرار اتخذته الجمعية العامة (القرار ٣٠٤/٧٠) بشأن الوساطة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بالإسهام الذي قدمته استعراضات هيكل السلام والأمن التابع للأمم المتحدة ٢٠١٥، ولا سيما التركيز على أهمية منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، بما في ذلك استخدام الوساطة. وأشاد أيضا بالمساعي الحميدة للأمين العام، وأكد أهمية البحث عن حلول سياسية شاملة في الأجل الطويل لأجل الحفاظ على السلام.

وإذ يأخذ في الاعتبار تزايد الشواغل والاحتياجات الإنسانية على المستوى العالمي والخاصة بالكثير من المناطق، أتاح اجتماع الإفطار الوزاري لمجموعة أصدقاء الوساطة المعقود في عام ٢٠١٦ الفرصة لمناقشة أفضل الطرق للاستجابة للدعوة إلى قيادة عالمية لمنع نشوب النزاعات وإنهائها على النحو المبيّن في تقرير الأمين العام (A/71/353) عن نتائج مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وإن لدى مجموعة أصدقاء الوساطة إيمانا راسخا بأن تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها والحفاظ على السلام، أداة فعالة من حيث التكلفة ويمكن للأمم المتحدة الاستفادة منها في عملها الرامي إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين. ونسلّم أيضا بضرورة تمكين المزيد من النساء من العمل بصفة وسيطات. تحقيقا لتلك الغاية، فمن الضروري تقديم الدعم السياسي المستمر، علاوة على الاتساق والتعاون وبذل الجهود المستمرة وتوفير الموارد الكافية. وترحب مجموعة أصدقاء الوساطة بالتزام الأمين العام الجديد بالنهوض بالدبلوماسية الرامية إلى تحقيق السلام، وهي على استعداد لدعم أعماله وجهوده التي تعزز دور الوساطة في منع النزاعات وحلها، فضلا عن الحفاظ على السلام.

وأود أيضا أن أبدى بضع ملاحظات بصفتي الوطنية. تؤيد فنلندا البيان الذي سيدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

أود أن أشكر السويد مرة أخرى على هذه المناقشة، لأن هذا هو الوقت المناسب لتحسين قدرة الأمم المتحدة على منع

النزاعات بقدر أكبر من الفعالية. ويجب على مجلس الأمن والأمين العام وجميع الدول الأعضاء الاستفادة من هذا الزخم وتحويله إلى إجراءات ملموسة. وأعرب عن بالغ السرور لاضطلاع الأمين العام بدور استباقي في مجال منع نشوب النزاعات، فضلا عن مبادرته العظيمة باتخاذه القرارات مؤخرا بشأن تحسين أداء الأمم المتحدة.

وبوسع الاستعراضات الثلاثة – بشأن عمليات حفظ السلام وبناء السلام والمرأة والسلام والأمن – وتنفيذها بطريقة ملموسة حقا، أن يحدثا تحولا في قطاع السلام والأمن التابع للأمم المتحدة. وما تزال التوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات السلام (انظر S/2015/446) صالحة وينبغي تنفيذها دون تأخير. وتكتسي كفالة التمويل الفعال للأولوية السياسة وخطة الحفاظ على السلام بما في ذلك الوساطة والبعثات السياسية الخاصة أهمية بالغة. وهو أمر هام أيضا لدعم الدول الأعضاء ومساهمتها في عمليات حفظ السلام، بوصفهما عنصرا محوريا لقطاع السلام والأمن التابع للأمم المتحدة.

ومن الضروري أن يعمل مجلس الأمن، بل الأمم المتحدة برمتها، على تعزيز قدراتها الذاتية في مجال الوقاية، بما في ذلك من خلال تحسين الممارسات لاستكشاف الاحتمالات ووضع أدوات الإنذار المبكر واستخدامها وتحسين تقييم الأسباب الجذرية للنزاعات والتصدي لها في الوقت المناسب، والتمسك بحقوق الإنسان العالمية والاستفادة من التنمية المستدامة بواسطة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبوسع التكنولوجيا والابتكارات أن تساعدا في تلك المهمة. وينبغي أيضا استثمار المزيد من الجهود في الحوار مع تلك البلدان التي تعاني من أوضاع هشة.

وتود فنلندا أن تصبح الوساطة بوصفها أداة لمنع نشوب النزاعات في صدارة عمل الأمم المتحدة. فالوساطة ومنع نشوب النزاعات هما أكثر الأدوات فعالية من حيث التكلفة في العمل لأجل السلام. ويشمل نهج فنلندا في مجال الوساطة عموما، الحوار الوطني وغيره من العمليات الرسمية وغير الرسمية التي تسهم في عمليات سلام أكثر شمولا، بما يساعد على التوصل إلى حلول دائمة. ونواصل دعم الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك إشراك الزعماء الدينيين والتقليديين في عمليات السلام. وقد حان الوقت أيضا للتسليم بجدوى البعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة. وينبغي لنا نحن الدول الأعضاء، تقديم الدعم السياسي والمالي الذي تحتاجه.

ونحث المجلس والأمين العام على إيلاء اهتمام خاص للدور النشط الذي تؤديه المرأة في منع نشوب النزاعات. وما تزال المرأة أهم مورد غير مستغل بالقدر الكافي لبناء السلام بصورة أكثر فعالية. وتدل الخبرة العملية على أن من شأن تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الكاملة والنشطة في صنع القرار السياسي والاقتصادي المتصل بالسلام أن يؤدي إلى اتفاقات أكثر شمولا واستدامة.

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية خاصة في منع نشوب النزاعات. وهناك خطوة ملموسة لتحقيق تلك الغاية: التزام جميع أعضاء المجلس بدعم الإجراءات الحاسمة والحسنة التوقيت التي يتخذها المجلس لمنع أو إنهاء الفظائع الجماعية، فضلا عن الامتناع عن استخدام حق النقض في تلك الحالات.

وما تزال فنلندا على استعداد لدعم المجلس والأمين العام غوتيريش في تعزيز الشراكة المتبادلة، وجعل منع نشوب النزاعات أولوية قصوى بالنسبة للأمم المتحدة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

**السيد روكر** (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا البيان الذي سيدلَى به باسم الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم.

وأشكر السويد على مبادرتها بعقد هذه المناقشة الهامة الحسنة التوقيت، وأرحب ترحيبا حارا بالأمين العام غوتيريش، وأتمنى له النجاح ونشكره على عزمه على إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات وتحقيق السلام.

وأود الإدلاء بثلاث نقاط فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

أولا، إن من الأهمية بمكان الحفاظ على السلام. وفي عام ٢٠١٦ اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن القرارين التاريخيين (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ على التوالي) اللذين سلّما بأنه ينبغي أن يكون الحفاظ على السلام هدفا لجميع سياسات التدخل الوقائي على الصعيدين الوطني والدولي لإنهاء العنف وضمان تحقيق التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان. ويقتضي الحفاظ على السلام اتّباع نهج شامل، وهو مهمة مشتركة ومسؤولية مشتركة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين. ويشمل ذلك، في جملة أمور، إقامة شراكات جديدة مع المنظمات الإقليمية – كما ذكر – ومع المجتمع المدني أيضا. ويعني ذلك اتّباع نهج شامل يكون فيه لجميع أفراد المجتمع، وخصوصا النساء، دور يؤدونه. وفي ذلك الصدد، ينبغي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، أن يوجه أنشطتنا. وقد تكرر أيضا ذكر مفهوم الارتباط الوثيق بين الأمن وحقوق الإنسان وخطة التنمية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ طوال رئاسة ألمانيا لمجموعة العشرين في ٢٠١٧. وبالتالي سيناقش وزراء خارجية مجموعة العشرين في شباط/فبراير مسألة الحفاظ على السلام، فضلا عن إسهاماتهم الممكنة فيها. وينبغي أن يكون الحفاظ على السلام موجها لنا في العقد المقبل.

ثانيا، نحن بحاجة إلى الإنذار المبكر والتحليل السليم. ونحن بحاجة أيضا إلى فهم واقعي مشترك لحالات الأزمات الحالية وأسبابها الجذرية والعوامل المحركة لها. وعلى الصعيد الوطني، استثمرت ألمانيا استثمارا هائلا في منع نشوب النزاعات وتحقيق الاستقرار. وأدخلنا إصلاحات على هياكلنا الداخلية لكي تتواءم مع حقائق القرن الحادي والعشرين، فضلا عن صقل أدواتنا التحليلية وتحسين نهج عملنا الرامي إلى تحقيق الاستقرار في حالات الأزمات. ونعكف حاليا على وضع مبادئ توجيهية وطنية جديدة بشأن منع الأزمات وإدارة النزاعات وبناء السلام بمساعدة المنظمات الدولية وجميع الأجهزة الحكومية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

وفي رؤية للأمم المتحدة، نؤيد بقوة عزم الأمين العام غوتيريش على جعل المنظمة أكثر فعالية وأكثر كفاءة. ونأمل أن تمكن هذه التغييرات وغيرها الأمم المتحدة من إبقاء منع نشوب النزاعات والسلام بوصفهما أولوية عليا. ونود أيضاً أن نرى وضع قدرة متكاملة لتخطيط السياسات، وقدرات تحليلية أقوى، وتعزيز الوعي بالأوضاع السائدة في المقر وكذلك في الميدان. ونأمل في المشاركة النشطة بوضع السيناريوهات والوساطة في منظومة الأمم المتحدة برمتها.

وينبغي لمجلس الأمن أيضاً أن يعطي الأولوية للوقاية في كل مرحلة من مراحل النزاع، مع التركيز على جهود المصالحة، والوساطة، وإصلاح قطاع الأمن والحكم الرشيد. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تُستأنف جلسات استكشاف الآفاق العادية لمناقشة الأزمات الناشئة والإعداد والتصدي لها. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل أيضاً مناقشاته بشأن القضايا الإقليمية والمواضيعية التي يمكن أن يكون لها أثر خطير على السلام والأمن، من قبيل تغير المناخ والهجرة. وعلاوة على ذلك، يمكن لمجلس الأمن رفع كفاءة الاستفادة من العمل المنجز في منظومة الأمم المتحدة، على سبيل المثال من خلال الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، لوجود ثروة من المعلومات هناك، أو من خلال عمل الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة. وينبغي لمجلس الأمن على وجه الخصوص أن يتفاعل على نحو أوثق مع لجنة بناء السلام.

ثالثاً وأخيراً، نحن بحاجة إلى الانتقال من الإنذار المبكر إلى اتخاذ إجراءات مبكرة. وفي حين أن من المهم أن يكون التحليل والهياكل بالشكل السليم، لن يؤتي أي من ذلك أكله إذا لم نكن على استعداد للاستثمار في الأدوات الوقائية. لذلك، فإن ألمانيا ملتزمة بمواصلة تعزيز القدرات على منع نشوب الأزمات والجهود العامة للأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى كوننا أحد أكبر المساهمين في ميزانية المنظمة، فإننا أيضاً ضاعفنا مساهمتنا ثلاثة أضعاف في مجال الوقاية في عام ٢٠١٦. فعلى سبيل المثال، ساهمنا بأكثر من ٤ ملايين دولار لفريق دعم الوساطة في الأمم المتحدة وبأكثر من ٢٠ مليون دولار لصندوق بناء السلام، وزدنا أيضاً مساهماتنا في هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وعلى أرض الواقع، تضطلع ألمانيا أيضاً بنشاط في منع نشوب الأزمات وحفظ السلام. وعلى سبيل المثال، فإن جهود تحقيق الاستقرار وحفظ السلام في سياق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تدعم المسار السياسي الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى صياغة تسوية مستدامة في مالي. كما أننا نشجع الآخرين على زيادة الاستثمار في مشاريع تحقيق الاستقرار حتى يتسنى للسلطات الشرعية الحفاظ على السلام في الحالات المحفوفة بالمخاطر في تلك البلدان.

وفي الختام، أودّ أن أؤكد من جديد التزام ألمانيا القوي بدعم الأمم المتحدة. وتتطلع ألمانيا إلى العمل بشكل وثيق مع الأمين العام الجديد ومجلس الأمن للنهوض بمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بما أنه لا تزال لدينا قائمة طويلة من المتكلمين، أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق لكي يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة توزيع النص مكتوباً والإدلاء بنسخة موجزة عند الكلام في القاعة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

**السيد فييرا** (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، والرئاسة السويدية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وأود أيضاً أن أرحّب بالأمين العام، أنطونيو غوتيريش، لأن هذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها في مناقشة مجلس الأمن بهذه الصفة، وأن أشيد به على القيادة التي أبداها منذ أول يوم له في منصبه والسعي إلى إصلاح المنظمة وتكييفها مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

إن هذه المناقشة المفتوحة حسنة التوقيت وتجري في لحظة تحوّل في الأمم المتحدة. وتود البرازيل أن تردد نداء الأمين العام الجديد لنا جميعاً بأن نعطي الأسبقية للسلام في هذه السنة الجديدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تأتي الوقاية أولاً، والدعوات إلى منع نشوب النزاع وإدامة السلام يجب أن تترجم إلى أفعال ملموسة.

وفيما تتضاعف النزاعات وتصبح أكثر تعقيداً، لا تزال أوجه الضعف الرئيسية للأمم المتحدة هي عدم قدرتها على منع نشوب النزاعات. وأفضل طريقة لحماية المدنيين، الذين هم الضحايا الرئيسيون، هي بالتركيز في المقام الأول على الوقاية. وقد أشار الأمين العام غوتيريش بدقة إلى أن الأمم المتحدة ولدت من الحرب ويجب علينا أن نركز الآن على السلام. وقبل وقت ليس ببعيد، مرّت الأمم المتحدة بعملية استعراض لنشاطها بهدف تكييف المنظمة مع التحديات التي تواجهها فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين. وارتكزت التوصيات الواردة في التقارير الثلاثة الناتجة على واحد من العناصر المشتركة: أولوية السياسة.

وتسلّط هذه الوثائق الضوء على حقيقة أن مشاركة الأمم المتحدة بحاجة إلى اعتماد نهج شامل للحفاظ على السلام ينبغي أن يركز أيضاً على منع نشوب النزاعات. وأود أن أؤكد بصفة خاصة النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، الذي مهّد الطريق أمام مفهوم الحفاظ على السلام. وهذا المفهوم، المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، بشأن استعراض هيكل بناء السلام، يشمل البعد المتعلق بمنع نشوب النزاعات ويحدد تطوراً فيما يتعلق بالنموذج الأصلي لبناء السلام، الذي يركز حصراً على البلدان الخارجة من النزاع.

وما فتئت البرازيل ترى أن مشاركة الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن الدوليين ينبغي أن تتجاوز معالجة الأسباب والعوامل المباشرة المسببة للنزاع، وإرسال عمليات حفظ السلام وتوفير الإغاثة. ويجب أن تركز الاستراتيجيات الرامية إلى الحفاظ على السلام أيضاً على المنع الهيكلي لاندلاع النزاع أو العودة إليه، بما في ذلك عن طريق مكافحة الفقر، وضمان العمالة الشباب والمساواة بين الجنسين، وتعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وبناء المؤسسات الكاملة، وتعزيز المصالحة الوطنية، وتحسين الحوكمة والمجتمعات الأكثر شمولاً. وينبغي أن تتم هذه الإجراءات بالتنسيق الوثيق مع السلطات الوطنية مع مراعاة الأولويات المحددة والحاجة إلى الملكية الوطنية في جميع المراحل. ودون الوقوع في فخ إضفاء الطابع الأمني على التنمية، لا بدّ من مواصلة السعي إلى تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وهيكل إدامة السلام.

أما عن الخطوات التي يتعين اتخاذها من أجل كفالة زيادة فعالية الوقاية الكاملة من جانب مجلس الأمن وعبر منظومة الأمم المتحدة الأوسع، ترى البرازيل أن تحسين التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام أمر ضروري. وكما ذكرنا في مناسبات مختلفة، يجب على أعضاء مجلس الأمن أن يستفيدوا استفادة كاملة من دور لجنة بناء السلام والمساهمة في تحسين مشاركة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد استعراض أساليب عمل لجنة بناء السلام، التي تدعو إلى تعزيز التعاون بين هاتين الهيئتين. وتتوقع أساليب العمل المنقحة أنه في إطار التحضير لموافاة مجلس الأمن بمعلومات، يمكن للجنة أن تنظر في القيام بزيارات إلى الميادين، بما في ذلك، عندما يدعوها المجلس، القيام بزيارات مشتركة مع مجلس الأمن. وفي رأينا أن المجلس سيستفيد من المنظور الطويل الأجل للجنة في تلك الزيارات المشتركة. وينبغي أن تعتمد عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة أيضاً المنظور الطويل الأجل اللازم للحفاظ على السلام.

وعلى مستوى تشغيلي أكبر، يمكن للمجلس القيام بالمزيد من أجل إعطاء الأولوية للوقاية في أنشطته. وينبغي أن تُستأنف تمارين منتظمة لاستكشاف الآفاق تركز على البؤر الساخنة المحتملة والشواغل المواضيعية الشاملة. ومن المؤكد أن هذا يمكن أن يتم بطريقة تساعد على درء نشوب النزاع بدلاً من تأجيج التوترات. أما عن كيفية زيادة التركيز على الوقاية، حدد الأمين العام المقبل بحق التدابير اللازمة: معالجة الأسباب الجذرية من خلال اتباع نهج متوازن إزاء الركائز الثلاث للأمم المتحدة. وسيتطلب هذا المسعى تعزيز التنسيق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

وسيكون للأمين العام أيضاً دور هام في إعداد التقرير الذي سيُقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين عن الخيارات الممكنة لزيادة التمويل المخصص لأنشطة بناء السلام وإعادة هيكلته وتحسينه، بما في ذلك من خلال الأنصبة المقررة.

وينبغي أخذ ذلك أيضا في الاعتبار خلال سعينا إلى تعزيز البعثات السياسية الخاصة، التي ما فتئت تقوم بعمل هام لمنع نشوب النزاعات والوساطة لحلها وتوطيد السلام، ولكنها

تفتقر إلى الدعم المالي الكبير الذي يمكن التنبؤ به من عمليات حفظ السلام.

وقد أكد الأمين العام بحق، في خطابه بمناسبة العام الجديد، أن تريليونات الدولارات تنفق على شن الحروب. وأود أن أضيف أنه يتم إنفاق البلايين أيضا في عمليات بناء السلام في جميع أنحاء العالم. وينبغي استثمار الموارد بمزيد من الكفاءة في تعزيز هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام والبعثات السياسية الخاصة، التي يمكن أن تقوم بدور قيم في مجال المنع. وعلى نحو ما أكد السفير غيرت روسنتال (انظر S/2015/490) في تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، فإن بناء السلام عملية سياسية في جوهرها. وقد أبدى كل من مجلس الأمن والجمعية العامة بالفعل الإرادة السياسية من خلال الاتفاق على إطار للسلام. إننا بحاجة إلى خطة استراتيجية لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦). يحدوني الأمل في أن تتيح لنا الحدث الرفيع المستوى المعنون ”بناء السلام المستدام للجميع: أوجه التآزر بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والحفاظ على السلام“، المقرر عقده يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير، فرصة لإظهار الالتزام المتجدد من جانب الدول الأعضاء والأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى من أجل بناء السلام الدائم.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثلة كولومبيا.

**السيدة ميخيا فيليس** (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أهنئ الوزيرة فالستروم والسويد على تولي رئاسة مجلس الأمن. كما أهنئ الأعضاء الجدد الآخرين في المجلس، وهم كازاخستان وإيطاليا وإثيوبيا وبوليفيا.

إن عقد هذه المناقشة المفتوحة يأتي في وقت مناسب للغاية، حيث يزداد تعقد النزاعات حول العالم وتواجه الأمم المتحدة تحديات جديدة تختبر قدرتها على التصدي بفعالية وعلى النحو المناسب. ومع ذلك، وعلى نحو ما أشار الأمين العام عن حق في بيانه، فهذه هي الحالة الراهنة في ٢٠١٧. ولا يشكل المنع مجرد أولوية، بل إنه هو الأولوية. ولدينا ميزة الاستفادة من الدراسات التي سبقت الإشارة إليها هنا بشأن هيكل بناء السلام، بشأن الحفاظ على السلام، وبطبيعة الحال، بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن، وكلها تعيد التأكيد على أهمية تركيز جهودنا على المنع واستدامة السلام.

لقد اعتمدنا في عام ٢٠١٥، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع الالتزام بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب، ومع التركيز بشكل خاص على مكافحة أسباب نشوب العديد من النزاعات. كما نحظى بتوافر العزيمة والإرادة السياسية من جانب الأمين العام الجديد، السيد غوتيريش، على نحو ما ثبت بوضوح من خطة عمله وما تم التأكيد عليه من جديد في هذا الصباح. إن منع نشوب النزاعات يعني تعزيز المؤسسات وبناء مجتمعات قادرة على الصمود، مع إعطاء الأولوية للسياسات الوطنية والدولية وحماية النساء والفتيات وتمكينهن، وهي إحدى أهم الخطوات لتحقيق التنمية المستدامة.

وكما هو معروف جيدا، فإن بلدي بصدد إبرام ما يمكن أن يشكل اتفاق سلام بعد أكثر من ٥٠ عاما. أود أن أشاطركم ثلاث نقاط ذات صلة قد تمثل دروسا مستفادة هامة.

يرتكز الاتفاق على الفصل السادس من ميثاق سان فرانسيسكو، كما ذُكر، وهو ثمرة مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع، بدعم من المجتمع الدولي، ومجلس الأمن، وبطبيعة الحال، البعثة السياسية الخاصة، فضلا عن الدعم الوطيد من هيئتنا الإقليمية، جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. يتناول الاتفاق أسباب النزاع، وسيمكننا تنفيذه من تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه في المناطق الريفية في كولومبيا التي ربما لم تشهد التنمية ومشاركة الحكومة لسنوات عديدة بسبب النزاع. وبطبيعة الحال، على نحو ما تم النظر فيه بعناية

في مجلس الأمن، فإن حالة كولومبيا تبين أن المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة الدولية من أجل تنفيذ الاتفاقات من حيث الجوانب الإنمائية تتجاوز موارد البعثة السياسية الخاصة الموجودة الآن في البلد لتقوم بالتحقق من وقف إطلاق النار ونزع السلاح ورصد ذلك.

وأخيرا، فإن وجود المرأة على طاولة المفاوضات ومساهمتها في اتفاق السلام وتنفيذه في المستقبل كجزء من خطة المرأة والسلام والأمن في كولومبيا يعد تجربة فريدة حقا في عملية سلام تشمل منظورا جنسانيا على وجه التحديد. وكما قالت الوزيرة فالستروم صباح هذا اليوم، فإن الاستثمار في المنع ليس صحيحا من الناحية الأخلاقية فحسب، بل إنه استثمار ذكي وآمن ومستدام من الناحية الاقتصادية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

**السيد مينيلي** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، ومملكة السويد على توليكم رئاسة مجلس الأمن، ونعرب عن تقديرنا لكم على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ونرحب مرة أخرى بالأمين العام الجديد، السيد أنطونيو غوتيريش، ونشكره على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات ورؤيته بشأن موضوع اليوم.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وكذلك البيان المشترك الذي أدلى به مثل فنلندا باسم مجموعة أصدقاء الوساطة.

ترى جنوب أفريقيا أنه بينما يجب علينا – دون شك – السعي إلى تعزيز الأدوات المتاحة لنا لمعالجة النزاعات عند نشوئها، فإننا يجب أن نشدد أيضا على النهج الوقائي لمعالجة النزاعات والأسباب الجذرية من أجل منع نشوبها ومنع البلدان الخارجة من حالات نزاع من الانتكاس إليها. وقد دعانا الأمين العام جميعا، في أول يوم له على رأس المنظمة، أن نعقد العزم على وضع تحقيق السلام أولا. ولذلك، فإن هذه المناقشة رمزية – وهي المناقشة المواضيعية المفتوحة الأولى لمجلس الأمن هذا العام – حيث تركز على المنع والحفاظ على السلام قبل الانتقال إلى مهمة حل النزاعات بعد نشوبها.

وجنوب أفريقيا على اقتناع بأن تحقيق السلام والاستقرار في العالم سيظل هدفا بعيد المنال ما لم نعالج الصلة بين تحقيق الأمن والتنمية. وتسلم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بتلك الصلة الحيوية. يبين طابع النزاعات المعاصرة أن السبب في هذه النزاعات – إلى حد كبير – هو مسائل التنمية الاقتصادية المليئة بالمنازعات، بما في ذلك الحصول على الموارد المعدنية، والتوزيع غير المتناسب للثروة والسلطة، وسوء الإدارة، والافتقار إلى المشاركة الشعبية في العمليات الديمقراطية، والفساد.

كما يتطلب توطيد السلام الدائم تعزيز النهج السياسية، مثل الجهود الرامية إلى تحقيق الدبلوماسية الوقائية، ومنع نشوب النزاعات وإدارتها، والوساطة، وبناء السلام. وبناء على ذلك، يجب أن نأخذ في الاعتبار تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام ٢٠١٥، ومفاده أن بناء السلام

> ”يجب أن يكون هو المبدأ الساري في كل ما تأخذ الأمم المتحدة على عاتقها القيام به وأن تهتدي به المنظمة في كل ما تضطلع به من أنشطة، قبل النزاعات العنيفة وأثناءها وبعدها، لا أن يكون حظه التهميش“. (S/2015/490، الصفحة ٣)

إننا بحاجة إلى أن ندرك أن نقص الموارد في التدخلات لمنع نشوب النزاعات لا يزال يشكل عائقا. وتعتقد جنوب أفريقيا أن الالتزام بالحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات يتطلب

موارد كافية ويمكن التنبؤ بها في دعم تلك الأولويات، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى تقليل الإنفاق على التدخلات المكلفة مثل حفظ السلام، والاستجابات الإنسانية، وحماية المكاسب الإنمائية.

كما ترحب جنوب أفريقيا بالتعاون بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الأمور المتعلقة بصون الأمن والسلم الدوليين، وتؤكد مجددا على التزامها بذلك. فهذا يسمح بالاتساق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وعلى نحو ما قد سلمت الأمم المتحدة بالفعل،فإن المنظمات الإقليمية تحتل موقعا يؤهلها لفهم أسباب النزاعات المسلحة بحكم معرفتها بالمنطقة، الأمر الذي يمكن أن يعزز ما تبذله من جهود للمساهمة في منع نشوب تلك النزاعات أو حلها. علاوة على ذلك، فإنها تتمتع بميزة نسبية بسبب عزمها السياسي المتزايد على التصدي لهذه الحالة. وسيكون من المفيد أن تعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فيما تبذله من جهود الوساطة وصنع السلام.

بالإضافة إلى التهديدات التقليدية للسلم والأمن الدوليين، يتغير طابع النزاعات، مع تعدد الجهات الفاعلة المسلحة، التي يستخدم العديد منها أساليب غير متناظرة. وفي ظل تلك الخلفية، فإن الأمم المتحدة تواجه تحديات جديدة تقف أمام جهودها الرامية إلى كفالة تحقيق السلام والأمن، وتعزيز التنمية المستدامة، وحماية حقوق الإنسان، وتقديم المعونة الإنسانية.

وفي الختام، لا تزال جنوب أفريقيا تدرك أهمية تنفيذ توصيات الاستعراضات المتعلقة بحفظ السلام وبناء السلام والمتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونكرر الإشارة تحديدا إلى الدراسة العالمية المعنية بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التي أشارت إلى أن منع نشوب النزاعات يجب أن يكون أولوية، لا استخدام القوة، مما يؤكد الحاجة إلى كل التدابير الوقائية القصيرة الأجل والتدابير الطويلة الأجل على السواء للتصدي للأسباب الجذرية والعوامل الهيكلية المسببة للنزاع.

يجب على مجلس الأمن ألا يكون بمثابة الرجل الذي يحمل مطرقة ويضرب به المثل. وبدلا من ذلك، باستخدام جميع جوانب الميثاق المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك دور المساعي الحميدة للأمين العام، يجب أن نلتزم بالقيام بكل ما في وسعنا لمنع نشوب النزاعات وصون السلام.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

**السيد بيدرسن** (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم بالنيابة عن كولومبيا، إثيوبيا، غانا، إندونيسيا، الأردن، المكسيك، نيوزيلندا، وبلدي، النرويج. نحن ثمانية بلدان اجتمعنا مطلع عام ٢٠١٥ لتشكيل مجموعة عبر إقليمية، ما يسمى بمجموعة الأمم المتحدة بعد ٧٠ عاما، بغية تطوير أفكار لإصلاح الأمم المتحدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، قدمنا مجموعة من التوصيات إلى الأمين العام. وتتمثل إحدى الرسائل الرئيسية الخمس التي نقلناها إلى السيد غوتيريش في أنه ينبغي أن يسعى إلى جعل منع نشوب النزاعات في صميم خطة الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام والأمن.

وفي العام الماضي، اتفقت الدول الأعضاء على مفهوم صون السلام في القرارين التاريخيين بشأن هيكل بناء السلام (قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠). ويشمل صون السلام الأنشطة الهادفة إلى منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجددها ومعالجة أسبابها الجذرية، ومساعدة أطراف النزاع على إنهاء الأعمال القتالية، وضمان المصالحة الوطنية، والمضي قدما صوب التعافي وإعادة الإعمار والتنمية. إنها خطة كبيرة. ونحن بحاجة إلى الجهود المتضافرة التي تشمل منظومة الأمم المتحدة قاطبة والتي تشمل التعاون مع الحكومات الوطنية وغيرها من الشركاء الرئيسيين، مثل المنظمات الدولية، والإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات النسائية والمنظمات الشبابية والقطاع الخاص.

ولمجلس الأمن ولاية ووضع فريدان. لدى المجلس مختلف الوسائل لمنع نشوب النزاعات، على النحو المبين في المذكرة المفاهيمية (المرفق S/2017/6) لجلسة اليوم. والفرصة تأتي مقترنة بالمسؤولية. إن منظومة الأمم المتحدة في حاجة إلى تجديد آلياتها لمنع نشوب النزاعات وتسويتها. ونحث، نحن مجموعة الأمم المتحدة بعد ٧٠ عاما عبر الإقليمية، مجلس الأمن بقوة على استخدام جميع الوسائل المتاحة له لمنع ظهور أزمات جديدة كتلك في سورية أو جنوب السودان. ويحتاج مجلس الأمن إلى العمل عن كثب مع الأمين العام الجديد، وإعطائه الحيز للعمل بشكل استباقي على الدبلوماسية الوقائية وأن يكون مستعدا للاستجابة عندما يوصي الأمين العام باتخاذ إجراءات.

ويسرنا للغاية أن الأمين العام الجديد سيضع منع نشوب النزاعات على قمة جدول أعماله. ونود أن نرى نسبة أكبر من الموارد تخصص لذلك المجال، وكذلك اتباع نهج أكثر اتساقا من جانب منظومة الأمم المتحدة لتحديد مخاطر النزاع ومعالجتها. ونرحب بمبادرة الأمانة العامة بعقد جلسات إحاطة شهرية للتوعية بالحالات لأعضاء المجلس، ونشدد على أهمية أن يوفر الأمين العام قيادة قوية للأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا.

لمجلس الأمن دور حاسم الأهمية في منع نشوب النزاعات. لكن لا يمكن للمجلس أن يقوم بذلك وحده. فعلينا نحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التعاون معا والنهوض بخطة صون السلام. والملكية الوطنية أمر أساسي من أجل تحقيق النتائج. إن منع نشوب النزاعات وصون السلام، بمساعدة من المجتمع الدولي، لا يقوض سيادة الدولة. بل على العكس من ذلك، إنه يعزز سيادة الدولة. إن التحول إلى المنع ليس فرصة بل ضرورة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

**السيدة لودي** (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السويد على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة.

ونؤيد دعوة الأمين العام لجعل عام ٢٠١٧ عام السلام. هذا أمر ملح، بالنظر إلى ظهور النزاعات الجديدة والمعقدة، حتى مع استشراء النزاعات القديمة التي استمرت طويلا ولم تحل بعد. إننا نشهد في الواقع معاناة إنسانية غير مسبوقة جراء النزاعات والاضطرابات العنيفة. ويجري زعزعة استقرار مناطق بأسرها، وتدمر حياة الملايين بسبب النزاعات التي طال أمدها. ولذلك، فإن مناقشة اليوم بالغة الأهمية وحسنة التوقيت.

تنبع مسؤولية الأمم المتحدة عن صون السلام من وعد الميثاق بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب في جو من الحرية أفسح. وتأتي هذه المسؤولية إضافة إلى الالتزام بصون السلام والأمن الدوليين. يجب أن تحترم جهود الأمم المتحدة لبناء السلام المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام سيادة الدول والمساواة في السيادة بين الدول. وهذه الجهود ينبغي الاضطلاع بها في إطار ولاية واضحة من مجلس الأمن والجمعية العامة.

إن قدرة الأمم المتحدة على صون السلام لا تزال حديثة العهد نسبيا. وقد تطورت في الاستجابة للعدد المتزايد من النزاعات في جميع أنحاء العالم. لكن مساعي الأمم المتحدة في بناء الدول قد حققت نتائج متفاوتة. غير أنها لا تزال حتى الآن مثمرة وفعالة من حيث التكلفة بقدر أكبر مقارنة مع الإجراءات الأحادية الجانب التي تتخذها بعض الدول.

والسلام المستدام يشكل تحديا ولا يمكن أن يتحقق ما لم تعالج الأسباب الكامنة وراء النزاعات، وهي: الفقر، وعلى نحو متزايد، التدهور البيئي؛ الظلم السياسي والاقتصادي؛ والتوترات العرقية والقبلية والدينية؛ والتدخل الخارجي. ويعني أيضا إيجاد حلول للنزاعات السياسية الطويلة

الأمد. على الجهات الفاعلة السياسية والأمنية والإنمائية دعم بعضها البعض في السعي من أجل السلام المستدام. وهو نشاط شامل يحتاج إلى تفكير كلي وطويل الأجل يربط بين التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان في نهج متكامل. أتاحت كافة مناقشاتنا من العام الماضي فهم أن صون السلام يتطلب عملية سياسية. وأنه يشمل منع نشوب النزاعات وتصاعدها واستمرارها وتجددها.

ورسالته الأساسية هي منع نشوب النزاعات. ونعتقد أن منع نشوب النزاعات يجب أن يعتبر مهمة تتقاسمها الحكومات الوطنية والجهات الوطنية المعنية. الحوار الجامع والوساطة، والمؤسسات الخاضعة للمساءلة، والحكم الرشيد، والوصول إلى العدالة، والمساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب تصب جميعا في عمليات منع نشوب النزاعات، وفي نهاية المطاف السلام المستدام. الشمولية هي المحور الأساسي لصون السلام.

وعندما ننظر إلى السلام المستدام من خلال منظور منع نشوب النزاعات، من الأهمية بمكان التحول من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة منع نشوب النزاعات. والاستراتيجيات الوقائية الفعالة تعتمد على، أولا، رد الفعل المبكر على بوادر المشاكل؛ وثانيا، الجهود الرامية إلى تخفيف العوامل التي تؤدي إلى العنف؛ وثالثا، حل الأسباب الجذرية الكامنة وراء العنف. وفي جميع هذه العمليات، فإن الملكية الوطنية أمر أساسي. ونعتقد أن منع نشوب النزاعات وتخفيف حدتها ليسا عنصرين عامين. إن انتقال البلد نحو السلام الدائم يبدأ بفهم واضح لمصادر النزاعات المحلية وطابعها. واستراتيجيات منع نشوب النزاعات الطموحة يجب أن تتجنب مزالق إما رد الفعل المتأخر أو القراءة غير الصحيحة للعلامات بأزمة وشيكة.

وتمتلك الأمم المتحدة بالفعل العديد من الأدوات لمنع نشوب النزاعات. وفي الوقت الراهن، تحتفظ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بعشرات بعثات المساعي الحميدة في البلدان التي تواجه مخاطر كبيرة بحدوث النزاعات، أو على مقربة منها. والآليات القائمة لمنع نشوب النزاعات، مثل نظم الإنذار المبكر، في الغالب مصممة لكشف النزاعات الوشيكة أو المتكررة فقط. وينبغي لبعثات الأمم المتحدة للمراقبة وحفظ السلام أن تسهم في توفير فهم أعمق للنزاعات والأزمات المحتملة، وتعمل كنظم للإنذار المبكر.

وختاما، لا يمكن للأمم المتحدة الاضطلاع بدور صون السلام ومنع نشوب النزاعات دون موارد مالية كافية، والدعم السياسي من الدول الأعضاء والإدارة والتنسيق الفعالين من جانب مختلف أجهزة الأمم المتحدة والكيانات المعنية. ومناقشة اليوم يمكن أن تسهم إلى حد كبير في تعزيز هذه الأهداف.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

**السيد الحكيم** (العراق): في البداية نود أن نهنئ السويد على توليها عضوية مجلس الأمن للسنتين القادمتين وعلى رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونتمنى لكم ولكافة الدول الأعضاء عاما موفقا يعمه الأمن والسلام وتتخلص فيه شعوبنا من ويلات الحروب والإرهاب الدولي الذي يعيث في الأرض فسادا.

ونشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، كما ونهنئ الدول الأعضاء الجدد في مجلس الأمن وهم بوليفيا وأثيوبيا وإيطاليا وكازاخستان، ونتمنى لهم فترة موفقة ومثمرة من العطاء وخدمة الأمن والسلام المستدامين. وأود أن أشكر إسبانيا على إدارتها الكفؤة لمجلس الأمن للشهر الماضي، وعلى عضويتها الفاعلة والمثمرة.

يولد الإرهاب الذي تقوم به التنظيمات الإرهابية العالمية مثل داعش وجبهة النصرة وغيرها، حالة من انعدام الأمن والسلام ونشوب النزعات المسلحة في العديد من دول العالم.

ولكن عصابات داعش الإرهابية، وبعد الاستيلاء على أجزاء من سورية والعراق وليبيا، قد نقلت تحدي الإرهاب إلى مستويات أخرى، إذ أصبح التنظيم الإرهابي يتمتع بالقدرة على التنقل بين الدول مع امتلاكه أسلحة متطورة، وإلماما بأسرار التكنولوجيا التي استفاد منها داعش الإرهابي في مجال كسب المناصرين وعمليات تجنيد الإرهابيين الأجانب ونشر الفكر المتطرف العنيف. واستهداف دول كانت ترى أنها محصنة من ويلات تلك الآفة الخطيرة.

ويعاني العراق، بهذا الصدد، من حالة الحرب ضد المجاميع الرئيسية التي أدت إلى عرقلة في عمليات إعادة الإعمار في مجال البنية التحتية الأساسية، وقلة تقديم الخدمات الأساسية، وتدني المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما الصحة، وزيادة الفقر وموجات النازحين داخليا، وارتفاع كبير في عدد الضحايا والجرحى مع آثار نفسية كبيرة. فالإرهاب يضاعف الشعور بانعدام الأمن واندلاع اضطرابات متعددة تعرض، في نهاية المطاف، النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في الدولة إلى الخطر، وتؤدى إلى القضاء على المكتسبات والتقدم الذي أحرزته الدولة في مجال التنمية المستدامة.

إن المجتمع لا غنى عنه لحالة السلام والسكينة، ومن ثم لا بد من إنهاء جميع أشكال العنف الذي يشمل الإرهاب والنزاعات والحرب التقليدية والجريمة المنظمة وغيرها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأن النظم الديمقراطية والشفافة ووجود الحكم الرشيد وسيادة القانون هي شروط أساسية لمجتمع مسالم، إذ أن المجتمع الذي تتنازع فيه القوى السياسية المختلفة على السلطة لا يمكن له تحقيق حالة السلم المجتمعي بسبب تضارب المصالح السياسية الضيقة، كما أن مشاركة الجمهور في القرار وتمكينه من الحصول على المعلومات الضرورية هما من ركائز المجتمعات المسالمة، وذلك لأن مشاركة الجمهور تبعد عن المجتمع صفة الإقصائية، كما أنها عامل مهم في محاربة الفساد الإداري والمالي، ومراقبة البرامج والمشاريع الإنمائية.

ولا يمكن تحقيق مفهوم استدامة السلام دون الأمن والتوافق المجتمعي الداخلي. ومن هذا المنطلق، تبنت الحكومة العراقية العديد من القرارات الرامية إلى تعزيز وحدة الصف الوطني وتقوية ثقة الشعب العراقي بكافة مكوناته بالحكومة. وهي مصممة على إنجاز المشروع الوطني وخلق أجواء للحوار البناء، تساهم في تعزيز الشعور بالانتماء الوطني من خلال إشراك كافة القوى السياسية والمكونات الدينية والعرقية في حماية العملية السياسية، وأيضا للدفاع عن أمن وسلامة أرض العراق من خطر الإرهاب واعتبار ذلك مسؤولية الجميع.

ختاما إن الجهود الدولية في مساعدة العراق في حربه ضد الإرهاب تأتي في إطار الإحساس بالمسئولية الجماعية لمواجهة ظاهرة الإرهاب العالمية، ولإن المجتمع الدولي أصبح اليوم أكثر إدراكا وتماسكا في مواجهة الخطر المتعدد الأوجه للإرهاب العالمي الذي خرجت نشاطاته من النطاق المحلي إلى نطاق واسع عابر للقارات، مما يشكل معه تهديدا للأمن والسلم الدوليين، ولعل أهم ما يحتاجه العراق اليوم هو دعم المجتمع الدولي في إعادة إعمار المدن المحررة، وتحقيق الاستقرار لعودة النازحين داخليا إليها، وتوفير كل المساعدات المتاحة للعراق وفي المجالات كافة، لتخفيف الآثار المترتبة عليه في محاربة الإرهاب العالمي نيابة عن العالم، كما يطالب العراق الدول كافة بتنفيذ قرارات مجلسكم الموقر الخاصة بمكافحة الإرهاب وتجفيف منابع تمويله.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا.

**السيدة بوغياي** (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد تعلمت من امرأة رائعة في أيرلندا الشمالية، تدعى بيتي وليامز، وهي حائزة على جائزة نوبل للسلام، أن السلام هو العمل

وليس الكلام. وهذا هو ما قالته، وهذه هي الكيفية التي عملت بها. وتؤيد هنغاريا مفهوم سنة السلام وهي على استعداد للعمل من أجل السلام.

وأود أن أشكر السويد على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، وأن أشكر الأمين العام على ملاحظاته الاستهلالية الملهمة.

وتعرب هنغاريا عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وإذ أتكلم بصفتي الوطنية، أود الآن أن أضيف بعض الأفكار.

منذ وقت طويل، ما فتئنا نناقش الحاجة إلى زيادة التركيز على الوقاية في جميع مراحل التزاع. وفي هذا الصدد، قدمت هنغاريا في العام الماضي تبرعا لدعم عمل إدارة الشؤون السياسية في مجال الدبلوماسية الوقائية والوساطة. ونظرا لأن شرطة الأمم المتحدة يمكن أن تسهم في جميع مجالات السلام والأمن الدوليين، فقد قررنا نشر خبيري شرطة في بعثتين من البعثات الأفريقية، ونسعى إلى مزيد من الفرص لتعزيز حضور شرطتنا في عمليات السلام الأخرى للأمم المتحدة.

ونعتقد أن مشاركة المرأة في جهود السلام والأمن التي تبذلها الأمم المتحدة، بما في ذلك الحوكمة في مرحلة ما بعد التزاع وحفظ السلام، أمر هام للغاية. لقد كثفت هنغاريا جهودها الرامية إلى تحديد ونشر خبيراتٍ وضابطاتٍ عسكريات، وضابطات شرطة في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وبعثات سياسة الاتحاد الأوروبي المشترَكة للأمن والدفاع. وفي الأشهر المقبلة، سيجري نشر ضابطات شرطة هنغاريات في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وسيكنّ بمثابة قدوة جيدة لمواطنيهن.

أظهرت هنغاريا اهتماما ثابتا وراسخا منذ أمد بعيد بالإسهام في وضع وإعمال خريطة طريق شاملة وطموحة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ينبغي أن يكون الهدف النهائي هو ضمان الظروف المعيشية الآمنة والسلمية للجميع في أوطانهم، ولكن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بمعالجة الأسباب الجذرية. وكجزء من جهودنا الوقائية يجب أن نتعامل مع المخاطر العابرة للحدود الوطنية مثل التطرف العنيف، وتغير المناخ، وندرة المياه، وأشكال الرق المعاصر. وفي هذا السياق، زادت هنغاريا للتو تبرعاتها للمشروع التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الذي يركز على التطرف العنيف.

واستضفنا مؤخرا مؤتمر قمة بودابست للمياه ٢٠١٦ لإعطاء زخم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمياه، وسنواصل العمل صوب تحقيق الغايات المختلفة لأهداف التنمية المستدامة الرامية إلى القضاء على الرق المعاصر والاتجار بالبشر والعمل القسري وعمالة الأطفال. ونناشد الأمين العام تعزيز استجابة الأمم المتحدة باعتماد تدابير محددة لتحسين التنسيق الدولي في ذلك المجال.

وبوصفنا عضوا جديدا في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، ستكون إحدى أولوياتنا العمل من أجل منع الجرائم الفظيعة وتعزيز الأدوات القائمة بالفعل والمتاحة للمجتمع الدولي التي يمكن أن تسهم في تقديم استجابة فعالة وفي الوقت المناسب.

ونعتقد أنه ينبغي تعزيز دور المنع الذي تضطلع به الأمم المتحدة. ونود أن ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى مدونة قواعد السلوك التي وضعها فريق المساءلة والاتساق والشفافية ووقعت عليها بالفعل ١١٢ من الدول الأعضاء، وبذلك، نتعهد بدعم الإجراءات الحاسمة والحسنة التوقيت التي يتخذها المجلس بهدف منع أو إنهاء ارتكاب الجرائم الفظيعة.

وستدعم هنغاريا قيادة جهود الأمين العام الرامية إلى بناء الأمم المتحدة القوية والفعالة والمسؤولة والموثوقة والقادرة على التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. ونحن على استعداد للإسهام في أعمال هذه المنظمة النبيلة ببذل أفضل جهودنا.

وستُعمّم صيغة بياني الكاملة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

**السيد سلام** (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): إن فكرة الدبلوماسية الوقائية راسخة، كما نعلم جميعا، في مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، وهي محددة في الميثاق، ولا سيما في الفقرة ١ من المادة ١،

> ”حفظ السلم والأمن الدوليين، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها“.

وقد ألهم ذلك الأمناء العامين المتعاقبين، من داغ همرشولد – مواطنكم، سيدتي الرئيسة – إلى بطرس بطرس غالي وأميننا العام الحالي، بغية دفع الأمم المتحدة ”من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع“، كما يقال في كثير من الأحيان. كما ظل ذلك محور العديد من المناقشات في مجلس الأمن، بما في ذلك المناقشة التي نظمها لبنان في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (انظر S/PV/6621)، وقدم فيها بلدي، بصفته رئيس المجلس، ورقة مفاهيمية معنونة ”تعزيز الدبلوماسية الوقائية وتوطيدها“ (S/2011/570 المرفق). وجرى تنشيط ذلك المفهوم في ثلاثة استعراضات عالمية للسياسات العالمية والعديد من التقارير والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة. ويكفي أن نذكر هنا ديباجة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وهدفها ١٦.

بيد أنه في بداية ٢٠١٧، لا يزال عالمنا يواجه العديد من التحديات: من الاحتلال والنزاعات الطويلة الأمد إلى التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين إلى أقسى أعمال العنف والإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان والأزمات في الحوكمة العالمية. وينبغي أن تتيح مناقشة اليوم بشأن موضوع ”منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام“ فرصة لصقل الأدوات القائمة للمنع واستعادة إيماننا بقدرة التعددية على الدفع قدما ببرنامج السلام واستدامته.

وفي محاولة للرد عن الأسئلة المطروحة في المذكرة المفاهيمية للسويد (S/2017/6، المرفق) التي تضع إطار للمناقشة، أود أن أبرز أهمية النقاط التالية.

إن تحت تصرف الأمم المتحدة حاليا مجموعة كبيرة من الأصول في مجال منع نشوب النزاعات، بما في ذلك المساعي الحميدة للأمين العام، والمبعوثون والبعثات السياسية المقيمة، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والإحاطات الإعلامية بشأن الحالات، ووحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية، والمكاتب الإقليمية، وعمليات حفظ السلام، ومجموعات الأصدقاء ودعمها الدبلوماسي، وبعثات تقصي الحقائق، والتحريات والتحقيقات. ونتطلع إلى الأمين العام من أجل تنشيط نهج لتعزيز تلك الأصول وترشيد أدوارها. ومن الأمور المحورية لمساعينا للمنع التعاون الوثيق بين المجلس والأمانة العامة المتسمة بالفعالية والكفاءة. وعلاوة على ذلك، ستؤدي إقامة الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والشباب، والمرأة، والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية إلى تحسين قدرة نظمنا للإنذار المبكر على تحديد مصادر التوتر، وعلى معالجتها وعلى توطيد الدعم الوطني والإقليمي والدولي اللازم لتعزيز العمليات السلمية والإنمائية التي تقوم على أساس احترام حقوق الإنسان.

وعلينا نحن، الدول الأعضاء، أن نبقى ملتزمين بتحقيق إصلاح الأمم المتحدة، الذي سيعزز قدرتها على الوفاء بولايتها في عالمنا الذي يزداد ترابطا ومع تهديداته الجديدة للسلام والأمن الدوليين. ومع الرغبة في احترام ولايات الأجهزة المختلفة، يمكننا أن نرى أن طابع تلك التحديات يتطلب اتخاذ نهج متكامل في إطار الأمم المتحدة. ومن الضروري الاستفادة من مبادرات المنع التي تتخذها الوكالات الأخرى، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في مجال التعليم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحوكمة الرشيدة، والعمليات الديمقراطية، والانتخابات، على سبيل المثال لا الحصر.

وتشكل منطقة بلدي، الشرق الأوسط، مثالا واضحا على أهمية وضع الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للتراعات في صدارة جدول أعمالنا. وعلاوة على ذلك، وفي سياق منع نشوب التراعات، أذكر المجلس بمبادرة لبنان في عام ٢٠١٦، وهي تحديدا، تلتمس، استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة والفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بذل المساعي الحميدة للأمين العام في تعليم الحدود البحرية المتنازع عليها من المناطق الاقتصادية الخالصة بين لبنان وإسرائيل، مع التأكيد على أن عدم تسوية تلك المسألة سيظل مصدرا لتراع يهدد السلام والأمن في منطقتنا.

إن المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تعهد إلى الأمين العام السلطة في،

”أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي“،

ينبغي النظر فيها دائما في سياق المسؤولية المشتركة في صون السلام والأمن. والإحاطات الإعلامية المنتظمة والاستعراضات الصريحة للحالات والمناقشات المفتوحة، تماما مثل المناقسة التي نعقدها اليوم، ستمهد الطريق نحو الملكية الجماعية لمنع نشوب التراعات والحفاظ على السلام.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جواو فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

**السيد فالي دي أليدا** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ٢٨ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا. ويجري توزيع النص الكامل لبياني. وسأحاول أن أقصر بياني على بضع ملاحظات.

أولى هذه الملاحظات تقديم الشكر للسويد على مبادرتها بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وثانيتها أن أشكر الأمين العام غوتيريش على ما قدمه من موجز مقنع للغاية لما يلزم عمله وعلى تذكيرنا بالضرورة الواضحة لكي نعمل بأقصى ما يمكننا من جدية، وبشكل جماعي، وأخيرا تحقيق المنع على النحو السليم، لأننا نعلم بأننا كثيرا ما أخفقنا في العديد من الجبهات. وكما قال السيد غوتيريش، ”إن تريليونات الدولارات تنفق لتدمير المجتمعات والاقتصادات“. إن المعاناة البشرية التي نشهدها حاليا هائلة، وبصراحة، مخزية. ولذلك، فإننا ندعم دعوة الأمين العام إلى ”وضع السلام أولا“، ونشيد بتأكيده القوي على المنع.

إن التنمية والأمن مترابطان ترابطا وثيقا ويعزز أحدهما الآخر ويشكلان عنصرين رئيسيين لمنع وقوع الأزمات ولتحقيق السلام المستدام. وتتخلل هذه الصلة خطة التنمية

المستدامة لعام ٢٠٣٠. واتفقت الجمعية العامة ومجلس الأمن كلاهما على أن الحفاظ على السلام مسؤولية مشتركة للحكومات والمجتمعات ويحظى بالدعم من المجتمع الدولي. وأكدت الاستعراضات الرفيعة المستوى على الحاجة إلى منح الأولوية للمنع من أجل كسر حلقة الاستجابة بعد فوات الأوان.

فالمنع أفضل من إطفاء الحرائق، وتؤدي مواصلة جهود السلام إلى تقليص التكاليف البشرية والمالية الهائلة في الأجل الطويل. ونعلم أن علينا أن نطور ثقافة سياسية للتصرف في أقرب وقت استجابة لخطر نشوب النزاع المصحوب بالعنف. وعلينا أن نعمل معا، إذا أردنا أن نحظى بأية فرصة للنجاح.

وتؤكد الاستراتيجية العالمية الجديدة للاتحاد الأوروبي المعنونة ”الرؤية المشتركة والعمل المشترك: أوروبا أقوى“ على أهمية العمل الفوري بشأن المنع.

وهي تؤكد أيضا على أهمية اتباع نهج متكامل وشامل إزاء النزاع، والتزام الاتحاد الأوروبي بالعمل من خلال النظام المتعدد الأطراف، وفي صميمه الأمم المتحدة. وبالاستفادة من النهج الشامل والعمل بطريقة مترابطة، سيواصل الاتحاد الأوروبي استخدام الاستراتيجية العالمية لتكثيف جهوده وقدراته بغية تعزيز طريقتنا في حشد المؤسسات والخبرات والأدوات وللعمل مع الدول الأعضاء في مجالات منع نشوب النزاعات وحلها وتحقيق الاستقرار. ومن الضروري استخدام جميع السياسات المتاحة للاتحاد الأوروبي على نحو متسق، مثلما تحاول الأمم المتحدة العمل باتساق على نطاق جميع ركائزها. ويعمل الاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة في مجال قدرات الإنذار المبكر. وإذا أردنا منع نشوء النزاعات وتجددها وتصاعدها، فإن الإنذار المبكر أمر لا غنى عنه. ولكن اتخاذ إجراءات مبكرة هو المفتاح. وتشكل الوساطة أداة فعالة مُعترف بها لمنع نشوب النزاعات، فضلا عن حلها.

وبناء السلام والحفاظ عليه يرتبطان ارتباطا وثيقا بالتنمية الشاملة للجميع والقدرة على الصمود وحقوق الإنسان. وأفضل السبل لمنع نشوب النزاعات ما زالت تتمثل في الحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، بالاقتران مع التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع. وفي هذا السياق، يطرح ”توافق الآراء الأوروبي بشأن التنمية“، وهو مقترح جديد، رؤية مشتركة للتعاون الإنمائي للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، تتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠ وتهدف إلى الاستجابة للتحديات العالمية الراهنة. وهي تهدف أيضا إلى المساعدة في بناء القدرة على الصمود على صعيد الأفراد والمجتمعات والدول، وتشدد على انخراطنا القوي مع البلدان الأكثر احتياجا. ونحن نعمل في شراكة مع حكومات البلدان المعرضة لخطر النزاع والهشاشة ومع الشركاء الخارجيين والمجتمع المدني، على النحو المحدد في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة. وتمثل المجتمعات المسالمة التي لا يُهمش فيها أحد والحكم الرشيد وسيادة القانون واستقلال القضاء وموثوقية قوات الشرطة وخلو القطاع العام من الفساد أفضل الضمانات للسلام والتنمية المستدامين. والحفاظ على السلام يتطلب احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها.

وسيكون تنفيذ اتفاق باريس بشأن المناخ عاملا حاسما في الحد من القابلية للأزمات في جميع أرجاء العالم. وسيتعين الاضطلاع بالكثير من ذلك العمل خارج مجلس الأمن. ولكن المجلس يتحمل مسؤولية خاصة عن أن يعالج بشكل فعال ودون تأخير الحالات التي يوجد خطر من تدهورها. وبالنظر إلى الدور المتوخى للأمين العام بموجب المادة ٩٩ ميثاق الأمم المتحدة في توجيه انتباه مجلس الأمن إلى بعض المسائل، من الضروري أن يتعاون المجلس والأمانة العامة بسلاسة وكفاءة.

ويجب أيضا أن نبلور نهج أكثر إبداعا للعمل الدبلوماسي، بما في ذلك عن طريق مواصلة تعزيز دور المرأة في جهود السلام،

لأننا بحاجة إلى أن تكون النساء في طليعة مساعي إحلال السلام والحفاظ عليه. وحتى يكون المجلس مستعدا للاستجابة على نحو فعال وفي الوقت المناسب، فإن بوسعه أن يستكشف سبلا جديدة ومبتكرة للعمل مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك المجتمع المدني. والأدوات القائمة مثل الاجتماعات بصيغة آريا مفيدة جدا في هذا الصدد. ويمكن تنشيط الإحاطات الإعلامية المكرسة لاستشراف الآفاق، وينبغي مواصلة وتعزيز مبادرة ”الحقوق أولا“، بوصفها أداة للإنذار المبكر. ونحث أعضاء مجلس الأمن على عدم التصويت معارضين لمشاريع القرارات ذات المصداقية بشأن الإجراءات الحاسمة والحسنة التوقيت التي تهدف إلى منع أو إنهاء الفظائع الجماعية.

في الختام، ينبغي للمجلس أن يضمن مراعاة بناء السلام في الأجل الطويل في ولايات البعثات، إلى جانب التدبر بشأن كيفية تصميم عمليات الانتقال وتعزيز الدور الاستشاري للجنة بناء السلام. إن أشد ما نحتاج إليه هو ترجمة ما نعرفه إلى إجراءات، لكي تتمكن الأمم المتحدة من إنجاز مهامها الأساسية بفعالية وبطريقة متسقة. إن الأمم المتحدة القوية والفعالة ضرورية أكثر من أي وقت مضى.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

**السيد سيبيا بورخا** (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يسرنا غاية السرور أن وزيرة خارجية السويد، ذلك البلد الذي ناضل دائما طوال تاريخه الحديث الثري لصون السلام في العالم من خلال احترام المعايير القانونية الدولية، ترأست مناقشة اليوم الهامة بشأن الدبلوماسية الوقائية – بمعنى منع نشوب النزاعات وصون السلام المستدام، وهي مسألة حسنة التوقيت عرضتها حكومة السويد على نحو ملائم كي ننظر فيها.

لا توجد أولوية أكبر ولا أكثر أهمية بالنسبة للمجتمع الدولي من السلام. ووفقا لميثاق الأمم المتحدة،

”نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“

قررنا تنظيم عملنا بشكل قانوني وإنشاء الأمم المتحدة مع

”جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة“.

وهي أساسا ثلاث غايات، حفظ السلام والأمن الدولي، وإنماء العلاقات الودية بين الأمم من أجل تدعيم السلم العالمي وتحقيق التعاون الدولي بشأن التنمية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن المنظمة قد حققت نجاحا ملحوظا خلال سنواتها السبعين الأولى في مساعدة العالم على تفادي نشوب حرب عالمية جديدة مخيفة – وبعبارة أخرى، نسخة أكثر خطورة من الحروب السابقة التي ”في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف“، بحسب ديباجة الميثاق.

غير أن تلك العقود السبعة من النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين شهدت بصورة قاسية اندلاع الكثير من الحروب الرهيبة الأصغر، والتي لم نتمكن من منع نشوبها أو تفاديها أو قمعها. ولنتذكر بعضها – وإن لم يكن جميعها، لأن القائمة طويلة جدا – كوريا؛ فييت نام؛ الحروب الاستعمارية، ولا سيما في أفريقيا، والتي لا تزال نتائجها باقية حتى يومنا هذا، كما يبين جدول أعمال المجلس؛ الشرق الأوسط وفلسطين؛ البلقان؛ أفغانستان؛ العراق؛ ليبيا؛ سورية، وهلم جرا. وتلك الحروب هي نتيجة لعدم احترام الميثاق والقرارات التي اتخذتها من منطلق الهيمنة القوى العظمى. وقد أفلت أولئك الذين قادوا تلك الحروب، للأسف، من العقاب بفضل سياسة القوة والتشكيل الجائر وغير الديمقراطي لمجلس الأمن والامتيازات التي تمكن قلة من البلدان من الهيمنة على المجلس.

وتواجه البشرية والحضارة اليوم حالة لم يسبق لها مثيل، تشكل تهديدا خطيرا للسلام – تلك الهجمة الضارية للهمجية متمثلة في الهجمات الإرهابية الإجرامية التي تشنها الجهات من غير الدول. وينبغي ألا نغفل الإشارة إلى أن هذه الظاهرة ترجع أسبابها ومصادرها إلى نفس ممارسات الهيمنة المؤسفة وإساءة استعمال السلطة من جانب القلة الذين أوجدوا، بسبب افتقارهم إلى المسؤولية، هذه العصابات الإجرامية ودعموها. وهذه الحالة الجديدة، التي تسبب إراقة الدماء والأزمات الإنسانية في أعقابها، هي مثال واضح على أهمية التوصل إلى حلول سياسية لمنع نشوب النزاعات قبل أن تنفجر.

وتعتقد إكوادور أنه لكي تتمكن الأمم المتحدة في هذه المرحلة الجديدة من حياتها – بدءا بانتخاب أمين عام جديد واعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠– أن تكون فعالة في مهمتها الأساسية المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين، فإنه ينبغي لها على الأقل الوفاء المتطلبات الستة التالية:

أولا، ينبغي أن تجدد كل دولة، ولا سيما الدول الكبرى، التزامها السياسي بمقاصد ومبادئ الميثاق، ولا سيما الالتزام بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في تسوية المنازعات الدولية.

ثانيا، يجب إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن بشكل نهائي لجعله يوفر التمثيل الملائم والمنصف من المنظور الجغرافي، والقضاء على امتيازات القلة وتعزيز دور الجمعية العامة.

ثالثا، يجب على مجلس الأمن أن يكون أكثر فعالية في استخدام الدبلوماسية الوقائية – متمثلة في منع نشوب النزاعات وتفاديها قبل حدوثها. وبحسب المذكرة المفاهيمية (S/2017/6، المرفق) التي أعدتها السويد لمناقشة اليوم، فإن مجلس الأمن الآن

”يعكف أساسا على معالجة أزمات اليوم بدلا من العمل على منع نشوب نزاعات الغد“.

وهذا هو السبب في أننا نؤيد بحماس التدابير الإدارية والوظيفية الأولى التي اتخذها الأمين العام أنطونيو غوتيريش استنادا إلى الرأي القائل بأنه لا يوجد نزاع لا يمكن حله سياسيا باستخدام الوسائل الدبلوماسية والسلمية لتسوية المنازعات بموجب القانون الدولي.

رابعا، يرتبط السلام والأمن ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة. ولا يمكن أن يكون هناك سلام مع استمرار الجوع والفقر، أو مع عدم انخفاض مستويات انعدام المساواة. إن المجتمعات العادلة هي مجتمعات سلمية، وهذا صحيح على الصعيدين المحلي والدولي على حد سواء. وتتمثل أكثر الدبلوماسيات الوقائية فعالية في التنفيذ الفوري للهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة المبينة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي يعتبر الالتزام السياسي به، أساسيا في جهودنا الرامية إلى ضمان التمويل والتعاون التقني ونقل التكنولوجيا.

خامسا، نؤيد تماما الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح، وهو مسألة يبدو أنها قد أغفلت في الآونة الأخيرة.

سادسا، وأخيرا، تشكل الأمثلة التالية نقاط توتر محتملة في النزاعات الدولية: مواصلة الهيمنة الاستعمارية على الأقاليم، مع سعي المستعمرين إلى اتخاذ الخطوات القانونية على المستوى المحلي للحفاظ على هيمنتهم؛ والأقاليم الخاضعة للاحتلال الأجنبي؛ ووجود قواعد عسكرية لبلد في إقليم بلد آخر. يجب أن يشكل إيجاد حل نهائي لتلك الحالات، جزءا من التزامنا بمنع نشوب النزاعات، حتى نتمكن من تحقيق السلام المستدام.

وأردد العبارات التي استخدمها أنطونيو غوتيريش، بعد أدائه القسم كتاسع أمين العام للأمم المتحدة. تتطلب الوقاية أن نعالج الأسباب الجذرية من خلال الركائز الثلاث للأمم

المتحدة: السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان. ويجب أن يشكل ذلك أولويتنا في كل ما نقوم به.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

**السيد غارثيا موريتان** (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر الوفد السويدي على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وأن أهنئه على تولي ولايته في مجلس الأمن.

إن الأرجنتين مقتنعة بأنه بغية تحقيق السلام المستدام، يجب إدراج أنشطة الوقاية وبناء السلام ليس في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع فحسب، بل قبل النزاعات وأثنائها وبعد انتهائها فورا. ولهذا السبب، ظل بلدي لسنوات عديدة يؤيد اعتماد نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية للنزاعات، من خلال تعزيز سيادة القانون، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمستدام، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية الاجتماعية، وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك ضمان أخذ احتياجات جميع فئات السكان بعين الاعتبار. ويشمل هذا النهج الأنشطة الرامية إلى منع اندلاع النزاعات، وتفاقمها واستمرارها وتكرارها. ويقوم بذلك من خلال معالجة الأسباب الجذرية العميقة، ودعم أطراف النزاع حتى يمكنها أن تضع حدا للأعمال العدائية، وتيسير المصالحة الوطنية، والانتقال نحو الانتعاش وإعادة البناء والتنمية.

ولدى منظومة الأمم المتحدة، مجموعة واسعة من الأدوات في مجالي الدبلوماسية الوقائية والوساطة. مع ذلك، وكما ظهر ذلك بوضوح أثناء استعراض هيكل بناء السلام، هناك حاجة لتعزيز تلك الأدوات، وتحقيق قدر أكبر من الاتساق في استراتيجياتنا الخاصة بالوقاية. وتضطلع كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة بمسؤولية ومهمة محددتين، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالوقاية، والمفهوم الواسع لبناء السلام. وتتناول الجمعية العامة ومجلس الأمن، فضلا عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، المسائل المتعلقة بالوقاية. وللأسف، أظهرت التجربة لنا بأن الإجراءات الوقائية التي تضطلع بها كل من هذه الهيئات كثيرا ما تكون مجزأة، وثمة افتقار إلى رؤية شاملة واحدة ترسم ملامح الجهود المبذولة. وإذا كنا نرغب في تعزيز قدرتنا في مجال الوقاية، فإننا بحاجة إلى صياغة استراتيجيات ملموسة، ليس لضمان الإنذار المبكر من النزاعات فحسب، لكن أيضا لتشجيع اتخاذ إجراءات مبكرة. ويجب التشديد على الوقاية وليس التخفيف من حدة النزاع أو حله فقط. ويجب أن نعطي الأولوية للحلول السياسية، لا العسكرية.

يعد العمل المنسق بين الجمعية العامة، ومجلس الأمن والأمين العام، حيويا لتعزيز قدرة الأمم المتحدة في هذا المجال. إن الأمين العام يضطلع بدور رئيسي في تحقيق اتساق أكبر في منع نشوب النزاعات. ولهذا السبب، تؤيد الأرجنتين وترحب بمقترحات الأمين العام الرامية إلى تعزيز برنامج الوقاية وإعطاء زخم جديد للدبلوماسية والسلام. ونعتقد أن اقتراح الأمين العام تعزيز برنامج الوساطة والمساعي الحميدة التي يقوم بها مكتبه، هو أمر ملائم للغاية. ويجب ألا يغيب عن بالنا أنه من أجل إنجاح تلك الجهود، يتعين على جميع أطراف النزاع أوالصراع التعاون تعاونا تاما مع الأمين العام في سعيه للوفاء بولايته. ومن شأن ذلك أن يسمح لنا بتعزيز دور الأمم المتحدة بوصفها وسيطا نزيها ومتبادلا. ومن الأهمية بمكان أن نحقق المزيد من الاتساق في الإجراءات التي تتخذها الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة في مجالي الوقاية وبناء السلام. ويجب أن تكون إحدى أولوياتنا هي إنهاء التجزؤ، وفي كثير من حالات ازدواجية الجهود وتداخلها. ولذلك، فإننا نشيد بحقيقة أن أحد أدوار المستشار الخاص الجديد بشأن السياسة العامة تتجلى في التماس وتقديم المزيد من الاتساق المنهجي والمواءمة، بين السياسات والأدوات والعمليات المرتبطة بالوقاية.

ويشمل النهج الوقائي الشامل بالضرورة، المشاركة الوطنية الكاملة في عملية بناء السلام. وتعتبر مشاركة الحكومات ومختلف الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية للدول الأعضاء المعنية بهذه العمليات أمرا أساسيا. ويجب أن تشجع الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الدولية الأخرى هذه المشاركة الوطنية، التي يمكن أن تدعم تلك العملية وتيسرها، ولكن ليس قيادتها.

وهناك أيضا الكثير الذي يتعين القيام به على الصعيد الإقليمي. ويجب علينا مواصلة السعي إلى اتخاذ إجراءات تحقق السلام بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي هي منظمات حليفة حاسمة، فيما يخص وضع الاستراتيجيات المفضية إلى منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وفي الأمريكتين، أعتقد أنه تجدر الإشارة إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه منظمة الدول الأمريكية وغيرها من المنظمات دون الإقليمية، مثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والسوق الجنوبية المشتركة.

وسيسهم تخصيص المزيد من الموارد للوقاية، في تجنب نشوب نزاعات جديدة ومعاودة القديم منها. وهذا هو السبيل الوحيد لإنقاذ الأرواح وحماية التقدم الذي أحرزناه في مجال التنمية المستدامة وتجنب الاضطرار إلى تكريس موارد لا حد لها في المستقبل للتخفيف من عواقب النزاعات. وتعتقد الأرجنتين أن أنشطة بناء السلام يجب أن تكون مدعومة بتمويل مستدام يمكن توقعه. ولهذا السبب، سنواصل دعم التوصية بأن يخصص مبلغ مناسب لصندوق بناء السلام يقتطع من مساهمات فرادى الدول الأعضاء، ويحدد في ميزانية المنظمة.

وأخيرا، أود أن أسلط الضوء على أن الأرجنتين، بوصفها بلدا ملتزما بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فإنها تكرر تركيز سياستها الخارجية وإجراءاتها الدبلوماسية بشكل حاسم على دعم منع نشوب النزاعات، والحفاظ على السلام وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

**السيدة بيرد** (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): يقع منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في صميم ميثاق الأمم المتحدة. وهما مبدآن أساسيان، يشملان جميع الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة. ولذلك، فإننا نرحب باختيار السويد موضوع المناقشة المفتوحة الأولى اليوم، في ظل ولاية الأمين العام الجديد السيد أنطونيو غوتيريش.

وأستراليا ملتزمة التزاما عميقا بذلك البرنامج. وقد سعدنا بالمشاركة في تيسير قرارات الحفاظ على السلام، وندعم بقوة الرسائل الرئيسية المنبثقة عن الاستعراضات الرئيسية الأخيرة. إننا نثني على الأمانة العامة على التقدم المحرز، ونتطلع إلى فتح آفاق جديدة هذا العام للنهوض باستخدام أدوات وسياسات منع نشوب النزاعات.

ونرحب بشكل خاص بتعليقات الأمين العام، بأنه سيمضي قدما بالإصلاح الشامل، مسترشدا بالقرارات المتعلقة بالحفاظ على السلام. إن الإصلاحات الهيكلية والثقافية والعملية، استنادا إلى قرارات الحفاظ على السلام، جميعها قرارات حاسمة. ولدى الأمين العام صلاحية القيام بتلك الإصلاحات الضرورية للمنظمة، لأنها تقع ضمن اختصاصاته، ونشجعه على مواصلة القيام بذلك.

وتشجعنا كثيرا القرارات المبكرة التي اتخذها الأمين العام من أجل تعزيز أداء الأمانة العامة.

ويجب عمل المزيد من أجل تحسين الاتساق والمساءلة والتمويل بغية الحفاظ على السلام.

أولا، يتطلب الاتساق تنسيقا قويا. والتجزئة أمر لا يطاق، وهي تقوض فعالية الأمم المتحدة في هذا المجال ومجالات أخرى. ونحن نرحب بالقرارات الأولية للأمين العام بغية معالجة هذا الأمر. ويجب بذل المزيد من الجهود على جميع المستويات من أجل تحسين التنسيق بين الإدارات، وبين الوكالات، وبين الميدان والمقر، وبين السياسات العامة والبرامج. وقد تضمن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات تشديدا محمودا على أهمية الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات كمنظور فكري وعملي يمكن من خلاله المواءمة بين نهج المقر والنهج القطرية. وتقوم إدارة عمليات حفظ السلام أيضا بدور حيوي في تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالحفاظ على السلام. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام أن يواصلا اعتماد سياسات عامة وممارسات جديدة من أجل تعزيز الاتساق والبرامج المشتركة.

ثانيا، فيما يتعلق بالمساءلة، من الأهمية بمكان رصد التقدم المحرز والاعتراف بالنجاح والفشل. وتقديم المشورة المستقلة والصريحة إلى مجلس الأمن ينبغي أن يكون هو الدور الرئيسي للأمين العام والأمانة العامة على نطاق واسع. والمادة ٩٩ التي قلما تُستخدم ينبغي أن تصبح أداة معيارية. ونرحب بالتعاون بين إدارة الشؤون السياسية، ومكتب دعم بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمضي قدما بمشاريع رائدة بشأن الحفاظ على السلام في سري لانكا وبوركينا فاسو. والدروس المستفادة من تلك المشاريع ينبغي أن تشكل ممارسات وسياسات عامة جديدة من أجل أمم متحدة متماسكة.

وأخيرا، فإن إيجاد نهج تمويل جديدة قد طال انتظاره. ولكي يكون بمقدور الأمم المتحدة أن تفي بالغرض المنشود يجب أن تُمولَ بطريقة تحفز النوعية الرفيعة من حيث المشورة والموظفين والعمل في الميدان. وسيكفل بناء أمم متحدة رشيقة ومبتكرة تلبي الاحتياجات بدلا من الاستجابة لهياكل الشركات بغية تحقيق الإجراءات التي ترقى إلى مستوى خطابنا.

وتقرير الأمين العام إلى الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، الذي طُلِبَ تقديمه في القرارات بشأن الحفاظ على السلام، سيكون أساسيا، بما في ذلك عنصره المتعلق بالتمويل البالغ الأهمية. ومن المهم أيضا الاستثمار في الهيكل القائم لبناء السلام لكفالة سد الثغرات الحاسمة في بناء السلام. والتزام أستراليا مؤخرا بدفع ١٠ ملايين دولار إلى صندوق بناء السلام يبين ثقتنا في هذه الأداة.

وفي عام ٢٠١٧، يجب أن يكون جدول الأعمال المتعلق بالحفاظ على السلام محور جميع الجهود التي نبذلها. وترحب أستراليا بقيادة الأمين العام وتحث الأمم المتحدة برمتها على العمل معا للنهوض بجدول الأعمال هذا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كندا.

**السيدة بوشي** (كندا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أبدأ بشكر السويد على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وإذ نبدأ العام بأمين عام جديد، فإن مناقشة اليوم حسنة التوقيت للغاية وتتناول مباشرة جوهر المقصد الأساسية للمنظمة.

إننا نواجه حالة عالمية عصيبة، ولا نزال نواجه التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان وتنجم عنها ضغوط كبيرة على المنظمة وعلى الدول الأعضاء. وبأعداد لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية، ما زال الناس في جميع أنحاء العالم مشردين بسبب النزاعات. كما أن مدة حالات اللاجئين التي طال أمدها تطول أيضا، مما يفرض ضغوطا مستمرة على المشردين، والمجتمعات المضيفة، والقدرة العالمية على الاستجابة الإنسانية. وقد أصبح القصف العشوائي

واستهداف المدنيين والمرافق الطبية السمة المميزة للكثير من النزاعات. والهجمات الطائشة التي تعرض لها مؤخرا المدنيون في حلب ربما تمثل أدنى نقطة في استجابتنا الجماعية أثناء حماية السكان المعرضين للخطر.

ومن الواضح أننا يجب أن نبذل المزيد من الجهد وعلى نحو مبكر بغية الحيلولة دون تصعيد النزاعات. ويجب أن نفعل المزيد لكفالة تحقيق السلام المستدام في الحالات الهشة. وخلال العام الماضي، سعت كندا إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على دعم منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وكما أشار إلى ذلك رئيس الوزراء ترودو في الجمعية العامة (انظر A/71/PV.8)، فإن التعددية والشمول يمثلان قيما حاسمة في بناء المجتمعات السلمية وتحقيق التنمية المستدامة.

(تكلمت بالإنكليزية)

ومختلف الاستعراضات الرفيعة المستوى التي أجريت على مدى السنتين الماضيتين – من جانب الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات حفظ السلام وفريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، والدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) – سلطت الضوء على أهمية منع نشوب النزاعات. والعديد من تلك التوصيات أقرتها الدول الأعضاء في القرارين التاريخين لمجلس الأمن والجمعية العامة (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢٦/٧٠) بشأن الحفاظ على السلام. وذلك العمل يجب ألا يستمر فحسب، ولكننا نشجع الأمين العام على وضع خطة عمل طموحة للنهوض بتلك الأهداف. واسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض المجالات التي تود كندا أن ترى فيها المزيد من التركيز.

ونحن نعلم أن الحلول السياسية تقع في صميم منع نشوب النزاعات وبناء السلام. بيد أن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام يجب أن يصبحا هدفين شاملين في جميع أنشطة الأمم المتحدة، قبل النزاع وأثناءه وبعده، بما في ذلك فيما يتعلق بركيزتي حقوق الإنسان والتنمية. كما نعتقد أنه من المهم تعزيز قدرة الأمانة العامة على التحليل المشترك والتخطيط المشترك، وكذلك على موافاة الدول الأعضاء في الوقت المناسب بالتحليل وبالمعلومات المتعلقة بالإنذار المبكر. وعموما، فإننا نعتقد أنه يجب تحقيق توازن أفضل بين الموارد الكبيرة التي تنفق على عمليات السلام والموارد التي تدعم منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، لا سيما في الميدان.

أما فيما يتعلق بمجلس الأمن، فإننا نشجعه على أن يستخدم أدوات المنع لديه بصورة أكبر وأكمل، بما في ذلك تدابير الفصل السادس، فضلا عن استخدام البعثات السياسية الخاصة. كما نعتقد أن الأمين العام يقوم بدور محوري في حشد العمل الدولي من أجل السلام.

وأخيرا، فإننا فعلا نحتاج إلى إقامة صلة أقوى بين الحفاظ على السلام وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكما تم تسليط الضوء على ذلك في إعلان ستوكهولم لعام ٢٠١٦، فإن بناء السلام وبناء الدولة جزأين أساسين من التنمية المستدامة، وليس منفصلين عنه. وعلى الرغم من أن تلك الصلة قد تم الإقرار بها في خطة عام ٢٠٣٠، فإننا نعتقد أنه يتعين تعزيزها بقدر أكبر من الاستعجال. إن جدولي الأعمال المتعلقين بالحفاظ على السلام والتنمية المستدامة يتقاطعان بطرق متعددة، ولكن ربما تكون أهم الأولويات هي المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، ومشاركة النساء والشباب في بناء السلام والحوكمة. ونحث الأمين العام والمجلس على مواصلة تعزيز عمل الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين والشباب، لا سيما في البلدان التي تعاني من الهشاشة.

ونتطلع إلى العمل عن كثب مع أميننا العام الجديد. ونقدم دعمنا الكامل له ولفريقه، وكذلك لأعضاء المجلس، ونحن نمضي قدما بهذه الخطة الهامة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فييت نام.

**السيدة فام** (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة الرئيس على تولي السويد رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة جدا بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. كما أعرب عن خالص التهنئة والترحيب الحار للأعضاء غير الدائمين الجدد في مجلس الأمن والأمين العام الجديد. وأود أن أتمنى لهم نجاحات كبيرة طوال مدة ولايتهم.

إن عالمنا اليوم يواجه العديد من التحديات الأمنية الناشئة المعقدة والمتكررة، التقليدية منها وغير التقليدية. فالنزاعات المطولة لا تعرقل الجهود الإنمائية فحسب؛ ولكنها أيضا أسباب محتملة لنشوب النزاعات. ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ ليست استثناء، وهي مُدمرة بفعل نزاعات مستعصية على الموارد الطبيعية ونزاعات إقليمية، بما في ذلك في البحر الشرقي – المعروف أيضا ببحر الصين الجنوبي – يمكن أن تقوض السلم والأمن الدوليين.

وبالتالي، فقد حان الوقت لكي تقوم الأمم المتحدة بتجديد التزامها باتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع نشوء أخطار تهدد السلام وإزالتها. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل دورها الريادي في تعزيز هيكل الأمن الجماعي. ولكي يؤدي هذا الهيكل مهامه، يجب علينا أن نعزز تعددية الأطراف، والنهوض بوضع القواعد والمعايير وكفالة احترام القانون الدولي والامتثال له، دون أي تهديد باستعمال القوة أو استعمالها. ونحن نثمن القيم المبينة في رؤية الأمين العام الجديد للوفاء بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

وعلى النحو المبين في القرارات والتقارير ذات الصلة خلال الاستعراضات السابقة بشأن هيكل السلام والأمن التابع للأمم المتحدة، فإن هناك حاجة ملحة لوضع منع نشوب النزاعات وتسوية المنازعات في صميم عمل المنظمة، على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٣ من الميثاق.

ولتحقيق أهداف كهذه، ينبغي أن يواصل مجلس الأمن تعزيز قيادته ويعمل بنشاط في الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتقتضي هذه المساعي أيضا المسؤولية المشتركة لجميع الدول الأعضاء، وإبداء الإرادة السياسية القوية، فضلا عن المشاركة النشطة من قبل المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نعزز التنسيق والتعاون الوثيقين داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما بين الأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة، بغية وضع استراتيجية شاملة طويلة الأجل لمنع نشوب النزاعات وتحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب الاحترام الواجب للاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الإقليمية للدول.

ونرى أيضا أن هناك حاجة متعاظمة للصكوك القانونية الإضافية الملزمة دوليا، وينبغي تعزيزها لمكافحة انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل إلى الجهات من غير الدول بطريقة فعالة، علاوة على مكافحة الاتجار بالبشر والمخدرات عبر الحدود الوطنية ومنع انتشار الإرهاب والأيديولوجية المتطرفة العنيفة. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لمساعدة الدول الأعضاء في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وتعزيز المصالحة الوطنية وجهود إعادة الإعمار والتنمية وتعزيز الحكم الرشيد والقدرات المؤسسية، وهي جميعا عوامل رئيسية تؤدي إلى الحفاظ على السلام.

ورابطة أمم جنوب شرق آسيا – التي تعتز فييت نام بكونها عضوا فيها – هي مجتمع يكافح من أجل السلام والوئام وتولي المسؤولية المشتركة، وتضطلع بدور محوري في بناء منظومة الأمن في منطقتنا بما يمكنها من الإسهام في صون السلام والأمن في منطقة جنوب شرق آسيا. وعملت الرابطة

أيضا بقدر كبير من النجاح في البحث عن حلول للمنازعات ومنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في البحر الشرقي. وما تزال الرابطة ملتزمة بالتمسك بسيادة القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ والعمليات الدبلوماسية والقانونية لأجل ضمان التنفيذ الكامل والفعال للإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي، والسعي إلى التعجيل بإبرام مدونة سلوك في بحر الصين الجنوبي. وندعو جميع الدول إلى دعم رابطة أمم جنوب شرق آسيا في هذا الجهد ومؤازرة الرؤية المشتركة لمنطقة جنوب شرق آسيا فيما يتعلق بتحقيق السلام والاستقرار والرخاء. ويتعين علينا في سبيل النهوض بجهود الأمم المتحدة المبذولة لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، بذل مساع جريئة ودؤوبة على صعيد الأمم المتحدة والدول الأعضاء على حد سواء.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

**السيد باروس ميليت** (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر السويد على عقد هذه المناقشة. ونعرب عن تقديرنا لهذه الفرصة الأولى للتفاعل مع الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي نكرر له دعم شيلي في الوفاء بواجباته، والذي نتابع باهتمام مقترحاته بشأن تحسين الأداء في ميدان السلام والأمن، بما في ذلك عن طريق إنشاء فريق الاستعراض الداخلي.

وبالإضافة إلى التهديدات التقليدية للسلم والأمن الدوليين، هناك تهديدات جديدة ليست دائما ذات طابع عسكري أو بين الدول. ولا ريب أن جزءا هاما من جدول أعمال مجلس الأمن يتعلق بالنزاعات الناشئة داخل الدول نفسها. ولذلك السبب، فإن أحد محاور العمل الرامي لمنع النزاعات الداخلية التي من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين يتمثل في بناء المجتمعات المستقرة التي لا مكان فيها للتشدد والعنف والتطرف. وينبغي تعزيز الوقاية عبر اتباع نهج متكامل ومتعدد الأبعاد قادر على معالجة الأسباب الكامنة وراء تلك التهديدات، بما في ذلك التوترات الاجتماعية والاقتصادية والجنسانية والعرقية والقبلية أو الدينية أو الإيديولوجية. وينبغي أن يساعد نهج كهذا على تعزيز اتساق الشواغل السياسية والأمنية والإنمائية وحقوق الإنسان، علاوة على توطيد سيادة القانون.

وقد فعلت شيلي ذلك عند توليها رئاسة المجلس قبل عامين، مع إيلاء الاهتمام لمنع نشوب النزاعات والحيلولة دون عودة البلدان الخارجة من النزاعات إلى العنف. وخلال المناقشة المفتوحة برئاسة الرئيسة ميشيل باشيليت في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ (انظر S/PV.7361) تم التشديد على الترابط الوثيق بين الأمن والتنمية وتعزيز كل منهما للآخر، فضلا عن أهميتهما الحاسمة لتحقيق السلام المستدام. وتم التشديد أيضا على أهمية التنمية الشاملة لأجل صون السلم والأمن الدوليين.

وقد ناقش عدد من المتكلمين السبل الكفيلة بتعزيز نهج كهذا. ونود في ذلك الصدد، – بالإضافة إلى إعادة تأكيد أهمية تحسين أساليب عمل المجلس والتآزر وتدفق المعلومات بين المجلس وبقية المنظومة – أن نشدد على أهمية خمسة تدابير نرى أن بوسعها الإسهام في تحسين أداء منظومة السلام والأمن التابعة للمجلس.

أولا، يجب علينا تمكين المرأة وزيادة مشاركتها السياسية، بما في ذلك في عمليات السلام. ويجب أن نواصل دراسة المسائل الجنسانية في سياق منع نشوب النزاعات وحفظ السلام. ويشمل ذلك العمل لأجل التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة وهو ما يستطيع فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، المعروف باسم الفريق ٢٢٤٢ أن يسهم فيه.

ثانيا، يجب علينا تعزيز لجنة بناء السلام، مع التسليم بالدور الهام الذي تؤديه في إطار هيكل بناء السلام برمته. وينبغي للمجلس أن يعزز تفاعله مع اللجنة، ولا سيما زيادة

الاستفادة من الدور الاستشاري للجنة. ومن جانبها، ينبغي للجنة أن تضاعف جهودها لتشجيع المزيد من الاتساق مع الاستراتيجيات والأولويات الوطنية في مجال بناء السلام، وينبغي أن تشدد على أهمية تنسيق جهودها مع المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية.

ثالثا، يجب علينا منع الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والتصدي له، نظرا لإسهامه في تأجيج النزاعات. وبوسع الأمم المتحدة أن تساعد الدول المعنية – بالطريقة المناسبة وبناء على طلبها، مع الاحترام الكامل لسيادتها على مواردها الطبيعية – في منع الوصول غير المشروع إلى تلك الموارد الطبيعية، ومساعدة الدول المعنية نفسها في وضع إطار للاستغلال القانوني للموارد الطبيعية على نحو يسهم في تنميتها.

رابعا، يجب إيلاء الاهتمام اللازم لحماية البنى التحتية الحيوية ومنع الهجمات عليها، بما في ذلك المستشفيات والمدارس. وذلك أمر ضروري لضمان رفاه المواطنين وتوطيد السلام. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا دعمنا لإعلان أوسلو للمدارس الآمنة.

خامسا وأخيرا، يجب علينا تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، بشأن الشباب والسلام والأمن، وهو أول قرار يعترف بالشباب بوصفهم جهات فاعلة في عمليات السلام ويحث الحكومات على زيادة مشاركة الشباب وتمثيلهم في مبادرات حفظ السلام، مع مراعاة أن ٦٠٠ مليون شاب يقيمون حاليا في مناطق النزاع أو في دول هشة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

**السيد زيندر** (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السويد على عقد هذه المناقشة الهامة.

تبيّن الأزمات المتعددة التي واجهناها في ٢٠١٦ مدى أهمية هذه المناقشة وضرورة استخلاص الدروس من هذا الوضع وتحسين منع نشوب النزاعات. ويسر سويسرا أن تُعقد هذه المناقشة في حضور الأمين العام، ونؤيد دعوته إلى تعزيز الوقاية. ونود الإدلاء بثلاث ملاحظات في ذلك الصدد.

أولا، يتعين علينا زيادة الاستثمار في أدوات الأمم المتحدة الرامية إلى منع نشوب النزاعات وصون السلام. وتشمل تلك الأدوات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبرنامج المشترك لبناء القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات التابع لإدارة الشؤون السياسية، وصندوق بناء السلام، وقد أسفرت جميع هذه الأدوات عن نتائج ممتازة. وتؤدي الكيانات المسؤولة عن الوساطة والمساعي الحميدة التابعة لإدارة الشؤون السياسية، فضلا عن البعثات السياسية الخاصة، دورا هاما. ومع ذلك، تأسف سويسرا لأن تلك الأدوات ما تزال تعاني من نقص مزمن في التمويل. وما زلنا ملتزمين التزاما راسخا بتقديم دعمنا السياسي والمالي إلى تلك الأدوات الرئيسية.

ثانيا، إن الوقاية مسؤولية ينبغي أن تتشاطرها جميع كيانات الأمم المتحدة. ويعني ذلك أنه يتعين على جميع هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك منتدياتها الحكومية الدولية، العمل في إطار ولاياتها آخذة في الاعتبار بالوقاية تمشيا مع المفهوم الجديد لحفظ السلام الذي أقره مجلس الأمن والجمعية العامة. ويقتضي ذلك اتّباع نهج استباقي شامل ومنسق إزاء النزاعات، فضلا عن ضمان الملكية الوطنية لحفظ السلام.

ويتعين علينا العمل على تدابيرنا المؤسسية بغية تحسين فهم الصلات القائمة بين السلام والأمن من جهة، وبين التنمية وحقوق الإنسان من جهة أخرى. وفي رأينا أن الصلة بين السلام والأمن وحقوق الإنسان ممكنة، خصوصا فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات.

يمكن أن تمهد انتهاكات حقوق الإنسان لنشوب النزاعات. كما يمكن أن تشير إلى عدم استقرار محتمل أو إلى تصعيد للنزاع. ولذلك، يجب أن نعزز جهودنا الرامية إلى الاستفادة بقدر أكبر من تلك القدرة. ولهذا السبب، أطلقت سويسرا نداء ١٣ يونيه/حزيران ٢٠١٦ في مجلس حقوق الإنسان. ويهدف النداء إلى وضع حقوق الإنسان في صميم منع نشوب النزاعات وهو يحظى الآن بتأييد ٧٠ دولة. وفي هذا الصدد، نحن نؤيد بقوة مبادرة حقوق الإنسان أولا ؛ ونشيد بحقيقة أن الأمين العام الجديد سوف يتابع ببذل الجهود لتحقيق هذه الغاية.

وينقلني هذا إلى نقطتي الثالثة، وهي دور مجلس الأمن. في القرار ٢٧١٧ (٢٠١٤)، أعرب المجلس عن عزمه اتخاذ التدابير الفعالة والسريعة لمنع نشوب النزاعات المسلحة. ونحن على استعداد لدعم المجلس في أعماله الرامية إلى تعزيز قدراته في مجال المنع. وفقا لنداء ١٣ يونيه/حزيران، فإن التعاون بين مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان عنصر رئيسي. فعلى سبيل المثال، يمكن لأعضاء مجلس الأمن طلب عقد اجتماعات إعلامية دورية مع المفوض السامي لحقوق الإنسان. ويمكنهم استخدام تقارير مجلس حقوق الإنسان ومختلف آلياته كمصدر للمعلومات وتعزيز التعاون بين الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن وآليات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة. وبصورة عامة، نشجع مجلس الأمن على مواصلة التفكير في طبيعة الترابط القائم بين ولايته وأنشطته وولاية وأنشطة الأجزاء الأخرى من منظومة الأمم المتحدة.

وبغية تعزيز المنع، فإن الشراكات، على سبيل المثال، بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، أو بين الدول والمنظمات والمجتمع المدني، حاسمة الأهمية. وعليه، ستواصل سويسرا العمل مع الكيانات الملتزمة بهذه الأهداف وتقف على أهبة الاستعداد لتقديم دعمها الكامل إلى الأمين العام في سياق تجديد الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد خوشرو** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، ووفدكم على بداية ولايتكم وتوليكم رئاسة مجلس الأمن. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام الجديد في هذه المناقشة وأشكره على تبادل رؤاه وأفكاره.

كما يؤيد وفدي البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ورغم محدودية النجاح في خفض عدد الحروب بين الدول، فإن الأمم المتحدة لم تحقق بعد أي نجاح في تحجيم العنف والتطرف المرتكب من جانب جهات فاعلة من غير الدول داخل الدول وعبر الحدود الدولية، ولا سيما تلك الجهات التي تلجأ إلى أشد أشكال العنف لوحشية وتمجدها بلا حياء. إن إلقاء نظرة سريعة على قائمة المسائل التي تناولها المجلس في السنوات القليلة الماضية يبين أنه يهيمن عليها بشكل متزايد النزاعات الداخلية والأعمال الإجرامية للجهات الفاعلة الإرهابية والمتطرفة من غير الدول، بما في ذلك الأنشطة الإرهابية عبر الحدود وتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتخطيط للأعمال الإرهابية في بلدان مختلفة والجريمة المنظمة عبر الوطنية، من بين أخرى.

ما نحتاجه الآن هو التركيز بشكل متزايد على منع وقمع هذه الآفة الجديدة التي لم تنشأ الأمم المتحدة أصلا للتصدي لها. ويكشف إجراء تحليل أعمق للبيئة السياسية أن العدوان لا يزال أحد الأسباب الرئيسية التي تكمن في جذور التطرف العنيف الذي نواجهه حاليا. إن احتلال الأراضي الفلسطينية من جانب النظام الإسرائيلي، الذي هو نتيجة العدوان الإسرائيلي، يكمن في صميم التوتر والغضب المستمر في الشرق الأوسط. وعدوان الولايات المتحدة ضد العراق في عام ٢٠٠٣ هو

أحد الأسباب الرئيسية لظهور الجماعات والأفراد المتطرفين في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. وينطبق نفس الشيء على سورية واليمن، حيث أضر التدخل والعدوان الأجنبيين بآفاق التعاون الدولي الرامي إلى مكافحة الجماعات الإرهابية والمتطرفة، مع وضع حد لاحتمالات السلام. وعلى الرغم من أننا قطعنا شوطا تاريخيا ابتعادا عن عصر اقتتال الدول فيما بينها، ينبغي أن تظل الأمم المتحدة مصممة على منع العدوان، الذي هو أحد الأسباب الجذرية للتهديدات الجديدة الناشئة. تلك المهمة مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. لا تزال هناك صلة واضحة بين العدوان بالمعنى التقليدي للكلمة واندلاع أعمال العنف والتهديدات الأخرى من جانب الجهات من غير الدول.

وبخلاف العدوان، تشكل الأيديولوجيات التكفيرية والمتطرفة والمتعلقة بكراهية الأجانب، التي هي في ازدياد في الشرق والغرب في آن واحد، سببا جذريا آخر للعنف الذي يجتاح حاليا بعض أنحاء العالم. والأيديولوجيون والوعاظ الذين ينشرون الكراهية تجاه الآخرين هم في صميم جميع الفظائع الناجمة عن ذلك. ومن الضروري أن تشجع الأمم المتحدة جميع الدول الأعضاء على قطع سبل وصول الجماعات والأشخاص الذين يدعون إلى الكراهية إلى المنابر العامة، والاضطلاع بدور استباقي في ضمان تشجيع وتعزيز وحماية الحوار والتفاهم بين الحضارات والثقافات والأديان.

ومما لا شك فيه أن هناك عددا من العوامل الهامة الأخرى التي تهيئ تربة خصبة لانتشار العنف – عوامل يتعين علينا التعامل معها بجدية إذا أردنا منع نشوب المزيد من النزاعات وجعل السلام مستداما. وهي تشمل، ولكنها لا تقتصر بأي حال من الأحوال على، الظلم والتمييز والفقر والتخلف والفساد، فضلا عن العوامل الاقتصادية والتدهور البيئي، والمياه والقضايا المتصلة بالأراضي والحرمان الثقافي والتهميش.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

**السيد يورغنسون** (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إستونيا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

اسمحوا لي أن أبدأ بشكر السويد على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت، والأمين العام الجديد أنطونيو غوتيريش على تحديد رؤيته من أجل تحديد التركيز على منع نشوب النزاعات. واسمحوا لي أيضا أن أهنئ السيد غوتيريش على تعيينه الأمين العام التاسع للأمم المتحدة.

نحن نتفق في الرأي تماما مع الأمين العام في أن الوقت قد حان لوضع السلام أولا. إن استمرار النزاعات العميقة الجذور والتشريد والحركات الهائلة للاجئين والمهاجرين في جميع أنحاء العالم هي بمثابة علامة واضحة على أن مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا لم يكن فعالا في إعطاء الأولوية للمنع. وخلصت الاستعراضات الثلاثة الأخيرة لأنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة بالسلام إلى نفس الرسالة – ثمة حاجة ماسة إلى وضع المنع في صلب عمل الأمم المتحدة. وهناك توافق قوي على الحاجة إلى تحديد الالتزام الجماعي بالمنع. من الضروري أن تفضي التطورات المعيارية التي حققناها إلى تحول حقيقي في الكيفية التي تتصدى بها الأمم المتحدة لتحديات السلام والأمن. وأود أن أشير إلى عدة مجالات ذات أهمية لكفالة منع أكثر فعالية.

أولا، علينا أن نطور ثقافة سياسية للتصرف بشكل أسرع استجابة لخطر نشوب نزاع عنيف. ويجب علينا أن نستثمر في المنع بدلا من مواصلة إنفاق المال على الاستجابة للنزاعات. وفي هذا السياق، نحث أعضاء مجلس الأمن على عدم التصويت معارضين لمشاريع القرارات المتعلقة بإجراءات حاسمة وحسنة التوقيت بهدف منع حدوث الفظائع الجماعية أو إنهائها.

ثانيا، من أجل كفالة زيادة فعالية المنع، من الضروري إدماج نهج السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية معا. لا يمكن تنفيذ أي من الولايات الثلاث للأمم المتحدة دون الأخرى. النهوض بالمجتمعات السلمية والجامعة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كل المستويات أمور ضرورية لتحقيق السلام المستدام والاستقرار.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أهمية أهداف التنمية المستدامة. وبغية تحقيق هذه الأهداف في البلدان المتضررة من النزاعات، فإننا بحاجة إلى تكريس المزيد من الاهتمام والموارد التي تستهدف العوامل المحركة للنزاع. وينبغي للنهج الشامل لمعالجة الترابط بين السلام والأمن والتنمية أن يأخذ بوضوح في الاعتبار حماية حقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص إلى حقوق المرأة، بما في ذلك من خلال مشاركتها في عمليات السلام. ويجب رصد علامات الإنذار الأولى للنزاعات، وانتهاكات حقوق الإنسان هي تلك الإنذارات.

ولذلك نحث جميع الزملاء أعضاء الأمم المتحدة الحاضرين هنا اليوم على أن يكونوا نشطين في دعم وتعزيز المبادرات المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما بهدف ضمان أن تمنع الجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وبالتالي النزاعات في المستقبل.

وفي حين أن المسؤولية الأساسية عن منع نشوب النزاعات تقع على عاتق الدول الأعضاء، يجب أن تقوم المؤسسات الدولية بدورها. وتحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى العمل على نحو أكثر تكاملاً وتطوير التآزر بين مجلس الأمن والأمانة العامة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، سواء في المقر أو على المستوى القطري، لتنفيذ خطة ”الحفاظ على السلام“. ونرحب بالتعاون المتزايد للأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية بهدف مساعدتها في حل المشاكل الإقليمية وأن تشرك الدول المعنية في الحلول. وفي ذات الوقت، ينبغي أن تواصل المنظمات الإقليمية المساهمة في جهود الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن.

وأخيراً، زاد مجلس الأمن تركيزه على بناء السلام للحد من خطر العودة إلى العنف. وينبغي للمجلس أن يواصل تناول بناء السلام من خلال جلسات الإحاطة لاستكشاف الآفاق، والتأكد من أخذ بناء السلام في الأجل الأطول في الاعتبار في ولايات البعثات وتعزيز الدور الاستشاري للجنة بناء السلام. ونحث مجلس الأمن على تناول بناء السلام في أقرب وقت ممكن.

وأودّ أيضاً أن أسلط الضوء على حقيقة أن إستونيا دعمت صندوق بناء السلام منذ عام ٢٠١٣، لأننا نعتقد أن الصندوق يشكل أداة فعالة لبناء السلام من أجل توفير المساعدة الحفازة والسريعة والمرنة. وإستونيا هذا العام عضو في لجنة بناء السلام. وتؤيد إستونيا تماماً، بوصفها عضواً في الاتحاد الأوروبي، الاستراتيجية العالمية الجديدة للاتحاد الأوروبي، التي تشدد على أهمية العمل على وجه السرعة بشأن المنع والتزام الاتحاد الأوروبي بالعمل من خلال النظام المتعدد الأطراف، مع كون الأمم المتحدة في صميمه.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

**السيد دجاني** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر إندونيسيا الرئاسة السويدية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع هام جداً، وتود أن تهنئ الأعضاء الجدد غير الدائمين في المجلس.

ونؤيد البيانات التي أدلى بها ممثل تايلند بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا وممثل النرويج باسم مجموعة الأمم المتحدة بعد ٧٠ عاما، فضلاً عن ممثل فنلندا باسم مجموعة

أصدقاء الوساطة. ونرحب أيضاً بالكثير من النقاط التي أشار إليها الأمين العام في بداية هذه المناقشة المفتوحة.

هناك اليوم في الميدان مزيد من حفظة السلام أكثر من أي وقت مضى، وهم يعملون بصورة متزايدة في السياقات التي يطلب فيها إلى الأمم المتحدة إدارة النزاع بدلاً من استعادة السلام أو الحفاظ عليه. وعلينا أن نسأل أنفسنا لماذا. من أسباب ذلك أننا ”نحن شعوب الأمم المتحدة“ لم نستثمر بما فيه الكفاية في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع أو في منع نشوبه.

وأود أن أشاطركم بعض النقاط الرئيسية بشأن كيفية وضع جدول الأعمال المتعلق بمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في إطار أعمال الأمم المتحدة في موقع متقدم.

الجانب الأول هو الشراكة. لا يمكن للأمم المتحدة بمفردها أن تحل التحديات. فالشراكة العالمية – الإقليمية الأقوى في السلام والأمن أمر أساسي، ولا سيما في مجال منع نشوب النزاعات. وفي ضوء ذلك، لا بد من أن يضطلع مجلس الأمن بمنع نشوب النزاعات من خلال المشاركة في وقت أبكر؛ وينبغي أن يتم ذلك بالشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، تمشياً مع الفصل السادس، وكذلك مع مجموعات المجتمع المدني.

والجانب الثاني هو إضفاء الطابع المؤسسي. تؤيد إندونيسيا توصية الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام التي تطلب من الأمين العام أن يضع خيارات لإعادة هيكلة هيكل السلام والأمن في الأمانة العامة بغية تعزيز القيادة والإدارة وإنهاء عقلية التقوقع في الأمم المتحدة. وينبغي أن تكون أوجه التآزر بين مجلس الأمن والجمعية العامة واللجان الرئيسية ولجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة شرطاً مسبقاً. وينبغي وضع نهج على نطاق المنظومة لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

ويسعدنا أيضاً أن نشير إلى أن الأمين العام الجديد سيضع منع نشوب النزاعات في أعلى سلّم أولوياته، وسيضطلع بدور قيادي في تعزيز جدول الأعمال هذا. إن رؤاه الفريدة في آليات عمل الأمم المتحدة ومصداقيته واستخدام مساعيه الحميدة يمكنها أن تجمع الأطراف لتمكين السلام، وبالتالي ينبغي لمجلس الأمن أن يصغي إلى تحليلاته المبكرة ومشورته.

والجانب الثالث هو الموارد الكافية. وينبغي تعزيز المنع والوساطة من خلال زيادة كبيرة في الموارد التي يعول عليها بقدر أكبر من خلال الميزانية العادية وحساب وحيد للعمليات والسلام من أجل مفهوم الحفاظ على السلام. ونحن بحاجة أيضاً إلى اعتماد حساب وحيد لعمليات السلام لتمويل جميع مليات السلام، بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة وأنشطة الدعم ذات الصلة. وينبغي أن نستكشف أيضاً كيف يمكن لعمليات حفظ السلام إدماج منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام بشكل أكثر وضوحاً في تنفيذ الولايات.

الجانب الرابع هو عملية بقيادة وطنية. نعتقد أنه ينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تدعم على وجه الخصوص الدول الأعضاء التي تفتقر إلى القدرة على إدماج المنع في مهام الحوكمة والتنمية على الصعيد الوطني. وينبغي أن يكون هناك نهج شامل تعالج به السلطات الوطنية بفعالية تحديات التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والتحديات الأمنية التي تواجه الناس العاديين. وينبغي أيضاً لعملية بقيادة وطنية تشجيع النساء والشباب على الاضطلاع بدور أكبر في تعزيز المصالحة وبناء أساس لرؤية وطنية جماعية للسلام والازدهار.

ويتمثل الجانب الخامس والأخير في الثقة. إن الثقة فيما بين جميع الأطراف عنصر هام في ضمان التنفيذ الذي يخصّ العلاقة بين منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

في الختام، وفي ضوء مناقشة اليوم، فإن وفد بلدي، الذي هو أيضاً عضو في لجنة بناء السلام، يرى أن من الواجب

إعادة تنشيط الدورة السنوية للجنة بوصفها منتدى دولياً يمكّن أصحاب المصلحة الشاملين لعدة قطاعات من خلق التآزر ووضع مبادرات ملموسة بشأن الحفاظ على السلام. وسيساعد هذا المنتدى على تحول الجميع من الخطابة إلى الممارسة، وعلى مساعدة البلدان على تحديد أولويات الموارد السياسية والمالية من أجل منع نشوب النزاعات بشكل استباقي.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

**السيدة رودريغث أباسكال** (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): إن التقيد الصارم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة هو واجب تتقيد به جميع الدول الملتزمة بالسلام والأمن الدوليين. فلم تجلب الحروب والنزاعات المسلحة على البشرية شيئاً سوى المعاناة الرهيبة والانتكاسات في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وهو السبب في أن منع نشوب النزاعات قد ظل دائماً هدفاً مشتركاً للمجتمع الدولي. وهذا هو السبب في أن ميثاق الأمم المتحدة يدعونا، في ديباجته، إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وممارسة التسامح والعيش معاً في سلام؛ والهدف الأساسي هو صون السلام والأمن الدوليين.

إن العديد من النزاعات التي حدثت على مدى ما يزيد عن ٧٠ عاماً منذ تأسيس الأمم المتحدة كان يمكن تلافيها لولا أن الأسباب التي أدت إليها في مناسبات عديدة كانت مرتبطة بالمصالح المتعلقة بالهيمنة. يحمل السلام المستدام في طياته القضاء على التهديدات التي تتآمر ضد الإعمال الكامل للسلام، وكذلك منع أي انتهاكات للميثاق، بما في ذلك التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو أعمال العدوان أو الحروب الساعية للسيطرة على الموارد الطبيعية، بما في ذلك الحروب غير التقليدية، التي أصبحت في السنوات الأخيرة واحدة من أخطر التهديدات لممارسة حق الشعوب في تقرير المصير.

ويفترض السلام المستقر والدائم الذي يمنع نشوب النزاعات، أولاً وقبل كل شيء، الاعتراف والاحترام الذي لا يتزعزع للمساواة في السيادة بين الدول؛ والتسوية السلمية للمنازعات الدولية؛ واحترام الاستقلال السياسي والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي قررت الأمم بحرية تطبيقها على أنفسها؛ ورفض التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد دولة أخرى.

ولا يمكن أن يوجد سلام مستدام وشامل ومستقر أو دائم ما دامت بعض البلدان تفرض التدابير القسرية الانفرادية على بلدان أخرى؛ وما دام هناك نظام اقتصادي دولي جائر وحصري؛ وما دامت اللامساواة والأنانية، وهما نتيجة العولمة الليبرالية الجديدة، تسودان مما يزيد من التمييز وكراهية الأجانب ورفع مستويات المواقف العدوانية في مذاهب الأحلاف العسكرية.

وفي حين أن من الصحيح أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق من دون السلام والاستقرار، فمن الصحيح كذلك أن السلام والاستقرار لن يتحققا من دون التنمية. ولا يمكن أن يكون هناك سلام ما دام الملايين من الناس ما زالوا متروكين للجوع والفقر والتمييز والإقصاء واليأس.

ونقر بأن لمجلس الأمن دوراً رئيسياً في صون السلام والأمن الدوليين بالنظر إلى المسؤوليات التي أناطها به الميثاق، ولهذا السبب يجب أن يكون أعضاء هذه الهيئة أيضاً أول من يعزز الحلول السلمية للنزاع وأن يظهروا مقاومة قوية وفعالة وواضحة إزاء اللجوء إلى الحرب وانتهاكات المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

إن التلاعب وازدواجية المعايير بشأن قضايا مثل الإرهاب وحقوق الإنسان، الرامية إلى إفراد البلدان النامية ونزع الشرعية عن حكوماتها الشرعية، لا تسهم في تحقيق المثل الأعلى للسلام.

ونلاحظ مع القلق تزايد ظواهر من قبيل استخدام القوة أو التهديد باستخدامها والترويج لخطط خفية لتغيير الأنظمة في البلدان النامية وإنتاج أسلحة جديدة أكثر تطورا واستمرار وجود الترسانات النووية الكبيرة وانتهاك بعض الدول لمبادئ القانون الدولي، فضلا عن التعصب والتمييز العرقي والديني. فجميع هذه الظواهر تقوض الإمكانات الحقيقية للنهوض بالسلام ومنع نشوب النزاعات.

وتحسين قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات وحلها أمر أكثر فعالية من التعامل مع العواقب الاقتصادية والاجتماعية المكلفة والمعاناة البشرية التي لا حدود لها التي تسببها الحرب. وإدراكا منا للصلة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسلام والأمن الدوليين، نعتقد أنه من المهم ضمان أن يراعي أي جهد يُبذل لتحويل الأمم المتحدة إلى أداة أكثر فعالية لمنع نشوب النزاعات وصون السلام ضرورة اتباع نهج متوازن ومتسق وشامل، نهج يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش

**السيد بن مؤمن** (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئاسة السويدية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي تمكن أعضاء الأمم المتحدة من تجديد التزامهم الجماعي بمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ونشعر بالاطمئنان إزاء بيان الأمين العام الذي أكد فيه أن أولويته الرئيسية هي السعي إلى تحقيق السلام على نحو كلي وفي جميع الميادين. ولا تزال كلماته الحكيمة تذكرنا بالعمل الشاق في هذا الصدد وأهمية منع نشوب النزاعات بوصفه قيمة، في حد ذاته، دون ضغوط سياسية خارجية لا مبرر لها. وفي هذا الصدد، نود، من منظورنا الوطني، التأكيد على خمس نقاط.

أولا، نرى أن منع نشوب النزاعات ينبغي أن يكون، أولا وقبل كل شيء، مسؤولية وطنية تدعمها مؤسسات مستجيبة وقائمة بوظائفها، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، والأهم من ذلك، التنمية المستدامة. والمشاركة النشطة من جانب جميع شرائح المجتمع، بمن في ذلك النساء والشباب، أمر أساسي في الجهود الرامية إلى تخفيف العوامل المحتملة المسببة للنزاع، فضلا عن العناصر التي تميل لأن تكون عناصر مفسدة.

ثانيا، يتعين على الأمم المتحدة القيام بدور حاسم في تيسير ورصد تنفيذ الالتزامات المتفق عليها دوليا لدعم الدول الأعضاء في الوفاء بتلك المتطلبات، استجابة لاحتياجاتها وبناء على طلبها. وقدرة الأمم المتحدة التحليلية ينبغي أن تساعد في تحديد العوامل الهيكلية أو النظمية للنزاع، بما في ذلك التحديات المتزايدة التي يشكلها التطرف العنيف وتغير المناخ والهجرة غير القانونية والجريمة المنظمة، من بين أمور أخرى.

ثالثا، إن القدرة على الفك الموضوعي لشفرات علامات الإنذار المبكر للنزاع – والتي عادة ما تتجلى في صورة الكراهية أو التعصب والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والتمييز والاضطهاد المنهجيين على أسس عرقية أو دينية، توفر ميزة للأمم المتحدة عند وضع استراتيجيات محددة السياق للمشاركة. وينبغي نشر مجموعة الأدوات الموجودة تحت تصرفها من أجل التسوية السلمية للمنازعات مع مراعاة الحقائق على أرض الواقع وبالتشاور مع الجهات الوطنية الفاعلة ذات الصلة من المجتمع المدني ومن المنظمات الإنسانية.

رابعا، على نحو ما أبرزه استعراض هيكل السلام والأمن التابع للأمم المتحدة لعام ٢٠١٥، هناك حاجة إلى إدماج استراتيجيات المنظمة للتصدي للنزاعات داخل الإطار الأوسع للحلول السياسية للنزاعات. وتدرك بنغلاديش، باعتبارها مساهما في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المتزايدة

التعقيد، الحاجة إلى أن تدير جميع الأطراف التوقعات استنادا إلى نهج شامل للحفاظ على السلام، تتولى زمامه السلطات الوطنية ويحظى بدعم دولي.

خامسا، ينبغي تلافي التجزؤ الحالي في استراتيجيات الأمم المتحدة للاستجابة من خلال العمل التدريجي في توضيح مختلف المسائل المفاهيمية وتلك المتصلة بالولايات وتعزيز المشاورات المنتظمة بين الأجهزة الرئيسية وتعبئة الموارد الكافية والمعززة، وبالتالي تجنب المنافسة والازدواجية غير الضروريتين. ويجب السعي إلى إقامة تعاون مجد مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة على نحو مشترك وبصورة استراتيجية.

ومن الجدير بالذكر أن أكثر الحصون فعالية ضد النزاعات والعداء والحروب والاستخدام غير المشروع للقوة هي تلك التي تُشيد في عقول الرجال والنساء من خلال نشر ثقافة السلام الدائم. وستواصل بنغلاديش، في عام السلام هذا وما بعده، العمل من أجل تحقيق رؤية رئيسة وزراء بلدنا الشيخة حسينة من أجل تحقيق السلام الإقليمي والدولي.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

**السيد ميسا – كوادرا** (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أثني على قرار الرئاسة السويدية لمجلس الأمن بتعميق المفهوم الواعد المتمثل في الحفاظ على السلام من خلال عقد هذه المناقشة المكرسة لأحد مكوناته الأساسية، ألا وهو، منع نشوب النزاعات. ونحيط علما بعناية بالمبادرات الهامة للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، بشأن هذا الموضوع، والتي تقدرها بيرو وتقيمها، فضلا عن المقترحات والأفكار التي قدمتها الوفود في وقت سابق اليوم.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى ثلاثة من العوامل الأساسية التي تسهم في منع نشوب النزاعات بمزيد من الكفاءة، وهي: تحقيق الاستفادة المثلى من تدفق ونوعية المعلومات بشأن النزاعات الناشئة، واتباع نهج متكامل وشامل في معالجة الأسباب الهيكلية للنزاعات، والسعي إلى تجديد الالتزام السياسي.

وفيما يتعلق بموضوع المعلومات، ترحب بيرو بالتدابير الأخيرة التي أعلنها الأمين العام بمجرد توليه منصبه، التي نرى أن من بين العناصر الهامة للغاية فيها تعزيز وتحسين مركز الأمم المتحدة للعمليات وإدارة الأزمات. وتعتقد بيرو أن الغرض من تلك الأداة هو تحسين مستوى تجهيز المعلومات الواردة من مصادر موثوقة وتحليلها. وللقيام بذلك، يجب أن نعزز وحدات الاستعراض والتقييم التابعة للمنظمة، سواء في الميدان أو في المقر، من خلال تزويدها بما يكفي من رأس المال البشري والموارد اللوجستية اللازمة وزيادة استخدامنا لتكنولوجيا المعلومات.

ويعتقد وفد بلدي أيضا أن تحليل أي سلسلة أحداث واختيار الرد عليها يتطلبان دائما اتباع نهج متعدد التخصصات، تؤخذ فيه العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من العناصر في الاعتبار ويتم تقييمها على نحو شامل. وعندها فحسب، سنتمكن من معالجة تعقيدات وخصوصيات كل سيناريو ونزاع بمزيد من الكفاءة، ومن إيجاد استجابات ملائمة وحسنة التوقيت لها.

وفي ما يتعلق بالحاجة إلى منع نشوب النزاعات من خلال اتباع نهج أكثر تكاملا ومتعدد الأبعاد بقدر أكبر، ينبغي للمجلس أن يحيط علما بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأن يدعم هذه الجهود. فعلى نحو ما تقر الخطة، لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون إحلال السلام والأمن، ولا يمكن أن يستتب السلام والأمن دون تحقيق تنمية مستدامة. كما تشير خطة عام ٢٠٣٠، في جملة أمور، إلى ضرورة إقامة مجتمعات مسالمة

وعادلة لا يُهمّش فيها أحد. ويعني ذلك التزامنا بتحقيق الهدف ١٦ الذي أولته بيرو أهمية خاصة خلال المفاوضات التحضيرية. وأنا أريد التكلم بصورة أكثر تحديدا عن العوامل التي تولد العنف وانعدام الأمن والظلم، مثل عدم المساواة والفساد وسوء الإدارة والتطرف العنيف والتدفقات غير المشروعة للموارد المالية والأسلحة.

وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نذكر أنه في كانون الأول/ديسمبر، أقرت الجمعية العامة، في أحدث قراراتها بشأن استعراض سياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة (القرار ٢٤٣/٧١)، بأن التنمية المستدامة يمكن أن تؤدي دورا إيجابيا في التخفيف من أسباب النزاعات ومخاطر الكوارث والأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ المعقدة. وفي هذا الصدد، يتطلب تنفيذ استجابة عامة متكاملة مزيدا من التنسيق والتكامل بين احتياجات التنمية والحد من مخاطر الكوارث والعمل الإنساني وصون السلام. وهذا أمر ضروري، إذا كنا نسعى إلى تلبية احتياجات الجميع بفعالية وكفاءة قدر الإمكان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأخيرا، أود أن أعيد التأكيد على أن الإرادة السياسية ضرورية لتعزيز جهود منع نشوب النزاعات في ظل إعطاء الأولوية لمبدأي تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني واتباع نهج محوره الإنسان، على نحو ما يرد في خطة عام ٢٠٣٠ وكذلك في القرارين المتطابقين بشأن الحفاظ على السلام اللذين اتخذهما مجلس الأمن والجمعية العامة في نيسان/أبريل (القراران ٢٢٨٢ (٢٠١٦) و ٢٦٢/٧٠، على التوالي). إن منظومة الأمم المتحدة، بما لديها من شرعية تمنحها إياها عضويتها العالمية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مدعوة إلى الاضطلاع بدور حاسم في منع نشوب النزاعات من خلال تقديم المساعدة والدعم السياسي والتمويل اللازم من أجل إرساء الأساس لتحقيق سلام دائم. إنه دور جديد، يجري فيه للمرة الأولى الجمع بين دعائم السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان معا تحت راية الحفاظ على السلام. وتعتقد بيرو أن هذا هو أفضل نهج من الناحية العملية وأنه يتيح أفضل الفرص لتحقيق النجاح.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

**السيد دونوهيو** (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السويد على عقد مناقشة اليوم. كما أشكر الأمين العام السيد غوتيريش على توضيح التزامه القوي بمنع نشوب النزاعات وصون السلام.

يجب علينا النظر أن نعتبر اتخاذ القرارين في نيسان/أبريل العام الماضي بشأن الحفاظ على السلام (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠) نقطة تحول للأمم المتحدة. لقد كلفنا الآن بشكل جماعي بمسؤولية تقريب الأمم المتحدة مرة أخرى على نحو أوثق إلى السبب من إنشائها في المقام الأول، وهو منع نشوب الحرب، بدلاً من الاستجابة لشن الحروب، وحل النزاعات، لا مجرد إدارتها.

وأؤيد تماما البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود الآن تقديم أربع نقاط إضافية بصفتي الوطنية.

أولاً، نادراً ما ينشب النزاع بصورة مفاجئة. إن انتهاكات حقوق الإنسان وخطاب الكراهية والعنف الطائفي علامات إنذار مبكرة بنشوب النزاعات، التي كثيرا ما تكون واضحة في الأفق. ويتمثل التحدي في كيفية الاستجابة بفعالية لتلك العلامات باتخاذ إجراءات في الوقت المناسب. بيد أننا نحرز تقدما. لقد استخدم مجلس الأمن بشكل متزايد مختلف الأدوات المتاحة له، بما في ذلك الزيارات الميدانية الطارئة، وأي فئة من الاجتماعات والبيانات الأخرى، للتأكيد تأكيدا أقوى

على منع نشوب النزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مبادرة ”حقوق الإنسان أولا“ قد أتاحت اتخاذ قرارات سريعة، بما في ذلك في حالة جنوب السودان.

ومع ذلك، يمكن عمل المزيد للنهوض بالتوصيات التي قدمتها ثلاثة استعراضات في عام ٢٠١٥ والقرارات اللاحقة بشأن الحفاظ على السلام. ونود أن نرى تعزيزا لأفضل من يقدمون علامات الإنذار المبكرة بنشوب النزاعات، وتوصيات باتخاذ مجلس الأمن لإجراءات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب علينا أن نعزز المرونة والقدرة على التنبؤ بالتمويل اللازم للتدخلات التي يمكن أن تمنع نشوب النزاعات. وإذا كان التمويل يتقرر على أساس سنوي أو مخصصا على نحو محدد، تتقوض إلى حد كبير قدرتنا على التدخل المبكر بسرعة لمنع نشوب النزاعات.

ونقطتي الثانية هي أن الأسباب الجذرية للنزاع يمكن أن تكون كثيرة وبعيدة المدى. ومعالجة هذه الأسباب الجذرية هو ما يجب علينا فعله والأمر الأساسي لاستدامة السلام. فالترابط بين المسائل من قبيل القضاء على الفقر، وتحقيق السلام المستدام، وبناء الأمن البشري ومكافحة أوجه عدم المساواة يشكل الأسس الحاسمة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي عدم تناولها بمعزل عن بعضها البعض.

وفي حين أن تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ ليس في المقام الأول مسؤولية المجلس، من الواضح أن الإنجاز الناجح لأهداف التنمية المستدامة سينهي مع مرور الوقت، أو يقوض، العديد من العوامل التي تؤدي إلى نشوب النزاعات والتهديدات الأخرى للسلام والاستقرار الدوليين. وتدرك المناقشات والإحاطات الإعلامية التي تنعقد في قاعة المجلس بشكل متزايد تلك الحقيقة وتستثمر في مسائل بناء المؤسسات، والحوكمة، والنمو الاقتصادي، والهجرة، وحتى تغير المناخ.

ونحيي الأمين العام على التركيز الذي وضعه على الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. لقد شدد على أن الحفاظ على السلام لا يمكن أن يجري في فراغ. ونتطلع إلى قيادة الأمين العام والمجلس إذ نعمل جميعا معا لتنفيذ قرارات الحفاظ على السلام بالتكامل مع خطط التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

ونقطتي الثالثة هي أن النزاع يؤثر على ما هو أكثر من الأطراف المتحاربة. ولمعالجة النزاع، يجب أن نشمل الجميع، وتحديدا المدنيين. وحينما تمزق الدول والمجتمعات، فإننا بحاجة إلى الاستماع إلى منظمات المجتمع المدني وكفالة مشاركتها في تحقيق السلام الدائم. ولا بد من إشراك المرأة في جميع مراحل توالي أنشطة السلام – من الوقاية إلى مفاوضات السلام والحوكمة بعد انتهاء النزاع. وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن لدعم المبادرات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات. إن الحفاظ على السلام هدف لجميع الأجيال.

وختاما، لا يمكن المبالغة في التشديد على دور الشركاء الإقليميين. فجهودنا الرامية إلى الحفاظ على السلام ستقوض إن فشلنا في الاستفادة من خبرات وتجارب الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية.

إن الأمم المتحدة تعمل في عالم متغير باستمرار. ومن المستبعد أن من قاموا بصياغة ميثاق الأمم المتحدة قد استخدموا عبارات مثل ”الإرهاب الدولي“ و”الجهات الفاعلة من غير الدول“ أو ”عمليات المصالحة الوطنية“. ومع ذلك، وبالرغم من أن الزمن قد تغير وأن المصطلحات قد اختلفت، تظل مبادئ الميثاق بكرا ومطلقة. ولكفالة أن نصبح جميعا جزءا من أمم متحدة تحقق الغرض المنشود، يجب أن تجري مداولاتنا بشأن الحفاظ على السلام بطريقة شفافة وشاملة. ويجب علينا جميعا أن نجعل جائزة السلام والتوصل إلى تحسين لفهم كيفية تحقيق الحلول الدائمة للنزاع نصب أعيننا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

**السيدة تشيغيال** (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وفي البداية، نود أن نشكر السويد على عقد مناقشة اليوم الهامة بشأن منع نشوب الصراعات والحفاظ على السلام. وكذلك نود أن نثني على رئيس الجمعية العامة لعقد الحوار الرفيع المستوى المقبل المعنون ''بناء السلام المستدام للجميع: أوجه التآزر بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والحفاظ على السلام''، المقرر إجراؤه ٢٤ كانون الثاني/يناير.

ونود أيضا أن نحيي الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش ونشكره على قيادته الاستباقية بشأن هذه المسألة الهامة جدا. ففي العديد من تصريحاته الأخيرة، بما في ذلك مقاله الممتاز في صحيفة ''نيوزويك'' بالأمس، سلط الضوء على أوجه الترابط بين النزاع والعديد من الأسباب الجذرية: ومنها الفقر وعدم المساواة وانتهاكات حقوق الإنسان والتدمير البيئي. وفي مقال صحيفة ''نيوزويك''، ذكر أن،

> ''تغير المناخ والنمو السكاني، والتحضر السريع، وانعدام الأمن الغذائي وندرة المياه هي من بين العوامل التي تؤجج التوترات وعدم الاستقرار''

وتتفق دول المحيط الهادئ تماما مع ذلك. ويجب علينا إحياء التزامنا السياسي ومشاركتنا الدبلوماسية في التصدي للنزاعات، يجب توجيه جزء كبير من الطاقة نحو تحسين الظروف المادية للناس. فالشعوب السعيدة والآمنة والمأمونة قلما ترى ضرورة للوصول إلى الأسلحة. والتهديد الأكبر الوحيد لسلامة وأمن الأجيال الحاضرة والمقبلة هو تغير المناخ.

وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٨١/٦٣ على أن تغير المناخ قد يكون له آثار أمنية ودعت جميع الأجهزة المعنية التابعة للأمم المتحدة إلى تكثيف جهودها لمعالجة هذه المسألة. وأعقب ذلك التقرير المرجعي الذي قدمه الأمين العام السابق (A/64/350) السيد بان كي – مون المعنون، ''تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن''، الذي قدم فيه وصفا لتغير المناخ باعتباره خطرا مضاعفا وحدد انعدام الأمن الغذائي والمائي، وندرة الموارد الطبيعية، والتعرض للأحداث المتطرفة والهجرة البشرية كبعض القنوات العديدة التي ينطوي فيها تغير المناخ على إمكانية زعزعة استقرار المجتمعات.

وفي البيان الرئاسي (S/PRST/2011/15) اتفق مجلس الأمن مدركا أن تغير المناخ يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التهديدات القائمة للسلم والأمن الدوليين. منذ ٢٠١١، زاد خطر تغير المناخ زيادة خطيرة. وتحدث آثار أسرع وأشد من ما سبق أن توقعه معظم العلماء. وبالرغم من اتفاق باريس، لا تزال اتجاهات الانبعاثات الحالية بعيدة عن القدر الكافي. ويشكل تغير المناخ تهديدا غير مسبوق، وبالتالي فإننا بحاجة إلى أدوات جديدة للاستجابة. ولهذا السبب، فإن دول المحيط الهادئ تجدد دعوتها إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن.

وسيعمل الممثل الخاص للأمين العام بمسؤوليات ستشمل تقديم تقارير منتظمة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن التهديدات الأمنية المستجدة المتصلة بالمناخ؛ وتيسير التعاون الإقليمي وحل المسائل الحدودية التي قد تتأثر بتغير المناخ؛ ومساعدة البلدان الضعيفة على تقييم الظروف الوطنية المتصلة بالأمن، ووضع خطط عمل من أجل زيادة قدرتها على التكيف؛ وتحديد ورصد النقاط الحرجة التي يحتمل أن تكون خطرة على الصلة بين تغير المناخ/الأمن؛ والانخراط في الدبلوماسية الوقائية الإبداعية، حسب الاقتضاء، ودعم

حالات ما بعد انتهاء النزاع عندما يكون تغير المناخ أحد عوامل الخطر التي يمكن أن تقوض الاستقرار.

ينبغي أن تشمل النواتج الأولية للممثل الخاص للأمين العام في العامين الأولين من العمل: أولا، استكمال تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ (A/64/350)، بما في ذلك حالة تنفيذ القرار ٢٨١/٦٣ وتقييم قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للآثار الأمنية لتغير المناخ؛ ثانيا، العمل مع الهيئات العلمية ومنظمات البحوث ذات الصلة بشأن تقرير جديد يحدد ويحلل النقاط الحاسمة التي يحتمل أن تكون خطرة على الصلة بين الأمن والمناخ، إلى جانب توصيات من أجل تحسين قدرتنا على الرصد والاستجابة؛ وثالثا، تقييم المخاطر الأمنية للمناخ على البلدان الضعيفة المهتمة.

ولكي نكون واضحين تماما، لا ينبغي لتعيين الممثل الخاص للأمين العام ألا يغيّر بأي حال ولايات مجلس الأمن. ويجب احترام ولايات الهيئات والمؤسسات القائمة، وأبرزها الجمعية العامة.

إن خطر تغير المناخ أمر حقيقي. إنه خطير ويتزايد. وسوف يؤثر على حياة البلايين على مدى القرن المقبل، مهددا رفاههم، وفي بعض الحالات، حياتهم. وهو ينطوي على احتمال تقويض السلم والاستقرار العالميين بطرق لم نبدأ بفهمها سوى الآن. علاوة على ذلك، فإن الصلة بين تغير المناخ والسلام والأمن وأهداف التنمية المستدامة لا يمكن تجاهلها. ولهذه الأسباب، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ تحث جميع البلدان على دعم دعوتنا لتعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالمناخ والأمن.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

**السيدة بحوث** (الأردن): السيد الرئيس، أود أن أستهل بياني اليوم بتقديم التهنئة للسويد على انتخابها لعضوية مجلس الأمن والترحيب بكم وبوفدكم. متمنية لكم النجاح في رئاستكم للمجلس خلال هذا الشهر وفي مهامكم القادمة. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر لمعالي الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش على مداخلته القيمة والوافية صباح اليوم متمنية له النجاح والتوفيق، ومؤكدة له دعم الأردن الكامل لرؤيته وأجندته الرامية إلى تحقيق الأمن والسلام، والتزامنا في العمل بشكل وثيق معه لتحقيق هذه الأهداف. كما يضم وفد بلادي صوته إلى البيان الذي تقدمت به النرويج بالنيابة عن مجموعة الأمم المتحدة بعد ٧٠ سنة .

يعيش العالم اليوم تحت وطأة نزاعات معقدة وطويلة الأمد، توسع نطاقها وتأثيرها حتى أصبحت تتطور بشكل متسارع، يتعدى في بعض الأحيان سرعة استجابة الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي. وباتت أكثر من مجرد نزاعات تحتكم بحدود جغرافية محددة إلى تهديد للأمن والسلم العالمي. وقد تكتسي بعض المناطق، مثل منطقة الشرق الأوسط حاليا، أهمية أكبر من غيرها في ظل موجات عدم الاستقرار التي عصفت بها، والتي جعلتها أكثر عرضة للتهديدات والنزاعات، حيث تشهد منطقتنا تحديات كبيرة سياسية وأيديولوجية، وواقعا مريرا يعكس المعاناة والخوف وعدم الاستقرار الذي تعيشه شعوب المنطقة سواء كان ذلك في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو في سورية أو في اليمن أوغيرها من دول المنطقة.

وهذا يؤكد الحاجة الماسة لتحقيق الأمن والسلام المستدام في منطقة الشرق الأوسط وإيجاد حلول عادلة وشاملة لصراعاتها وقضاياها، تحقق طموحات شعوبها في العيش بكرامة وأمان. وفي ظل التهديدات المتعددة التي نواجهها اليوم من جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب وتطهير عرقي وجرائم ضد الإنسانية، فضلا عن تنامي التطرف والإرهاب اللذين باتا يهددان

كافة بقاع الأرض، ويشكلان انتهاكا لمبادئ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وكافة الأعراف ألإنسانية الأخرى، فإن مسؤولية منع النزاعات وإدامة السلام يجب أن تعكس التزاما صادقا يتجاوز البيانات والتقارير الدولية، إلى العمل الجاد والفاعل للتنفيذ على أرض الواقع، إذا ما أردنا إنقاذ أنفسنا والأجيال القادمة من آفة هذه النزاعات .

تقع المسؤولية الأساسية لمنع نشوب النزاعات على عاتق الدول، حيث تشير التجارب السابقة في مسائل منع النزاعات، أنه ولغايات النجاح في هذه الجهود، فلا بد أن تكون بقيادة جهات وطنية، لكن وفي ظل التدهور المستمر لمناخ الأمن والسلام في العالم اليوم، فإن دور الأمم المتحدة قد اصبح أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، فلا بديل من أن يصبح منع نشوب النزاعات والاستجابة المبكرة لها، هدفا تسهم بتحقيقه جميع الأجهزة والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، أو بالأحرى، الهدف الأسمى كما وصفه الأمين العام صباح اليوم. ويتوجب على الأمم المتحدة الانخراط في نهج فاعل ومؤثر يعالج في المقام الأول الأسباب الجذرية والأساسية لاندلاع النزاعات، بالتعاون مع كافة الشركاء من المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية. وفي هذا الإطار، يدعم الأردن خطة الأمين العام للسلام، وإصلاح وتفعيل الدور المناط بالأمانة العامة لتنفيذها عبر تقوية الأدوات المتاحة، كزيادة أعداد المبعوثين الخاصين وفتح المكاتب السياسية والإقليمية والبعثات السياسية، لبناء جسور الثقة بين الأطراف المتنازعة وإيجاد الحلول السياسية والمحافظة على السلم المجتمعي والمنعة ضد الأزمات قبل اندلاع العنف.

ونؤكد هنا على أهمية أن يتم العمل في مرحلة مبكرة على تحديد استراتيجيات متكاملة لبناء وإدامة السلام من خلال تطوير الأساليب المتبعة في حفظ وبناء السلام، لتتكيف وتتفاعل بشكل أفضل مع الاحتياجات المحددة لكل دولة، وهذا يشمل توفير العناصر الأساسية لإنجاح سبل الاستجابة لتحديات المرحلة الراهنة، والتي تتطلب التعامل بشكل مباشر مع التهديدات غير التقليدية التي تواجه عالمنا اليوم. ويعتز الأردن بمشاركته في عمليات حفظ السلام، انطلاقا من التزامه الإنساني والأخلاقي بالاستراتيجية الشاملة للأمم المتحدة لمنع النزاعات والاستجابة لها.

ويدعم الأردن تصميم وتطوير ولايات حفظ السلام لتكون مكملة للعمليات السياسية الوطنية وتعمل على تهيئة المناخ السلمي في المناطق المتنازعة، وتتوافق كذلك مع حجم التحديات والتهديدات التي تواجهها. وفي هذا الصدد، يقع على عاتق مجلس الأمن، وبحكم ولايته والوسائل المتعددة التي يمتلكها، دور خاص في معالجة الأزمات قبل نشوبها، وذلك من خلال تطبيق الأحكام ذات العلاقة من ميثاق الأمم المتحدة، والعمل بشكل وثيق مع الأمين العام للأمم المتحدة وتمكينه، بالسبل المتاحة لدى المجلس، للقيام بمهامه المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية والوساطة والمساعي الحميدة، التي لا بد أن تستند إلى ركائز نابعة من سنوات الخبرة الطويلة التي راكمتها الأمم المتحدة في هذا المجال. كما لا يفوتني التنويه بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في جهود الوساطة والدبلوماسية الوقائية، من خلال تسهيل مفاوضات السلام وتقديم المساعدة في مجال بناء القدرات وتوفير الخبرات الأخرى التي قد لا تتوفر لدى المنظمات الأخرى من خارج المنطقة.

يتطلب تحقيق السلام الدائم إيلاء أهمية كبيرة لكافة مكونات المجتمع دون استثناء أو تهميش أي من فئاته، خاصة فئة الشباب والنساء، الذين يحتاجون إلى منحهم الفرص الكافية للانخراط بفعالية في حل النزاعات وإدامة السلام. وقد بذل الأردن جهودا كبيرة لزيادة الوعي العالمي لوضع منهجية شاملة لتنمية الشباب والوقوف على احتياجاتهم أثناء النزاعات، وفي الفترات التي تعقبها من خلال القرار ٢٢٥٠

(٢٠١٥) الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع بشأن الشباب والأمن والسلام، وهو الإنجاز الذي يتطلب الآن دعم جميع الدول الأعضاء من أجل التنفيذ، وتضافر الجهود بشكل أكبر لتوفير الموارد اللازمة للبناء عليه وترجمته إلى إجراء ملموس.

كما يهتم الأردن بموضوع المرأة، وكذلك أيضا من أجل تحقيق أجندة التنمية المستدامة، يمهد الطريق أمام تحقيق الاستقرار والسلم والأمن الدوليين، إلا أن التحديات التي تقف عائقا أمام تنفيذ هذه الأجندة تبقى كبيرة ومتنوعة، خصوصا أمام دولة مثل الأردن، التي تأثرت ولا تزال تتأثر من النزاعات التي من حولها، مع تدفق أعداد هائلة من اللاجئين مما يشكل ضغطا كبيرا على مواردنا ومقدراتنا وفي مقدمتها التعليم والصحة والمياه والطاقة وغيرها، وهو ما يؤكد أهمية استمرار التعاون الدولي مع الأردن لمواجهة هذه التحديات وتحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته.

أخيرا، يؤكد الأردن على التزامه بمسؤولياته في إثراء قيم السلام والتسامح والمصالحة والتمكين المجتمعي، لتصبح واقعا نعيشه، لا مجرد شعارات نتغنى بها، وهو ما يتطلب التزاما جادا وإجراءات مستمره ومتضافرة لبلوره المقترحات والآمال وترجمتها إلى إجراءات عملية قابلة للتنفيذ، تنتهي بنبذ العنف والتطرف وإشاعة روح التفاهم والوئام بين الشعوب، ونتطلع في التعاون الوثيق مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة من أجل تحقيق ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بابوا غينيا الجديدة.

**السيد راي** (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن بلدي، بابوا غينيا الجديدة، أعرب عن خالص تهانينا لبلدكم، السويد، سيدي الرئيس، على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. كما نهنئ الأعضاء الجدد في مجلس الأمن، وهم تحديدا، بوليفيا وإثيوبيا وإيطاليا وكازاخستان وهولندا. ونتطلع إلى العمل مع أعضاء مجلس الأمن على تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ أميننا العام الجديد، السيد أنطونيو غوتيريش، على توليه منصبه، وأرحب به وأعرب عن ثقتنا وأطيب تمنياتنا بأن تزيد قيادته الاستراتيجية من تعزيز أعمال الأمم المتحدة من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة لنا نحن شعوب الأمم المتحدة.

ويثني وفدي أيضا على السويد عقد هذه المناقشة المفتوحة والحسنة التوقيت بشأن منع نشوب النزاع والحفاظ على السلام. إن موضوع المناقشة بالغ الأهمية بالنظر إلى المستوى غير المقبول لتزايد أعمال العنف والتدمير واستمرارها، والكارثة الإنسانية، على أيدي الدول والجهات من غير الدول على السواء، وهو للأسف أمر تمر به أنحاء كثيرة في العام اليوم. ونحن نتأثر بصورة مباشرة بالأشخاص الذين يفرون من ديارهم إما لإنقاذ أنفسهم أو للبحث عن فرص جديدة للبقاء على قيد الحياة، على نحو ما أبرزه مركز تسجيل ملتمسي اللجوء في بلدي بالذات، بابوا غينيا الجديدة.

وترحب بابوا غينيا الجديدة بالإعلان الجرئ للأمين العام الجديد الهادف إلى تعزيز السلام العالمي والحفاظ عليه، بما في ذلك منع نشوب النزاعات، بوصفه أولوية استراتيجية خلال فترة ولايته. ونشيد أيضا بمبادرة رئيس الجمعية العامة لعقد الحوار الرفيع المستوى بشأن موضوع ”بناء السلام المستدام للجميع: أوجه التآزر بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإدامة السلام“.

ولا بد أن يكون الحفاظ على السلام بوصفه برنامجا أساسيا للأمم المتحدة مدعوما بالكامل وبصورة مجدية من أعضاء مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء الأخرى بروح ميثاق الأمم المتحدة. وللأسف لا تزال السياسة الضيقة الأفق، التي ظلت عدوا للسلام والأمن العالميين، أحد المعالم البارزة

في المجلس في الأعوام الأخيرة. وكلف ذلك خسارة عدد لا يحصى من الأرواح البريئة وسبل كسب المعيشة. ولا يمكن السماح باستمرار ذلك ويلزم تغييره، وتغييره الآن.

ويرى وفد بلدي أن الأسس المتينة للحفاظ على السلام، بما في ذلك منع نشوب النزاعات، قد أرسيت بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقرارات الجمعية العامة. وهي تشمل، وآخرها في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الاتخاذ المتزامن لقرار المجلس ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢، بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة.

وما هو مطلوب الآن هو المسألة الأساسية المتمثلة في ضمان الإرادة السياسية والالتزام من أجل إحداث تحول نمطي يعترف بأهمية اتخاذ نهج متكامل وشامل نحو السلام، بما في ذلك منع نشوب النزاعات. ويجب أن يشمل ذلك إجراء الإصلاحات التي طال انتظارها وعدم كفاية الهياكل القائمة، والممارسات والسياسات؛ وتحسين الاتساق والتآزر فيما بين السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة في أعمال منظومة الأمم المتحدة، مثل لجنة بناء السلام؛ وتعبئة الموارد على مستوى مستدام ويمكن التنبؤ به؛ وتعزيز الشراكة فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وعلاوة على ذلك، من الأمور المحورية تحقيق الملكية القطرية والقيادة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

وتعلم بلدي من تجربتنا التي استمرت لعقد من الزمان للحرب الأهلية الداخلية المريرة في بوغانفيل، قبل ٢٩ عاما – وهو نزاع أودى بحياة العديد من الأرواح وسبل كسب المعيشة ولا يزال أثره ملموسا اليوم – أن الحفاظ على السلام والتمتع بفوائده يستلزم ما يلي: أولا، ضرورة استثمار الإرادة والالتزام السياسيين في إجراءات منع نشوب النزاعات قبل النزاع وأثناءه وبعده؛ ثانيا، المعالجة الكافية للأسباب الجذرية الكامنة للتوترات والنزاعات؛ ثالثا، أهمية الحوار السلمي لتسوية النزاعات؛ ورابعا، صلاحية وأهمية إشراك النساء بشكل استباقي في عمليات السلام.

وللحفاظ على السلام صلات وثيقة بالتنمية المستدامة. وفي الواقع، تقر ديباجة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأنه،

> ”لا سبيل إلى تحقيق التنمية مستدامة من دون سلام، ولا إلى إرساء السلام بدون تحقيق التنمية المستدامة“. (قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الديباجة)

وتكتسي التحديات التي يشكلها تغير المناخ لتنميتنا المستدامة وتداعياتها على السلام والأمن الدوليين أهمية خاصة لبابوا غينيا الجديدة ولغيرها من الدول الجزرية في منطقة المحيط الهادئ. وتماما كما أدى النزاع المسلح إلى النزوح الجماعي للسكان، الذي يحدث آثارا على السلام والأمن العالميين، فإن تغير المناخ يحدث آثارا سلبية مماثلة. ولا مفر من أن فقدان الأرض وانعدام الأمن الغذائي والمائي والتشريد القسري للناس من ديارهم وسعيهم لالتماس اللجوء في أماكن أخرى من جراء الآثار الكارثية للكوارث الطبيعية وارتفاع مستوى سطح البحر أمور ستؤدي تماما إلى اندلاع النزاع على الموارد الشحيحة إذا تركت بدون معالجة.

ويتفق وفدي تماما مع الملاحظات التي أبداها رئيس مجموعة الدول الجزرية في منطقة المحيط الهادئ بشأن تغير المناخ، التي لن أكررها هنا، ما عدا الإشارة مع شعور بالأسف إلى عدم اتخاذ إجراءات ملموسة أو منسقة على الصعيد الدولي لمعالجة التداعيات الأمنية لتغير المناخ.

إن مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي بموجب ميثاق الأمم المتحدة لصون السلام والأمن الدوليين، بحاجة إلى النظر

بعناية والتصرف بشكل حاسم ،قبل فوات الأوان، فيما يتعلق بالشواغل المتزايدة حيال الصلة بين تغير المناخ وآثاره الأمنية.

وأخيرا، وليس آخرا، أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به قبل وقت قصير رئيس مجموعة الدول الصغيرة الجزرية في منطقة المحيط الهادئ. وسيقدم البيان الكامل إلى الأمانة العامة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

**السيد محمد** (السودان): أتوجه إليكم بالشكر أولا، سيدي الرئيس، كما أتوجه بالتهنئة أيضا لكم ولبلدكم السويد على رئاستكم لمجلس الأمن في بداية مباشرتكم واضطلاعكم بعضوية المجلس. والتهنئة موصولة للأعضاء الجدد في المجلس، بوليفيا وإثيوبيا وإيطاليا وكازاخستان. كما أجدد التهنئة للسيد الأمين العام للأمم المتحدة وهو يستشرف شهره الأول ويباشر مهامه الكبيرة.

وأنا أعبر عن ثقتي التامة بأنكم بصفتكم رئيس مجلس الأمن لن تغفلوا أي مساهمة من مساهمات الدول، كل الدول، التي شاركت في هذه المناقشة ذات الأهمية البالغة بشأن الوقاية من النزاعات أو منع نشوبها، أرجو أن ألخص رؤيتنا لهذه المسألة الهامة التي تداعت لها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الجوانب الثمانية التالية:

أولا، فيما يتعلق بالمفهوم الشامل لمنع نشوب النزاعات، من واقع تجارب النزاعات في أنحاء العالم المختلفة، خاصة النزاعات الداخلية، فإنها لا تنحصر في الجهود المبذولة لمنع وقوعها مباشرة فحسب، بل إن منع نشوب النزاعات أصبح واقعا يشمل الآتي: أولى منع تفاقم النزاع، ثانيا، منع استمرار النزاع، وثالثا، منع استغلال النزاع.

هذا المفهوم الأوسع للمنع يلقي على الأمين العام الحائز على الحياد المطلق أعباء إضافية كبرى لكي لا يصبح النزاع ساحة للصراع على مصالح دول أخرى، بمثل ما كان في الماضي ساحة للصراع على أيديولوجيات دول أخرى.

الجانب الثاني، الصلة المباشرة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومنع نشوب النزاعات. التنمية هي ترياق النزاعات، ولعله لا يخفى عليكم أن النزاعات الداخلية من حيث انتشارها ومداها، تتناسب تناسبا طرديا مع الضعف الاقتصادي وتدني فرص التنمية. كما أرجو الإشارة إلى أن الجزاءات الاقتصادية الأحادية القسرية تجد ذات التحريم والمنع الذي يجده منع اللجوء للقوة لتسوية النزاعات. ولما كنا في الميثاق نعهد باستخدام القوة لتسوية النزاعات فقط لمجلس الأمن، فإننا نعهد فقط لمجلس الأمن أيضا باستخدام الجزاءات الاقتصادية التي حدد مجلس الأمن أغراضها، باتفاق كامل في بيانه الرئاسي S/PRST/1995/9، الصادر في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥، وفي العبارة التالية أيضا: يوافق المجلس على أن الهدف من الجزاءات الاقتصادية ليس المعاقبة، وإنما تغيير سلوك البلد.

الجانب الثالث، الإقرار بالأسباب الجذرية للنزاع. ومن الأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا التدهور البيئي والتغير المناخي الذي أدى إلى أن تلتهم الصحراء المساحات الضخمة الخضراء خاصة على الساحل الغربي لأفريقيا، الممتد حتى غرب السودان، والذي أدى إلى اندلاع النزاع في دارفور بسبب مباشر لتغير المناخ. للأسف، ورغم تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دور تغير المناخ في أزمة دارفور، إلا أن موقف الأمم المتحدة لم يتعد حتى الآن دور الإنكار الضمني، وهنا نرجو أن نبارك ونؤيد ما دعا إليه بعض الدول الأعضاء اليوم، والمتعلق بتعيين ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة معني بتغير المناخ والأمن.

الجانب الرابع، عدم استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية. وهذا مبدأ من مبادئ القانون الدولي. منذ البداية، تكون الحركات المسلحة والمتمردة في وضع ينتهك القانون

الدولي وعلى الدولة المعنية أن تجد كل عون من جانب الأمم المتحدة، ومن جانب الدول الأعضاء لإنهاء هذا الانتهاك ومنعه.

الجانب الخامس، استدامة السلام، التي يقابلها على النقيض استمرار حالة النزاع في أوضاع النزاعات الداخلية، وإذا كان الوضع العام في دولة تشهد نزاعا داخليا مسلحا، يتسم بانتهاء مظاهر النزاع العام وتدني المواجهات العسكرية، كل ذلك لا يتم إلا من خلال التوصل إلى اتفاق سلام متفاوض عليه، فإننا ننتقل مباشرة للمرحلة التالية التي نضمن من خلالها استدامة السلام. لم تتوفر الفرصة في بعض أوضاع النزاعات، كحالة الوضع في إقليم دارفور في السودان، إذ اختار بعض أعضاء مجلس الأمن أن يفرضوا بنفوذهم ولكونهم قائمين على الصياغة، أو على الأصح يختلقوا مواجهة دبلوماسية مؤسفة وعميقة.

الجانب السادس، ببساطة، إن منع انتشار الأسلحة الصغيرة يعني منع نشوب النزاعات في حالة النزاعات الداخلية، ولما كان منع نشوب النزاعات في مفهومها الشامل عملية مستمرة، كما أوضحنا، فإن المرحلة التي تأتي مباشرة بعد إنهاء النزاع، بموجب اتفاق تضمنه الأمم المتحدة، هي مرحلة التسريح ونزع السلاح والإدماج، وهنالك أيضا الجانب السابع، دور الجمعية العامة والدور الثامن دور الأمانة العامة للأمم المتحدة، ونحن سعداء بوضع السيد الأمين العام غوتيريش الوقاية من نشوب النزاعات على قمة أولوياته.

أختتم بما قاله المفكر ورئيس الجمهورية التشيكية السابق فكلاف هافل:

”يجب علينا أن نقر بأننا نرتبط بأبعد من الوقت الحاضر والمكان الحالي، وبأننا نرتبط بالعالم ككل، وإلى الأبد. وعلينا الإقرار أنه، عندما لا نجسد مصالحنا العالمية التي تتجاوز الفرد وتتجاوز ما هو دنيوي، فإننا لا نخدم مصالحنا الخاصة والمحلية والفورية“.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

**السيد عليبيف** (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): حرصا على الوقت، سأدلي بنسخة مختصرة من بياني، الذي سيتم تعميم نصه الكامل.

يود وفد بلدي أن يشكر الرئاسة السويدية على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الموضوع المهم والملح المتمثل في منع نشوب الصراعات والحفاظ على السلام. ونحن ممتنون أيضا للأمين العام على ملاحظاته الثاقبة. وتقدر أذربيجان تقديرا كبيرا وتدعم دعما كاملا النداء الذي وجهه من أجل السلام في ١ كانون الثاني/يناير. وسيكون بلدي شريكا فاعلا وقويا في الإسهام بصدق في الجهود المشتركة التي تبذلها المنظمة لجعل عام ٢٠١٧ عاما للسلام.

ويشكل مبدأ التسوية السلمية للمنازعات أحد الركائز الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والنظام القانوني الدولي. ويتجلى هدفه الأساسي في ضمان التزام الدول باحترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لبعضها البعض، وأن تمتنع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في العلاقات الدولية. لا ينص القانون الدولي على أن نعمل على تحقيق نتائج ناجحة من خلال منع نشوب النزاعات أو تسويتها فحسب، ولكن أيضا على أن يتم تحقيق تلك النتائج من خلال عملية تنسجم مع المعايير المحددة. وبدون ذلك، لا يمكن لأي حل أن يوفر الأسس اللازمة لتحقيق السلام المستدام والاستقرار على المدى الطويل.

وينبغي على سبيل الأولوية، إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، ولا

سيما القرارات المتعلقة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وتسويتها. ومن المهم أيضا التأكيد على دور سيادة القانون في إقامة سلام مستقر ودائم. ولا يمكن لأحد أن يتجاهل الضرورة حاسمة لتسليط الضوء على الوقائع الحقيقية ومكافحة الإفلات من العقاب. يجب أن تكون هذه الجهود خالية من الانتقائية والنُهج ذات الدوافع السياسية، مهما بدا ذلك صعبا أو حتى غير واقعي.

وقد أدى عدوان أرمينيا المستمر على بلدي إلى استيلائها على جزء كبير من أراضي أذربيجان، بما في ذلك منطقة ناغورنو كاراباخ وسبع مناطق مجاورة وبعض الجيوب. وقد أودى بحياة عشرات آلاف الأشخاص، ودمر المدن وسبل العيش، وأسفر عن الطرد القسري لأكثر من مليون أذربيجاني من ديارهم وممتلكاتهم. وقد ارتكبت انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأعمال إبادة جماعية خلال الصراع.

يصادف الشهر المقبل الذكرى الخامسة والعشرين للجريمة البشعة التي ارتكبتها القوات المسلحة الأرمينية والقوات التابعة لها ضد المدنيين والمدافعين عن بلدة خوجالي في إقليم ناغورنو كاراباخ في أذربيجان. ويشكل ما حدث في خوجالي خلال شهر شباط/فبراير ١٩٩٢، أكبر مذبحة في الصراع. وفي العام التالي، اعتمد مجلس الأمن أربعة قرارات هي ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)، أدان من خلالها استخدام القوة ضد أذربيجان، واحتلال أراضيها، والهجمات على المدنيين وقصف المناطق المأهولة. وأيد المجلس من خلال قراراته، مبدأ احترام سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وأكد أن منطقة ناغورنو كاراباخ هي جزء لا يتجزأ من أذربيجان وطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة. وفي الوقت الذي توفرت فيه إمكانية حقيقية لوقف إراقة الدماء، وإنقاذ حياة الآلاف من الناس، والاستثمار في التنمية والازدهار، واصلت أرمينيا سياستها التوسعية.

و لم يتغير سوى القليل جدا منذ ذلك الحين، هذا إذا كان قد تغير شيء أصلا. ولا تزال مطالب مجلس الأمن القائمة على المبادئ من دون تنفيذ، و لم تسفر جهود الوساطة التي بذلتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لنحو ٢٥ عاما حتى الآن عن نتائج تذكر. وترفض أرمينيا بإصرار الشروع في مفاوضات سلام حقيقية، وتعرقل عملية تسوية النزاع، وتلجأ بانتظام إلى العديد من الاستفزازات الرامية إلى تصعيد الوضع في منطقة النزاع، ومحاولة ترسيخ الوضع الراهن. وتتمثل الطريقة الوحيدة للتوصل إلى حل دائم ومستمر في ضمان الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات المسلحة الأرمينية من إقليم ناغورنو كاراباخ وغيرها من الأراضي المحتلة في أذربيجان.

وذلك هو ما يطالب به القانون الدولي ومجلس الأمن.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد بيغيتش** (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشاطر الآخرين تهنئة السويد على توليها رئاسة مجلس الأمن.

لقد أدلى وكيل وزير خارجية فنلندا ببيان مشترك باسم مجموعة أصدقاء الوساطة ورئيسيها المشاركين: تركيا وفنلندا. وأيدت تركيا أيضا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي. وأدلي الآن بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تعرب تركيا عن تقديرها وتسهم حقا في الجهود الرامية إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي ذلك الصدد، تبيّن الجهود المتجددة التي نبذلها بالتعاون مع شركائنا لمعالجة الأزمة في سورية، بما في ذلك معاناة السكان، ضرورة المشاركة السياسية الفعالة، فضلا عن

التكلفة الباهظة المترتبة عن عدم تلك المشاركة. وينبغي أن يكون نزع فتيل التوترات قبل تصاعدها إلى نزاع عنيف مسار عملنا الأول في الحفاظ على السلام وتحقيق الاستقرار، وينبغي للدول الأعضاء أن تلتزم بذلك الهدف.

ويجب معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل، في أي مسعى لأجل الحفاظ على السلام، ويجب أيضا معالجة التظلمات الطويلة الأجل، وينبغي إتاحة آفاق الأمن والتنمية والعدالة للجميع.

لقد أيدت تركيا التوصيات الرئيسية لاستعراضات الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بأولوية الحلول السياسية وضرورة منع نشوب النزاعات، فضلا عن الوساطة. وبناء على ذلك، فإننا نرى ميزة كبيرة في منع نشوب النزاعات، ولا سيما من خلال الوساطة الفعالة. ومع ذلك ترى بعض الدول الأعضاء أن من شأن اتخاذ الإجراءات الوقائية دون موافقة الأطراف أن يؤدي إلى تدخلات سابقة لأوانها، وأن من شأن هذه التدخلات أن تقوض آفاق التوصل إلى حل سلمي في نهاية المطاف. وينبغي أن نسلّم جميعا بتلك الشواغل، ونعمل على استكشاف سبل التصدي لها، وخاصة عند السعي إلى اتخاذ مبادرات جديدة.

لقد جعلت الأيديولوجية السياسية المعقدة والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، علاوة على التهديدات غير المتماثلة والإرهاب منع نشوب النزاعات وحلها أكثر صعوبة من ذي قبل. وبالمثل، يؤدي البعد الإنساني للنزاعات والمشاكل المتعلقة باللاجئين إلى تعقيد الحالة الراهنة. وتقتضي تلك العوامل التصدي لكل حالة من حالات النزاع حيثما كان الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لا يقل أهمية عن تحليل النزاعات ووضع العمليات الشاملة على نحو سليم. وفي غضون ذلك، فإن بوسع الأجهزة المسؤولة في الأمم المتحدة، إلى جانب الأمانة العامة، إيجاد المزيد من السبل الفعالة لتعزيز قدرة الدبلوماسية الوقائية لمنظمتنا. ولا ريب في أن المساعي الحميدة للأمين العام والمكاتب الإقليمية للأمم المتحدة تشكّل أدوات هامة متاحة لنا ويجب دعمها من خلال توفير الرؤية السياسية والموارد المالية اللازمة لها. ومن شأن المزيد من الشفافية والتشاور مع الدول الأعضاء أن يساعدا على تحسين الاتساق وبناء الثقة المتبادلة على نطاق المنظومة بأسرها.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

**السيد بوساه** (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لوفد السويد على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام باعتبارهما من صميم عمل الأمم المتحدة. وترى نيجيريا أنه موضوع بالغ الأهمية للبشرية جمعاء. ونعرب عن تقديرنا للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، لملاحظاته ولتحديد رؤيته المتمثلة في إعطاء الأولوية للوقاية عبر التعاون مع مجلس الأمن.

بداية، نود أن نهنئ وفود إثيوبيا، إيطاليا، بوليفيا، السويد، وكازاخستان على عضويتهم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

وحين عقدت نيجيريا مناقشة مفتوحة (انظر S/PV.6360) بشأن الدبلوماسية الوقائية في إطار مجلس الأمن في تموز/يوليه ٢٠١٠ فقد تم ذلك بدافع القلق الشديد من أن يفوق طابع النزاع قدرتنا الجماعية على التصدي له بفعالية. ونوّهنا إلى أن المجتمع الدولي ما فتئ يولي منذ فترة طويلة جدا اهتماما ضئيلا للوساطة ومنع نشوب النزاعات، وأننا عوّلنا كثيرا على الأبعاد العسكرية للسلام والأمن وخصصنا لها موارد هائلة دون معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

وبالرغم من أن الأمم المتحدة ما برحت تعمل على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، إلا أن التهديدات الأمنية

في عالمنا المعاصر هذا أصبحت أكثر تعقيدا. فنحن نعيش في عالم أصبحت فيه النزاعات العنيفة سمة شائعة جدا من سمات الحياة اليومية للكثيرين في جميع أنحاء العالم. ومن شأن الأُطر الدستورية الهشة ومحدودية الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى التفاوتات الاقتصادية أن تجعل الدول أكثر عرضة للنزاعات. وغالبا ما تكون تكلفة هذه النزاعات باهظة من حيث المعاناة البشرية والخسائر الاقتصادية على حد سواء. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما يُهدر التقدم الاجتماعي والاقتصادي المحرز بواسطة الجهود الإنمائية، هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الحرب وعمليات حفظ السلام، وما ينجم عنهما إلى أرقام مذهلة. وعليه، يجب علينا أن نركز مناقشتنا اليوم.

ويجب أن يتمثل التحدي المباشر أمامنا في كيفية معالجة تلك المسائل الرئيسية. وما فتئت أفريقيا تعطي على مر السنين ثقلا سياسيا هائلا لتطبيق استراتيجيات الدبلوماسية الوقائية من خلال وضع آليات الإنذار المبكر والوساطة. واتخذ الاتحاد الأفريقي خطوات جريئة لوضع إطار للدبلوماسية الوقائية عن طريق جهود مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وعلى الصعيد دون الإقليمي، خطت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا خطوات واسعة في هذا المجال، وبشكل أساسي عن طريق التنفيذ المستمر لإطار عملها المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك الجهود الدبلوماسية وتقصي الحقائق ونظم الإنذار المبكر. وعليه، فإن من الضروري أن تحظى تلك الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بالدعم المالي والتقني من جانب المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة.

وقد نُشرت اليوم العديد من نقاط الاتصال الفعالة في إطار منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بهذه الترتيبات التعاونية، ولا سيما من خلال المبعوثين الخاصين للأمين العام، وإدارة الشؤون السياسية، ومكاتب الأمم المتحدة الإقليمية، ولجنة بناء السلام. ويتحتم على الأمم المتحدة أن تواصل العمل مع الشركاء المعنيين في تهيئة بيئات تمكينية للتخفيف من حدة التوترات وبناء القدرات اللازمة للتدخلات الفعالة وتعزيز الحوار. واستثمرت نيجيريا الموارد اللازمة لدعم الحملة من أجل منع نشوب النزاعات، خاصة في منطقتنا دون الإقليمية. واعتمدنا استخدام الدبلوماسية الوقائية في معالجة المسائل المعقدة الناشئة عن النزاعات المسلحة.

وأشدنا أيضا بإنشاء لجنة توجيهية للنظر في التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون على نطاق شبكة الجهات الفاعلة في مجال الدبلوماسية الوقائية. وعلى المستوى العملي، غالبا ما تكون الدبلوماسية الوقائية أكثر فعالية حين تتم بعيدا عن مشهد الأحداث، وقبل نشوب التوترات وبلوغها إلى نقطة الغليان. ونعتقد أن بوسعنا أن نعزز منع نشوب النزاعات على المستويين المعياري والعملي على حد سواء. وبوسعنا أيضا توحيد نهجنا فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام والبعثات السياسية كي يتسنى تأكيد الأهمية الاستراتيجية للدبلوماسية الوقائية.

ولئن كانت مسؤوليتنا الأساسية في مجلس الأمن هي صون السلم والأمن الدوليين حقا، فإنه ينبغي النظر إلى عمل المجلس في مجال إدارة السلام والأمن الدوليين من منظور الدبلوماسية الوقائية. وإذا تسنى لنا مساعدة الدول والمجتمعات المحلية في استعادة نسيجها الاجتماعي والمؤسسي، وإذا ما تمكنا أيضا من الاضطلاع بالمهمة الجارية والمتمثلة في توفير الفرص للسكان وكفالة سبل عيشهم، فسنكون قادرين على أن نقطع شوطا طويلا صوب الحد من فرص نشوب النزاعات، بل يمكننا منع نشوب النزاعات بشكل مباشر وغير مباشر على حد سواء .

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

**السيد بيكستين دي بويتسويرفي** (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): تشكر بلجيكا رئاسة السويد على إعطائنا هذه

الفرصة معا للتفكير الاستراتيجي في مسألة ذات أهمية قصوى ومن صميم عمل منظمتنا. وأتوجه أيضا بخالص الشكر إلى الأمين العام على الإعراب عن التزامه. وإنه لمن دواعي سرورنا البالغ أنه اختار إيلاء أهمية كبيرة لهذا الموضوع خلال ولايته. ونعرب عن دعمنا الكامل لجهوده، فضلا عن تأييدنا للنهج المتكامل الذي عرضه علينا هذا الصباح.

وتؤيد بلجيكا تماما بيان الاتحاد الأوروبي، فضلا عن بيان فنلندا الذي أُدلي به باسم مجموعة أصدقاء الوساطة التي ننتمي إليها. وأود أن أبدي ملاحظات إضافية، وسأتلو نسخة مختصرة من بياني.

وينبغي أن نركز – حتى في انعدام النزاع، على بناء السلام من خلال العمل على صون حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة وسيادة القانون.

لا تحدث النزاعات بالصدفة. وفي هذا الصدد، نرى أن من المفيد مواصلة النظر في إنشاء آلية للإنذار المبكر في الأمم المتحدة، مثل تلك الموجودة في المنظمات الدولية الأخرى. إن حق الأمين العام في أن يوجه انتباه المجلس إلى حالة تشكل خطراً على السلام والأمن أمر أساسي. ونحن نرى أن الاتصالات المنتظمة بين مجلس الأمن والأمانة العامة تمثل طريقة أخرى للشروع في العمل. ويلزم تنشيط الممارسات القائمة، مثل اجتماعات استكشاف الآفاق.

إن الاستثمار في التنمية المستدامة والتعليم وحقوق الإنسان وسيادة القانون أمر بالغ الأهمية. وقد زادت ضرورة إيلاء اهتمام خاص للبلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات لضمان تحقيقها للتنمية الشاملة للجميع من خلال السلام المستدام. وعلى سبيل المثال، قررت بلجيكا أن تخصص ٥٠ في المائة من مساعدتها الإنمائية الرسمية للبلدان الهشة والأقل نمواً. وتناشد بلجيكا الجهات المانحة الأخرى أن تفعل الشيء نفسه.

خلال النزاع، يمكن اتخاذ تدابير انتقالية للاستثمار في السلام مستقبلا. ومن المهم، على سبيل المثال، بدء عملية توعية ومصالحة تستهدف ضحايا النزاع بغية تجنب إدامة العنف من جانب جيل فقد مرجعياته. وفي هذا الصدد، تكتسي إعادة تأهيل الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة وإعادة إدماجهم من خلال برامج ملائمة أهمية بالغة في الجهود الرامية إلى ضمان السلام والأمن الدائمين. واتخاذ إجراءات محددة في هذا المجال يساعد على كسر الحلقة المفرغة للعنف ويمكن أن يكون بمثابة أداة هائلة لمنع نشوب النزاعات.

إن مجلس الأمن مدعو بصورة منتظمة إلى استعراض ولايات عمليات السلام أو تعديلها أو اتخاذ قرار بإنهائها. ويمكن أن تؤدي المراحل الانتقالية الناتجة عن تلك التطورات إلى فترات هشاشة للدولة المعنية. ولذلك، تدعو بلجيكا إلى تحسين التنسيق بين إجراءات عمليات حفظ السلام وإجراءات بقية عناصر منظومة الأمم المتحدة الموجودة في الميدان، لا سيما خلال الفترات الانتقالية. وتدعو بلجيكا أيضاً إلى إعداد استراتيجيات الانتقال والخروج بطريقة مناسبة استنادا إلى العمليات السياسية، التي ينبغي أن تشمل عمليات للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن والعدالة الانتقالية وبناء المؤسسات، وكذلك بناء القدرات.

ويمكن لمجلس الأمن أن يسهم بطرق شتى في تحقيق هدف بناء السلام. ويبدأ ذلك بتضمين نصوص بياناته وقراراته المفاهيم التي تشدد على الطابع الشمولي لهذا النهج العالمي. وسواء كان الأمر يتعلّق بالنساء أو الأطفال أو الأقليات، يمكن لإشارة محددة أن تحدث تغييراً. وعلاوة على ذلك، فإن لمواقفه تأثيراً، سواء لدعم عملية وساطة أو اتفاق سلام أو لإدانة عدم إحراز تقدم. ودعم مجلس الأمن لاتفاقات أروشا للسلام مثال إيجابي على ذلك.

وأخيراً، فإن استخدام الوساطة كأداة لمنع نشوب النزاعات وحلها يجب أن يصبح أكثر منهجية. وتؤيد بلجيكا تأييداً تاماً عمل الأمين العام بشأن الوساطة وتدعو إلى زيادة قدرة المنظمات الإقليمية في هذا الميدان. وتدعو بلجيكا أيضاً إلى قيام النساء بدور نشط في عمليات الوساطة وحل النزاعات في بلدانهن. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى أن بلجيكا ستنظم، في ١٤ شباط/فبراير في بروكسل، مؤتمراً دولياً رفيع المستوى بشأن موضوع الوساطة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

**السيد إمنادزه** (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بالرئاسة السويدية وفي توجيه الشكر إلى وزيرة الخارجية فالستروم على وضع خطة طموحة جداً منذ البداية وعلى هذه المناقشة تحديدا، التي تعزز التدبر في رؤية الأمين العام.

ويود بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود بصفتي الوطنية أن أدلي بالبيان التالي.

نرحب بالأولوية المطلقة للأمين العام، والمتمثلة في إحداث طفرة في العمل الدبلوماسي من أجل السلام لحل النزاعات الجارية ومنع غيرها من الاندلاع. إن وجود رؤية شاملة واتخاذ قرارات استراتيجية من جانب القيادة الجديدة أمران حاسمان لمواجهة الموقف الجامد الذي اتخذته الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المبكرة، إلى جانب إخفاقاتها المتكررة في منع نشوب النزاعات أو تسويتها، كما رأينا في سورية وأوكرانيا وجورجيا وفي أماكن أخرى.

وترحب جورجيا بالجهود الرامية إلى بناء توافق سياسي جديد في الآراء دعماً لصون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم من خلال منع نشوب النزاعات قبل حدوثها، وهو ما يتماشى مع مفهوم الحفاظ على السلام ويؤكد على ضرورة معالجة جميع مراحل دورة النزاع. وتشاطر جورجيا الكثيرين الرأي بشأن أهمية الإجراءات المبكرة والعمل الاستباقي من جانب كيانات الأمم المتحدة، سواء في المقر أو في الميدان، على مستوى الركائز الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة، لتحديد علامات الإنذار المبكر ومعالجة المخاطر التي تواجه السلام. وأودّ أن أذكر بالتعهدات والالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في أيار/مايو ٢٠١٦ بهدف منع نشوب النزاعات، وأن أشدّد على اتفاقنا على أن الحفاظ على السلام لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال العزم المشترك والتقيد بمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

ونرى أن آفاق السلام مرتبطة ارتباطاً مباشراً بتعزيز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبتركيز المجتمع الدولي المستمر على تعزيز حقوق الإنسان. وبما أننا مؤيد قوي لزيادة مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات، فإننا نشدد أيضاً بوجه خاص على تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وإذ تشير جورجيا إلى أن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية فريدة في مجال السلام والأمن ومنع نشوب النزاعات، فإن لديها تجربتها المحزنة التي ينبغي لنا جميعاً أن نتعلم منها دروسا قيمة بشأن ما يحدث عندما يقوم عضو دائم في مجلس الأمن، وهو طرف في النزاع، على نحو منفرد باستخدام حق النقض ضد وجود بعثة مراقبين تابعة للأمم المتحدة بوصفها آلية رصد دولية. ويمكن أن يحدث ذلك مباشرة بُعيد حرب شاملة، في الوقت الذي ينبغي فيه زيادة الوجود الأمني الدولي، كما كان الحال مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في ٢٠٠٩. ومنذ ذلك الحين، ما زالت جورجيا ومنطقتا أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، الخاضعتان للاحتلال العسكري غير المشروع من

جانب الاتحاد الروسي، بعيدة تماماً عن متناول آليات الرصد الدولية. وعقب عدة موجات من التطهير العرقي، شُرد مئات الآلاف من الناس ولا تزال الحالة الإنسانية في المناطق المحتلة حرجة في غياب آليات الرصد الدولية. والناس محرومون من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، حرية التنقل. وفي ضوء تلك التجربة، تعتقد جورجيا أن حق النقض ينبغي أن يُقيّد بغية الحيلولة دون إساءة استخدامه.

وعندما يشارك أحد الأعضاء الدائمين في نزاع قيد نظر مجلس الأمن، فإنه لا يمكن أن يمارس حق النقض بتزاهة. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من منع الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان وتصاعد التزاع بشكل أكبر. وفي السياق نفسه، أيدت جورجيا أيضاً الاقتراح الفرنسي – المكسيكي المشترك المتعلق باستخدام حق النقض في مجلس الأمن، وكذلك المبادرة التي قدمتها ليختنشتاين بشأن وضع مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وقد قُدمت تلك المفاهيم إلى المجلس، وسيكون من المناسب الآن، في رأينا، وضع القواعد الإجرائية ذات الصلة بتحقيق تلك الأهداف.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنما.

**السيدة فلوريس هيريرا** (بنما) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئة الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن المنتخبين حديثاً، متمنية لهم كل التوفيق.

إننا نشهد اليوم سوابق عديدة. فهذه هي المناقشة المفتوحة الأولى لمجلس الأمن في هذا الشهر الأول من عام ٢٠١٧ تحت رئاسة السويد، وهي دولة صغيرة أعلنت حكومتها أنها مدافعة عن قضايا المرأة. ونتوجه بالشكر إلى الوزيرة فالستروم على كلماتها الافتتاحية وعلى عقد هذه الجلسة. وهذا هو أيضاً اللقاء الأول مع الأمين العام غوتيريش، الذي يشدد على أهمية الدبلوماسية الوقائية. والعقول متفتحة لسماع حجج جديدة ومبتكرة بشأن هذا الموضوع الذي يمثل بالفعل موضوعا طال أمد نقاشه.

عندما تتاح لي الفرصة كي اصطحب ضيوفي في جولة لمشاهدة الأمم المتحدة، يكون قسم المعروضات المتعلقة بتزع السلاح في الطابق الثالث الكائن وراء قاعة الجمعية العامة محطة إلزامية، حيث يوجد رسمٌ بياني يستخدم الفقاعات في عقد مقارنة بيانية واضحة جدا بين الميزانية العالمية للتسلّح والميزانية العادية للأمم المتحدة وحجم المساعدة الإنمائية الرسمية وميزانية نزع السلاح. وليس هناك شيء محبط بشأن أهداف السلام أكثر من رؤية هذه الفقاعات التي تبين إلى أي مدى أولوياتنا مقلوبة.

إن جهود المجتمع الدولي لدعم عمليات حفظ السلام يجري القيام بها في الغالب من خلال الاتفاقات العسكرية، في حين ينبغي توجيه الموارد بقدر أكبر نحو الإجراءات الرامية إلى منع نشوب التزاعات. وكما قال الأمين العام غوتيريش، فإن التنمية هي أفضل ترياق للتزاع.

إن زيادة اللجوء إلى الدبلوماسية الوقائية من شأنه أن يكفل وجود روابط بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وسوف يركز على مواطن تلاقيها. وما من مسألة تؤثر تأثيرا سلبيا على سمعة الأمم المتحدة في نظر العامة أكثر من عدم قدرتها على منع الفظائع. ومن ثم، كيف يمكننا الانتقال من جدول أعمال يركز على رد الفعل بشكل بارز في مجلس الأمن إلى جدول أعمال استباقي؟وكيف يمكننا الانتقال من رد الفعل إزاء الأزمات إلى منع نشوب التزاعات؟

إن ميثاق الأمم المتحدة يعد بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ولحسن الحظ، هناك تراجع كبير في عدد

الحروب بين الدول، ولكننا نشهد حالة حرجة في جميع أنحاء العالم بسبب تصاعد النزاعات العنيفة والمعقدة، التي تتجاوز الحدود وتؤدي إلى تشريد أعداد هائلة من الناس، وقد أدت إلى انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، مع وجود النساء والأطفال والفتيات باعتبارهم الضحايا الرئيسيين.

وتتطلب هذه الحالة، التي تختلف كثيرا عما واجهته المنظمة قبل ٧٠ عاما، اتخاذ إجراءات وقائية فعالة من جانب مجلس الأمن بوصفه الضامن للسلام. وتشير المادة ٣٣ من الميثاق إلى الصكوك المصممة من أجل تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، التي لا تستخدم بما فيه الكفاية، على نحو ما أقر به مجلس الأمن نفسه في القرار ٢١٧١ (٢٠١٤). ومن بين هذه الصكوك الاعتراف بالدور الذي تقوم به المرأة في حفظ السلام. وينبغي أن يشهد هذا الدور زيادة كبيرة.

وبالمثل، فإننا على أعتاب قيادة جديدة تتجسد في شخص الأمين العام. وبالتالي، فإن الآن هو الوقت المناسب لإرساء الأسس للتفاعل الفعال مع مجلس الأمن بحيث يعطي الأولوية للتحليل والإنذارات المبكرة، التي يمكن أن تفضي إلى وجود بعثات سياسية وقائية. وللقيام بذلك، يجب علينا تعزيز علاقتنا مع مجلس حقوق الإنسان وجعل هذه العلاقة مستمرة ووثيقة. فهذه الهيئة يمكن لها – من خلال التقارير والقرارات – أن تيسر عمل مجلس الأمن من خلال توفير الإنذارات المبكرة لانتهاكات حقوق الإنسان.

وبالنسبة للمشاكل المعقدة، لا توجد حلول أحادية المسار، بل حلول متعددة القطاعات. ولا يوجد نهج أفقي أو عمودي، بل هناك نهج قائم مصفوفي. وما برحت بنما مصرة على الحاجة إلى إحداث تغيير في النموذج بحيث يمكن أن توفر فيه الأخلاقيات المعيار الرئيسي الذي تستخدمه المنظمة من أجل إضفاء الطابع الإنساني على خططها، وتعزيز التضامن، وجعل عمل جميع هيئات الأمم المتحدة متسما بالشفافية، ولا سيما عمل مجلس الأمن.

ومن أجل منع نشوب النزاعات على نحو فعال والمضي قدما صوب تحقيق السلام الدائم، يحتاج مجلس الأمن إلى التحلي بقدرة تحليلية أقوى وأن يكون استباقيا فيما يتعلق بمنع وقوع المخاطر المحتملة. وينبغي للمجلس أن يشرك أطراف النزاعات أو الأطراف التي يحتمل أن تكون في خطر عند وضع استراتيجيات التنفيذ الشامل والرصد وتخصيص الموارد. فإشراك الأطراف في نهاية المطاف يعزز الثقة ويوفر ضمانات أقوى للسلام. وينبغي أن يكون لدى مجلس الأمن هيكل سلطة أكثر توازنا، بحيث لا تسود المصالح الضيقة، التي لا تؤدي إلا لصعوبة إجراء تحليل مستقل بحثا عن حلول. كما ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل جنبا إلى جنب مع الهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

ولدينا اليوم فرصة لوضع معايير جديدة وتهيئة رؤية تحتفظ فيها الأمم المتحدة بالقيادة في استراتيجيات شاملة لمساعدة أطراف النزاع أو الأطراف التي يحتمل أن تكون معرضة للخطر، وبالتالي ضمان تحقيق السلم والأمن الدوليين، وهو عنصر أساسي لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي نسعى بها لتغيير العالم.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

**السيد أكبر الدين** (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، والأعضاء الجدد الآخرين الذين انضموا إلى مجلس الأمن في وقت سابق من هذا الشهر. كما أود أن أشكر الأمين العام على تحديد رؤيته وأفكاره بحماس بشأن تعزيز منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في خطابه الأول أمام المجلس.

إن جدول أعمال اليوم يتعلق بأحد المقاصد الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة، أحد المقاصد الواردة في المادة الأولى. ولذلك، فإننا ممتنون لوفد السويد على المبادرة بعقد هذه المناقشة وإعداد المذكرة المفاهيمية المفيدة (S/2017/6، المرفق).

إن حكمة القول المأثور القديم، الوقاية خير من العلاج، واضحة كل الوضوح. ويقال في الأمم المتحدة إن الأمين العام السابق داغ همرشولد، وهو من بلدكم أيضا، سيدي الرئيس، هو أول من أدخل مصطلح ”الدبلوماسية الوقائية“ قبل أكثر من ٥٠ عاما في قاموسنا. ويتبادر إلى الذهن خطة السلام التي وضعها الأمين العام الأسبق بطرس بطرس غالي، التي كُشف عنها النقاب في التسعينات، باعتبارها معلما آخر في تلك الملحمة. ولكن جهود المنع قد فشلت في إرساء جذور مؤسسية ثابتة. وبالتالي، فإن هذا يثير السؤال: لماذا لم ننجح في ذلك؟هل لأننا لا نملك الأدوات المناسبة أم لأننا نستخدم الأدوات المناسبة بطريقة خاطئة؟ومن هذا المنظور فإننا نقدم بعض آرائنا.

أولا، تعتقد الهند أنه كي تطور الأمم المتحدة ثقافة منع نشوب النزاعات، فإنها تحتاج إلى الاعتراف بأن المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلام تقع على عاتق الدول الأعضاء. ويمكن للأمم المتحدة أن تكمل العمليات المحلية المنشأ في أساسها. ويعد التركيز على الصكوك والأدوات التحليلية، مثل تقصي الحقائق، ووضع الخطط، والمبادرات الدبلوماسية، وعمليات السلام، أمور قيمة، ولكنها تمثل نهجا ضيق الأفق للغاية. فيمكن لهذه الجهود – على أفضل تقدير – أن تكمل الأدوار التي تقوم بها الدول الأعضاء المعنية ومواقفها. ولكننا نوفر القليل للغاية من الموارد لتعزيز أوجه القصور المؤسسية لدى الدول الأعضاء، وفي المقابل نركز على تعزيز الترتيبات المؤسسية للأمم المتحدة.

ثانيا، لا يمكن أن تصبح الجهود الوقائية فعالة إلا إذا تمت بموافقة وتعاون الدول الأعضاء المعنية وألا تعتبر فرضا. وفي نهاية المطاف، فإن هذه الجهود تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء المعنية على بذل ما يمكن عمله وتفهم كيف يمكن القيام به. وكما يقول المثل، لا يمكنك مصافحة يد مغلولة.

ثالثا، علينا أن نتذكر أنه في حين أن الولاية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة كبيرة، لا تستطيع الأمم المتحدة القيام بكل شيء وحدها. فيمكن أن توجد – ويوجد بالفعل – جهات فاعلة على الصعيد المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي قد تكون في وضع أفضل للتعامل مع حالة ما ويمكن أن تدير المسائل بصورة أفضل. وتحتاج الأمم المتحدة إلى الاعتراف بتنوع الحالات وتوافر الصكوك، وأن تعمل مع مراعاة ذلك.

رابعا، لن يكون للحديث عن تعزيز السلام المستدام ومنع نشوب النزاعات سوى تأثير بسيط إذا لم توجد موارد لدعمه. وقرارات الحفاظ على السلام التي اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس الأمن في نيسان/أبريل من العام الماضي (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠) لم تؤد إلى التوصل لاتفاق، حتى بشأن تخصيص ١ في المائة من ميزانية حفظ السلام السنوية لتلك الأنشطة. فهل نحن الآن على استعداد لتغيير طريقة التفكير هذه؟

خامسا، يجري تعطيل النظام الدولي الثابت من خلال تحولات اقتصادية وسياسية وتكنولوجية. وحتى الدول التي أنشئت منذ أمد بعيد غير قادرة على الاستجابة بشكل كامل إلى العوامل والقوى الجديدة التي يجري إطلاق العنان لها. ويعلمنا التاريخ أن المناطق غير الخاضعة للحكم كثيرا ما تصبح سببا للمنافسة، أو مستودعات لإنبات تهديدات جديدة. بيد أنه ليس لدينا أي هيكل حوكمة عالمي في المناطق الحدودية، مثل الفضاء الإلكتروني، والفضاء الخارجي، والمحيطات. ونحن نعرض أنفسنا للخطر بتجاهلها.

سادسا، في حين أن العالم يتغير، لا يزال الهيكل المؤسسي المسؤول أساسا عن مجالي السلم والأمن جامدا. ويمثل مجلس الأمن – الذي يتخذ قرارات باسمنا ”نحن الشعوب“ – أقلية ضئيلة من سكان العالم. وإذا كان سيقوم بوضع قواعد من أجل ”الشعوب“، فإنه ينبغي أن يجسد الحقائق الجديدة بشكل كاف. إن معالجة القضايا والتهديدات والتحديات الجديدة في القرن الحادي والعشرين تتطلب أداة حديثة لا أداة قد عفا عليها الزمن. ولا يمكن لمجلس الأمن الذي فقد شرعيته أن يكون أداة فعالة للتصدي لتحديات منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

ويتطلب وضع خطة للحفاظ على السلام على أساس متين وجود استراتيجية متماسكة وشاملة. وأشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة كمساهمة لتحقيق ذلك الهدف النبيل.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

**السيد الجار الله** (الكويت): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم لمجلس الأمن في الشهر الأول من عضويتكم في المجلس، ورغم المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقكم، إلا أننا واثقون بأنها ستكون رئاسة ناجحة. كذلك أشكركم على إعداد الورقة المفاهيمية لمناقشتنا الهامة اليوم تحت عنوان ”منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام“. أود كذلك أن أهنئ الأعضاء الجدد، كل من بوليفيا، وإثيوبيا، وإيطاليا، وكازاخستان، وأتمنى لهم التوفيق خلال عضويتهم في المجلس. أشكر كذلك معالي الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على ما تفضل به اليوم من إحاطة إعلامية قيمة تشكل خارطة عمل لرؤيته تجاه مسألة منع نشوب النزاعات، آملين أن تحقق فترة ولايته كأمين عام تقدما ملموسا في تفعيل الدبلوماسية الوقائية. ونؤكد في هذا السياق حرص دولة الكويت للعمل بشكل وثيق مع معالي الأمين العام من أجل تحقيق رؤاه فيما يتعلق بالسلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم بأسره.

يواجه عالمنا اليوم مآس ومعاناة إنسانية عميقة ارتفعت حدتها خلال السنوات القليلة الماضية بشكل يدعو إلى القلق. مما أفضى إلى وجود أكثر من ١٢٨ مليون شخص متأثر بسبب النزاع والنزوح والكوارث الطبيعية في العالم، فضلا عن مليون شخص مشرد أو لاجي بسبب النزاعات والحروب. علاوة على ذلك فقد سجل النداء الإنساني الذي أطلقته الأمم المتحدة لعام ٢٠١٧ مبلغ ٢٢,٢ بليون دولار أمريكي – وهو رقم قياسي جديد – ويعد دلالة على عمق وخطورة الأزمة التي نواجهها. ونتيجة لكل هذه المعطيات وغيرها من التي تعصف بعالمنا المعاصر، فإن توقيت مناقشة موضوعنا اليوم أصبح أمرا في غاية الأهمية وفرصة لنا جميعا مع عام جديد وأمين عام جديد للعمل لتحقيق هذا المبتغى، في أن يكون عام ٢٠١٧ عاما للسلام.

شهد المجتمع الدولي ومجلس الأمن خلال الفترة الماضية تحديات جادة في التعامل مع نزاعات أكثر تشابكا وتعقيدا مما كانت عليه في السابق. مما يستدعي التعاطي مع تلك النزاعات وفقا لسبل أكثر ابتكارا وشمولية. والعمل وفقا لمبدأ الدبلوماسية الوقائية لعلاج أسس وجذور تلك النزاعات والصراعات، بما فيها الأسباب الناتجة عن قضايا اقتصادية، كالفقر والبطالة والقضايا الاجتماعية، كغياب العدالة وانتهاكات حقوق الإنسان. كما أننا مطالبون بالاستفادة من خلاصة تجارب الماضي. والتركز أكثر على منع حدوث النزاع بدلا من التعاطي مع عواقبه السياسية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية. وتحديدا عمل مجلس الأمن، والذي نعيد التأكيد على أنه مطالب بتحمل مسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين. إن التعامل مع الأزمة بعد اندلاعها بات يسبب كلفة

باهظة للمجتمع الدولي. ولا بد لي أن أشير إلى عدم قدرة المجلس في السنوات الأخيرة من معالجة قضايا هامة كثيرة، لعل أبرزها القضية الفلسطينية، التي استمرت على جدول أعمال مجلس الأمن قرابة ٧٠ عاما دون حل، والأزمة السورية، التي تدخل عامها السادس، وحصدت أرواح أكثر من ٤٠٠٠٠٠ شخص. وهي قضايا على سبيل المثال لا الحصر دليل على العجز الذي يعيشه المجلس وانشغاله بالتعامل مع الآثار الناجمة عن هذه النزاعات ومحاولة احتوائها وعدم تفاقمها.

إن الفصل السادس بأكمله من ميثاق الأمم المتحدة يتحدث عن حل النزاعات حلا سلميا وما يوضحه لسلسلة من الخطوات لتحقيق هذا الغرض. إضافة إلى أن المادة ٩٩ من الميثاق التي كفلت للأمين العام الحق في أن ينبه مجلس الأمن إلى أي مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدوليين. وهو ما يدعونا إلى التأكيد على أهمية قيام المجلس بتفعيل الأدوات المتاحة له لمنع نشوب النزاعات. وفي هذا السياق، نشدد على أهمية تذليل الصعوبات كافة وتعزيز الموارد المطلوبة للأمين العام وللأمانة العامة للتنبؤ المبكر لمنع وقوع أي نزاع محتمل وتفادي الوصول إلى تداعيات يصعب تحملها، بالإضافة إلى أهمية الدفع بتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تمتلك دورا محوريا وهاما في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

إن الطريق لتحقيق السلام الدائم هو طريق وعر وشائك. ولا يمكن المضي فيه دون تكاتف جميع الجهود والعمل وفقا لرؤية جماعية مشتركة. وإن على الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، مسؤولية تاريخية وأخلاقية للاستجابة إلى مناشدة ملايين المنكوبين حول العالم. ويتفق وفد بلدي مع ما ذكره معالي الأمين العام صباح اليوم من حاجتنا الماسة إلى العمل وفقا لنهج جديد يعزز الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات قبل وقوعها، بدلا من الاكتفاء بالاستجابة لتلك الأزمات ومحاولة احتوائها، وما يمثله هذا التحرك البطيء من كلفة مالية وسياسية وبشرية يصعب السكوت عنها.

لعله من المناسب أن أختتم بياني اليوم وخلال الرئاسة السويدية للمجلس، باقتباس من الأمين العام الراحل السيد داغ همرشولد، يؤكد فيه أن السعي وراء السلام والتقدم يجب أن يكون عملية مستمرة دون نهاية:

”إن السعي وراء تحقيق السلام والتقدم لا يمكن أن ينتهي في غضون سنوات قليلة إما بتحقيق النصر أو الهزيمة. بل إن السعي وراء تحقيق السلام والتقدم بتجاربه وأخطائه ونجاحاته وانتكاساته لا يمكن أبدا التهاون فيه أو التخلي عنه“.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

**السيد راميريث كارينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): في البداية، بالنيابة عن جمهورية فنزويلا البوليفارية، نهنئ بلدكم، سيدي، على تولي رئاسة مجلس الأمن، وكذلك الأعضاء الجدد غير الدائمين في المجلس. كما نعرب عن تقديرنا لعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة جداً وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2017/6، المرفق) التي عممت على النحو الواجب. ونشكر الأمين العام على مشاركته في هذه الجلسة، وعلى الملاحظات الهامة التي أسهم بها ونكرر التأكيد على كامل دعم وتعاون جمهورية فنزويلا البوليفارية لقيادته للمنظمة.

في السنوات الأخيرة، أدى تطور الحالة على الأرض في جميع أنحاء العالم إلى تغيير طابع النزاعات والتهديدات للسلم والأمن الدوليين، الذي أصبح اليوم لا يشمل المواجهات العدوانية فحسب، بل ويشمل الأبعاد الاقتصادية والمالية والتكنولوجية التي تؤثر سلبا على استقرار البلدان، بسبب

التحديات الجديدة التي تنتهك سيادة تلك البلدان وتتعارض مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان. إن خطورة وتعقيد التحديات تتطلب اتباع الأمم المتحدة لنهج حازمة، ولا سيما مجلس الأمن، حتى تتمكن الدول الأعضاء من الاتفاق على نهج جديدة متعددة الأطراف واستجابات مناسبة، في إطار مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بشأن الحالات التي قد تنشأ عن تلك التهديدات الجديدة لسيادة البلدان واستقلالها السياسي.

إن الأخطار المحدقة بالسلام والأمن الدوليين نتيجة للإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والنزاعات الطويلة الأمد، والحالات الاستعمارية المعلقة، وكذلك حالات العنف وعدم الاستقرار التي ظهرت في الآونة الأخيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتطلب من الدول الأعضاء إبداء الإرادة القوية والاستعداد لإدارة علاقاتها الدولية على أساس المساواة، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والالتزام بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. لم يعد خافيا أن المنظمة، وبخاصة مجلس الأمن، تتفاعل كردة فعل عندما تواجه بالنزاعات، وتفضل استخدام التدابير العسكرية القصيرة الأجل وتدابير الجزاءات بدلاً من الإجراءات السياسية التي يمكن أن تعالج الأسباب الجذرية للمشاكل. وعلاوة على ذلك، في معظم الأحيان، يشارك الأعضاء الدائمون للمجلس بشكل مباشر في النزاعات، ويقدموا الدعم العسكري والمالي لأحد الجانبين المعنيين، مما يجعل من الصعب جداً على المجلس اتخاذ إجراءات.

ولذلك، فإن التسوية السلمية للنزاعات، وتحديدا القديم منها، مثل القضية الفلسطينية والأوضاع الاستعمارية المعلقة في مناطق مختلفة من العالم، مثل مسألة الصحراء الغربية، آخر مستعمرة في أفريقيا، يجب أن تظل جانبا أساسيا من جوانب عمل المنظمة، ولا سيما مجلس الأمن، الذي يترتب على مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين التزامه الذي لا مفر منه بالتعامل مع النزاعات. وكثيرا ما يكون النظر في هذه النزاعات قد تأجل فيما يتعلق بحلها ولكنه يتوقف في المجلس بسبب تقاعس بعض الأعضاء الدائمين الذين يضعون مصالحهم الوطنية قبل العمل الجماعي الذي من شأنه تعزيز مصالح التعددية.

وتأمل هذا الواقع قد أسفر عن استمرار الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، الناجم عن احتلال إسرائيل غير القانوني لأراض دولة فلسطين. لقد مر سبعون عاما دون إعمال التطلعات المشروعة والعادلة لتقرير المصير للشعب الفلسطيني، الذي يجب الإعراب عن حقوقه في شكل دولة ذات سيادة وحرة ومستقلة، والتي قد انتهكت من قبل السلطة القائمة بالاحتلال بدعم من أعضاء مجلس الأمن. كما أننا نرى حالة مماثلة في الصحراء الغربية، التي يحتلها المغرب طوال ٢٥ عاما منذ الاستفتاء الذي أسس له القرار ٦٩٠ (١٩٩١).

وعلاوة على ذلك، فإن تسوية النزاعات وتحقيق هدف السلام المستدام تشمل مجموعة كاملة من الأنشطة السياسية والمؤسسية والتنمية الطويلة الأجل، التي تسعى إلى معالجة الأسباب العميقة للنزاعات ومنع تلك الأسباب الجذرية من الظهور على السطح أو عودتها للظهور، وكذلك تحقيق السلام الدائم.

وقد كان هيكل بناء السلام في العام الماضي موضوع التفكير بشأن الكيفية التي ينبغي أن تتناول بها الأمم المتحدة هذه المسألة. وقام بلدي، خلال رئاسته لمجلس الأمن، باغتنام تلك الفرصة للمساهمة في المناقشة من خلال عقد مناقشة مفتوحة بشأن بناء السلام في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦ (انظر S/PV.7629).

وتحقيق السلام المستدام لن يكون ممكنا إلا بقدر قيامنا بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وفي هذا الصدد، يجب أن

نركز بصورة أكبر على استئناف التنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان التي خرجت لتوها من حالات النزاع أو قد تسقط فيها القهقرى. ولا يمكننا أن ندعي أننا نقوم بالحفاظ على السلام عندما نتجاهل حاجة الشعوب للتغلب على أبسط ما تواجهه من مشاكل اجتماعية واقتصادية أساسية، والحصول على سبل كسب العيش، ووضع الأسس اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية.

ورغم أن أغلبية البلدان في حالات ما بعد انتهاء النزاع تستغرق نحو ٢٠ عام لاستعادة قدراتها، فإن التمويل الدولي ينخفض بعد مضي الأعوام الأربعة أو الثمانية الأولى. ويعزى ذلك إلى أن العديد من برامج المساعدة الثنائية أو المتعددة الأطراف تضع شروطا فيما يتعلق بنوعية الحوكمة والقدرات المؤسسية، بلدان قليلة جدا يمكنها في هذه الظروف الرهيبة أن تلبيها بصورة كاملة. ولا يمكن إيجاد القدرات بين عشية وضحاها، والحلول ليست بسيطة كما يعتقد البعض التفكير على ما يبدو، بالنظر إلى الضعف المؤسسي للبلدان الخارجة من النزاع. ومن المهم على نحو خاص تفهم الظروف الخاصة لهذه البلدان. ويجب على المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة أن تضع هذا الأمر في الاعتبار وتقدم المساعدة والمعونة بصورة أكثر مرونة واستدامة. والبلدان الخارجة من النزاع يمكن أن تستغرق وقتا طويلا لتتعافى، وتلك العملية يمكن أن تكون متأرجحة. ولكن المساعدة الدولية يجب أن تُستدام وأن تستمر على الأجل الطويل. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن به معالجة الأسباب الجذرية وكسر الحلقة المفرغة للنزاع.

ولا يسعنا إلا أن نحذر من أن أي تدخل يشجع تفكيك مؤسسات الدولة، كما حدث للأسف في العراق وليبيا وسورية، يؤدي إلى نتائج عكسية من حيث تحقيق سلام مستدام طويل الأجل، لأنه يشجع توسع الجماعات المتطرفة والإرهابية في إقليم البلد. وبالتالي، فإن إيجاد الموارد على الصعيد الوطني أمر حيوي لإحلال السلام المستدام.

وأخيرا، فإن جميع هذه الخطوات هي مفتاح إعطاء البلدان الخارجة من النزاع القدرات اللازمة لمنع أي سقوط في النزاع مجددا ولبناء سلام مستدام.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

**السيدة أرييتا مونغويا** (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): نود أن نشكر السويد على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت للغاية، ونعرب لجميع أعضاء مجلس الأمن عن أملنا في أن يكون عام ٢٠١٧ عام السلام، على نحو ما دعا إليه الأمين العام. وتأمل المكسيك أن المنظمة، تحت قيادة الأمين العام غوتيريش، ستقوم على نحو فعال وفي الوقت المناسب بمعالجة التحديات الحالية على جدول أعمال السلام والأمن الدوليين. ونحن نتفق تماما مع رؤيته المتعلقة بالربط بين ركيزتي الأمن الدولي والتنمية باعتبارها مسارا هادفا نحو المنع.

ولهذا السبب، وبالنظر إلى التطور الحالي للنزاعات المسلحة، لا بد من إجراء تغييرات عاجلة ومبتكرة على الأدوات الموجودة تحت تصرف المنظمة بغية منع نشوبها، من خلال التركيز على الأسباب الكامنة وراء هذه النزاعات.

وللأسف، فإن مجلس الأمن يسعى إلى تسوية النزاعات وإدارتها ولم يركز حقا على منع نشوبها. وقد أسفر هذا الأمر عن الارتفاع الشديد في التكاليف النقدية وفي خسائر كبيرة في الأرواح. بيد أن منع نشوب النزاعات هو أيضا مسؤولية المنظمة قاطبة. ويجب علينا أن نقوم بتحول نمطي حتى يصير الناس الذين يعيشون ويعانون حالات النزاع أو ما بعد النزاع محور السياسات العامة التي تسعى إلى تحقيق رفاه المجتمعات في الأجل الطويل.

ومشاركة الأمين العام مباشرة أو من خلال مبعوثيه أو ممثليه الخاصين أمر حيوي للإنذار المبكر من وقوع النزاعات،

ويمكن أن تكون مفتاح جهود منع نشوبها. وتمكين الأمين العام من طلب الفتاوى من محكمة العدل الدولية يمكن أن يكون أداة قيمة للدبلوماسية الوقائية التي ستعزز عمل الأمانة في إطار مقاصد الميثاق.

واتخاذ القرارين التاريخيين – قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)– أثبت أن الجمعية والمجلس ملتزمان بتوجيه عمل المنظمة على أساس السلام المستدام، وقد تم أيضا إدراج هذا المفهوم في برنامج عمل الأمين العام.

وقد أيدت المكسيك فريق أصدقاء الحفاظ على السلام، وفي هذا السياق، فإننا نتطلع إلى العمل مع الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن في السنوات المقبلة من أجل اكتساب فهم أفضل لإمكانات هذا التحدي المفاهيمي والمنهجي، لا سيما بالنظر إلى تجزئة عمل المنظمة. وهذا، بطبيعة الحال، يتطلب المشاركة النشطة والمجدية للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، فضلا عن الأمانة العامة، والوكالات، والصناديق، والبرامج، والوكالات المتخصصة، والعمليات الميدانية للأمم المتحدة.

وهذا التحول النمطي ينبغي أن يؤدي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين لا باعتبارهما غايتين في حد ذاتهما، وإنما كوسيلتين لمنع وقوع الكوارث الإنسانية والاجتماعية الناجمة عن الحروب. وهذا سيعني الانتقال من ثقافة عدم التدخل إلى ثقافة عدم اللامبالاة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالمعاناة البشرية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

**السيد كيكرت** (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): لنجعل ٢٠١٧ عاما للسلام. إن نداء الأمين العام واضح تماما. ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السام والأمن. وإذا كان يأخذ هذه المسؤولية على محمل الجد، فيجب عليه أن يحول تركيزه إلى منع نشوب النزاعات بدلا من إدارتها، لأنه عندما تندلع النزاعات، تكون المعاناة البشرية قد بدأت بالفعل.

ومنع نشوب النزاعات ضروري بقدر ما هو معروف بصعوبته. كما أنه ينطوي على الجحود، إذ أنه عندما يكون ناجحا، غالبا ما لا يثير انتباه أي أحد من عامة الناس. ومنذ تقارير عام ٢٠١٥ عن عمليات السلام، وبناء السلام، والمرأة والسلام والأمن، اكتسب مفهوم منع نشوب النزاعات بوصفه عنصرا أساسيا في تحقيق السلام المستدام زخما أكثر من أي وقت مضى. والسؤال الذي يؤرقنا جميعا هو كيف نضع ذلك المفهوم موضع التنفيذ.

وأود أن أركز على خمسة مجالات يمكن فيها للأمم المتحدة أن تصبح أكثر فعالية في منع نشوب النزاعات.

ولكي يظل مجلس الأمن موثوقا، فإن من واجبه القانوني والأخلاقي منع الفظائع الجماعية. ولذلك فإننا نشجع جميع أعضائه على دعم مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية، أو الجرائم ضد الإنسانية، أو جرائم الحرب، على النحو الذي حددها به فريق المساءلة والاتساق والشفافية، والتي وقعت عليها بالفعل ١١٢ من الدول الأعضاء.

ثانيا، لدى الأمين العام ولاية للقيام بدور استباقي في تحذير المجلس الأمن عندما يتعرض السلم والأمن الدوليان للتهديدات. ونحن نشجعه، كما فعل العديد من المتكلمين قبلي، على أن يفعل ذلك بصورة استباقية كلما كان ذلك ضروريا. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بالارتياح إزاء التغييرات التنظيمية التي قدمها الأمين العام بغية زيادة التركيز في مكتبه على منع نشوب النزاعات.

ثالثا، تقوم المنظمات الإقليمية، في إطار الفصل الثامن من الميثاق، بدورا متزايد في الوقاية وفي الحفاظ على السلام.

وستقدم النمسا في ٢٠١٧ مساهمتها من خلال رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبوصفها منظمة إقليمية أنشئت في خضم الحرب الباردة كأول منبر للتعاون في قارة منقسمة آنذاك، فإنها لا تزال تضطلع بدور حيوي في منع نشوب النزاعات ومعالجتها في المنطقة.

وفي عام ٢٠١٧، تواجه منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا العديد من التحديات التي تتفاقم بفعل انعدام الثقة وازدياد التشدد والتطرف العنيف. وستركز الرئاسة النمساوية طاقتها على استخدام الصيغ المتبعة فضلا عن قنوات الاتصال غير الرسمية والبديلة بغية النهوض بحلول تفاوضية للنزاعات في المنطقة. وسيزور وزير الخارجية كورتز نيويورك في شباط/فبراير لعرض أولويات وخطة عمل الرئاسة النمساوية الحالية أمام مجلس الأمن.

رابعا، من الضروري أن تبدأ إجراءات الوقاية الفعالة على الصعيدين الإقليمي والقطري. وليس هناك ما هو أكثر فائدة من الحضور في الميدان ومعرفة الجهات الفاعلة. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري تحقيق اللامركزية من أجل مواصلة تعزيز المكاتب الإقليمية والمنسقين المقيمين للأمم المتحدة والأفرقة التابعة لهم. وغالبا ما تكون الأسباب الجذرية للنزاع متعددة الأبعاد؛ إذ إنها قد تكون اقتصادية أو سياسية أو المتصلة بالأقليات أو الانتهاكات المستمرة لحقوق المرأة. يجب على الأمم المتحدة وشركائها أن تتمكنوا من معالجة تلك الأسباب كجزء من الجهد الأوسع نطاقا لمنع نشوب النزاعات. وفي هذا السياق، تكتسي مبادرة حقوق الإنسان أولا أهمية بالغة، لأن انتهاكات حقوق الإنسان هي علامات الإنذار المبكر للنزاعات المقبلة.

خامسا، حيث تنتشر بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة، نحن بحاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الاستباقية من أجل تكييفها مع الاحتياجات المحلية المتغيرة، وكي نحول دون تكرار نشوب النزاع بعد الانسحاب. تحتاج الشراكات بين الحكومات المضيفة والشركاء الدوليين إلى تعزيز عندما تنسحب البعثات تدريجيا، وذلك من اجل ضمان استدامة السلام. ويجب أن يصبح هيكل بناء السلام الحالي أكثر مرونة في دعم هذه الجهود.

أود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على جعل الوقاية والحفاظ على السلام أولوية لرئاستكم ولعضوية السويد في مجلس الأمن. أود أن أؤكد لكم تأييد النمسا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مولدوفا.

**السيد لوبان** (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): سأقرأ نسخة مختصرة من بياني توفيرا للوقت، كما طلبتم، سيدي الرئيس. جرى توزيع النسخة الكاملة.

كما ذكر في مجلس الأمن وفي تقرير الأمين العام الصادر عام ٢٠١٥ (S/2015/682) فهذه أوقات عصيبة للتكلم بشأن منع نشوب النزاعات، مع استمرار الفوضى والنزاعات في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك أوروبا الشرقية.

ويراقب بلدي تلك الاتجاهات بضيق لأنه سيصادف في ٢ آذار/مارس مرور ٢٥ سنة على بداية النزاع المسلح في المناطق الشرقية من جمهورية مولدوفا. ولم يكن هناك آليات إنذار مبكر في جمهورية مولدوفا في ١٩٩٢. وقد ثبتت الأهمية الحاسمة للدعم من المجتمع الدولي في ذلك الوقت. وبالتالي، وتماشيا مع القرار ٢١٧١ (٢٠١٤)، نعتقد أن آليات الإنذار المبكر الآمنة قد تحتاج إلى تلقي المزيد من الاهتمام في المستقبل بوصفها الخطوات الأولى الفعلية لمنع نشوب النزاعات. علاوة على ذلك، يستحق دور وسائط الإعلام، في هذا السياق، إجراء مناقشة منفصلة في مجلس الأمن.

وما برحت جمهورية مولدوفا، على مدى ٢٥ سنة، وبدعم من شركائها الخارجيين، تشجع إيجاد حل للنزاع في ترانسنيستريا، عاقدة العزم على التوصل إلى نتيجة سلمية ومستدامة. وتواصل السلطات المولدوفية السعي إلى منع أي تصعيد للنزاع. ومع ذلك، في ٢٠١٦، شهدنا للمرة الأولى التدريبات العسكرية التي أجراها الانفصاليون مع قوات عسكرية تابعة لدولة عضو في الأمم المتحدة. وتثبت هذه التجربة أن التدخل الخارجي كثيرا ما لا يمثل عامل استقرار. والقوات العسكرية الأجنبية لا يمكن أن تدخل أراضي مولدوفا ما لم تأذن لها الأمم المتحدة أو منظماتها في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

بدلا من ذلك، ينبغي أن تنصب الجهود التي تبذلها جمهورية مولدوفا على بناء الجسور بين المجتمعات وتهيئة بيئة مواتية للتوصل إلى حل سلمي، على أساس مبادئ الأمم المتحدة واحترام السيادة والسلامة الإقليمية. وينطبق الشيء نفسه على النزاعات الأخرى كذلك. لذلك، نعتقد اعتقادا جازما بضرورة تعديل آلية حفظ السلام القائمة في حالتنا لتتلاءم مع الحقائق الراهنة، وتحويلها إلى اتفاق، وبعثة مدنية متعددة الجنسيات. ومن شأن هذه الخطوة أن تدعم نشاطين هامين من أنشطة منع نشوب النزاعات وحلها من منظور الأمم المتحدة: زيادة دور كل من المنظمات الإقليمية وتدابير بناء الثقة. ولذلك، في حالة جمهورية مولدوفا، يمكن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن توفر الشرعية الدولية والحياد والولاية المعدة حسب الطلب التي يمكن أن تشمل، بالإضافة إلى الرصد والتحقق، الأنشطة المتصلة ببناء الثقة والنظام العام.

وفي هذا الصدد، وبدعم من الرئاسة الألمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٦، عقد اجتماع موضوعي في بافاريا يتيح المجال لإحراز تقدم في تدابير بناء الثقة التي تركز على الجانب الإنمائي لحل النزاعات، ويتم تنفيذها بدعم من الأمم المتحدة. ولذلك فإننا نغتنم هذه الفرصة للإيحاء بأن تطبيق تدابير بناء الثقة هذه على مستوى القاعدة الشعبية ينطوي على إمكانات كبيرة في جهود منع نشوب النزاعات التي تبذلها الأمم المتحدة في المستقبل، ولا سيما مع التركيز على التنمية.

وبينما تشير جمهورية مولدوفا إلى القرار ٢١٧١ (٢٠١٤)، فإنها تؤيد جمهورية الفكرة القائلة بأنه يمكن منع نشوب النزاعات من خلال إدراج فلسفة أهداف التنمية المستدامة في هذه العمليات. وما نود أن نراه ليس الحق في صياغة تلك القرارات فحسب، بل في تنفيذها. نؤيد الأمين العام الجديد في تصميمه على التصرف وفقا لذلك.

وأخيرا، فإن الدول الصغيرة في لأمم المتحدة تتابع حالات نجاح مجلس الأمن وإخفاقه فيما يتعلق بالقانون الدولي، والعديد من النزاعات الماضية والحالية التي هي إشارة واضحة إلى الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن، وإلى احترام مبادئ الأمم المتحدة للقانون الدولي التي نقبل بها جميعا. وهذا هو أحد العناصر التي يمكن أن تحسن الحوكمة لمنع نشوب النزاعات في الأمم المتحدة، ويمكن أن يعزز مكونات الأمم المتحدة في مجالات الوساطة وبناء السلام وحل النزاعات.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

**السيد المشرخ** (الإمارات العربية المتحدة): سيدي الرئيس، يسرني أن ابدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى السويد لعقد هذه المناقشة المفتوحة.

إن دولة الامارات تؤكد على أهمية موضوع مناقشة اليوم. وفي هذا الصدد، نحن ندين الاعتداء الإرهابي الآثم على دار الضيافة لوالي قندهار والذي نجم عنه إصابة سفير دولة الامارات لدى جمهورية أفغانستان الإسلامية وعدد

من الدبلوماسيين الإماراتيين الذين كانوا برفقته خلال مهمة إنسانية ضمن برنامج دولة الإمارات لدعم الشعب الأفغاني الشقيق، ومساندة أفغانستان لمنع الصراعات واستدامة السلام.

إن اجتماع اليوم يمثل خطوة أولى هامة في طريق إنشاء علاقة بناءة بين الأمين العام الجديد ومجلس الأمن. فوجود علاقة قوية وديناميكية بين الأمين العام ومجلس الأمن في ظل النظام الدولي المعقد، يشكل جزءا أساسيا في استخدام وتعزيز الاستفادة من أدوات الردع في الأمم المتحدة.

إننا نشكر الأمين العام على شرحه اليوم رؤيته بشأن تجديد الالتزام بجهود منع الصراعات على جميع مستويات المنظومة. كما نؤيد دعوته بشأن دبلوماسية السلام. ونؤكد على استعدادنا التام لدعم جهوده في هذا الصدد. لا توجد منطقة تحتاج إلى منع الصراع بصورة عاجلة أكثر من منطقة الشرق الأوسط، وهي منطقتنا التي نشعر فيها بجسامة الآثار الخطيرة الناتجة عن العنف وعدم الاستقرار.

إن الصراعات المستمرة في كل من سورية، واليمن، والعراق، وليبيا، وفلسطين، بما في ذلك صراعات أخرى مستمرة في المنطقة، تؤثر على أمن الدول القريبة والبعيدة من خلال تأجيجها لحالة عدم الاستقرار العالمي وتقويضها للأمن الدولي. لقد حان الوقت لإيجاد حلول سياسية لهذه الصراعات بهدف بناء مجتمعات مستدامة وقوية في منطقتنا. نحن نرى أن الصلة بين الأيديولوجيات المتطرفة والأعمال الإرهابية هي صلة واضحة، وإنه ينبغي التصدي لهذه الأيديولوجيات المتطرفة والأعمال الإرهابية بصورة متزامنة من خلال اتباع نهج شامل طويل الأمد. إن الخطاب المدمر والهادم للمتطرفين يتناقض تناقضا صارخا مع نموذج دولة الامارات كمجتمع عربي حديث ومتقدم، وأيضا مع منطقة الشرق الأوسط التي نراها نسيجا حيويا يضم ثقافات وخلفيات متعددة تتعايش في سلام. ولسنوات عديدة اكتفى المجتمع الدولي بإدارة الازمات الإنسانية والسياسية عن طريق التقليل من آثارها بدلا من التركيز على إيجاد حلول جذرية لهذه الصراعات ومنع حدوثها في المقام الأول. ولقد أدى عدم اتخاذ إجراءات مبكرة إلى حدوث عواقب غير مرغوبة وخلق أزمات فرعية. إن قائمة الصراعات طويلة جدا، وطبيعتها معقدة، وأطرافها غير تقليديين، وقد بلغ حجم الخسائر في الأرواح والاحتياجات الإنسانية حدا كبيرا جعل من الصعب علينا الاستمرار في تجنب مواجهة تلك الأزمات.

إن دولة الإمارات تتبع نهجا شاملا لتحقيق التنمية المستدامة وطنيا ودوليا يرتكز في محوره على الإنسان. كما نؤمن بأن الاستثمار يجب ألا يقتصر على النواحي الاقتصادية وحدها، بل يجب علينا الاستثمار أيضا في شعبنا. ونحن نقوم بذلك من خلال تشجيع النساء والشباب ليكونوا عناصر فاعلة في وقاية وحماية مجتمعاتنا، من خلال تمكينهم ومنحهم الفرص اللازمة لتحقيق أهدافهم. وفي حالات ما بعد الصراع، نركز بشكل خاص على كيفية منع تكرار الصراعات من خلال إعادة بناء المؤسسات والبنية التحتية والتأكيد على سيادة القانون.

إننا نأمل خلال هذه المرحلة الهامة أن يكون هناك مجال لتجديد الالتزام بالتعاون على المستوى المتعدد الأطراف والإقليمي والثنائي. ويسر دولة الإمارات في هذا الصدد أن تتقدم بتوصيات إلى المجلس تهدف إلى تحقيق تقدم وإحراز نتائج في جهود منع الصراعات والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

أولا، يجب على المجلس أن يعمل على تحسين عملية التشاور مع المنظمات الإقليمية والدول المعنية والاستفادة منها. فالمنظمات الإقليمية غالبا ما تكون أقرب إلى مناطق الصراع ولديها فهم معين لأبعاد الصراع.

ثانيا، الوقاية من الأزمات يجب أن تبدأ بمعالجة العوامل الجذرية المؤدية إلى حدوث العنف وعدم الاستقرار. وتكرس

دولة الإمارات جهودها لمحاربة التطرف العنيف والإرهاب، حيث نعتقد اعتقادا راسخا بأنه يتعين علينا محاربة التطرف قبل أن يتحول إلى تطرف عنيف.

ثالثا، ندعو أعضاء مجلس الأمن إلى العمل معا لتحقيق أفضل النتائج التي تعود بالنفع على العام أجمع وعلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. كما يجب على الدول الأعضاء الاستفادة بصورة كاملة من الأدوات المتاحة لها في منع الصراعات والمبينة في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، يسرني أن أهنئ بلدكم السويد على انتخابها عضوا في المجلس ، متمنيا لكم دوام التوفيق والنجاح في قيادة المجلس خلال هذا الشهر.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب لممثل دولة الإمارات العربية المتحدة عن مواساتي فيما يتعلق بالإصابات التي لحقت اليوم بزملائه في سياق الهجمات المروعة في أفغانستان.

أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

**السيد صبر الله خان** (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ السويد على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأيضا لمشاركة المتكلمين الآخرين الإشادة بوزيرة خارجية السويد ووفد بلدها على عقد مناقشة اليوم في الوقت المناسب. ونشيد مع التقدير بملاحظات الأمين العام في وقت سابق اليوم بشأن هذا الموضوع الهام، ونغتنم هذه الفرصة لنتمنى للمجلس سنة جديدة مباركة وسلمية.

وإذ نبدأ عاما جديدا، فإننا نفعل ذلك مع إدراك أننا لا نزال نعاني بصفتنا المجتمع الدولي والمنظمات المتعددة الأطراف على السواء، من حيث الموارد، في مواجهة العديد من التحديات. ومع ذلك، فإن التصدي لتلك التحديات ليس أمرا مستعصيا. فمعا كهيئة واحدة، وبصوت واحد، مع العزم الثابت، والأهم من ذلك، مع الإرادة السياسية، يمكننا مواجهة المستقبل وتوجيه عالمنا نحو تحقيق السلام والرخاء للجميع.

ونرحب بتحديد الأمين العام المقبل طفرة في الدبلوماسية من أجل السلام بوصفها إحدى أولوياته. ونقدر جهوده لزيادة تحسين فعالية الأمانة العامة وكفاءتها في ذلك المجال بإنشاء لجنة تنفيذية لدعم عملية صنع القرار على مستوى الإدارة العليا، مع اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز الأداء في ركيزة السلام والأمن، وإعادة تشكيل مكتب الأمين العام بغية زيادة التركيز على التكامل الاستراتيجي في جميع الركائز.

وفي ٢١ أيلول/سبتمبر العام الماضي، شاركت سري لانكا، بالترافق مع عدة بلدان أخرى، في استضافة مؤتمر ناجح لإعلان التبرعات لإعادة تمويل صندوق بناء السلام التابع للأمين العام بغية دعم جهود بناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. وما انفكت سري لانكا تعمل بشكل وثيق مع مكتب دعم بناء السلام منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، حينما منحت الحكومة الأولوية لتحقيق المصالحة والتنمية باعتبارهما برنامجين توأمين يتعين متابعتهما لتوجيه دولتنا نحو إحلال السلام الدائم.

إن التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي الناشئة عن الإرهاب والنزاعات المصحوبة بالعنف، وانتهاكات حقوق الإنسان والفقر، والمرض وتدمير الثقافات يجب أن تواجهها جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة بالعمل بهمة لإنشاء جدار وق من الأمن الجماعي، وفقا لمهام كل جهاز بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ومن أجل مواجهة تلك الظواهر، من الضروري أن نعمل كأمم متحدة واحدة.

ويحظى مجلس الأمن، بما في ذلك الأعضاء الدائمون، بمجموعة من الأدوات القوية لمعالجة مسائل السلام والأمن الدوليين، وعليه أن يستخدم تلك الأدوات بحذر وفي خدمة

قضية البشرية وحدها. وفي هذا الوقت، حينما يطل الانهماك في الشؤون الذاتية والأهمية الذاتية برأسيهما، على الأمم المتحدة أن تعزز بقوة قيمها للتماثل والإنسانية وخير الجميع.

ومن أجل التصدي للتهديدات الجديدة، على عملياتنا لحفظ السلام أيضا التكيف والحصول على القدرات المتخصصة. ومتى أمكن ذلك، ينبغي للبلدان المتلقية لحفظة السلام أن تتولى ملكية العملية. وعلينا أن نركز على بناء المؤسسات الوطنية، وتعزيز هياكل الأمن الوطني ومعالجة مسألتي العدالة التصالحية والمصالحة، إذ أريد الحفاظ على السلام. إن إرساء سيادة القانون أمر أساسي لتحقيق السلام الدائم في أعقاب التراع. كما أن من الأهمية الحيوية بمكان إدراج النساء في جميع مستويات حفظ السلام وبناء السلام. ومن المعروف جيدا أن النساء والرجال يمرون بتجربة التراع بطريقة مختلفة، ونتيجة لذلك، يفهمون السلام بصورة مختلفة.

وسري لانكا بلد قضى على الإرهاب بنجاح بعد المعاناة تحت نيره لفترة ٣٠ عاما تقريبا. واليوم شرعنا في رحلة للمصالحة والعدالة الإصلاحية والشمول والسلام الدائم. فلتعمل دولتنا بمثابة منارة أمل للعالم فيما نحن، المجتمع الدولي، نواجه التحديات العديدة المقبلة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرتغال.

**السيدة بوكارينو** (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئ جميع الأعضاء الجدد في مجلس الأمن، وبخاصة السويد بصفتها رئيس المجلس في الشهر الأول ذاته من ولايتها وعلى تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة الحسنة التوقيت بشأن تلك المسألة الملحة اليوم أكثر من أي وقت مضى.

ويتفق بياني اتفاقا كاملا مع البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

واستمعنا اليوم للسيد أنطونيو غوتيريش وهو يخاطب المجلس للمرة الأولى بصفته الأمين العام. والبرتغال تشاطر تطلعه إلى إحداث طفرة في الدبلوماسية من أجل السلام وتدعم رؤيته وأولوياته. وكما أكد الأمين العام مرارا، فإن المشاكل العالمية تتطلب حلولا عالمية، وتكمن الأمم المتحدة في صميم الجهود المتعددة الأطراف الهائلة اللازمة للتصدي بفعالية للإرهاب العالمي، وتغير المناخ، والأزمات الإنسانية المتردية والحركات الموازية للمهاجرين واللاجئين.

إن أولوية السياسة والوساطة والمنع في جميع مراحل التراعات، والشراكات الأقوى على الصعيد الوطني، وجهود منع نشوب التراعات المدفوعة وطنيا وتسوية التراعات، وتحسين بعثات الأمم المتحدة على أرض الواقع وتعزيز الفعالية والكفاءة والمساءلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة جميعا أهداف لا نزال ملتزمين بها. ونعلم جميعا أن انتهاكات حقوق الإنسان غالبا ما تكون علامة إنذار. ويجب أن تذكرنا حقوق الإنسان وحماية المدنيين والنساء والأطفال في حالات التراع المسلح، بمساعينا في الحفاظ على السلام. كما أن شحذ التركيز على الوقاية يعني زيادة التركيز بقدر أكبر على الشمول، بمشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة، بما في ذلك النساء والشباب والقيادات الدينية ومجموعات الأقليات.

ويجب أن يشمل منع اندلاع التراع والعودة إليه مجددا تمكين النساء السياسي والاقتصادي على السواء. ولا يمكن لبناء السلام والحفاظ على السلام أن ينشآ إلا من داخل المجتمعات، مما يعني الملكية الوطنية. وكثيرا ما يتطلب ذلك تقديم المساعدة في بناء القدرات الوطنية، وتعزيز المؤسسات المحلية ودعم الحوكمة الرشيدة. كما تتطلب الاستجابة المتعددة الأبعاد والعابرة للحدود إقامة الشراكات التكميلية من جميع الأنواع.

ويعرض عدم التنمية السلام والأمن للخطر، والعكس صحيح أيضا. ولذلك السبب لا بد أن تكون أولوية السياسة وتحقيق التنمية المستدامة متعاضدين باستمرار. وفي ذلك الصدد، يجب أن يشكل تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بعدا أساسيا وضروريا للحفاظ على السلام. ويتطلب إدماج ثقافة المنع والحفاظ على السلام على نطاق المنظومة بذل جهود جميع هيئات الأمم المتحدة وكياناتها في كل الركائز الثلاث ويتطلب التعاون المؤسسي الوثيق والاستباقي.

لن تكون أسرة الأمم المتحدة قادرة على التحرك بطريقة شاملة من أجل التصدي لمنع نشوب الصراعات، إلا إذا زادت إلى أقصى حد ممكن من أفضل أوجه التآزر بين هيئاتها، بما في ذلك في إطار المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

وتتطلع البرتغال أيضا للتعاون العميق والأكثر فعالية مع المنظمات الإقليمية ومع لجنة بناء السلام، الأمر الذي قد يساعد على إدخال منظور بناء السلام في مداولات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. إن لجنة بناء السلام هي أيضا في وضع جيد يمكنها من تقديم المشورة والأفكار المستبصرة الإضافية لمجلس الأمن.

إن تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والانتقال من العمل المنعزل إلى التآزر أمر حاسم لوضع الوقاية في صلب عمل الأمم المتحدة. ووفقا لذلك، فإننا نرحب كثيرا بالقرارات التي اتخذها الأمين العام بسرعة لزيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها. إننا نعيش في زمن شهد أكبر عدد من الأزمات التي لها أبعاد أمنية وإنسانية على حد سواء، ومستويات غير مسبوقة من التشرد والمعاناة الإنسانية، ويبدو من الطبيعي مطالبة الأمم المتحدة بالقيام بالمزيد وبالأفضل، حتى بموارد أقل.

وكيف يمكن لمجلس الأمن دعم منع نشوب الصراعات بشكل أكثر فعالية؟ في رأينا، فإنه يوجد تحت تصرف المجلس بالفعل، مجموعة من الأدوات التي يمكن استخدامها بشكل يفي بالغرض، بما في ذلك المناقشات مع الأمين العام، واستكشاف الآفاق، والإنذار المبكر، والإحاطات الإعلامية غير الرسمية التي تقدمها إدارة الشؤون السياسية، والاجتماعات بصيغة آريا التي تشمل مجموعة متنوعة من الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة والحوارات التفاعلية مع الشركاء الإقليميين وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، ومناقشات منتظمة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وتشكل البيانات الواضحة والمناسبة من حيث التوقيت، والمناقشات المفتوحة، والرحلات الميدانية القطرية، والمساعي التي يقوم بها المجلس وغيرها، الأدوات التي يمكن وينبغي الاستمرار في استخدامها بالكامل في دعم الدبلوماسية الوقائية.

وفي رأينا، سيؤدي أيضا الاستمرار في إصلاح أساليب عمل المجلس، بما في ذلك زيادة الشفافية وتقاسم الأعباء بين جميع الأعضاء، إلى تعزيز قدرة المجلس على التركيز على الصراع ومنع نشوب الأزمات. ويمكن أيضا للتعاون المؤسسي الفعال، والمشاورات الواسعة النطاق، والشمولية تحسين صياغة ولايات البعثات. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب الحفاظ على السلام اتباع نهج أكثر تماسكا وشمولية ومرونة، يكرس لبناء السلام وحفظ السلام.

وتقع على عاتق مجلس الأمن، المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. لكن هذه المسؤولية ليست حكرا على المجلس؛ ويتعين على جميع الدول الالتزام والمشاركة على قدم المساواة في هذه المسؤولية. بوضوح، يتعين صياغة ولايات مصممة تصميما جيدا، والتعهد بالتزامات في الأجل الطويل، والقيام بعمليات ميدانية متماسكة وأفضل تجهيزا، ونشر قوات حفظ سلام وموظفي أمم متحدة أكثر مهنية ومدربين تدريبا جيدا، إلى جانب توفير قدر أكبر من المساءلة والشفافية، لكن ذلك سيظل بعيد المنال إذا لم تتبن الدول الأعضاء بصورة جماعية وبصدق، ثقافة الوقاية، وتنخرط مع الأمم المتحدة لتحقيق نتائج بصورة فعالة في الميدان.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد منذر** (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، اسمحوا بداية أن أرحب برؤوسكم لهذه الجلسة الهامة، وأن أتوجه لكم بالتهنئة على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، كما أغتنم هذه المناسبة لأتوجه لكم بالتهنئة وللوفود الدائمة لكل من إثيوبيا وإيطاليا وكازاخستان وبوليفيا على مباشرة بلدناكم مسؤولياتها كأعضاء غير دائمين في مجلس الأمن.

يعبر وفد بلدي عن اهتمامه بمناقشة دور مجلس الأمن في مجال صون السلم والأمن الدوليين، استنادا إلى مبادئ الميثاق وأهدافه ومقاصده، وبعيدا عن الممارسات المتمثلة في ازدواجية المعايير وتسييس القضايا، وتفاقم ظاهرة الاستثمار في الإرهاب كسلاح سياسي. والتي تنتهجها حكومات دول داخل مجلس الأمن، سعيا منها لتحقيق أجندات تناقض مقاصد الميثاق، من أجل تبرير التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وانتهاك سيادتها والقضاء على استقلالها ووحدة أراضيها، الأمر الذي شكل في العقد الأخير أكبر تهديد للسلم والأمن الدوليين، وخلق بؤر نزاعات مسلحة، وتطرفا وإرهابا، والأمثلة حاضرة في أذهاننا جميعا.

إن مراجعة أرشيف قرارات الأمم المتحدة بشكل عام، وقرارات مجلس الأمن بشكل خاص تثبت بأننا لا نفتقد القرارات والآليات والولايات اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، وإنما نفتقد الإرادة السياسية لدى حكومات بعض الدول، والتي لا تزال هي وحلفاؤها يعتبرون أنفسهم أوصياء على المنظمة الدولية وسلطة فوق القانون الدولي، ويرفضون الالتزام بأحكام الميثاق ويمتنعون عن تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، فعلى الرغم من مئات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة والقرارات الأخرى الصادرة عن مجلس الأمن، لا يزال الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، قائما منذ ما يقارب النصف قرن، وعلى الرغم من القرارات المتعددة، الصادرة عن مجلس الأمن بالإجماع وبموجب الفصل السابع، في مجال مكافحة الإرهاب، والتي وفرت جميعها ولايات واسعة وصلاحيات كبيرة وإجراءات رادعة كان من المفترض أن تكفل القضاء على الإرهاب، فإن آفة الإرهاب لا تزال تستشري في عدد من أنحاء العالم.

ولا يزال بلدي سورية، يعاني من الحرب الإرهابية المفروضة عليه نتيجة عدم التزام بعض الدول بالقرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥). حيث لا يزال المقاتلون الإرهابيون الأجانب يتدفقون عبر الحدود، ولا تزال حكومات بعض الدول تقدم الدعم المالي والعسكري والسياسي المعلن للمجموعات الإرهابية، ولا تزال هذه الحكومات ترعى الفكر الإرهابي المتطرف من خلال السماح بإصدار فتاوى القتل والتدمير، وتوفير المنابر لشيوخ الفتنة ودعاة الكراهية تحت أبصار العالم، ولا تزال هذه الحكومات تقيم معسكرات لتدريب هؤلاء الإرهابيين على أراضيها، بإشراف خبراء عسكريين وأمنيين من حكومات دول بعضها أعضاء دائمون في هذا المجلس أناط الميثاق بهم مهمة صون السلم والأمن الدوليين، وأجد لزاما علي هنا، أن أوكد بأن البيانات التضليلية التي ألقتها وفود بعض هذه الدول في جلسة اليوم حول حقيقة ما يتعرض له بلدي سورية من إرهاب لم تعد تلقى آذانا صاغية من جانب المجتمع الدولي، والرأي العام العالمي الذي أدرك حقيقة تورط حكومات هذه الدول في دعم المجموعات الإرهابية المسلحة وفي نشوء ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

إن ما نحتاجه اليوم هو تطوير وتفعيل عمل الأمم المتحدة، بما يكفل الممارسة النزيهة والجادة لدورها كجهاز دولي تناط به سياسة صون السلم والأمن الدوليين، ومعالجة الأسباب

الجذرية لنشوب النزاعات المسلحة، والالتزام بالحوار والحلول السياسية وتجنب التهديد باستخدام القوة في العلاقات بين الدول، بما يكفل لشعوبنا العيش بأمن ورفاه وسلام، كما أننا نحتاج إلى الالتزام بأحكام الميثاق ومقاصده وأن نتجنب تجاوزه والتلاعب بأحكامه واستنباط مصطلحات ومفاهيم جديدة تتعارض مع أحكامه ولا تزال مثار جدل وخلاف عميقين بين الدول الأعضاء، بسبب المقاصد الخفية التي تتبناها حكومات بعض الدول الأعضاء من وراء مصطلحات كهذه مثل مصطلح التطرف العنيف الذي بادر البعض إلى طرحه حتى قبل التوافق الدولي على تعريف قانون واضح وصريح للإرهاب أو مصطلح المسؤولية عن الحماية التي تسعى حكومات بعض الدول إلى تسخيره من أجل التدخل في شؤون الدول الأخرى وانتهاك سيادتها، وبطبيعة الحال لن يكون مصطلح المعارضة المسلحة المعتدلة هو آخر المصطلحات الخطيرة والشاذة التي يسعى واضعوها إلى الانحراف بالأمم المتحدة عن مبادئها ومقاصدها.

في الختام، إن بلدي سورية لا يزال يطالب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي باتخاذ موقف واضح وحاسم يحترم الميثاق ومقاصده، من استخدام حكومات بعض الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب كأداة للضغط السياسي على بلدان العالم النامية، بما فيها بلدي، والتي تستهدف بالنتيجة المواطن في مختلف نواحي حياته وبجميع فئاته، وتحد من قدرة المجتمع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فوضع حد لهذه الإجراءات القسرية غير الشرعية يكفل في النهاية الحفاظ على مصداقية المنظمة وفعاليتها، واحترام سيادة واستقلال وسلامة الدول الأعضاء والمساواة بينها.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

**السيدة دروبيتش** (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أودّ أولاً أن أشكر الرئاسة السويدية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلي به بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الوساطة. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أبدي بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لقد تغيرت البيئة الأمنية العالمية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. والمسائل المتعددة الأبعاد، مثل الإرهاب والتطرف العنيف والهجرة غير النظامية، ما زالت تمثل تحديات تواجه المجتمع الدولي وقيمه ومبادئه العالمية. وحتى يكون قادراً على معالجة تلك التحديات وغيرها من التحديات المستقبلية، يجب التشديد على القيام بالمزيد جماعياً وعلى نحو فعال وفي الوقت المناسب. وإننا بحاجة إلى التغلب على الانقسامات السياسية وتبيان أن مجلس الأمن قادر على الاستجابة عند حدوث المعاناة الإنسانية المتردية المطولة، والظلم، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

إن النهج المتمحورة حول الإنسان والموجهة نحو التنمية هامة. وعلى جميع الحكومات أن تتحمل المسؤولية عن حماية شعوبها والحفاظ على السلام. ولكن يمكن لجميع كيانات المجتمع الدولي الأخرى – ليس الأمم المتحدة فحسب، بل أيضاً المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني – أن تفعل المزيد لدعم البلدان الأكثر ضعفاً وهشاشة، وبخاصة عن طريق تعزيز المرونة المجتمعية والهيكل الأمني.

إن الاحترام الكامل للقانون الدولي وسيادة القانون من الضرورات الحتمية لنجاح منع نشوب النزاعات وصون السلم والأمن في الدول وفيما بينها. وتعزيزهما على جميع المستويات أمر بالغ الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والقضاء

على الفقر والجوع وحماية حقوق الإنسان. ويجب أن تكون العدالة والمصالحة بين المحاور الرئيسية لجميع الأنشطة الوقائية وتلك لما بعد انتهاء النزاع. ويجب أن يكون مسعانا المشترك تحقيقهما بالوسائل السلمية، على النحو المنصوص عليه في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال المحاكم والهيئات القضائية الدولية.

ونرحب بالمشاركة في قضايا منع نشوب النزاعات في الأمم المتحدة، ونشيد بالجهود المبذولة في مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى زيادة تعزيز قدرات المنظمة. ويسرنا أن نسمع أن الطفرة في الدبلوماسية من أجل السلام ستكون إحدى الأولويات الرئيسية لولاية الأمين العام، ونقدّر عرض رؤيته اليوم عن كيفية تحقيق ذلك الهدف.

وينبغي لنا أن نحرص في المستقبل على ألا نحيد عن تعددية الأطراف. بل إننا نحتاج إلى تعزيزها، ولا سيما في الإجراءات الوقائية. ولا بدّ من زيادة التعاون وتبادل المعلومات الموثوقة بشأن الإنذار المبكر وتقييمات الأوضاع بين الجهات الفاعلة الدولية، ولا سيما مع النهج الشامل الذي يشمل المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية، وحقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون، وبناء السلام والمجالات الأخرى.

ما انفكت سلوفينيا تدافع عن الدبلوماسية الوقائية والوساطة الوقائية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وقد كرسنا في السنوات الماضية معظم جهودنا في هذا المجال من أجل تعزيز الوساطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما من خلال إبراز أولويات الإشراك الفعال للمرأة والشباب واحترام القانون الدولي وسيادة القانون. ونعتزم مواصلة السعي لتحقيق هذه الأمور في المستقبل.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أُعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

**السيد كاستانييدا سولاريس** (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): تشكر غواتيمالا وفد السويد، الذي يتولى حالياً رئاسة مجلس الأمن، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وعلى عرض المذكرة المفاهيمية (S/2017/6، المرفق) التي تستند إليها. ونرحب بالأمين العام أنطونيو غوتيريش ونشكره على بيانه الأول المقدّم إلى المجلس بصفته الأمين العام.

ونؤيد البيان الذي أدلي به في وقت سابق بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

ونتشاطر الفكرة الواردة في المذكرة المفاهيمية لرئاسة المجلس بأنه وعلى الرغم من أن ولاية المنظمة هي منع نشوب النزاعات والانخراط في مرحلة مبكرة لمنع تصعيد العنف، فإن الواقع مختلف. كما نتفق مع الفكرة القائلة بأن المجلس انشغل بشكل غير متناسب في معالجة الأزمات الحالية بدلاً من منع نشوب النزاعات في المستقبل. وكان نهجه بذلك قائماً على الاستجابة أكثر من كونه وقائياً.

وتملك المنظمة والدول الأعضاء أدوات متاحة لها فيها قاسم مشترك يتمثّل في التركيز على أولوية السياسة، مما يشير إلى أن السلام المستدام يتحقق من خلال الحلول السياسية وليس من خلال الالتزامات العسكرية والتقنية وحسب. وفي هذا الصدد، تود غواتيمالا التأكيد على أهمية العمل بطريقة شاملة على المدى الطويل للمحافظة على السلام في جميع التزامات الأمم المتحدة، قبل نشوب النزاع وأثناءه وبعده. ونشدد أيضاً على أنه يجب على الأمم المتحدة الانتقال من النهج الخطي في معالجة النزاعات إلى التركيز على الوقاية المستمرة والشاملة لعدة قطاعات والمشتركة بينها.

وعلاوة على ذلك، وفي سياق تحقيق السلام المستدام، ينبغي الإشارة إلى أن لهذا المصطلح الجديد نقاطاً مشتركة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على النحو المشار إليه في المذكرة المفاهيمية. والرسالة واضحة: لا يمكننا أن نتكلم عن

السلام دون تنمية، ولا يمكننا الحديث عن التنمية دون الحديث عن السلام.

وبالنسبة لغواتيمالا، فالسلام المستدام ذو علاقة مباشرة مع الاستثمار في تعزيز المؤسسات وإصلاح قطاع الأمن والحوكمة الرشيدة. ويكمن أحد الأمثلة على ذلك في واقع ما حصل في بلدنا من التوصل إلى اتفاق مع قطاعات المجتمع المدني المنظم الذي أسفر عن إنشاء اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، والتي هدفها الوحيد هو دعم تعزيز المؤسسات الوطنية في القطاع القضائي، ولا سيما وزارة الشؤون العامة.

وبدعم من هذه اللجنة، تقوم غواتيمالا بتعزيز مؤسساتها، وتعمل سيادة القانون بشكل أفضل ويشارك المواطنون بمزيد من النشاط، مطالبين بالمساءلة وداعمين الكفاح ضد الفساد والإفلات من العقاب. ونشدد على أن اللجنة هي أداة تعاون تم وضعها وتصميمها على يد الغواتيماليين، وتؤيدها صراحة خمس إدارات حكومية والمجتمع بوجه عام. وبالنسبة لغواتيمالا، فهذا مثال على العمل معاً لتنفيذ السلام المستدام مع شركائنا الدوليين.

إن كسر التقوقع داخل المنظمة وفيما بين الدول الأعضاء يمثل تحدياً واضحاً. ولكن من المهم العمل وفق فكرة تنفيذ الركائز الأساسية الثلاث لميثاق الأمم المتحدة معاً، بمعنى أن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان ينبغي أن تعالج بطريقة شاملة بوصفها كلاً واحداً. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجلس ألا ينتظر دائماً إدراج حالات النزاع في جدول أعماله. ونحن بحاجة إلى الاستثمار في الوقاية من أجل عدم الانتظار حتى تندلع النزاعات لاتخاذ التدابير اللازمة والملائمة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

**السيد لعسل** (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أودّ أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي مملكة السويد رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير، وأن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وعلى اختيار موضوعها. تتمتع المسائل المتعلقة بمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام حالياً بزخم إيجابي جداً، وينبغي لنا جميعاً الاستفادة من ذلك لتقديم متابعة ملموسة لدعوتكم إلى إعادة الانخراط السياسي والمالي في تلك الأولويات.

كما أهنئ الأمين العام على إحاطته الإعلامية، الأمر الذي يؤكد التزامه الراسخ بمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وأود أن أقول للأمين العام ولأعضاء مجلس الأمن أن المغرب لا يزال ملتزماً بالقيم العالمية لحل النزاعات بالوسائل السلمية والحفاظ على السلام.

إن تكاثر النزاعات وتعقيدها وعواقبها الوخيمة تجعل من الضروري مراجعة الطريقة التي تتناولها بها المنظمة. وتتيح لنا هذه المناقشة اليوم أيضاً فرصة لعرض النهج الجديدة والأجوبة على الأسئلة المتبقية لتنفيذ الرؤية التي بدأت قبل سنتين في عمليات استعراض هيكل السلام والأمن، مما أدى إلى ظهور النموذج الجديد، ألا وهو الحفاظ على السلام.

إن القرار المتعلق باستعراض هيكل بناء السلام (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) أدى إلى إعادة تعريف السلام المستدام من خلال نهج أكثر تكاملاً واستراتيجية واتساقاً، يترابط فيه الأمن والتنمية وحقوق الإنسان ترابطاً وثيقاً ويعزز كل منها الآخر. يعترف النهج الشامل بأن الحفاظ على السلام يستند، أولاً، إلى منع نشوب النزاعات والقضاء على أسبابها الجذرية من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية الاجتماعية الدائمة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان. عندئذ يصبح منع نشوب النزاعات أحد أقوى الروابط في هذه الآلية الجديدة، ألا وهو الحفاظ على السلام.

وفي كثير من الأحيان، لا تكون الأدوات المتاحة للأمين العام ومجلس الأمن الواردة في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، مثل التفاوض أو الوساطة أو التحكيم، كافية لتفادي نشوب النزاعات.

ونتيجة لذلك، فإن السياسات التقليدية لمنع نشوب النزاعات المسلحة التي لا تسعى إلا إلى خفض حدة العنف ومدته ونطاقه الجغرافي وإنهائه، في نهاية المطاف، لم تعد كافية.

والواقع أنه غالبا ما يتم تجاهل الأسباب الكامنة وراء النزاعات في مواجهة الضرورة الملحة لكفالة الاستجابة في المجالين الأمني والإنساني. ولكن عند الافتقار إلى وجود مؤسسات قوية، وسيادة للقانون، وما يكفي من قدرات الدولة على توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة، تزداد احتمالية ظهور النزاعات أو العودة إليها. وهنا نحتاج إلى وجود رؤية كلية وتناول المفهوم الجديد للحفاظ على السلام بمعناه الكامل. ووفقا لهذا النهج المبتكر، تكون الاستراتيجية التي تمكن من إنشاء ثقافة منع تتسم بالاتساق والفعالية والشرعية هي الاستراتيجية التي تتناول كل جانب من جوانب الأسباب الجذرية للنزاعات.

وللعديد من أصحاب المصلحة دور هام في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بمن في ذلك الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن ممثلي المجتمع المدني والشباب والنساء. وداخل منظومة الأمم المتحدة، تقوم مختلف الصناديق والبرامج بدور رائد في تعزيز القدرات المؤسسية للدول، شأنها في ذلك شأن المنظمات الإقليمية والمالية.

وبخلاف ذلك، هناك حاجة لعدة عناصر من أجل تطبيق مفهوم الحفاظ على السلام، من بينها إحداث تغيير في الثقافة داخل الأمم المتحدة. ونشيد بالأمين العام على الخطوات التي اتخذها بالفعل لإعادة تنظيم الإدارات المختلفة، ونعتقد اعتقادا راسخا أنها ستساعد على إعادة تنشيط أنشطة المنع وتحسين تدفق المعلومات. وهذا الوضع يجعل دور لجنة بناء السلام حاسما في العمل بمثابة جسر بين جميع الجهات الفاعلة المختلفة. ووفقا لأحدث قرار لمجلس الأمن (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) وللجمعية العامة (القرار ٢٦٢/٧٠) بشأن استعراض هيكل بناء السلام، فقد حان الوقت لتعزيز لجنة بناء السلام حتى تتمكن من أداء دورها بالكامل.

وختاما، أود أن أشاطركم اثنين من التوصيات. أولا، ترى بعض الدول الأعضاء في أنشطة المنع اعتداء على سيادة بلدانهم أو تدخلا في الشؤون الداخلية لدولهم. ولمعالجة ذلك، ينبغي أن نوضح مبادئ الإنذار المبكر وإجراءات المنع. فقبل سنوات قليلة، عانى مفهوم حماية المدنيين من نفس سوء الفهم، لكنه أصبح اليوم مبدأ مقدسا. ثانيا، وبغية كفالة نجاح الحفاظ على السلام، ينبغي أن نولي اهتماما خاصا لانتقال عملية ما من حفظ السلام إلى وجود فريق قطري. واستنادا إلى التجارب الراهنة في ليبريا، وكذلك في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، يمكن أن ننظر في إدراج تقديم دعم للأفرقة القطرية في المساهمات المالية الإلزامية بينما تكون البعثات لا تزال منتشرة، من أجل التحضير للانتقال بمجرد أن يبدأ النشر.

وأخيرا، أود أن أهنئ الأعضاء الجدد في المجلس – بلدكم، سيدي الرئيس، فضلا عن بوليفيا وإثيوبيا وكازاخستان وإيطاليا – على انتخابهم، وأن أؤكد لهم تعاوننا الكامل. وبالمثل، أتقدم بالتهنئة على نهاية مدة عضوية آخر دكتاتورية في أمريكا اللاتينية، فنزويلا. فقد شوه هذا البلد ولاية المجلس بجدول أعمال سياسي وأيديولوجي وتجاهل تام للقضايا العادلة، ولا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط. إنه معلم نصب نفسه بنفسه لتقديم دروس عن حقوق الإنسان بينما يعيش شعبه في ظل الاضطهاد والتعذيب والاختفاء القسري والسجن. إن ممثل فنزويلا يتحدث عن إجراء استفتاءات في حين رفضت

حكومته إجراء استفتاء للشعب ومنعته من التعبير عن آرائه بشكل ديمقراطي. إن وجود هذا الممثل، لهذا البلد، في مجلس الأمن يشوه صورته ويضعف المنظمة. ولحسن الحظ، أنه قد رحل. أعتذر للاستطراد في بياني، ولكنني اضطررت إلى الرد على الهجوم الذي تعرض له بلدي.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

**السيد رويت** (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهنئ السويد على الانضمام إلى مجلس الأمن وترؤس أنشطته لهذا الشهر. كما أود أن أرحب بأعضاء المجلس الجدد الآخرين، وأن أتمنى لهم النجاح في الاضطلاع بدورهم الهام.

لقد شهد المجتمع الدولي في عام ٢٠١٦ تهديدا متزايدا للإرهاب العالمي، الذي أزهق أرواح الأبرياء بشكل عشوائي من بروكسل إلى بغداد ومن باريس إلى اسطنبول. وفي إسرائيل، كان الإرهابيون الفلسطينيون مسؤولين عن شن العديد من الهجمات. فقد سقط رجال ونساء كانوا في طريقهم إلى العمل، وكذلك أطفال ومسنون كانوا ينتظرون الحافلات ليعودوا إلى منازلهم، ضحايا لعمليات إطلاق نار وطعن وغيرها من الأعمال الإرهابية البشعة. ومنذ بضعة أيام، دهس إرهابي بشاحنته مجموعة من الجنود المجتمعين في متنزه بالقدس، مما أودى بحياة يائيل يكوتيئيل، البالغة من العمر ٢٠ عاما، وشير حجاج، البالغة من العمر ٢٢ عاما، وشيرا تسور، البالغة من العمر ٢٠ عاما، وإيرز أورباخ،٢٠ عاما. تباركت ذكراهم. ونشكر الأمين العام والمجلس والعديد من البلدان التي أعربت عن تعازيها. وعلى الرغم من شرور الكراهية والإرهاب التي نواجهها، فإن إسرائيل ملتزمة – وستظل دائما ملتزمة – بطريق السلام.

لقد علمنا التاريخ أن الشجاعة والتراهة ورؤية الواقع كما هو عناصر هامة في منع نشوب النزاعات. والأهم من ذلك أنها عناصر أساسية لإرساء الأساس لتحقيق سلام دائم. ونعتقد أنها أيضا حيوية بالنسبة لعمل مجلس الأمن في سعيه لتحقيق السلم والأمن العالميين.

وفي حين أنه من الواضح أن هناك حاجة إلى التحلي بالشجاعة في حالات النزاع التي تجري في ميدان القتال، فإن التحلي بالشجاعة يكتسي أهمية أكبر لمنع نشوبها. وبالنسبة لمجلس الأمن، ينبغي أن تعني الشجاعة ألا يغض الطرف عن الإجراءات التي تمهد السبيل لنشوب نزاع في المستقبل. وينبغي أن تعني الشجاعة بالنسبة للمجلس المساواة في تطبيق المعايير والقيم الأخلاقية على الجميع، دون السماح للمصالح السياسة والخاصة بالتدخل في عمله.

ومن المحزن أن ذلك ليس هو الحال عندما ينظر المجلس في أعمال أولئك الذين يحاولون على نحو منتظم إلحاق الضرر بدولة إسرائيل. وفي الواقع، منذ اعتماد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، قام حزب الله – المعترف به دوليا باعتباره منظمة إرهابية – بمضاعفة مخزوناته من القذائف بمقدار عشرة أضعاف، وجمع أكثر من ٠٠٠ ١٥٠ صاروخ وقذيفة. ولا نزال نشهد زيادة في عدد عملاء حزب الله – الوارد وصفهم في التقارير المتعلقة بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بأنهم ”مدنيين“ – الذين يحوزون أسلحة غير مأذون بها. ولا تؤدي هذه الحالة إلا إلى زيادة التوتر في بيئة مضطربة بالفعل.

ويبدو أن الاعتبارات السياسية تقوض قدرة المجلس على تلقي تقارير دقيقة عن الحالة الحقيقية على أرض الواقع. فإذا أريد منع نشوب نزاع بين إسرائيل وحزب الله، يجب أن يعترف مجلس الأمن بالتعزيزات الخطيرة لحزب الله في جنوب لبنان، وأن يطالب حكومتي لبنان وإيران بالامتثال التام لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وقد حذرنا مجلس الأمن مرارا وتكرارا أنه عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط، بوسعنا أن نثق أنه أينما وحيثما وجد

الإرهاب توجد إيران. ونحث هذا المجلس الجديد على وضع حد لإجراءات إيران المزعزعة للاستقرار في منطقتنا وفي أنحاء العالم.

لقد ظلت العدالة، على مدى قرون، تصور كامرأة معصوبة العينين، ليمثل ذلك العنصر القانوني الأساسي في الحفاظ على السلم والنظام، وهو: الحياد. ولكن للأسف، فقد رُفعت هذه العصابة في مناسبات كثيرة للغاية عندما كان الأمر متعلقا بدولة إسرائيل. وللأسف، لقد أصبح التحيز والنفاق والمعايير المزدوجة – نفس المعايير المزدوجة التي تحدث عنها الأمين العام غوتيريش في وقت سابق اليوم – أعضاء شرفيين في المناقشات والجلسات الطويلة التي تدين إسرائيل. وتجسد المبادرة الأخيرة للمجلس – القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) – فشله في التعامل مع جميع أطراف النزاع على قدم المساواة. فإدانته للإجراءات الإسرائيلية ومحاولة تصوير أنها العقبة الرئيسية أمام تحقيق حل الدولتين يصور نوع التحيز الذي يعوق إحراز تقدم دبلوماسي حقيقي. ومن الواضح أن أوجه التحيز هذه تصيب المجلس بالشلل وتعيقه عن القيام بدور بناء في منع نشوب النزاعات.

إن الإجراءات الجريئة والمحايدة لتحقيق السلام المستدام يجب أن تستند إلى حقائق، لا إلى مجرد تصورات. وعلى غرار السجناء في قصة أفلاطون الرمزية الشهيرة عن الكهف، هناك بعض أعضاء هذه المؤسسة يرفضون رؤية الحقائق، بينما يشعرون براحة غامرة تجاه ما يقدم لهم من أكاذيب. ويتمثل أحد العواقب الوخيمة لهذا السلوك الخطير في الإخفاق في تحديد المعتدي الحقيقي بصورة فعالة.

وفي كل مرة تقريبا يدين فيها المجلس الهجمات الإرهابية ضد الإسرائيليين، فإنه يتجنب الرد على أبسط الأسئلة: من هو الإرهابي ومن هو الضحية؟ وإذا لم نتمكن من القيام بتلك التفرقة البسيطة، فكيف يمكننا حتى البدء في حل المشكلة؟

إن السنة الجديدة تتيح لنا فرصة لبداية جديدة وللوقوف معا، دفاعا عن القيم الحقيقية للمنظمة. وهي تتيح لنا فرصة لأن تكون لدينا الشجاعة لمواجهة الحقائق ولتسمية المعتدي باسمه ولتوخي الحياد وتطبيق معايير متساوية على جميع جوانب كل نزاع نواجهه.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

**السيد نيلسن** (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الدانمرك البيان الذي أدلى به في وقت سابق من اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الوساطة.

وتشكر الدانمرك السويد بحرارة على عقد هذه المناقشة بشأن موضوع بالغ الأهمية للأمم المتحدة. وبمعناه الأوسع، يشكل منع نشوب النزاعات الأساس لتعاوننا. وهو خطة استراتيجية مشتركة، ينبغي أن توجه وتحشد جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وإزاء تلك الخلفية، تؤيد الدانمرك بقوة الرؤية التي عرضها الأمين العام اليوم. ونحن نتطلع إلى العمل مع السيد غوتيريش وفريقه لتحويل تلك الخطة الجديدة إلى إجراءات وإصلاحات ملموسة، ستزيد من فعالية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

وتؤيد الدانمرك بقوة الرأي القائل بأنه يجب مواصلة تعزيز عمل المنظمة في مجال منع نشوب النزاعات ودعم الحلول السياسية وبذل المساعي الحميدة والوساطة. ويجب أن تعمل منظومة الأمم المتحدة على أساس استراتيجية تنفيذية متكاملة ومشتركة لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ونرحب بطموح الأمين العام إلى تحسين اتساق العمل الذي تضطلع به مختلف إدارات الأمانة العامة على المستوى القطري. وسيكون من المهم بشكل حاسم أيضا توفير مزيد من الموارد التي يمكن

التنبؤ بها، بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة. والدانمرك هي أحد المانحين الرئيسيين لإدارة الشؤون السياسية، وسنظل شريكا وثيقا في المستقبل.

كما تجلى بوضوح شديد في مناقشة اليوم، فإن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام يتطلبان تنسيقا أعمق وأوسع نطاقا بكثير لجهود الأمم المتحدة في مجال السلام. وترحب الدانمرك بتشديد الأمين العام بقوة على تعزيز الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة. والدانمرك تدعم منذ أمد بعيد هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، وهي من الجهات المانحة لصندوق بناء السلام الذي يمثل أداة رئيسية في هذا الصدد.

ويجب أن تكون حماية الناس وكفالة احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من جانب الدول والجهات من غير الدول أمرا حتميا. إن الدانمرك من بين الداعمين الأساسيين لمبادرة ”الحقوق أولا“ وسنظل ملتزمين بضمان مواصلة تطويرها بوصفها أداة حاسمة للأمم المتحدة. وتتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان من الجرائم الفظيعة، ولكن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية عن اتخاذ إجراءات حيثما تتقاعس الدول عن القيام بذلك. ويجب على مجلس الأمن أن يفي بمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين وأن يعزز دوره القيادي في مجال منع نشوب النزاعات. ولا تزال سورية أبرز الأمثلة الحديثة وأكثرها مدعاة للحزن على عواقب تقاعس المجلس عن وقف إراقة الدماء والصراع.

وتتمثل الاستراتيجية الوقائية الأكثر فعالية في معالجة الأسباب والدوافع الرئيسية للنزاعات. ويجب أن تكفل الدول الأعضاء شرعية المؤسسات السياسية والاقتصادية وشمولها للجميع وأن تكون ذات طابع تمثيلي، وكذلك احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ودون التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإننا لن ننجح.

وعلاوة على ذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تجعل الشباب أولوية استراتيجية وأن تمنح قادة الغد دورا أقوى بكثير في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ومن خلال التعاون الإنمائي، تشارك الدانمرك بقوة في جدول الأعمال العالمي للشباب وتقف على أهبة الاستعداد لدعم الأمين العام في تهيئة الفرص للأجيال القادمة وكفالة إشراك الشباب في عملية صنع القرار. إن قدرات الشباب ومواطن قوتهم يجب أن تُقابل بالتفاؤل والفرص. وإذا لم يحدث ذلك، فإننا نخاطر بمزيد من التهميش وتغذية نزعة التطرف والإحباط وتأجيج العنف وزعزعة الاستقرار. وتتطلع الدانمرك إلى العمل مع جميع الشركاء لتنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥).

بينما ندير ظهورنا لسنة مليئة بالنزاعات والعنف والإرهاب والمعاناة البشرية في جميع أنحاء العالم، فإن التوقعات بأن تفي المنظمة وأمينها العام بوعد الأمم المتحدة كبيرة. ونحن نتحمل مسؤولية مشتركة عن جعل عام ٢٠١٧ سنة لتعددية الأطراف والحلول المشتركة، تقوم خلالها الأمم المتحدة بدور قوي في منع نشوب النزعات.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة تريبل.

**السيدة تريبل** (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، السيد لويس ألماغرو، أود أن أعرب عن امتناننا إزاء الدعوة إلى المشاركة في هذه المناقشة الضرورية والحسنة التوقيت. وباسم الأمانة العامة للمنظمة، أود أن أهنئ الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، على تعيينه وأتمنى له كل النجاح في تعزيز السلام وسيادة القانون والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والكرامة للملايين من الناس في جميع أنحاء العالم الذين يطالبون بذلك. ويمكن التعويل على منظمة الدول الأمريكية في تحمل هذه المسؤولية المشتركة.

إن منظمة الدول الأمريكية لديها قناعة بأن السلام الدائم لا يمكن أن يكون النتيجة الحصرية للتدابير العسكرية أو غيرها من التدابير التي تستبعد المجتمعات المعنية. ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا كجزء من رؤية متعددة الأبعاد، مقترنة بشعور بالالتزام السياسي والإدماج والتماسك الاجتماعي.

ونحن نعمل بجد في منطقتنا من أجل تخليص أنفسنا من هذا البلاء. ونحتفل بالتوقيع مؤخرا على اتفاق سلام بين حكومة كولومبيا، بقيادة رئيسها الحائز على جائزة نوبل للسلام خوان مانويل سانتوس، والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، والذي أنهى أطول نزاع مسلح داخلي في تاريخ النصف الغربي من الكرة الأرضية. وقد جعل الحوار والتفاهم والمساعي الحميدة التي بذلتها مختلف الجهات الفاعلة، بما فيها منظمة الدول الأمريكية، ذلك الأمر ممكنا.

تقوم المنظمات الإقليمية بدور الميسرين لإيجاد حلول توافقية وتروج لاتخاذ تدابير قائمة على التعاون الدولي وتعددية الأطراف. وفي هذا الصدد، نؤكد الحاجة إلى تعزيز وتحسين الحوار بين المنظمات الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة. ونحن في منظمة الدول الأمريكية نروج للحوار القائم على توافق الآراء بين أصحاب المصلحة، والذي ينطوي على درجة عالية من المسؤولية والقيادة الوطنيتين. إن الأمريكتين مسرح للعديد من حالات النجاح بفضل تنفيذ آليات لحل المنازعات بطريقة سلمية ولمنع تصاعد العنف. ويشكل صندوق السلام والاجتماعات التشاورية بين وزراء الخارجية والمنتديات المعنية بتدابير بناء الثقة والأمن جزءا من إطار المنظمة. كما حقق نشر بعثات مدنية ذات ولايات محددة نتائج مرضية. وتشمل هذه البعثات بعثة دعم عملية السلام في كولومبيا وبعثة دعم مكافحة الفساد والإفلات من العقاب في هندوراس والبعثة الخاصة في هايتي.

ونحن نعلم أن التفاوتات الكبيرة والفقر في العديد من بلدان المنطقة، فضلا عن التهميش والهجرة القسرية لمئات الآلاف من الناس باعتبارها الخيار الوحيد في مواجهة العنف، هي بمثابة ملاذ للجريمة. وندرك أن الحكومات والمجتمعات تواجه العديد من التحديات في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام الدائم، ولكنها ليست مستعصية على الحل. ولا يمكننا تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك السلام المستدام إلا بالعمل معا وتنحية الشعارات الرنانة جانبا واتخاذ إجراءات ملموسة مع التركيز على الحوكمة والأمن المتعدد الأبعاد والتصميم على إشراك المرأة وكفالة المزيد من الحقوق للمزيد من الناس.

وأؤكد مجددا دعم والتزام منظمة الدول الأمريكية ببناء عالم ينعم بالأمن والتنمية اللذين يفتقر إليهما الملايين من الناس اليوم. وأختتم بياني بالاقتباس من كلام ريغوبيرتا منتشو، وهي امرأة غواتيمالية من السكان الأصليين وداعية اجتماعية حصلت على جائزة نوبل للسلام، والتي قالت إن السلام لا يعني مجرد غياب الحرب؛ وما دام هناك فقر وعنصرية وتفرقة وإقصاء، لا يمكننا إيجاد عالم يسوده السلام.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الفلبين.

**السيدة ناتيفيداد** (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئ الأعضاء الجدد في مجلس الأمن وأن أشكر السويد على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام خلال رئاستها للمجلس.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام لتشاطر آرائه بشأن هذا الموضوع هذا الصباح وعلى تذكيرنا بأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام يجب أن يكونا أولوية لكل واحد منا.

لا يزال وعد ميثاق الأمم المتحدة بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب يشكل تحديا لنا بعد ٧١ عاما. يمكن للأدوات والآليات المتاحة للدول الأعضاء ومجلس الأمن، ولا سيما تلك المبينة في الفصلين السادس والسابع من الميثاق، أن تفي على

نحو أفضل بذلك الوعد، إن تمت الاستفادة منها على نحو كامل في مرحلة مبكرة، وإن استخدمت لتشجيع الشمول والمشاركة والملكية فيما بين جميع أصحاب المصلحة في نزاع ما وإن اقترنت بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على استدامة السلام.

وبالنسبة للفلبين، البلد الذي شهد نزاعات مسلحة امتدت عبر أجيال عديدة، فإن العمل على تحقيق السلام العادل والدائم مستمر. في عام ٢٠١٤، بعد ٤٠ عاما من الصراع، وقعت الفلبين اتفاق سلام مع جبهة مورو الإسلامية للتحرير. ويشكل تنفيذ هذا الاتفاق الآن محور تركيز عملنا لضمان أن السلام الذي حققناه دائم. وفي الوقت نفسه، تم استئناف محادثات السلام مع الحزب الشيوعي في الفلبين، ويقوم مفاوضو السلام بالتحضير للجولة الثالثة من المحادثات في وقت لاحق من كانون الثاني/يناير. إن بحث الفلبين عن السلام الممتد منذ عقود، لا سيما في مينداناو، علمنا العديد من الدروس القيمة بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

واليوم، شرعت حكومة الفلبين في نموذج جديد للسلام، بدعم ومساعدة شركائنا الدوليين. إنه نموذج يجري فيه نثر بذور فوائد السلام بينما لا يزال اتفاق السلام قيد التفاوض. يكون هناك حافز أكبر على البحث عن السلام وصونه عندما يرى أطراف الصراع الحاجة إلى الحفاظ على بذور الفرص الاقتصادية والاجتماعية التي تنمو في مجتمعاتهم المحلية. إنه نموذج يستند إلى مزيد من الشمول والملكية من جانب جميع أصحاب المصلحة – ليس بين الفصائل المتحاربة فحسب، بل بين جميع المتضررين من النزاع، الذين لديهم مصلحة واهتمام متساويين في تسويته. اسمحوا لي أن أشاطركم بعض العناصر الهامة لهذا النموذج الجديد للسلام.

أولا، لم يعد مفاوضونا للسلام بحاجة إلى انتظار توقيع اتفاقات السلام الرسمية قبل الشروع في مشاريع لفائدة أصحاب المصلحة حتى يتسنى لهم جني ثمار السلام والتمتع بها. يمكن تنفيذ المشاريع الإنمائية جنبا إلى جنب مع مفاوضات السلام. ويرتكز صندوق مينداناو الاستئماني المتوخى، الذي وجهت الدعوة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعمه، على هذا الاعتقاد.

ثانيا، وبخلاف طاولات السلام الرسمية، أنشأنا طاولات السلام الشعبية، وهي مفتوحة أمام جميع أصحاب المصلحة المنخرطين بشكل مباشر في النزاع، فضلا عن أولئك الذين لا صلة مباشرة لهم بالنزاع لكنهم متضررون بنفس القدر – النساء والسكان الأصليين والشباب والحكومة المحلية والمجتمع المدني والقيادات التقليدية والشعبية والزعماء الدينيين، فضلا عن ممثلي الأعمال التجارية والقطاعات الأخرى. وتتيح طاولات السلام الشعبية مشاركة أوسع نطاقا من جانب الناس وبناء العلاقات وتعزيز المؤسسات والتعافي والمصالحة.

ثالثا، يظل التمكين الاقتصادي أساسيا في منع نشوب النزاعات. يجب أن تستفيد المجتمعات المحلية الهشة من برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية، التي يمكن أن تحد من أوجه ضعفها وتزيد من قدرتها على التصدي للنزاع.

تستند تجربة الفلبين الوطنية في بناء السلام والحفاظ عليه إلى ثلاث ركائز استراتيجية تكاملية، أشار إلى بعضها المتكلمون السابقون. تتعلق الركيزة الأولى بإصلاح السياسات والحوكمة، وهو ما يعالج قضايا الظلم المرتبط بالأرض والأمن والموارد الطبيعية والهوية وحقوق الإنسان. وتتعلق الدعامة الثانية ببناء القدرات التي تعزز المؤسسات الحكومية وتمكن المجتمعات المحلية. وتتعلق الركيزة الثالثة بالتدخلات الاجتماعية الاقتصادية التي تعزز السلام.

وفي الختام، يمكن بسهولة تطبيق تلك الركائز على عمل الأمم المتحدة في التصدي لتحديات السلام والأمن. ينبغي لمبادراتنا لبناء السلام وحفظ السلام أن تعزز التنمية الاقتصادية

في جميع مراحل عملية السلام، ودعم الشمول عن طريق الحوار، وتعزيز السياسات والحكم الرشيد، مع العمل مع الحكومات المحلية والمؤسسات في روح من التعاون. لا يمكن تحقيق السلام واستدامته إلا إذا تأسس على تطلعات وعمل الشعب الذي يسعى إلى تحقيقه.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

**السيد كونفورو** (مالي) (تكلم بالفرنسية): يهنئ وفد مالي السويد على تنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع يتسم بأهمية كبيرة، وهي منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام. كما أهنئ الأمين العام على العرض الممتاز لرؤيته هذا الصباح بشأن هذه المسألة.

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لفترة طويلة، ظل منع نشوب النزاعات غير جذاب للمجتمع الدولي، بما في ذلك منظمتنا، التي لا تجده أمرا ملحا. ولا تسمع نواقيس الخطر إلا عندما تندلع النزاعات وتصبح أكثر تعقيدا. وتبين مسارح النزاعات المختلفة في العالم، بما في ذلك بلدي، أمثلة على ذلك.

نحن بحاجة إلى إعادة تنشيط الدبلوماسية الوقائية. وهذا يتطلب المزيد من التعاون بين الآليات الإقليمية والوطنية والدولية من أجل المنع وبناء السلام. كما يقتضي حسن الجوار والتعايش السلمي وعدم استخدام القوة والتفاهم والاحترام المتبادلين وتعزيز التعاون الدولي وثقافة السلام والحوار بين الديانات والمناطق والحضارات.

والفقر هو أحد الأسباب الرئيسية للنزاع في العالم. إن الضحايا الرئيسيين هم أشد الفئات ضعفا في مجتمعاتنا، ولا سيما النساء والشباب والأطفال والمسنين. والفقر المدقع وتغير المناخ واليأس ظروف تعرض الشباب في بلداننا للإرهاب والتطرف العنيف والهجرة، التي كانت مصدرا للأزمة الإنسانية في البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك هناك حلول.

على الصعيد الوطني، على دولنا تحسين الحكم وتهيئة الظروف والفرص المتكافئة لجميع المواطنين. وعلى الصعيد الدولي، نحن بحاجة إلى تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات الدولية الرئيسية بشأن تمويل التنمية، من أجل الحد من آثار الفقر.

إن منع نشوب النزاعات مطلوب، ويجب علينا الامتناع عن إثارة الأزمات والحد من التدخلات العسكرية، التي كثيرا ما تتعارض مع المشورة المقدمة من بلدان المنطقة، ولا سيما حال عدم تقديم ”خدمات ما بعد البيع“ (الخدمات اللاحقة). في الواقع، لقد بات من المؤكد الآن أن للعمل العسكري في ليبيا عام ٢٠١١ آثارا جانبية على مالي وجميع بلدان منطقة الساحل. كما يعني منع نشوب النزاعات العمل على تعزيز قدرة الآليات المحددة التي أنشأتها المنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تستخدم أدوات الإنذار المبكر.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على الحاجة إلى نهج عالمي جامع يأخذ في الاعتبار المرأة والشباب في تحليل وتنفيذ استراتيجيات منع نشوب النزاعات وبناء السلام. لا ينبغي لأحد أن يستبعد إذا أردنا تحقيق السلام الدائم في العالم.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا.

**السيد بانايوتوف** (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): تتوجه بلغاريا بالشكر إلى السويد على عقد هذه المناقشة بشأن موضوع بالغ الأهمية وحسن التوقيت. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية التي تحدد رؤيته لكيفية عمل الأمم المتحدة بشأن المنع أولا.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

تتيح لنا الورقة المفاهيمية التي قدمتها الرئاسة السويدية (S/2017/6، المرفق) للمناقشة اليوم فرصة ثمينة للنظر في العديد من جوانب المنع، بما في ذلك الدور الذي يمكن أن يضطلع به في إنهاء المعاناة الإنسانية والحد من الاحتياجات الإنسانية.

برزت رسالة إعادة المنع إلى المقدمة عن استعراضات الأمم المتحدة بشأن السلام والأمن، التي تقدم ثروة من التوصيات للمضي قدما، بما في ذلك من خلال معالجة الأسباب الجذرية للتراعات المسلحة في مرحلة أبكر.

وفي ذلك الصدد، ترحب بلغاريا بالمفهوم الجديد الهام للحفاظ على السلام، الذي يشمل الأنشطة الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للتراعات المسلحة، ومنع نشوبها وتجددها، والمضي قدما صوب التعافي وتحقيق التنمية في البلدان المتضررة من التراعات.

إن تركيز المزيد من الطاقة على منع نشوب التراعات يعني أيضا أن خطة التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠ ينبغي أن تكون جزءا من استراتيجياتنا للحفاظ على السلام. وانطلاق من ذلك المفهوم، أسهمت بلغاريا في وضع توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة وتفعيلها اللاحق، والتي تدعو إلى اتباع نهج شامل ومتكامل يتدفق من خلال الركائز الثلاث للأمم المتحدة: السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

ويمكن رؤية الخسائر البشرية الناجمة عن التراعات المسلحة في العديد من الأماكن. ولذلك يرى بلدي أن عليه قطع التزام أكبر بتنفيذ المفهوم الجديد للحفاظ على السلام كوسيلة فعالة من حيث التكلفة لإيجاد حلول سياسية مستدامة للتراعات المسلحة التي تمثل حاليا ٨٠ في المائة من الاحتياجات الإنسانية على الصعيد العالمي. في ذلك الصدد، وفي مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، قطعت بلغاريا مجموعة من الالتزامات تتعلق بالمنع عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للتراعات المسلحة، والحد من الهشاشة في حالات ما بعد التراع وتقديم المساعدات الإنسانية والتنمية وجهود بناء السلام معا.

وعلاوة على ذلك، ما فتئت بلغاريا تدعم قدرات الوساطة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال المساهمة المالية الطوعية السنوية في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للوساطة. وإذ نضع في الاعتبار الأهمية المتزايدة لمنع نشوب التراعات والحفاظ على السلام، أود أن أؤكد للمجلس استعداد بلدي لمواصلة دعم أنشطة الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي.

**السيد عدن موسى** (جيبوتي) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تؤيد جيبوتي البيان الذي أدلي به باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وتود جيبوتي أن ترحب ترحيبا حارا بالسيدة مارغوت فالستروم، وزيرة خارجية السويد، وأن تعرب عن امتنانها لرئيس الوفد على أخذ زمام المبادرة بتنظيم هذه المناقشة الهامة في مجلس الأمن بشأن موضوع ”منع نشوب التراعات والحفاظ على السلام ”في إطار بند جدول الأعمال“ صون السلام والأمن الدوليين“.

لقد تابعنا باهتمام العملية التحضيرية للمناقشة المفتوحة الهامة اليوم من خلال الدبلوماسية الرقمية السويدية، التي استخدمها الوفد بوصفها أداة لتهيئة بيئة مواتية لما نأمل أن تكون مناقشة مركزة وثرية وعملية المنحى. ونحن ممتنون أيضا لنوعية الأفكار المقدمة من المتكلمين السابقين.

(تكلم بالفرنسية)

لقد وصف ألبير كامو، المفكر الفرنسي، القرن العشرين بأنه قرن الخوف، في إشارة إلى الحروب الرهيبة التي اندلعت في القرن السابق، التي أدت إلى ميلاد الأمم المتحدة. وقد كان كامو يأمل في أن يكون القرن المقبل قرنا للسلام والوئام بين الشعوب وقرنا للتنمية. وبالرغم من إنجاز الكثير لإسكات الأسلحة، لا نزال نشهد عددا كبيرا من النزاعات وظهور تهديدات جديدة في القرن الحالي. إن القارة الأفريقية، خاصة، ما زالت تواجه تحديات معقدة متعددة الجوانب. ومن بين التهديدات الأكثر إثارة للقلق الإرهاب، والنزاعات داخل الدول، والتغييرات غير الدستورية للحكومات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية والقرصنة البحرية. وفي حين يمكننا بسهولة تشخيص المشاكل، يمكننا القول إن الحلول المعتمدة قد تم تحديدها بوضوح وحققت النتائج المتوقعة؟ يجب أن تكون الإجابات سليمة.

ونرحب بجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى وضع صكوك واعدة في شراكة مع الأمم المتحدة. ونرحب بصفة خاصة بالجهود الرامية إلى وضع إطار قاري لعمليات المنع الهيكلي لنشوب النزاعات كأداة لتيسير نهج منسق للمنع الهيكلي على مستوى مفوضية الاتحاد الأفريقي. ونرحب أيضا بصكوك التقييم الهيكلي للبلدان، التي تهدف إلى تيسير التحديد المبكر لأوجه الضعف الهيكلية لبلد ما إزاء نشوب نزاع وصياغة استراتيجيات لتقليل أوجه الضعف الهيكلية. وبفضل تلك الصكوك، نحن واثقون من قدرة القارة، بالشراكة مع الأمم المتحدة، على لتحسين حالتها الأمنية إلى حد كبير.

وفي حين أن الأثر المدمر للنزاعات على الأرواح البشرية والمعاناة الجمة الناجمة عنها معروفة جيدا، فإن التكاليف الطويلة الأجل للهياكل الأساسية الإقليمية والاقتصاد غير معروفة على النحو الواجب، على نحو ما ورد في التقرير الأخير لمعهد الاقتصاد والسلام. هذا التقرير، المكرس بالكامل للأثر الاقتصادي للعنف والنزاع على الاقتصاد العالمي، يقدم تقديرا مذهلا لتكاليف النزاعات والعنف. في عام ٢٠١٥ وحده، تصل التكاليف إلى ١٣,٦ تريليون، أو ١٣,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ولتوضيح ذلك، يمكن للمرء مقارنة ذلك الرقم مع الالتزام بتقديم ٠,٧ في المائة للمساعدات الإنمائية، الذي يمثل واحد من عشرين من هذا المبلغ (أي ٥ في المائة منه). وهذه الملاحظة وحدها تفرض علينا ضرورة حشد جهودنا من أجل تحسين استخدام أدوات الدبلوماسية الوقائية المتاحة لنا على النحو المنصوص عليه في المواد ٣٣ و ٣٤، ٣٥ و ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن توصيات تقرير عام ٢٠١٥ للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446). إن رسالة الأمين العام الجديد، السيد أنطونيو غوتيريش، تكرر التأكيد على تلك التوصيات وينبغي أن تعطي زخما حاسما لعملنا الجماعي.

وجيبوتي مقتنعة بأنه يجب علينا أن نستثمر في السلام. ولهذا انضممنا إلى مجموعة أصدقاء الحفاظ على السلام. إن السياسات التي نفذها فخامة السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي ورئيس حكومتها، تسترشد تماما بالحاجة إلى تعزيز السلام. ومنع نشوب النزاعات مهمة متواصلة تتطلب اليقظة المستمرة. ونحن، في جيبوتي، ندرك أهمية منع نشوب النزاعات والاستجابة المناسبة في مواجهة التطرف العنيف، الذي يهدد بتقويض مجتمعاتنا. هذا هو هدف مركز الامتياز في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا لمكافحة التطرف العنيف ومركز الرسائل المضادة، ومقره في جيبوتي.

وفي الختام، إن كان القرن الماضي قرن خوف، يجب أن نبذل كل ما في وسعنا لضمان ألا يؤدي هذا القرن إلى انتشار حضارة الخوف والرعب، وهي هدف الإرهابيين. وفي غياب السلام المستمر، ينبغي أن نحشد جهودنا ونستثمر في السلام الدائم في جميع أنحاء العالم.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

**السيد سوماه** (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم بحرارة، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وأود أن أغتنم هذه المناسبة الهامة لأتمنى لكم، سيدي، عاما سعيدا للغاية. ويقدم وفد بلدي الشكر لكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية القيمة.

وأود أن أعرب عن خالص اعتذار وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية سيراليون، الذي لم يتمكن من الحضور معنا هنا اليوم بسبب ظروف لا يمكن تفاديها.

ويؤيد وفد بلدي الرأي الوارد في المذكرة المفاهيمية (S/2017/6، المرفق) بأن الأمين العام يتولى منصبه في وقت تواجه منظمتنا فيه تحديات معقدة عديدة للسلام والأمن، مما يجعل من الأهمية بمكان الوفاء بالالتزام بموجب ميثاق الأمم المتحدة بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وفي ذلك الصدد، ينبغي للأمم المتحدة تكثيف قوتها لتعزيز التحليل المعروض على المجلس ولجنة بناء السلام. إن التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به أيضا شرط مسبق للحكم الرشيد، والوساطة، والأفرقة القطرية وصندوق بناء السلام.

وكما قال بلباقة الأمين العام السابق للأمم المتحدة، معالي السيد بان كي – مون،

”يمكن رؤية الخسائر البشرية الناجمة عن إخفاقاتنا في أماكن كثيرة للغاية ... تتوفر لدينا الأدوات التي يمكننا بها العمل بصورة أفضل. فلنستخدم هذه الأدوات“. (S/PV.7561، صفحة ٤)

وتحقيقا لهذه الغاية، وبالنيابة عن حكومة وشعب سيراليون، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للدعم والاهتمام المستمرين من جانب لجنة بناء السلام وعموم أعضاء الأمم المتحدة وشركائنا الدوليين في تعزيز السلام والأمن في سيراليون. لقد اتخذنا اليوم خطوة هامة نحو التحول في الولاية الأساسية للأمم المتحدة من بناء السلام إلى توطيد السلام والتنمية. ويظهر ذلك التزام المنظمة القوي بطموحاتنا السياسية والاقتصادية. وفي ذلك الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناننا لأعضاء تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام، من خلال رئيسها، السفير مارك – أندريه بلانشارد، ممثل كندا، على ما تواصل التشكيلة إظهاره من التزام دؤوب ودعم كبير لجهودنا الرامية إلى الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار.

وعلى صعيد التزامنا بمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، فقد أحرزنا تقدما في معالجة المجالات الرئيسية ذات الأولوية التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب النزاع، ولا سيما في مجالات البطالة بين الشباب وتمكينهم، وتحسين نظام العدالة والقطاع الأمني، والإدارة الفعالة لمواردنا الطبيعية. وأُنشئت آليات لتحقيق النمو القوي بقيادة القطاع الخاص، الأمر الذي يمكن أن يتحول إلى مزيد من الثمار الملموسة للسلام. لقد ظلت سيراليون على مدى سنوات تحصل على الثناء لعملها من أجل توطيد السلام والأمن الدوليين. ويدل عقد ثلاث جولات متتالية من الانتخابات النزيهة والشفافة وذات المصداقية والخالية من العنف على استعدادنا للتطور نحو مرحلة أكثر تقدما في مجال منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام. ولا ينكر أحد أن عمليتنا الديمقراطية تترسخ تدريجيا بقوة.

فسيراليون، ذلك البلد الذي استقبل حفظة سلام في يوم من الأيام، يساهم الآن بإيفاد حفظة سلام إلى بلدان أخرى. وبلدنا، الذي كان في يوم من الأيام مضربا للمثل على الأزمات الإنسانية، كان أحد أسرع الاقتصادات نموا قبل تفشي وباء الإيبولا. وهو بلد عصفت به الانقسامات المسلحة والمدنية ولكنه تعافى ذاتيا. ونحن ممتنون للجنة تقصي

الحقائق والمصالحة في سيراليون وللمحكمة الخاصة لسيراليون، ونقدر كثيرا الالتزام من جانب أصدقائنا الدوليين. ويسرني أن أبلغ المجلس بأنه يجري إحراز تقدم ملحوظ في إنشاء الهياكل المطلوبة لمعالجة المجالات المعرضة للخطر، متمثلة في البطالة بين الشباب وتمكينهم، والحكم الرشيد وسيادة القانون والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. ومع ذلك فإن استمرار الدعم الدولي ما زال ذا أهمية حاسمة إذا أردنا التصدي بشكل كامل للتحديات التي ما زلنا نواجهها على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويتيح لنا التقدم الذي أحرزناه جماعيا في تحسين السلام والأمن والاستقرار منطلقا لتفعيل خطة الازدهار، وهي برنامج التنمية الوطنية لدينا. وتهدف الخطة إلى بناء مستقبل مستدام لجميع مواطني سيراليون، وتركز في المقام الأول على الدفع بالبلد ليتجاوز مرحلة توطيد السلام إلى مرحلة يصبح في ظلها عضوا أكثر أمنا وسلاما ومسؤولية في المجتمع الدولي.

وحكومة سيراليون ملتزمة بتعزيز المصالحة الوطنية والحوار السياسي ونظام الحكم الشامل للجميع، فضلا عن المساواة بين الجنسين. وقد وصلت عملية مراجعة الدستور إلى مراحلها النهائية، حيث تجري معالجة المسائل الاجتماعية والسياسية الرئيسية. واتخذنا قرارا جماعيا بالتحرك لنصبح بلدا متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٣٠. فقبل ١٥ عاما تقريبا، أعلن رسميا عن انتهاء النزاع في سيراليون. ومنذ نهاية الحرب، وبدعم من الأمم المتحدة، أحرز البلد تقدما هائلا في رسم الطريق لمنع نشوب النزاعات واستدامة السلام. كما خفضنا كثيرا توصيف المخاطر الوطني الخاص بنا بوصفنا بلدا في مرحلة ما بعد النزاع، وزادت الثقة بنا باعتبارنا وجهة للاستثمارات الجيدة. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، شهدنا خطوة انتقالية هامة في إجراءاتنا الرامية إلى جعل البلد ديمقراطيا وسلميا ومستقرا ومزدهرا ومتقدم النمو. فبإغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، تجاوزت سيراليون مرحلة الهشاشة.

في سياق منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، من المهم التأكيد على الحاجة الماسة إلى وجود مؤسسات محايدة وشفافة، والتي يجب توطيدها وتعزيزها بكفالة المسؤولية الوطنية القوية وشمول الجميع. وسيحول ذلك دون الانتكاس إلى النزاع، وسيضمن أيضا توطيد السلام. وكما قيل بحق في تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠١٥ (انظر S/2015/490)، من المهم بشكل حيوي التنسيق بين مجلس الأمن ووكالات بناء السلام من قبيل لجنة بناء السلام. وهناك حاجة إلى بناء علاقة عمل قوامها نهج أكثر تركيزا يسعى إلى الاستفادة من مواطن القوة النسبية. ويكتسي نفس القدر من الأهمية بناء شراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل التصدي للجريمة عبر الوطنية.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام سيراليون بتعزيز السلام والأمن الدائمين داخل حدودها، فضلا عن معالجة المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وسنواصل الاستفادة من التقدم الملحوظ الذي تحقق في مجال الاستقرار السياسي، وهو أمر بالغ الأهمية للتنمية في بلدنا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

**السيد مايونغ أونون** (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يضم وفد بلدي صوته إلى أصوات بقية الوفود في الثناء على السويد لعقد هذه المناقشة الهامة في حينها. إنها تتيح فرصة هامة ومبكرة للدول الأعضاء للتواصل مع الأمين العام غوتيريش في مجالات أولوياته، وهي منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وفي هذا الصدد، نشكر الأمين العام على عرضه لرؤيته والذي استمعنا إليه بعناية شديدة.

تؤيد ماليزيا البيانات التي أدلى بها ممثلو تايلند بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وفنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وفنلندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الوساطة.

تؤكد ماليزيا مجددا دعمها للمبدأ القائل بضرورة أن يكون منع نشوب النزاعات في صميم عمل مجلس الأمن وأنشطته. إن التصدي الفعال للتحديات العديدة التي تواجه السلام والأمن الدوليين اليوم يتطلب تحولات كبيرة في الطريقة التي يعمل بها المجلس والأمم المتحدة ككل. كما نرحب بزيادة التركيز على الشراكات على نطاق منظومة الأمم المتحدة وخارجها، والتي تسعى إلى ضمان أن تكون الاستجابات الممكنة أكثر شمولا وموثوقية واستدامة.

وإذ نمضي قدما، يجب على مجلس الأمن العمل بصورة أشمل مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام، والبعد عن التقوقع الذي يعرقل عمل المنظمة. إن التمويل الذي يمكن التنبؤ به مهم كذلك بالنسبة للحفاظ على السلام. ونشجع الجهات المانحة غير التقليدية والشركاء الآخرين على النظر في تقديم تبرعات إلى صندوق بناء السلام بهدف ضمان تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لجهود بناء السلام في المستقبل. وفي ضوء التركيز المتجدد على أولوية العمل السياسي، ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ المزيد من الخطوات الاستباقية الرامية إلى العمل بصورة وقائية، بما في ذلك من خلال تمكين رئيسه من إجراء حوارات دبلوماسية هادئة بعيدا عن الأضواء مع ممثلي البلدان المدرجة في جدول أعماله.

وقد شهدنا تطبيق هذا النهج طوال فترة عضوية ماليزيا في المجلس التي انتهت مؤخرا، ونعتقد أن زيادة تواتر استخدامه سيفيد المجلس. وهو سيوفر، على أقل تقدير، سبيلا للعمل المباشر مع البلدان المعنية. إن اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب والتدابير الاستباقية أمر أساسي، إذا أراد المجلس تنفيذ خطة منع نشوب النزاعات بشكل فعال.

وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا نغفل عن الأهداف الاستراتيجية الواسعة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، التي قد تشمل الفقر وعدم المساواة وانتهاكات حقوق الإنسان بل وتدمير البيئة.

وتعتقد ماليزيا أن مجلس الأمن لا يزال في وضع فريد ومحوري يمكنه من اتخاذ خطوات لتنفيذ برنامج منع نشوب النزاعات. وكما بين المتكلمون السابقون، فإن الميثاق ينص على الأدوات الضرورية؛ والمطلوب هو توافر الإرادة السياسية والقيادة من جانب المجلس بغية استخدام هذه الأدوات وتنفيذها، بالعمل، بطبيعة الحال، بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع الأمانة العامة والدول الأعضاء وسائر الشركاء وأصحاب المصلحة.

وفي الختام، تجدد ماليزيا التزامها بالعمل مع الأمين العام ودعمه في الاضطلاع بدوره وولايته، ونتعهد أيضا بمواصلة دعم أعمال المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

**السيد غيرتزى** (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذا خطابي الأول بعد تقديم أوراق اعتمادي إلى السيد أنطونيو غوتيريش بالأمس، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس، وفي الوقت نفسه تهنئة السويد وشخصكم، سيدي، على توليكم الرئاسة وأن أتمنى لكم وللأعضاء غير الدائمين الجدد في مجلس الأمن كل التوفيق خلال هذه المدة للولاية. ولنجعل هذه السنة عاما للسلام، على نحو ما ذكرنا به الأمين العام. وإذ أهنئ السيد غوتيريش على تعيينه أميننا العام الجديد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكره على وضع السلام ومنع نشوب النزاع بوصفهما من المعالم ذات الأولوية لتوجيه أعمالنا هذا العام.

ويؤيد وفد بلدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ويذكر المجلس أنه لسنوات عديدة كانت ناميبيا موضوع مناقشة مجلس الأمن. وبعد نيلنا الاستقلال في عام ١٩٩٠، نحن الآن فخورون بالقول إن ناميبيا وليد للتضامن الدولي أنجبته الأمم المتحدة. لقد مررنا عبر مفاوضات طويلة ومكثفة بين الأطراف المتحاربة، وما فتئت تلك الأطراف، فضلا عن قرارنا حاليا تنفيذ سياسة للمصالحة الوطنية، في صميم استقرارنا طيلة السنوات الـ ٢٦ الماضية. ودارت جهودنا لمنع النزاعات حول سياستنا للمصالحة الوطنية وضمان حقوق جميع المواطنين الناميبيين بغض النظر عن الهوية وبالرغم من إدراكنا للانقسامات العميقة في المجتمع.

ولم ننس سياسات القمع والاستضعاف المتعمدة الناجمة عن الاستعمار والفصل العنصري. ومع ذلك، فقد اخترنا أن نحتفل باستقلالنا ونحتضن حريتنا، ونثمن السلام والوئام لتوطيد مستقبل مزدهر لأطفالنا. وإذا كان هناك أي شيء تعلمناه من التجربة الناميبية، فهو أن للوحدة والتنوع أهمية بالغة للحفاظ على السلام. فرعاية هذه الوحدة والحوار المفتوح والصادق في جميع المجتمعات أمر لا غنى عنه.

وفي ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤، قال البابا فرانسيس:

”إن صنع السلام يستدعي من الشجاعة ما هو أكثر بكثير مما يستدعيه شن الحرب. وهو يتطلب شجاعة ... أن نقول نعم لاحترام الاتفاقات ولا للأعمال الاستفزازية“.

ويعني منع نشوب النزاع الالتزام بالسلام وإجراء التغيرات العميقة اللازمة للحفاظ على السلام، حتى عندما تكون هذه الإجراءات غير مريحة. وهنا في الأمم المتحدة، علينا أن نبدأ بإجراء تلك التغييرات العميقة وربما غير المريحة من أجل تحقيق السلام. ولا بد من إعادة النظر في هياكلنا على الصعد الإقليمية والقارية والعالمية وتحسينها. وبما أن المذكرة المفاهيمية (S/2017/6، المرفق) لهذه الجلسة تلاحظ أن الأدوات من أجل السلام ومنع نشوب النزاعات متاحة في ميثاق الأمم المتحدة، فإن حلنا السياسي الأساسي يجب أن يبدأ هنا، في الأمم المتحدة.

ويجب أن نكفل أن تصبح فوائد الممارسة الديمقراطية معتادة بإعادة هيكلة مجلس الأمن وتنشيط الجمعية العامة.

وأعلن منهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥ أن المشاركة الكاملة للنساء في عملية صنع القرار، ومنع

نشوب النزاعات وتسويتها، وسائر مبادرات السلام، أمر أساسي لتحقيق السلام الدائم. ويعتز وفد بلدي بأن ناميبيا أرسلت إلى دارفور وحدة الشرطة الأولى المشكلة كلها من الإناث، ونهدف إلى الحفاظ على ذلك الأسلوب للعمل.

وتعلن ناميبيا تأييدها الكامل للاتحاد الأفريقي ولمنظومة السلم والأمن الأفريقية وخريطة الطريق ذات الصلة التي تركز على منع نشوب النزاعات وإدارة النزاع وبناء السلام، وهي جميعا عناصر أساسية لإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠. بيد أن ذلك يتطلب أيضا الالتزام بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التصدي للتهديد الذي يشكله تغير المناخ لتحقيق التنمية.

إن نزع السلاح النووي أمر محوري لمنع نشوب النزاعات. ولكن لضمان جدواه العملية، علينا أن نبدأ بتعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، التي تربط فيما بين السلامة واستخدام الطاقة النووية وتبادل التكنولوجيا. ويتوقف مستقبل أجيالنا المقبلة على ذلك.

وأخيرا، أود أن أذكر مجلس الأمن بأن ناميبيا تواصل الدعوة إلى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإلى استيفاء هذا الحق. وفي السياق نفسه، أود أن أذكر هذه المجلس بأن قضية الصحراء الغربية لا تزال معلقة؛ وبأن هذه مسألة يجب أن تكون جزءا من

مناقشاتنا بشأن منع نشوب النزاعات؛ وبأن علينا أن نكفل التنفيذ الفوري لقرارات الأمم المتحدة بشأن تلك الأرض المحتلة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا الاستوائية.

**السيد ندونغ مبا** (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية، بالنيابة عن رئيس الدولة والحكومة، فخامة أوبيانغ نغويما مباسوغو، أن أعرب عن خالص تمانيي وفد بلدي على تولي السويد رئاسة مجلس الأمن، وهي مهمة تضطلع بها السويد بطريقة تعكس مهاراتها وصفاتها القيادية العظيمة.

وبغية صياغة ملاحظات أكثر إيجازا بشأن المسألة المعروضة علينا، سأركز على أفريقيا، حيث أننا، في سياق منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام، سندلي بملاحظة بالغة الأهمية مفادها أن الأمم المتحدة يجب أن تعترف بضرورة تنفيذ إصلاح مجلس الأمن الذي يقر، في جملة أمور، بالطلب الذي قدمه الاتحاد الأفريقي تمشيا مع توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت.

إن السلام والأمن شرطان ضروريان لتحقيق التنمية والنمو والاستقرار. وفي سبيل تحقيق مصالحها الوطنية، فإن جمهورية غينيا الاستوائية تسعى جاهدة من أجل تحقيق السلام والحرية ولا تزال ملتزمة التزاما راسخا بدعم مجلس الأمن في الاضطلاع بدوره الرئيسي في صون السلام والأمن الدوليين.

ومنذ أن أصبحت جمهورية غينيا الاستوائية عضوا في الأمم المتحدة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨، لم تتح لها الفرصة للعمل بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن. ونحن نسعى الآن لتحقيق ذلك الهدف في إطار مبدأ التناوب الجغرافي العادل، الذي يشكل أساس شرعية صنع القرار في الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن بلدي، بوصفه دولة عضوا، يعمل على تعزيز مبادئ مجلس الأمن للسلام والوحدة من خلال التعاون الدبلوماسي واستخدام الحوار السلمي من أجل التخفيف من أسباب النزاعات والتهديدات للسلام العالمي وآثارها.

فالتحديات الأمنية التي تواجه البشرية اليوم لا تقتصر على دولة معينة، أو منطقة أو قارة. فقد أصبحت زيادة النزاعات بين الدول وأعمال العنف ظاهرة عالمية نظرا لأن النزاعات أصبحت أكثر تعقيدا ومتعددة الأبعاد.

ولكفالة تنفيذ ولاية مجلس الأمن بطريقة تعاونية، وبصفتي الممثل الدائم لبلدي عقدت أكثر من ١٠٠ من الاجتماعات الثنائية مع زملائي السفراء وأصحاب المصلحة المعنيين بغية إطلاعهم على الدور الذي تضطلع به غينيا الاستوائية، ولا سيما دورها في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية وفي أفريقيا ككل.

في إطار التعاون الدولي، عملت جمهورية غينيا الاستوائية أيضا مع المنظمات الحكومية الدولية، مثل الاتحاد الأفريقي وأجهزته، ومنظمات المجتمع المدني، ولجنة مساعدة الأطفال في غينيا الاستوائية، وجهات أخرى، من أجل تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. والآن، تعمل حكومة بلدي بدون كلل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والعديد من المبادرات الأخرى التي تعزز التعددية السلمية.

إن مبادرة برنامج أفق ٢٠٢٠ لغينيا الاستوائية، التي هي إطار التنمية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية، تظهر التزامنا بتنفيذ منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام من خلال التمكين الاقتصادي. وأثمر التزامنا بهذه المبادرة، نتائج تستحق الثناء، تتمثل في تحقيقنا لخمسة من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية.

ويعد التزام جمهورية غينيا الاستوائية بتحقيق السلام والأمن المستدامين، واضحا في سياستها لتعددية الأطراف

والمسؤولية الجماعية، ويعززه مشاركتنا في المنظمات الحكومية الدولية والأفرقة العاملة والدعم الذي نتلقاه منها.

ومن خلال تلك البرامج، نواصل بناء التوافق وسبل الشراكة من خلال الاجتماعات والمؤتمرات والمناسبات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية والبيئية. وقد استضفنا مؤتمرات قمة للاتحاد الأفريقي، وكأس أفريقيا للأمم، والمؤتمر الدولي المعني بمكافحة فيروس إيبولا في أفريقيا، وجائزة اليونسكو وغينيا الاستوائية الدولية للأبحاث في مجال علوم الحياة، وبرنامج الأمن الغذائي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومؤتمر قمة الجنوب الأفريقي، ومؤتمر قمة أفريقيا وأمريكا الجنوبية، ومؤتمر القمة للتعاون بين تركيا وأفريقيا، ومؤتمر القمة العالمي الأفريقي – العربي، والعديد من الاجتماعات الأخرى.

وحسب تقرير مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠١٦، فإن حالة السلام في العالم مزرية ومعرضة للخطر. وخلص التقرير إلى أن العالم أصبح إلى حد ما أقل سلمية، مقارنة مع السنوات السابقة. إن العنف هو نتيجة للظروف البشرية، وتنتشر آثاره النفسية الاجتماعية. إننا نقرأ بشكل يومي العناوين الرئيسية للأخبار ونشهد آثار النزاعات المعقدة والمتعددة الأبعاد وصور العنف والدمار والأزمات الإنسانية الناجمة عن الحالة المتردية للأمن. والرجال والنساء والأطفال معرضون للخطر نتيجة القرارات التي تتخذها الأطراف الفاعلة والمؤسسات السياسية الداخلية والخارجية.

وتتطلب تسوية النزاعات اتباع نُهج متكاملة لمعالجة الأسباب الجذرية والعوامل المحركة للعنف بين الدول. وفي أفريقيا، تخبرنا الإحصاءات أنه من خلال الشراكات مع المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، مثل الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها، يمكن للدول الأفريقية إنشاء مؤسسات عامة مسؤولة قادرة على تحقيق التنمية الشاملة والسلام المستدام.

وتبين البحوث أن ثلثي أنشطة مجلس الأمن في السنوات الأخيرة قد تركز على العنف والصراع في أفريقيا. غير أن أفريقيا ليست ممثلة تمثيلا كاملا في هيئات إدارة الأمم المتحدة وأجهزتها، ولا سيما مجلس الأمن. وفي الوقت الراهن، توجد تسع من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. ولذلك، من غير المعقول وغير المبرر أن أفريقيا، التي لها ٥٤ دولة عضوا في الأمم المتحدة، وتستأثر مشاكلها بأكثر من ٧٠ في المائة من المسائل التي يتناولها مجلس الأمن سنويا، ليس لديها مقعد دائم واحد في مجلس الأمن.

ويؤدي عدم شمول الدول الأفريقية عند التعامل مع المسائل المتعلقة بشؤونها وأمنها إلى ظروف سياسية اجتماعية وإنسانية تبقي الدول والمؤسسات الأفريقية معتمدة على المعونة الأجنبية غير المستقرة. ويجب على الدول الأعضاء أن تقاوم إغراء تنميط أجزاء أخرى من العالم وفق صورتها.

وعلاوة على ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يعترف بأن طول فترة الرئاسة، يتوقف على نموذج إرساء الديمقراطية. ويمكن أن يسهم في صون السلام، ولا يعني بالضرورة حكومة غير ديمقراطية. وفي حالة غينيا الاستوائية، شكل طول فترة خدمة قائدنا عاملا رئيسيا لوحدتنا وروحنا المعنوية وقوتنا وتطوير الهياكل الأساسية الرئيسية وتحقيق السلام المستدام. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، تواصل جمهورية غينيا الاستوائية، تحت قيادة الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو، الاضطلاع بدور حيوي في حل الصراعات في المنطقة بغية ضمان تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا. وبناء عليه، جاءت غينيا الاستوائية، في تقرير مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠١٦، من بين البلدان العشرة الأكثر سلمية في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدينا، هو أحد أعلى المعدلات في أفريقيا، حيث يبلغ ٩٣ في المائة، ونتيجة للاستثمارات السليمة، يمكن أن يفتخر بلدي بتسجيل واحد من أعلى معدلات لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا.

وفي الختام، تسعى جمهورية غينيا الاستوائية، إلى تعزيز الهياكل الشاملة من أجل صون السلم والأمن الدوليين من خلال الدبلوماسية والحلول التوفيقية. إن الصفات الحميدة وقيم جمهورية غينيا الاستوائية تقوم على دعائم العمل الشاق والدينامية والابتكار. وفي رأينا، فإن فعالية الأمم المتحدة بحاجة إلى تعزيز. وفي هذا الصدد، نوصي بأن يقوم مجلس الأمن بتحسين رصد وتنسيق الاستجابات فيما بين الدول الأعضاء بغية التقليل إلى أدنى حد من أثر الصراعات ومواصلة تعزيز السلام وصون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

أود مرة أخرى أن أهنئ الأعضاء الجدد في مجلس الأمن، ونأمل أن تحقق جهودهم السلام الدائم في العالم خلال عام ٢٠١٧.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

**السيد سامفيليان** (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن ننضم إلى الآخرين في تهنئتكم سيدي، على بدء مدة عضويتكم لعامين في مجلس الأمن. كما نرحب برئاستكم، ونشيد باختياركم موضوع المناقشة المفتوحة اليوم. وهي في الواقع فرصة ممتازة لتبادل الآراء مع الأمين العام الجديد بشأن المسألة الأساسية المتمثلة في منع نشوب النزاعات. ونشكر الأمين العام على تحليله المستفيض والزيادة التي اقترحها في الدبلوماسية من أجل السلام. يكتسي هذا الموضوع أهمية خاصة ونحن نواجه التحديات الخطيرة للسلم والأمن على الصعيد العالمي.

أولا وقبل كل شيء، ترحب أرمينيا، بوصفها إحدى الدول التي تؤيد وتشجع بثبات مفهوم وممارسة منع نشوب النزاعات، على وجه الخصوص بالتركيز على اتخاذ إجراءات مبكرة لمنع نشوب الصراعات. غير أن علينا الإشارة إلى أن هذه المسألة تشكل تحديا مستمرا، لأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة والهيئات ذات الصلة، كثيرا ما تتصدى للصراعات عند وقوعها، ولم تحقق الإجراءات الوقائية الجماعية نجاحا يذكر.

وفيما يخص معالجة مسألة المنع، شددت أرمينيا باستمرار على أهمية التآزر والاتساق والتنسيق فيما بين هيئات الأمم المتحدة، من أجل التحقيق المستدام للأهداف الرئيسية للمنظمة التي يعزز بعضها بعضا والمترابطة وغير القابلة للتجزئة – والمعروفة بالركائز الثلاث المتمثلة في السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وفي معرض التأكيد على هدف تحقيق نتائج ملموسة، أكدنا باستمرار على المنع المبكر، حيث أن عدم اتخاذ إجراءات، يؤدي إلى نشوب الصراعات والأزمات الإنسانية الكبرى، وليس أقلها، الجرائم الفظيعة.

ونعتقد أنه على مر السنين، توصلت الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، إلى استنتاج معقول بأن الصراعات يمكن كشفها في مرحلة مبكرة لأنها، في أغلب الأحيان، تشكل رد فعل على استمرار الظلم والتمييز والحرمان من الحقوق، التي تمثل بشكل عام الأسباب الجذرية للصراع. إننا نتكلم من واقع تجربتنا. ولذلك، يتعين أن يحظى جانب حقوق الإنسان في منع نشوب النزاعات، باهتمام خاص على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وبعبارة أخرى، فإن جميع حقوق الإنسان هي من مهام الأمن.

وأخيرا، فإن السياق الإقليمي لمنع نشوب النزاعات، يتطلب الاعتراف به على نطاق واسع ودعمه. ويشكل تقسيم العمل والتنسيق وعدم ازدواجية الجهود والأنشطة، اللبنات الأساسية للاستخدام الفعال لقدرات المنظمات الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها. ونحن نشكل مثالا للنجاح في تطبيق هذه الجهود في منطقتنا. وترحب أرمينيا بالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي والأمم المتحدة والأمين العام لعمل الرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تسعى للتوصل إلى حل سلمي للنزاع في ناغورنو كاراباخ.

وفي هذا الصدد، تسترعي أرمينيا مرة أخرى انتباه المجتمع الدولي إلى استمرار عرقلة أذربيجان إحراز تقدم ملموس في اتجاه التوصل إلى تسوية سلمية للتراع في ناغورنو – كاراباخ وفقا للصيغة المتفق عليها دوليا. ومؤخرا، في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، قامت أذربيجان بمحاولة توغل تمويهية في أرمينيا، أسفرت عن وقوع خسائر بشرية. ووقع هذا العمل الشنيع بعد شهور قليلة فقط، من الهجوم الواسع النطاق على ناغورنو كاراباخ في بداية شهر نيسان/أبريل ٢٠١٦. ومن خلال هذه الأعمال، تواصل أذربيجان إلحاق أضرار كبيرة بعملية السلام.

وعلاوة على ذلك، فإن التمجيد المعتاد للفظائع ولقطع الرؤوس والتشويه التي ترتكبها القوات المسلحة الأذربيجانية، كما شهدنا مؤخراً خلال عدوان نيسان/أبريل ٢٠١٦، تمثل دليلاً قاتماً على عدم قدرة سلطات أذربيجان على التقيد بالمعايير الأساسية للعالم المتحضر. ولا بد من مثول مرتكبي تلك الجرائم الشنيعة أمام العدالة. وينبغي أن يلقى انعدام مسؤولية سلطات أذربيجان وعدوانها إدانة قوية من جانب المجتمع الدولي.

وفي بيان صادر في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، شددت وزارة خارجية أرمينيا على أنه في حين لحقت أحطر الأضرار بعملية التسوية نتيجة لعدوان أذربيجان ضد ناغورنو كاراباخ في نيسان/أبريل ٢٠١٦ والتي لم يتم بعد تجاوزها، شرعت باكو في جزء جديد من المغامرة، مما يشكل خرقاً صارخاً للاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمري القمة بفيينا وسانت بطرسبرغ والالتزام بتسوية المسألة من خلال الوسائل السلمية. إن أذربيجان تتصرف في تحد سافر لآخر بيان لوزراء خارجية البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الصادر في هامبورغ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والذي حث بقوة على التقيد الصارم باتفاقات وقف إطلاق النار لعامي ١٩٩٤/١٩٩٥.

وحث الرؤساء المشاركون في رئاسة مجموعة مينسك في بيانهم المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ مرة أخرى على التقيد الصارم بالاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال مؤتمري القمة في فيينا وسانت بطرسبرغ، بما في ذلك الالتزامات بوضع الصيغة النهائية في أقرب وقت ممكن لآلية تحقيق تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وحتى الآن، واصلت أذربيجان رفض تنفيذ الاتفاقات بشأن توسيع فريق الرصد التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في منطقة ناغورنو كاراباخ المتنازع عليها وإنشاء آلية التحقيق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن انتهاكات وقف إطلاق النار. ولا يمكن لآخر أعمال أذربيجان العسكرية، في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، إلا أن تقف دليلاً على اعتزامها رفض التحقق من انتهاكات وقف إطلاق النار، والتهرب من المسؤولية عن تلك الانتهاكات ومواصلة تصعيد التوترات.

وتظل أرمينيا ملتزمة تماماً بالتسوية السلمية لتراع ناغورنو كاراباخ ضمن الصيغة المتفق عليها دولياً للرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وهي تحث، كأولوية فورية، على التنفيذ الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمري القمة بفيينا وسانت بطرسبرغ المعقودين في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٦، على التوالي.

في الختام، فإن منع نشوب التراع أو منع العودة إليه يستتبعان أيضاً تغييراً في العقلية. ونحث أذربيجان بقوة على فهم الحقيقة الأساسية بأنه لا بديل عن التسوية السلمية لتراع ناغورنو كاراباخ وأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للتراع ولا مبرر للخسائر البشرية المرتبطة به.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

**السيد سايكال** (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): تود أفغانستان أن تشكر معالي وزيرة خارجية مملكة السويد،

السيدة مارغوت فالستروم، ووفد بلدها على عقد مناقشة اليوم الهامة، ونأمل أن تكون هذه الجلسة بداية مرحلة جديدة في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى ترسيخ منع نشوب النزاعات في صميم هيكل السلام والأمن للمنظمة. ونشعر أيضاً بامتنان خاص للأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية المتبصرة والملهمة في وقت سابق اليوم.

لقد شهدنا اليوم في بلدي يوماً دامياً آخر. ارتكبت حركة طالبان هجمات إرهابية متعددة في مقاطعات كابول وقندهار وهلمند بأفغانستان. واستناداً إلى أحدث التقارير، قُتل حوالي ١٣٥ شخصاً، معظمهم من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، أو جرحوا في هذه المذبحة. وكان من بين الجرحى حاكم مقاطعة قندهار وسفير الإمارات العربية المتحدة إلى أفغانستان وعدد من الزملاء الدبلوماسيين الآخرين. إننا نصلي من أجل الذين فقدوا أرواحهم ونتمنى لمن أصيبوا الشفاء العاجل. وأود أن أشكر السيدة فالستروم على رسالة المؤازرة التي بعثت بها صباح اليوم إلى الضحايا وإلى حكومة وشعب أفغانستان.

إن هجمات اليوم في بلدي والآراء المعرب عنها في هذه المناقشة تبين بعبارات واضحة أن الحفاظ على السلام مهمة معقدة تتطلب اتساق الجهود عبر مسارات متعددة. وتلقي الضوء أيضاً على أن الأمم المتحدة منشغلة في الوقت نفسه بعدد غير مسبوق من الأزمات الأمنية والإنسانية وأن هناك حاجة إلى مزيد من التركيز للتغلب على النزاعات الحالية ومنع نشوب أخرى مستقبلاً. تكشف نظرة خاطفة على المشهد الدولي الحالي أن التطرف العنيف والإرهاب هما سمة غالبة في العديد من سياقات النزاع في جميع أنحاء العالم. ونعتقد أنه لا يمكن هزيمة الإرهاب إلا من خلال نهج متعدد الأبعاد يركز على العوامل الداخلية والخارجية المسببة له على السواء.

وتشكل خطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف أداة منع رئيسية للتصدي لبعض العوامل الداخلية المؤدية للتطرف العنيف على المستوى المجتمعي، علاوة على التدابير الأمنية والعسكرية. ومع ذلك، يجب على الأمم المتحدة أيضاً إيلاء مزيد من الاهتمام إلى بعض العوامل الخارجية المسببة لهذه الظواهر. ترتبط دوامة العنف وانعدام الأمن في أفغانستان وفي منطقتنا من العالم ارتباطاً وثيقاً بوجود الملاجئ والملاذات الآمنة في المنطقة، والتي تعيش الجماعات المتطرفة فيها وتتمتع من خلالها بفيض من الدعم السياسي والمالي والمادي واللوجستي لمواصلة أنشطتها الخبيثة.

وينبغي في ضوء ذلك للأمم المتحدة، وللمجلس بصفة خاصة، وضع نهج قابل للتطبيق لتحديد الحالات التي تيسّر فيها عناصر من بعض مؤسسات الدول أنشطة العنف والتطرف التي يقوم بها وكلاء من غير الدول كوسيلة للدفع قدماً بخططها في مجال السياسة الخارجية.

تسير خطة الحفاظ على السلام جنباً إلى جنب مع أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتوفر أداة رئيسية من خلال المساعدة على منع الظروف التي قد تؤدي إلى نشوب النزاع وعدم الاستقرار، مثل الفقر وانعدام التنمية والأوضاع الإنسانية المزرية. وتمشياً مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، تظلّ الشراكة المستمرة للمجتمع الدولي مع الدول الهشة عاملاً حاسماً لمساعدة الدول على تنفيذ أهدافها الإنمائية الوطنية.

إن الحوار والوساطة والمصالحة الوطنية الرامية إلى تعزيز التفاهم بهدف منع نشوب النزاعات، فضلاً عن حلها من خلال الوسائل السلمية، هي العناصر الهامة الأخرى لخطة منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وفي حالتنا، تبذل حكومة الوحدة الوطنية كل جهد ممكن لضمان السلام الدائم لشعبنا. وفي هذا المسعى، نتواصل مع عناصر يمكن المصالحة معها داخل الجماعات المسلحة الأفغانية والذين هم مستعدون للتخلي عن العنف وتقبّل مستقبل جديد بصفتهم مواطنين مسالمين يحترمون القانون.

ويسرنا أن تحظى جهودنا السلمية بدعم واسع من الشركاء الإقليميين والدوليين، وهو أمر لا بد منه لنجاح مساعينا. ولكن يتحتم، سواء في حالتنا أو في أي عملية سلام أخرى، التقيّد التام بمبدأي القيادة الوطنية والملكية الوطنية، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول. وفي هذا السياق، أعربنا عن تحفظات قوية فيما يتعلق بالتصريحات العلنية من جانب البعض في منطقتنا عن اتصالاتهم مع جماعات المعارضة المسلحة العاملة في أفغانستان، التي أجريت دون موافقة الحكومة الأفغانية. وأود أن أؤكد أن أي نوع من المحادثات بشأن الحالة في بلدي ليست لها أي قيمة ولا شرعية من دون مشاركة حكومتنا وموافقتها، وهي الإدارة المنتخبة الأكثر ديمقراطية في تاريخ أمتنا.

ما هي الخطوات الإضافية المطلوبة من جانب مجلس الأمن وداخل منظومة الأمم المتحدة لتدعيم الجهود القائمة وكيف يمكن استخدام أدوات المنع الحالية بصورة أفضل لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام؟ إن الأمم المتحدة في وضع يمكّنها من المساعدة في معالجة نقص الثقة المرتبط بالمنافسات الضارة بين الدول، والتي غالباً ما تؤدي إلى نشوب النزاع وتذهب فيها بعض الجهات الفاعلة إلى أبعد مدى، بما في ذلك استخدام القوات العنيفة العاملة بالوكالة، سعياً لتحقيق أهداف سياسية وأمنية واقتصادية. وهذه الظاهرة سائدة في منطقتنا. يمكن للأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، أن تؤدي دوراً مهماً في معالجة الأسباب الجذرية والعوامل الهيكلية المسببة للنزاع، وفي تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز الثقة المتبادلة لجني المكاسب المشتركة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

إن الوحدة وتوافق الآراء في المجلس، جنباً إلى جنب مع الجهود الرامية إلى كفالة العدالة، هي ضرورات حتمية لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وفي أحيان كثيرة جداً، أعاق الافتقار إلى توافق الآراء في المجلس اتخاذ الإجراءات الفعالة اللازمة لتجنب تفاقم نزاع معين وتهيئة أرضية خصبة لحوار سليم على جبهة السلام والمفاوضات. وعلاوة على ذلك، يتطلب تعزيز نظام الإنذار المبكر التابع للأمم المتحدة المزيد من التنسيق بين مكاتب الأمم المتحدة ذات الصلة لرصد الأوضاع المتقلبة والمعرضة للنزاعات بغية تحديد النهج القابلة للتطبيق لتفادي الأزمات المحتملة.

وفي الختام، نأمل أن يتسم عام ٢٠١٧ ببدء حقبة جديدة من الجهود المفيدة التي تبذلها الأمم المتحدة لوضع المنع واستدامة السلام في طليعة جهودها الرامية إلى ضمان وجود مشهد دولي أكثر سلما ورخاء للبشرية جمعاء. ونؤيد تماما رؤية الأمين العام، التي قدمها اليوم، بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، ونتطلع إلى العمل معه بشأن تنفيذها.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

**السيد دابكيوناس** (بيلاروس) (تكلم بالإنكليزية): قبل جلسة اليوم كان لدي شك إزاء المشاركة في هذه المناقشة. فما هي فرصة الاستماع إليك إذا كنت المتكلم رقم ٨٦ في قائمة المتكلمين؟ولكن ما رجح كفة الميزان هو تولي السويد زمام أمور حدث اليوم. فأنا شخصيا مدين لشجاعة وإنسانية دبلوماسيين سويديين عظام – ويتبادر إلى الذهن أولا اسما راؤول فالينبرغ وداغ همرشولد – بأنني أتوقع أن تكون جلسة اليوم أكثر وضوحا وأقل تقليدية مما قد يقتضيه سياق مجلس الأمن عادة.

فلتعتبروني مهولا للأمور أو يسهل التأثير علي، لكنني أعتقد بأن التراجع التدريجي على مدى العقدين الماضيين في بيئة المشاركة الدولية القائمة على القواعد والمبادئ قد ازداد بشكل مطرد من خطر نشوب نزاع إبادة نووي عالمي بين

القوى العظمى في العالم، سواء كان ذلك عمدا أو عن طريق الخطأ أو من قبيل المصادفة المأساوية. فما لم يتم التوصل إلى اتفاق مجد بين القوى النووية الرئيسية في العالم على مسؤولياتها المشتركة الرئيسية عن منع الحرب العالمية النهائية وتحديد الإطار الجماعي من أجل تحقيق السلام، فإن جميع محاولاتنا الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للنزاعات الصغيرة النطاق من المرجح أن تثبت عدم جدواها.

وما برحت الأمم المتحدة تعمل على نحو جيد للغاية في مجال تحقيق السلام والأمن، محاولة التدخل في كل كبيرة وصغيرة في نظام يقوم بإلغاء الضوابط على المستوى الكلي. ولكن يمكن تحقيق نتائج أفضل. وعلينا أن نعترف أنه يجب وقف رعونة اختبار مدى جدية قدرة العالم على التحمل. ويجب أن يستفيق العالم ليدرك بشكل واقعي القدر الحقيقي للهشاشة التي تعانيها بيئتنا المادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. ولن يتحقق هذا الإدراك من خلال التصويت بالأغلبية في الجمعية العامة أو مجلس الأمن. ولا يمكن لأي قدر من النوايا الحسنة أو القوة الجماعية، وحدها، التعويض عن الافتقار إلى القيادة من جانب القادة. فالقادة يجب أن يقودوا.

قد تحدث نقطة تحول في التاريخ الحديث بمجرد أن تتفق علنا دول العالم الأقوى من الناحية العسكرية – فيما يتعلق بالأمن العالمي – أنه، بالنسبة لها، لا يوجد مفترق طرق، وأنه لا يوجد بديل لتحقيق السلام العالمي، سلام عالمي قائم على أساس إطار قانوني جماعي تحميه بصورة مشتركة تلك القوى بحسن نية وعلى أفضل نحو ممكن في حدود قدراتها.

إن العالم ينتظر بشغف ليرى إذا كان من الممكن تحقيق الأمل الذي ولد من جديد في الآونة الأخيرة من أجل التوصل إلى تفاهم أفضل بين القوى العظمى في العالم. فهل فرضية تحمل القادة مسؤولية خاصة يجعل الأعضاء الآخرين في المجلس زائدين عن الحاجة؟ كلا، فأعضاء المجلس المنتخبين مهمين حقا. ولكن المقياس الحقيقي لقيمة ما يقدمه أحد البلدان من إسهام في أعمال المجلس يكاد لا يمثله عدد البيانات التي أدلي بها، أو الأحداث الجانبية التي عقدت، أو الأصوات المدلى بها. إن المقياس الحقيقي لنجاح عمل المجلس هو قدرة فرادى الأعضاء – الذين يعملون في غياب الدعاية، ربما دون أن يتم تقديم تقارير عنهم إلى العالم – على تهيئة شعور داخل المجلس بالمزيد من الإلحاح الأخلاقي الذي يمكن أن يحرك القوى الكبرى نحو الترابط والتعاطف.

لقد أتقنا جميعا فن نقل ما نعرف أنه صحيح إلى محاورينا. ويتفوق البعض منا في التشهير بمن يخالفنا الرأي بأنهم يرتكبون مخالفات. وقليل جدا منا يمكن أن يبدي الشجاعة للتراجع، وتمكين الآخرين من تأويل الشك لصالحهم، والتخفيف من حدة ما يصرحون به من أجل التوصل إلى تفاهم أفضل.

إن العالم لا يحتاج أن يكون مجلس الأمن مسرحا سياسيا آخر. بل إن العالم لا يلجأ لمجلس الأمن كثيرا بوصفه منتدى للخطابة. ولكن العالم بحاجة ماسة إلى مجلس أمن لا يعرف بتحويل عجلات آليته السياسية كثيرا على نحو ما يقوم به البشر في تفاعلهم الودي حيث يبذلون أكثر الجهود المشكورة للتواصل مع زميل وإتقان فن الحديث فيما بينهم وليس عن بعضهم البعض.

وربما أثير غضب الرئيس نظرا لتخطي الحد الزمني المخصص لإلقاء البيانات، لكني أود أن أختتم بالحث سريعا على استخدام أفضل أداة متاحة للبشر من أجل إنهاء الحروب والنزاعات ومنع نشوبها.

”إن التسامح يكسر حلقة العلاقات السببية لأن من ’يسامحك‘ – من منطلق الحب – يتحمل عواقب ما فعلته أنت. ولذلك دائما ما ينطوي التسامح على تقديم تضحيات. والثمن الذي يجب أن تدفعه أنت لتحرير نفسك من تضحية شخص آخر هو أن تكون في

المقابل مستعدا لتحرير شخص بنفس الطريقة، بصرف النظر عن العواقب المترتبة عليك‘‘.

وهذه الكلمات الحكيمة هي لشخص سويدي عظيم، إنه الأمين العام الثاني للأمم المتحدة، داغ همرشولد.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا.

**السيد توي** (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئة السويد وتهنئتكم، سيدي الرئيس، على تولي رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر، وتنظيم مناقشة اليوم الهامة.

وقبل الإدلاء ببياني بصفتي الوطنية، أود أن أؤيد البيانين الذين أدلي بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان وفد بلدي للأمين العام أنطونيو غوتيريش على رؤيته التي أوضحها بشأن منع نشوب النزاعات العالمية والحفاظ على السلام. وتؤيد كمبوديا تماما رؤية الأمين العام من أجل جعل عام ٢٠١٧ عاما للسلام، ونؤكد للأمين العام غوتيريش تعاون كمبوديا الكامل في تحويل تلك الرؤية إلى حقيقة.

لا يزال المجتمع الدولي ملتزما بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولكن الحالة الأمنية العالمية لا تزال تبعث على القلق. فقد اتسمت الأيام العشرة الأولى من السنة الجديدة بوقوع العديد من الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم. وهذه الهجمات تقوض تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي عملت المنظمة بجد من أجل تحقيقها.

إن النزاعات الطويلة الأمد تديم العنف، مما يسهم في وجود الفكر والعمل المتطرف. ومنع نشوب النزاعات هو الشرط المسبق لتحقيق السلام المستدام والتنمية. ولكفالة تحقيق السلام المستدام، يجب على المجتمع العالمي معالجة الأسباب المتأصلة الجذور للنزاعات، بما في ذلك الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السلبية التي تسهم في دوامة العنف. وفي هذا السياق، فإن الأمم المتحدة وأجهزتها، بما في ذلك مجلس الأمن، عليها الاضطلاع بدور حيوي. فميثاق الأمم المتحدة يحدد مسؤولية المنظمة عن تعزيز التسوية السلمية للمنازعات، وبالتالي تحقيق السلام المستدام والأمن والرخاء لسكان العالم.

وبناء على ذلك، يجب أن يكون منع نشوب النزاعات في صميم عمل الأمم المتحدة، مما يعني أنه يجب اتخاذ إجراءات للحد من المنازعات في وقت مبكر وبصورة حاسمة. ويعتقد وفد بلدي أنه، لكي تكون هذه الاستراتيجية فعالة، يجب إبداء المزيد من الإرادة السياسية من جانب جميع الأطراف. ومع ذلك، ينبغي ألا ينظر إلى منع نشوب النزاعات من منظور ضيق، حيث يقتصر على صون السلم والأمن الدوليين من خلال الوسائل العسكرية. بل على العكس من ذلك، ينبغي أن يُمنح تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومعالجة تغير المناخ الأولوية القصوى من جانب كل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة. وبالتالي، يجب تعزيز التعاون الدولي الهادف والشامل من أجل توفير القيادة السياسية اللازمة حتى نتمكن من تحقيق أقصى استفادة من الفرص التي تتيحها الإجراءات الوقائية. ويجب أن يكون مجلس الأمن منفتحا على العمل مع المزيد من أعضاء الأمم المتحدة، مع البقاء خاضعا للمساءلة من الناحية السياسية ومتسما بالشفافية في عمله. ويجب أن يراعي مجلس الأمن مراعاة كاملة في أعماله آراء الجمعية العامة – الجهاز الأكثر تمثيلا وديمقراطية داخل منظومة الأمم المتحدة – وخاصة لأن تلك الآراء تتعلق بقضايا التنمية وصلتها بجدول أعمال منع نشوب النزاعات.

وتعتقد حكومة كمبوديا الملكية أنه، بالتركيز على هذه النظرة الواسعة النطاق لمنع نشوب النزاعات، يمكن لزيادة

الإرادة السياسية، إلى جانب القيادة القوية المستندة إلى الأمم المتحدة، أن تمهد الطريق نحو عالم أكثر أمنا وازدهارا للجميع. ويؤكد وفد بلدي مجددا أهمية إقامة علاقة عمل أكثر فعالية بين مجلس الأمن والأمين العام، مع إيلاء الاعتبار الكامل للآراء التي أعرب عنها الأعضاء الأوسع نطاقا في الأمم المتحدة. إن دور الأمين العام هام بلا شك في ذلك السياق، وينبغي أن تستند تقاريره وما يصدره من وثائق أخرى مع توصياته إلى بيانات واضحة ودقيقة ويمكن التحقق منها، الأمر الذي سيساعد على فهمنا للقضايا وتنشيط أعمالنا وفقا لذلك، مما يسهم في تحقيق السلام والتنمية المستدامين على الصعيد العالمي.

إن تعزيز علاقات العمل بين المجلس والأمين العام والجمعية العامة سيوطد أوجه الشفافية في عملنا مع الحفاظ على خضوع المنظمة للمساءلة أمام الجمهور العالمي.

وفيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، من الأهمية بمكان نبذ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية؛ وهذا المبدأ منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على الدول الأعضاء احترام الميثاق بشكل كامل، بما في ذلك مبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وتقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إن حكومة كمبوديا الملكية على استعداد للمشاركة بنشاط مع جميع شركائها في مسألة منع نشوب النزاعات بهدف تعزيز الخطة العالمية للتنمية المستدامة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

**السيد كاماو** (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وأود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي أدرتم بها شؤون المجلس حتى الآن. وأشكركم على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، وعلى تقديم المذكرة المفاهيمية (S/2017/6/المرفق) كإطار لها.

وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الكيفية التي يمكننا بها منع نشوب النزاعات بغية تحقيق السلام المستدام، استرشادا بميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أن الأولويات التي حددها في إحاطته الإعلامية، وتحديدا بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، ستعيد تنشيط وتركيز التزامنا الجماعي صوب تحقيق أهداف الميثاق. ونتفق مع الأمين العام على أن العالم في حاجة ماسة إلى ”طفرة في الدبلوماسية لتحقيق السلام“. وكينيا على استعداد للاضطلاع بدورها في تلك الطفرة.

كما أود أن أشكر جميع المتكلمين السابقين على بياناتهم الثاقبة.

ونعتقد أنه، كي ننجح في تحقيق هدفنا المتمثل في الحفاظ على السلام، فإننا بحاجة إلى إعادة صياغة استجاباتنا وترتيب أولوياتها. ويجب أن نضمن إدراج الحفاظ على السلام في جميع جهودنا الجماعية، من منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام ،وصنع السلام، وإعادة الإعمار، إلى التنمية. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات تقع على عاتق الدول الأعضاء.

إن النهج المتجدد للحفاظ على السلام الذي حدده الأمين العام اليوم يمثل فرصة قوية أمام الأمم المتحدة للتكيف على نحو أفضل مع الحقائق العالمية التي نعيشها اليوم. ونحن بحاجة إلى إعادة إدماج السلام في خطتنا المتعلقة بالأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ويجب أن نركز على منع نشوب النزاعات ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

ونعلم أن هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن قد استفاد من الاستعراضات الثلاثة لعام ٢٠١٥ المعنية بعمليات حفظ

السلام. وكذلك تقدم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لنا أساسا متينا لتحقيق السلام والازدهار والحفاظ عليهما دون أن يتخلف أحد عن الركب. وأهداف التنمية المستدامة توفر الأساس لمعالجة الأسباب الجذرية للتراع، بما في ذلك الفقر.

ولن تساعدنا إرادتنا السياسية الجماعية القوية في تحقيق السلام الدائم إلا حينما نستثمر في جمع الموارد المالية وغيرها من الموارد. وسيكفل ذلك تمكننا من بناء قدر أكبر من الفهم المشترك للتراعات، وتبادل معلومات الإنذار المبكر وتطوير التحليل الصحيح للبؤر الساخنة المحتملة لتوجيه التدخلات المبكرة والحسنة التوقيت.

وللأمم المتحدة طابع هام وفريد يعزز دورها في منع نشوب التراعات. فهي الكيان العالمي الحقيقي الوحيد الذي يمكن أن يسترشد به ويضع معايير لتوجيه الدول الأعضاء في سعيها للاستجابة للتراعات ومنع نشوبها. ولكن لكي تضطلع الأمم المتحدة بدورها القيادي في منع نشوب التراعات بفعالية، فعليها التغلب على عقلية الانعزالية داخل منظومتها، والتي تقوض قدرتها على منع نشوب التراعات. وبالتالي، نتفق مع الأمين العام على أن استجابات الأمم المتحدة تظل مجزأة بشكل مفرط.

وأود أن أسلط الضوء على بعض المجالات والخطوات التي نعتقد أن المجلس يمكن أن يتخذها لكفالة مزيد من الفعالية في منع نشوب التراعات فيما بين الدول الأعضاء وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة.

أولا، يتطلب السلام المستدام تطوير المؤسسات الوطنية التي لديها القدرة على معالجة الأسباب الجذرية للتراع. والملكية الوطنية والقيادة الشاملة لهذه المؤسسات تعتبر أساسية لتحقيق النجاح في الجهود الرامية إلى منع نشوب التراعات والحفاظ على السلام. وعند تصميم البعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك الوساطة، وعمليات حفظ السلام، وبرامج بناء السلام والإجراءات الوقائية الأخرى، يعد التنسيق القوي والتعاون بين الأمم المتحدة والسلطات الوطنية، على أساس التكامل المتبادل، أمر حيوي لتحقيق النجاح. والمشاركة الشاملة للشباب والنساء في المؤسسات الوطنية أمر حاسم الأهمية أيضا في الحفاظ على السلام.

ثانيا، إن الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس، يجب أن تواصل تشجيع وتعزيز الشراكات المتآزرة المعنية بمنع نشوب التراعات مع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية. والتراع الحديث هو نزاع داخل الدولة بشكل متزايد في طابعه، مع التراعات العابرة للحدود في مناطق معينة، الناجمة عن المظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفريدة. والكيانات الإقليمية لديها معرفة أفضل بمناطق عملياتها، بما في ذلك التفاصيل الدقيقة بشأن ديناميات التراع، في حين أن الأمم المتحدة تتمتع بخبرة فريدة وأدوات تحصل عليها على المستوى العالمي من أجل حل المشاكل التي نواجهها.

ثالثا، إن مجلس الأمن، بوصفه الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، عليه إعطاء الأولوية لتمويل منع نشوب التراعات، بما في ذلك من خلال صندوق بناء السلام، بما يكفل توفير التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به. والمرونة في تعبئة الموارد وإقامة الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية من الأمور الأساسية.

رابعا، منع نشوب التراعات أمر مستحيل بدون آليات الإنذار المبكر الفعالة. ويجب على الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، مساعدة الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية على تطوير القدرات من أجل تحليل الإنذار المبكر، وتبادل المعلومات ووضع نهج مشتركة لمنع اندلاع التراعات العنيفة. وهذا عادة أقل تكلفة وأكثر كفاءة في معالجة التراعات عن الأدوات التفاعلية المعتادة المستخدمة بمجرد اندلاع أعمال العنف.

خامسا، من الضروري تعزيز أوجه الترابط المتعلقة بالحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات فيما بين مختلف كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويجب تعزيز الهيئات الحكومية الدولية الفريدة، مثل لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام بمزيد من الفعالية، مع ترسيخ الاتساق في جهود الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أذكر أن التقدم المحرز في تحديد أولوية منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام يتوقف على الحفاظ على ثقة الشعب في المؤسسات السياسية، وتعزيز الشمول، والعدالة وسيادة القانون داخل المؤسسات الوطنية الموثوقة وتنويع الاقتصادات من خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. إن أولوية السياسة في منع نشوب النزاعات وتسويتها أمر أساسي للحفاظ على السلام. ولذلك يجب أن يواصل المجلس السعي جاهدا لتظل كافة الحلول للنزاعات سياسية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

**السيد ريجي** (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أود بداية، بالنيابة عن وفد جمهورية هايتي، أن أهنئ السويد مرة أخرى على انتخابها لمجلس الأمن وعلى المبادرة بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة للغاية، التي تستند إلى الحاجة إلى أن نلقي نظرة جديدة على حفظ السلام، تلك الأداة المتميزة لإدارة الأزمات ومنع نشوب النزاعات.

تنعقد جلسة اليوم في سياق دولي خاص يتسم بعودة دينامية الحرب كخيار لتسوية النزاعات، وبالتهديد المتمثل في هاجس سباق تسلح جديد، والتوسع المستمر للتطرف العنيف والإرهاب وانتشار بؤر الأزمات حيث تختبر سلطة المجلس ومصداقيته غالبا بسبب عدم قدرته على تقديم استجابات جماعية وفقا لولايته. وهذه الأزمات في مختلف أنحاء العالم لا تنتهي وتقدم مثالا ممتازا على المشكلة. وتؤكد تلك الأزمات، كما لو كان ذلك ضروريا، مدى ملاءمة إحداث بعض التغييرات على حق النقض، الذي يجب أن يقتصر نطاقه بوضوح أو ينحسر، ولا سيما في الحالات التي تنتهك فيها حقوق الإنسان بشكل صارخ وتصل الجرائم فيها إلى حد الجرائم ضد الإنسانية وترتكب الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني.

وعلى جبهة أخرى، شهدت عمليات حفظ السلام تغييرات نوعية حقيقية على مدى العقود القليلة الماضية. إن الكثير من النزاعات الداخلية التي تهتم بها الأمم المتحدة اليوم تحدث في ظل الفقر المدقع. وفي معظم الحالات، لم تعد المسألة مجرد اضطلاع أصحاب الخوذ الزرق بدور قوة للتدخل أو رصد وقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة. إنها عمليات متعددة الأبعاد بصورة متزايدة تشمل طائفة كاملة من الإجراءات المترابطة التي تهدف إلى تيسير العمليات السياسية، وإرساء أو استعادة سيادة القانون وتهيئة الزخم اللازم لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام.

وبلدي، من جانبه، حيث تواصل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي العمل على تحقيق استقراره منذ ما يقرب من ١٣ عاما، يعتبر أن الاستعراض الجاري للأولويات الاستراتيجية لعمليات حفظ السلام يأتي في وقت مناسب جدا. يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما عددا من المفاهيم الرئيسية التي طرحتها مختلف هيئات الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة في سياق منع نشوب النزاعات وتسويتها. وهذه المقترحات، التي لم تفقد أهميتها في ضوء التحديات الراهنة، تعطي وزنا أكبر للحلول التي تأخذ في الاعتبار الأسباب الجذرية للنزاعات وعواملها الهيكلية الكامنة. وفي ذلك الصدد، أود أن أثير أربع نقاط.

أولا، نرى أنه من الأهمية بمكان ضمان أن يستفيد مجلس الأمن من دروس الماضي القريب من خلال استعادة كامل

المهمة المناطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بهدف توفير استجابات قوية لسلسلة الأخطار التي تهدد السلام والأمن. ثانيا، لا يسعنا التأكيد بما فيه الكفاية على فضائل ومزايا منع نشوب النزاعات. ثالثا، عند النظر في طائفة العوامل التي غالبا ما تؤدي حتما إلى الحرب، سواء كانت أهلية أو محلية أو إقليمية، يجب ألا نحجب أو نقلل من شأن الأسباب الكامنة وراء النزاع – وهي الفقر الاقتصادي والظلم الاجتماعي والقمع السياسي والتهميش والإقصاء. وأخيرا، علينا أن نؤكد على أنه لا ينبغي مطلقا للأمم المتحدة، في كل جوانب أنشطتها لمنع نشوب النزاعات وحفظ السلام، أن تتنصل من مسؤولياتها تجاه الشعوب التي يطلب منها حمايتها، بما في ذلك حالات الضرر المعنوي والمادي التي هي نفسها السبب فيه وباسم احترام معايير حقوق الإنسان التي يمثل تعزيزها مهمة المنظمة الأساسية

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإبلاغ بإيجاز عن آخر التطورات في هايتي، التي أعلم أن المجلس يقوم برصدها ويهتم بها اهتماما كبيرا. في ٣ كانون الثاني/يناير، أكد المجلس الانتخابي المؤقت في هايتي انتخاب السيد جوفينيل موييز كرئيس جديد لدولتنا بعد عملية تصويت ستصبح بلا شك معلما تاريخيا. وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أشيد بالأمم المتحدة على دعمها، ولا سيما من خلال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي قدمت إسهامات هائلة لتحقيق تلك النتيجة. وبطبيعة الحال، نحن نعلم أن الانتخابات ليست غاية في حد ذاتها. لكن نجاح المنافسات البلدية والتشريعية والرئاسية سوف يمكننا دون شك من طي صفحة الاضطرابات السياسية التي رهنت بشكل كبير فرص بلدي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي الوقت الذي نشرع فيه بمسار جديد، بعيدا عن مسار النزاعات والصراعات الداخلية التي لم تفعل شيئا سوى عرقلة تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية، لا يحتاج المرء إلى التشديد على مدى أهمية تعزيز التضامن الدولي بالنسبة لنا. ما زالت هايتي تعتمد على دعم كل عنصر من عناصر الأمم المتحدة لتمكينها من الاستمرار في عملية إعادة الإعمار وإحراز تقدم مطرد على طول الطريق صوب الديمقراطية وسيادة القانون، الذي هو السبيل الوحيد الممكن صوب نظام سياسي مستقر وسلمي ونحو تحقيق النمو والحد من الفقر – وبعبارة أخرى، التنمية المستدامة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

**السيد كومادا** (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أهنئكم بحرارة، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أتمنى للسويد كل النجاح في تعزيز الأمن والاستقرار العالميين خلال فترة ولايتها بصفتها عضوا منتخبا في المجلس لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. أود أيضا أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية بشأن الكيفية التي يعتزم بها تحسين أداء هيكل السلام والأمن في مجالي منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإدانة الهجمات الإرهابية التي وقعت في أفغانستان اليوم، وأن أعرب عن تعازينا لأسر الضحايا وتمنياتنا للمصابين بالشفاء العاجل. نحن نعتقد أنّه يجب إخضاع مرتكبي هذه الأعمال للمساءلة.

ولئن كنا نؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي، فإننا نؤيد أيضا البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة أصدقاء الوساطة. أود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

في عام ٢٠١٥، شددت جميع استعراضات السلام والأمن الرئيسية على أهمية منع نشوب النزاعات بالنسبة لعمل

الأمم المتحدة. نعتقد أنه ينبغي لنا النظر في اتخاذ ثماني خطوات للمساعدة على تنفيذ هذا المنع.

أولا، ينبغي لنا زيادة الإلمام بحالات النزاع وتعزيز أسس منع نشوبها عبر منظومة الأمم المتحدة بأكملها، بحيث تكون المنظمة في وضع أفضل يمكنها من إعداد وتنفيذ إجراءات المنع والوساطة من أجل التصدي بصورة أنجع للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

نحن بحاجة أيضا إلى مشاركة متواصلة وقدر أكبر من الاتساق والتنسيق فيما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما يتماشى مع ولاياتها على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالإنذار المبكر، ينبغي لنا أن نركز تركيزا كبيرا على أهمية الكشف عن النزاعات الناشئة في وقت مبكر، بغية منعها من الاندلاع أساسا. وينبغي للأمين العام أن يزود مجلس الأمن بالتحليل الجيد والمشورة والمعلومات المفصلة والصحيحة.

وفيما يتعلق بالوساطة والمساواة بين الجنسين، ينبغي لنا الاستفادة من أفضل الخبرات المتاحة من الوسطاء في المجتمع العالمي، من الرجال والنساء على حد سواء. لقد بات الآن من الحقائق المؤكدة أن مشاركة المرأة في الوساطة ومنع نشوب النزاعات أمر أساسي وليس اختياريا.

إن تعزيز وترشيد قدرات الأمانة العامة السياسية والاستراتيجية والتحليلية والمتعلقة بالنشر أمر من شأنه أن يعود بالفائدة على كل من مجلس الأمن والعضوية الأوسع نطاقا.

وفيما يتعلق بالعمل مع المنظمات الإقليمية، ينبغي لنا النظر في اتخاذ المزيد من الخطوات من أجل تعزيز تعاون تنفيذي أوثق بين الأمم المتحدة وشركائها الإقليميين.

وفي مجال القدرات الوطنية، ينبغي للأمم المتحدة القيام بالمزيد لمساعدة البلدان على بناء قدراتها الوطنية على منع نشوب النزاعات.

أخيرا وليس آخرا، نعتقد أن بوسعنا التوصل إلى تدابير أكثر فعالية من خلال دراسة الأسباب الجذرية للنزاع. نحن نشجع الأمين العام على اقتراح التدابير اللازمة لتحسين الإدارة والتمويل في إطار الأمانة العامة، بما في ذلك اقتراح وتحديد التمويل اللازم من أجل تعزيز وترشيد قدرات المنع والوساطة. ووفد بلدي على استعداد للعمل مع الأمين العام بشأن وضع هيكل سلام تشغيلي شامل ومعاصر وفعال، يدمج المنع بصورة أكثر منهجية في الركائز الرئيسية الثلاث لعمل الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، فإن سلوفاكيا على استعداد لتقديم الدعم والمساهمة في إعداد وعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وعلى الرغم من العديد من الجهود الناجحة التي بذلتها الأمم المتحدة في الماضي لمساعدة أمم بأسرها وملايين من الناس، فإننا في كثير من الحالات إما وصلنا متأخرين، أو أننا كنا غير قادرين على التدخل، أو أنه جرى منعنا، لمصالح سياسية ذاتية، حتى من مناقشة إمكانية كيفية منع نشوب النزاعات، على الرغم من وجود أدلة كثيرة على تهديدات ناشئة.

ومن المسلم به عموما أن جهود بناء المؤسسات المملوكة وطنيا تأتي في صميم بناء السلام.

وحينما اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٥١ (٢٠١٤)، أكد مجددا على أن إصلاح قطاع الأمن في بيئات بعد انتهاء النزاع أمر بالغ الأهمية لتوطيد السلام والاستقرار؛ ولتعزيز الحد من الفقر، وإرساء سيادة القانون والحوكمة الرشيدة؛ ولبسط سلطة الدولة الشرعية؛ ولمنع البلدان من العودة إلى النزاع.

إن سلوفاكيا، بوصفها أحد البلدان المساهمة بقوات منذ أمد طويل وتركز تركيزا قويا على تطبيق تدابير المنع على المفاهيم الواسعة المتعددة الأطراف، تقف على أهبة الاستعداد للإسهام بقدراتها وخبرتها وتقديمها، وبخاصة في مجال إصلاح قطاع الأمن، بالتعاون مع أعضاء مجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، وإدارات الأمانة العامة ذات الصلة والشركاء الخارجيين.

وينص أحد التقارير الأخيرة للمعهد السلام الدولي على أن الحفاظ على السلام ”أحد أهداف عملية لبناء رؤية مشتركة للمجتمع“. ولئن كان من الصعوبة بمكان تحديد هذه العملية ويصعب تقسيمها إلى خطوات ملموسة وتنفيذية، فإن لدينا تحت تصرفنا عددا من اللبنات الأساسية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، زيادة الصلات بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان؛ والملكية الوطنية الشاملة، حيث يكون للجهات الفاعلة المحلية صوت مستمر وتضطلع النساء والشباب بدور حاسم؛ وإقامة المزيد الشراكات الاستراتيجية والوثيقة مع مختلف أصحاب المصلحة واستخدام هذه الشراكات بشكل أفضل.

وفي العام الماضي، أثناء حملة انتخاب الأمين العام، كانت عبارتا ”المنع“ و ”التنمية المستدامة“ ضمن أكثر العبارات التي اقتبسها جميع المرشحين، وهم محقون في ذلك. وقد يمكن المنع من توفير الموارد الكبيرة اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، ويمكن أن تحول التنمية المستدامة دون العودة إلى النزاع، وهي من الواضح حالة مثمرة للجميع.

وأخيرا، كان من الكلمات الأخرى التي تقتبس كلمة ”التنفيذ“. وفي الواقع، إذا أريد لنا تنفيذ اتفاقاتنا في إطار ركائز التنمية وحفظ السلام/بناء السلام، ودعم جهود الأمين العام لتعزيز تلك الركائز في إطار الأمانة العامة، فإننا يمكن أن نقطع شوطا طويل نحو بناء كوكب سلمي ومستدام.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص.

**السيد مافروس** (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص امتناننا للسويد على عقد هذه المناقشة المفتوحة، كما أشيد بالأمين العام الجديد على تحديد رؤيته الواعدة.

وتؤيد قبرص البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتود إضافة الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

ومع تولي الأمين العام الجديد لمنصبه، نرحب بهذه الفرصة لإعادة تنشيط التركيز على منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وبوصفنا بلدا يواجه نزاعا طويل الأمد، مع خبرة مباشرة بشأن العديد من السبل التي يمكن بها للنزاع أن يلحق الضرر، فإننا نرحب ترحيبا حارا برؤية الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، للدفع قدما ببرنامج الحفاظ على السلام، مع التركيز بشكل خاص على منع نشوب النزاعات.

ولا يمكن إنكار أن الأمم المتحدة تتعامل مع عدد غير مسبوق من النزاعات الجارية، مما يعوق بشكل خطير الجهود الرامية إلى تخصيص الموارد والأموال بطريقة تؤدي إلى تحقيق التحول المطلوب نحو منع نشوب النزاعات. وقد ثبت تماما أن التكاليف المرتبطة بتسوية النزاعات، وتقديم المساعدة الإنسانية وعمليات حفظ السلام يمكن أن تكون أعلى بكثير من تكلفة منع نشوب النزاعات. وذلك يبين بوضوح كيفية تقييد النزاعات الجارية حالية أيضا لقدرات الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات في المستقبل.

ويتمثل أحد المحددات الرئيسية لبناء السلام والحفاظ عليه في توافر القيادة السياسية في الوقت المناسب. ولذلك، من الأهمية القصوى بمكان أن يمهد المجلس والأمين العام الجديد السبيل لتوافق الآراء الذي تشتد الحاجة إليه في إطار مجلس

الأمن، ولا سيما على المسار السياسي وفي أوقات حالات الطوارئ الإنسانية.

وبغية تحقيق السلام الدائم، على المجلس أن يستكشف سبل تحسين قدرته على منع نشوب النزاعات وتيسير إقامة الحوار على المستوى السياسي، تمشيا مع مبدأ العمليات السياسية المملوكة وطنيا والمدفوعة وطنيا. وذكر مرارا وتكرارا في هذا الجهاز وخارجه أنه لا يمكن إيجاد أي حل عسكري مستدام للنزاعات الجارية. ونضيف أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام بدون ضمان الملكية المحلية الشاملة لعملية السلام ولاتفاق السلام في نهاية المطاف. ونشجع على تحويل التركيز إلى الحوار على المستوى السياسي. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن دور المجلس والأمين العام في الإطار المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة دور بالغ الأهمية لتحقيق السلام الدائم.

ويلزم أن يضطلع بالعمل في منع نشوب النزاع وحفظ السلام بالامتثال لمبادئ الحياد والموضوعية وعدم التحيز، تمشيا مع الولايات المتفق عليها. وينبغي تطبيق تلك المبادئ باعتبارها جزءا لا يتجزأ من دور الأمم المتحدة في كفالة استعادة القانون والنظام والامتثال للقانون الدولي. ويجب ألا يفسر الحياد بأنه خط وسط بين المشروعة وعدم المشروعية.

ومن الضروري إبراز الصلة بين التنمية والأمن بوصفها أحد المحددات الرئيسية في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ويعمل اتساع الفجوات وزيادة حالات عدم المساواة بمثابة حفاز لنشوب النزاعات الجديدة. وفي ذلك الصدد، من الضروري التحول إلى اتخاذ نهج أكثر شمولا وتنوعا نحو منع نشوب النزاعات، بما في ذلك إدراج العناصر الأساسية لبرنامج الحفاظ على السلام وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والربط بين توصيات واقتراحات العمل المقدمة في التقارير عن إصلاح حفظ السلام (انظر S/2015/446)، وهيكل بناء السلام (انظر S/2015/490) وبرنامج المرأة والسلام والأمن.

وفي الختام، هناك مبررات سياسية ومالية هامة لقطع التزام جماعي على نطاق منظومة الأمم المتحدة نحو منع نشوب النزاعات. وتتيح هذه المناقشة المفتوحة فرصة قيمة لجميع الدول الأعضاء للإعراب عن الالتزام الفردي بالرؤية الجديدة لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ولذلك، فإن قبرص تدعو أيضا أعضاء مجلس الأمن إلى تجديد التزامهم الخاص بإبداء الإرادة السياسية والقيادة اللازمة لكفالة أن يصبح منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام هدفين ملموسين للعالم.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جزر مارشال.

**السيدة كابوا** (جزر مارشال) (تكلمت بالإنكليزية): إن جمهورية جزر مارشال تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ولايات ميكرونيزيا الموحدة بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ.

أود أن أشكر وفد السويد على عقد هذه المناقشة وأن أهنئه تهنئة حارة على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أعرب عن التهاني باسم حكومة بلدي للأعضاء الجدد في مجلس الأمن. ونتمنى لهم كل النجاح خلال فترة ولايتهم. وعلاوة على ذلك، ومن خلالكم، سيدي الرئيس، أود أيضا أن أعرب عن امتناني الشخصي لوزيرة خارجية السويد، السيدة مارغوت فالستروم. ومن الرائع أنني اجتمعت معها شخصيا ووقفت على قيادتها المثالية. وفضلا عن ذلك، أود أيضا أن أهنئ الأمين العام وأن أشكره على التصدي لمثل ذلك التحدي الهائل في هذا الوقت.

وإذ نبدأ هذه السنة التقويمية الجديدة، من الأهمية القصوى بمكان أن يكون مجلس الأمن أكثر قدرة على إظهار قيادة موثوقة ومتجاوبة. وإذا كان العالم فعلا في لحظة يدور فيها تساؤل كبير حول تعددية الأطراف، فإنه لا بد من تعزيز الثقة.

إن جزر مارشال بلد صغير لكنه عضو كامل ومتساو مع أعضاء الأمم المتحدة – وهو بلد تركت النزاعات والتهديدات العالمية أيضا بصمتها على تاريخه المغرقَ في القدم. إن رأينا الثابت هو أن هناك حاجة إلى نهج أكثر استباقية لمعالجة مسألة منع نشوب النزاعات، وتلزم إرادة سياسية أقوى للدفع بها قدماً. وسيؤدي ذلك أيضاً إلى بناء الثقة العالمية ويجنّبنا الكوارث الأمنية أو يقلل آثارها قبل وقوعها.

ونؤيد تماماً الاهتمام المتزايد للمجلس وانخراطه الملائم بشأن دور النساء والشابات في منع نشوب النزاعات وحلها. وتؤكد جزر مارشال على خطة العمل الإقليمية لمنتدى جزر المحيط الهادئ بشأن المرأة والسلام والأمن، التي اعتمدت في عام ٢٠١٢، وندعو إلى تجديد الجهود للمضي بها قدماً. ولا أرى أن معالجة المسائل الجنسانية والأمن أمر يستند إلى أساس أيديولوجي رفيع أو إلى أي خطة سياسية معينة. بدلاً من ذلك، أحث المجلس على النظر إليها من منظور عملي جداً، وعلى النظر في الآثار المترتبة تجاه نصف سكان العالم ودورهم النشط في معالجة قضايا السلام والأمن.

وأود أن أوجه انتباه المجلس إلى المناقشة المفتوحة التي عُقدت في تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن تحديات السلام والأمن التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي عقدتها رئاسة نيوزيلندا (انظر S/PV.7499). وقد أظهرت تلك المناقشة أبعاداً جديدة للتحليل الأمني المتعلق بمناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية عامة وينبغي ألا تكون حدثاً معزولاً. ومن الضروري أن يضيف المجلس إلى جدول أعماله العادي بنداً بشأن هذا الموضوع أو أن يعالجه بصورة منتظمة. وتشكل الدول الجزرية الصغيرة حوالي ٢٠ في المائة من أعضاء الأمم المتحدة. إن عدد سكاننا قليل ومياهنا تمتد على مساحات شاسعة وغالباً ما يكون موقعنا بين حواف أقاليم القوى العالمية الكبرى التي غالباً ما تكون متعارضة. ولكن استناداً إلى جدول أعمال المجلس، قد يعتقد المرء أننا غير موجودين. ومع ذلك، يكشف الحساب البسيط أن المجلس يتغاضى عن الاتجاهات المقلقة الناشئة في أنحاء منطقتنا. فالمخاطر الطويلة الأجل لعدم الاستقرار تتنامى وتقترن بتزايد عدد السكان الشباب وتفشي البطالة.

ولا يمكن النظر في معالجة أمننا بمعزل عن التفاعل الجيوستراتيجي الأكبر بكثير. وبالنسبة للكثيرين، بما في ذلك في منطقة المحيط الهادئ، فإن الأساس لدينا هو هشاشة الدولة ونحن معرضون بشكل فريد للصدمات الخارجية. وقد يرى الآخرون سيادتنا ومواردنا البحرية باعتبارها مجرد عقد من اللؤلؤ يتعين جمعه في مسابقة، في إطار المنافسات المتنامية بين القوى العالمية الكبرى، يجري خوضها عبر المحيط الهادئ.

لقد قدم البيان الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ حجة مقنعة لزيادة الاهتمام بالعلاقة بين تغير المناخ والأمن، حيث توجد روابط هامة داخل المناطق كافة وعبرها. وبوصفنا دولة ذات أرض منخفضة، من المهم أن نفهم هذه الروابط في السياق السياسي والأمني الأوسع. ونذكر بالبيان الرئاسي للمجلس لعام ٢٠١١ بشأن المناخ والأمن (S/PRST/2011/15)، الذي يشير إلى أن هناك آثاراً أمنية تترتب على فقدان الأراضي في الدول الواطئة وإلى خطر تفاقم بعض التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. وهذه ليست كلمات يمكن تجاهلها. ولا بد أن تُفهم في مناطق مثل منطقتنا حيث تشكل الهشاشة أساساً متفاقماً.

وأحث المجلس في عمله في المستقبل على عدم الاكتفاء بتعزيز المشاركة بشأن قرار منع نشوب النزاعات، ولكن أيضاً ضمان أن يكون هناك بند على جدول أعماله يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة ومعالجة هذا الملف بصورة منتظمة. إننا من غير المحتمل أن نصبح على الجبهة المباشرة للنزاعات، ولكنّ الاتجاه الطويل الأجل يشير إلى اتجاهات خطيرة للغاية. وإذا كان المجلس جاداً في منع نشوب النزاعات، ينبغي له أن يستمع باهتمام إلى رأينا وآراء الدول الجزرية الصغيرة الأخرى.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل ليختنشتاين.

**السيد شبارسر** (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): تشكر ليختنشتاين الرئاسة السويدية، وبخاصة وزيرة الخارجية فالستروم، على هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وبعد سنة من المعاناة البشرية الهائلة الناجمة عن النزاعات، بات عقد مناقشة حول كيفية تعزيز الإجراءات الوقائية في الأمم المتحدة أمراً وجيهاً وحسن التوقيت بالفعل، لا سيما في ضوء الصعوبات التي تواجه مجلس الأمن في إيجاد استجابات ملائمة للعديد من الأزمات السائدة في عصرنا. ونرحب أيضاً ترحيباً حاراً بالأمين العام في أول ظهور رسمي له في المجلس وأشكره على عرض رؤيته المتعلقة بتجديد التركيز على منع نشوب النزاعات، فضلاً عن التزامه بتعزيز العمل الدبلوماسي من أجل السلام. وسيكون بناء علاقة عمل وثيقة وحسنة الأداء بين الأمين العام ومجلس الأمن عنصراً حاسماً في هذا الصدد.

وترحب ليختنشتاين بالتحول الذي بدأه قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) نحو اعتماد نهج أشمل للحفاظ على السلام يغطي كامل دورة النزاع – من الإنذار المبكر والعمل من أجل المصالحة والتعمير والتنمية – مروراً بجميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة، بما في ذلك التنمية وحقوق الإنسان. وتجسد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هذا النهج الشامل، ولا سيما في الهدف ١٦ للتنمية المستدامة. ويمكن لأهداف التنمية المستدامة، إذا نُفذت بصورة دقيقة، أن تشكل أداة قوية للوقاية، وينطبق الشيء نفسه على مجموعة التزامات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، فالفجوات الكبيرة في تنفيذ التزامات التنمية المستدامة والانتهاكات المستمرة لالتزامات حقوق الإنسان هي علامات إنذار مبكر هامة يمكن أن تشكل أساساً لكي تقرر الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات وقائية ومبكرة.

لقد التزم مجلس الأمن والجمعية العامة كلاهما بوضع نهج شامل للعدالة الانتقالية عند استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. والعدالة الانتقالية شرط أساسي هام من أجل توطيد السلام ومنع نشوب النزاعات، وهي تقلل من احتمال سقوط مجتمعات ما بعد النزاع مجدداً في براثن النزاع. وقد لفتت الأبحاث المتعلقة بالعدالة الانتقالية الانتباه إلى إمكانية استخدامها فيما لا يزال النزاع دائراً في محاولة لحل المنازعات والمظالم في أسرع وقت، وبالتالي إنهاء النزاع بسرعة أكبر. وهذا هو أحد الأسباب العديدة التي دفعت ليختنشتاين للمبادرة بتقديم قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧١. وكان ذلك من أجل إنشاء آلية دولية محايدة ومستقلة من شأنها جمع الأدلة عن أخطر الجرائم المرتكبة في سورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، والحفاظ عليها. وبالإضافة إلى الإسهام في تحقيق العدالة، سيكون للآلية أيضاً أثر رادع.

والردع أداة وقائية رئيسية وأحد الإنجازات الرئيسية للمحكمة الجنائية الدولية عندما يتعلق الأمر بمنع الفظائع الجماعية. وبما أن المحكمة هي المؤسسة القضائية الدولية التي تعزز المساءلة وتسعى إلى وضع حد للإفلات من العقاب، فإنها تسهم بشكل مباشر في منع ارتكاب الجرائم الفظيعة مستقبلاً. وهي أيضاً مؤسسة عالمية هامة في سياق القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) نظراً لعملها الرائد بشأن العدالة الجنسانية. ومن خلال الاعتراف بنطاق الجرائم الجنسية والجرائم القائمة على نوع الجنس التي تواجهها النساء في حالات النزاع، تعمل المحكمة الجنائية الدولية أيضاً لردع ارتكاب مثل هذه الجرائم في المستقبل.

إن العضوية في مجلس الأمن ميزة تستتبع المسؤولية عن اتخاذ إجراء عند مواجهة جرائم جماعية فظيعة في حالات النزاع. ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، والتي أعدها فريق المساءلة والاتساق والشفافية، هي تعبير عن التزام أعضاء المجلس باتخاذ إجراءات حاسمة وفي

الوقت المناسب ترمي إلى منع الجرائم المذكورة أو إنهائها. كما أن مدونة قواعد السلوك هي أيضاً تعهد بعدم التصويت ضد مشروع قرار ذي مصداقية أمام مجلس الأمن، يهدف إلى إنهاء أو منع ارتكاب الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب. وتبين التجارب الأخيرة في المجلس، للأسف، أننا لا نزال بعيدين عن تحقيق تلك الرؤية. وقد وقّعت ١١٢ من الدول الأعضاء على المدونة، ومن بينها أغلبية من أعضاء المجلس. وتتوقع الدول الـ ١١٢ تطبيق تلك المدونة في الممارسة العملية، بما في ذلك على أساس المعلومات المقدمة من الأمين العام. ولذلك، فإننا نشجع على تنفيذ المدونة في المجلس وندعو جميع الدول الأعضاء المتبقية، ولا سيما أعضاء المجلس والدول المتطلعة للحصول على عضويته، إلى الانضمام إلى مدونة قواعد السلوك.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

**السيد كيم إن ريونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقديرنا لمعالي وزيرة خارجية السويد ومعالي الأمين العام على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن منع نشوب الصراعات والحفاظ على السلام.

اليوم، إن دور مجلس الأمن هام في أداء بعثة الأمم المتحدة، وهي صون السلم والأمن الدوليين. نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكون موجها نحو ضمان الحياد والموضوعية من أجل الوفاء بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين. ولا يسعنا إلا أن نغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى موقف مجلس الأمن إزاء مسألة شبه الجزيرة الكورية، حيث تسود حالة قابلة للانفجار. تواجه شبه الجزيرة الكورية توترات متأزمة للغاية. ولا أحد يعرف متى ستندلع حرب نووية بسبب مناورات الولايات المتحدة وأتباعها الرامية إلى خنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بممارسة ضغط وعزلة غير مسبوقين سياسيا وعسكريا واقتصاديا.

وفي كل عام، تواصل الولايات المتحدة إجراء مناورات عسكرية مشتركة واسعة النطاق، مُصَعّدة التهديدات العسكرية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجالبة إلى شبه الجزيرة الكورية جميع أنواع الأصول الاستراتيجية النووية بحجة التدريبات. لقد قدمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طلبا في عدة مناسبات إلى مجلس الأمن من أجل عقد جلسة طارئة بخصوص المناورات العسكرية المشتركة الواسعة النطاق التي تتسم بالعدوانية والاستفزازية، مما يقوض السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، رفض مجلس الأمن طلبنا في كل مرة. ومن ناحية أخرى، فهو لا يتفق مع إجراءات الدفاع عن النفس المبررة أخلاقيا التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل حماية سيادتها، وكرامتها، وأمنها الوطني.

وما من خيار أمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوى تسليح نفسها بالأسلحة النووية. ومع ذلك، خلص مجلس الأمن إلى أن الأنشطة الجارية المتعلقة بالمجالين النووي والتسياري التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك ما يسمى بالقرار ٢٣٢١ (٢٠١٦)، الذي تمت فبركته مؤخرا ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وبعثنا رسالتين إلى الأمين العام السابق، السيد بان كي - مون، مؤرختين ٢٣ أيار/مايو و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، على التوالي، متسائلين ما إذا كان هناك أي مادة في القانون الدولي تنص على أن التجارب النووية وعمليات إطلاق السواتل والقذائف التسيارية تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين باعتبارها أسس قانونية لقرارات مجلس الأمن التي تفرض الجزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومع ذلك، وللأسف، لم تذكر الأمانة العامة سوى المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة، بدون ولو كلمة واحدة ردا على سؤالنا في الرسالة

المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ والموجهة إلى السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

لا يمكن أن تكون المادة ٣٩ من الميثاق هي الأساس القانوني للقرارات التي تفرض بموجبها الجزاءات، إذ إننا ناقشنا ذلك بالفعل في أوساط القانون الدولي. في عام ١٩٦٦، عندما أعلنت روديسيا السابقة الاستقلال عن النظام الاستعماري البريطاني، اتخذ مجلس الأمن قرارا يفرض الجزاءات متذرعا بالمادة ٣٩ كأساس قانوني له للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أكدت أوساط القانون الدولي أن إعلان الاستقلال ليس تهديدا للسلم أو إخلال بالسلم، ووصفت اتخاذ القرار الذي يفرض الجزاءات باعتباره عملا من أعمال التعسف في استعمال السلطة. وحتى الذين صاغوا ميثاق الأمم المتحدة أوضحوا بأنهم وضعوا المادة ٣٩ مشيرين إلى عمل عدواني، وليس للاحتجاج بها في حالة الجزاءات في أوقات السلام.

إن اختبار القنبلة الهيدروجينية، وتجربة الرؤوس الحربية النووية واختبار شن الضربات المختلفة، التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك التحضير للقذائف التسيارية العابرة للقارات وإطلاق الصواريخ الأخرى، تتماشى تماما مع ممارسة الحق المشروع المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة بوصفه تدبيرا للرد الدفاع عن النفس في حالة التعدي على سيادتنا والحق في البقاء من جانب القوات المعادية.

وما دامت الولايات المتحدة تواصل هي وأتباعها تهديداتها النووية وابتزازاتها، وما داموا لا يكفون عن إجراء لمناورات العسكرية على مرمى حجر منا، وإخفاء مظهرها على اعتبار أنها مناسبات سنوية، فإن قدرتنا على الدفاع عن النفس وقدرتنا على الضربات الاستباقية بالقوات المسلحة النووية باعتبارها محورها، سوف تتعزز بشكل كبير.

ختاما آمل في أن ينهض مجلس الأمن بمسؤوليته تجاه المجتمع الدولي من خلال الالتزام الصارم بالحياد بصورة موضوعية من أجل الوفاء بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أفهم أن وفدين طلبا أخذ الكلمة للإدلاء ببيانين إضافيين. واعتزم الموافقة على هذين الطلبين. ومع ذلك، أرجو أن تلتزم جميع الوفود بالإدلاء ببيان إضافي واحد فقط.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

**السيد أرسيا بيباس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تتقدم جمهورية فنزويلا البوليفارية بالشكر إلى الرئاسة السويدية على تنظيم هذه المناقشة البناءة والنتائج التي أفضت إليها بالنسبة لتعزيز السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، يأسف وفد بلدي لأن يتعين علينا أن نأخذ الكلمة مرة أخرى للتأكيد على أنه، للأسف، خلال هذه المناقشة بشأن منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام، فقد خصص وفد المغرب، انتهاكا للمنهجية والممارسة في هذه المناقشات، فقرات من بيانه لقدح بلدنا ونشر افتراءات وتضليل بالإشارة إلى الحالة الداخلية في فنزويلا وموقفنا المبدئي خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن.

وهذه التلميحات غير المقبولة تنبع من حقيقة أن بلدنا قد عرض على مجلس الأمن الحقائق التي لا يمكن إنكارها بشأن موضوع يؤثر على السلم والأمن الدوليين، وهو مدرج على جدول أعمال المجلس وسبب في القرارات والمناقشات في الجمعية العامة وفي لجنتها الفرعية – اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار – أي مسألة الصحراء الغربية، وهي مسألة تنتظر حلا سياسيا ونهائيا ودائما ومقبولا لكل الأطراف منذ أكثر من ٢٠ سنة.

وهذا الهجوم غير المبرر أمر يدعو إلى الأسف، ولكن ليس غير معتاد، لأنه جزء من استراتيجية الشتائم والهجمات المتكررة من قبل وفد المغرب في أي هيئة رسمية من هيئات الأمم المتحدة التي تحاول الوفاء بالولايات الصادرة عن مجلس

الأمن والجمعية العامة فيما يتعلق بالحالة في الصحراء الغربية، كما هو الحال مع عمل اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، والهجمات على الأمين العام السابق بان كي – مون وعملية الطرد الانفرادية للموظفين المدنيين في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

ومن المهم أن نشير إلى أن فنزويلا قد عرضت في بيانها اليوم أمام مجلس الأمن الحقائق التي لا يمكن إنكارها، مثل احتلال المغرب للإقليم الصحراوي في الصحراء الغربية، وتجاهل ذلك البلد لقرارات الأمم المتحدة، وعدم إجراء استفتاء تقرير المصير الذي كان ينبغي أن يجري قبل ٢٥ سنة. ومع ذلك، وبدلا من تقديم الحجج، اعتمد الوفد المغربي موقفا وقحا وعدوانيا، وهو موقف بعيد كل البعد عن الطريقة التي ينبغي أن يتصرف بها في الميدان الدبلوماسي، وهو ما ندينه.

ونحن نأسف لهذه المواقف التي لا تخيفنا، كما أنها لا تضعف موقف فنزويلا المتمثل في ضرورة أن نحترم المبادئ التي تحكم المنظمة، أو التزامنا بقضية إنهاء الاستعمار.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

**السيد لعسل** (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يؤسفني أن المغرب أن يأخذ الكلمة مرة أخرى في هذه الساعة المتأخرة للرد على فنزويلا.

وتخوِّل المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، التي نؤيدها جميعا في الأمم المتحدة، لأعضاء مجلس الأمن المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين. وهم يتصرفون بتلك الصفة بالنيابة عن الأعضاء في الأمم المتحدة. وللأسف، فلم يستطع بلد كان عضوا في المجلس – وعجز عن الحفاظ على السلام والأمن لسبب بسيط هو تمسكه بهدف واحد فقط – التكلم أبدا عن الصعوبات الكبيرة المتعلقة بالأزمة التي يواجهها، وبدلا من ذلك سلّط اهتمامه على بلدي. وأجد نفسي في وضع يلزمني بالرد على ما ذكره توا.

فالسكان المقيمون في المقاطعات الجنوبية في بلدنا ينعمون بالسلام والهدوء. وليس ذلك هو الحال بالنسبة للسكان في فنزويلا الذين يتعين عليهم مغادرة بلدهم لأجل العثور على الطعام، ويدفنون أطفالهم لعدم تمكنهم من توفير العناية الطبية لهم.

وأود أن أختتم بياني بالقول إنه لن يكون بوسع بلد يقتل قضاته أن يمثّل المجتمع الدولي ويتصرّف باسم تعزيز السلام والأمن على نطاق العالم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.